حسن بن فرحان المالكي

قراءة في كتب العقائد

المذهب الحنبلي نموذجاً

نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي

مركز الدراسات التاريخية

قراءة في كتب العقائد

المذهب الحنبلي نموذجاً

الطبعة الثالثة

طبعة مزيدة ومنقحة

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

مركز الدراسات التاريخية

ص.ب. ١٤٣٦٨٠، عمّان١١٨٤٤، هاتف: المملكة الأردنية الهاشمية.

عنوان المؤلف

ص.ب. ٥٩٨٤٢، الرياض ١١٥١٥، المملكة العربية السعودية

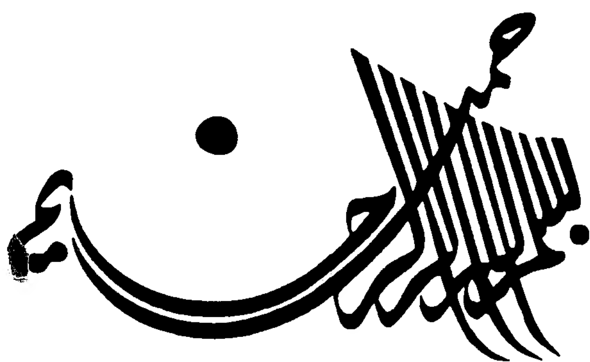
قراءة في كتب العقائد

المذهب الحنبلي نموذجا

تأليف

حسن بن فرحان المالكي

مركز الدراسات التاريخية



قال الإمام صالح بن مهدي المقبلي:

اللهم إنه لا مذهب لي إلا دين الإسلام

الإهداء

إلى كل من رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً.

إلى من يهمه عزة الأمة ومصلحة الإسلام العليا على المكاسب الشخصية والمصالح المذهبية الضيقة.

إلى من أدركه الملل من اختلاف المسلمين وتنازعهم وفشلهم

إلى من قرأ التاريخ وعرف شيئاً من أسرار ضعفنا

إلى عموم المسلمين من علماء وباحثين ومفكرين وساسة.

إلى كل المختلفين من أصحاب المذاهب سواء كانوا سنة أو شيعة أو إباضية... سلفية أو أشاعرة... أو صوفية...

إلى أصحاب التيارات الأخرى من المنتمين إلى تيارات علمانية أو اشتراكية أو حداثة فكرية أو ليبرالية لعلهم يجدون تصحيحاً لما ألصقه المتمذهبون بدين الإسلام.

إلى هؤلاء جميعاً

أهدي لهم هذه المحاولة آملاً أن يجدوا فيها شيئاً من الإجابات على تساؤلات وإشكالات وقضايا مطروحة في الواقع الفكري عند المسلمين وأن تساهم في كشف وتفسير الأسباب الدقيقة والعميقة والحقيقية لتراجع الحضارة الإسلامية وضعف المسلمين...

من الهدي القرآني

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

قبل البدء .. إيضاحات

كان أصل هذا الكتاب محاضرة بالعنوان نفسه (قراءة في كتب العقائد)، ألقيتها في مدينة الرياض[١]، ومن خلال ردود الأفعال رأيت أن أكتب بعض الإيضاحات لبيان ما قد يلتبس على البعض عند قراءة المحاضرة المكتوبة التي توسعت في بعض أبحاثها لاحقا.

ومع أن معظم ما سأكتبه في هذه الإيضاحات سيأتي ذكره في الكتاب وفي غيره من الكتب والمقالات إلا أن التأكيد على هذه الإيضاحات فيه فوائد حتى لا يساء فهم الموضوع وأوجز الإيضاحات فيما يلي:

أولاً: قد يكون من فضول القول التأكيد بأنني والحمد لله من طلبة الحق والعلم ومن أهل السنة والجماعة[٢] ولا أرفع من الشعارات إلا قال الله وقال رسوله ﷺ متحرياً الحق و

(١) ألقيتها في أحدية الدكتور راشد المبارك في ٦/٨/١٤٢٠هـ ١٤/١١/١٩٩٩م.وانتهيت من كتابة هذه الإيضاحات يوم الجمعة ٧/٣/ ١٤٢١هـ بعد استعراض معظم ما وصلني من ردود الأفعال الإيجابية والسلبية الشفوية والمكتوبة.

(٢) مع أنني لا أرى شرعية الانتساب إلا للإسلام.. هذا أولاً، ولكن نرى التأكيد على المدرسة التي ينتمي إليها الباحث ليتم فهم الدور الذي يقوم به بشكل أفضل. ثم يجب التأكيد على أن المعنى الذي أريده من كلمة (السنة) ليس ذلك المعنى المذهبي وإنما ذلك المعنى الصحيح الغائب عن كثير من المنتسبين للمذهب. فالسنة =

الصواب بحسب قدراتي واجتهادي فما أصبت فيه الحق فمن توفيق الله وفضله ؛ وما أخطأت فيه فمن ضعف أنفسنا ومن الشيطان ونستغفر الله ولا أدعي في أبحاثي السلامة من الخطأ وقد استفدت من ملحوظات بعض الأخوة فعدلت في بعض المعلومات مما سيلاحظه القارئ في النسخة الأخيرة للمذكرة التي أصبحت الآن هذا الكتاب، وآمل من الأخوة الباحثين والمهتمين تصويب ما أخطأت فيه بالدليل والبرهان وسيجدونني إن شاء الله ممن يستجيب للحق أينما كان وأياً كان مصدره ورحم الله من أهدى لي عيوبي فليس-والله-بيني وبين الحق عداوة وكم تمنيت أن يظهر الحق على ألسنة المختلفين معي قبل ظهوره على لساني وقبل أن يسطره قلمي.

ثانياً: ليس هناك أي خطأ أو تناقض أن يقوم مسلم بنقد أخطاء المسلمين لأن الإسلام غير المسلمين ومن ذلك أن يقوم سني بنقد أخطاء أهل السنة لأن السنة غير أهل السنة ومن ذلك أيضا أن يقوم حنبلي-النشأة والتعليم والالتزام العام الواعي غير المتعصب-بنقد أخطاء الحنابلة لأن الحنابلة غير أحمد بن حنبل، مع أن أحمد بن حنبل نفسه بشر يخطئ ويصيب وهو الذي حث أتباعه على ترك التقليد عندما واجهه بعض المقلدين بأن قوله يخالف قول ابن المبارك فقال كلمته المشهورة (إن ابن المبارك لم ينزل من السماء إنما أُمرنا أن نأخذ العلم من فوق) وكان رحمه الله يقول (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا)[(١)].

وعلى هذا الأساس ليسمح لي الأخوة الكرام أن أبين أن ما نفعله-أنا وبعض الباحثين-من نقد داخلي لبعض جوانب الغلو أو المنكر داخل كتب أو فكر الحنابلة هو من هذا الباب ونحن لا ننتظر موافقة أحمد بن حنبل ولا الشافعي ولا غيرهما على تصحيح خطأ أو رد باطل ولكن من توفيق الله عز وجل للأئمة أنهم يأمرون أصحابهم بمحاكمة أقوالهم للكتاب والسنة ويأمرونهم بترك التقليد فيصبح المستجيب لدعوتهم أوضح في الالتزام بمنهجهم ممن يقلدونهم ويأبون رد بعض أخطائهم مع أن رد أخطائهم من باب رفض التقليد الذي أمرنا به الإمام أحمد وأمرنا به الشرع قبل الإمام أحمد، والذي يستغرب جمعنا بين الانتساب للمذهب ونقد أخطاء المنتسبين

أعني بها سنة النبي ﷺ لا سنة فلان أو فلان، والجماعة أعني بها ما قاله ابن مسعود: (الجماعة ما وافق الحق ولو كنت وحدك)، لا الاجتماع على الظلم والجهل ولا التقليد الذي يعبر به البعض عن الجماعة.

(١) نقلا عن صفة صلاة النبي (صلى الله عليه وآله) للعلامة الألباني رحمه الله، وتجد النصوص هناك موثقة.

إليه عليه أن يتذكر انتساب المفكرين والعلماء المسلمين للإسلام مع نقدهم أخطاء المسلمين مع أنه لا تجوز المماثلة بين الإسلام والمذهب مهما كان هذا المذهب قريباً من الحق فالإسلام أعلى وأجل.

فالإسلام يجب الانتساب إليه إذ أن تخلي المسلم عن الانتساب إليه ردة وكفر مخرج من الملة بإجماع المسلمين قاطبة: أما المذهب فلا يجب الانتساب إليه ولا يستحب وانما غاية ما فيه هو الجواز فقط، بل قد يحرم خاصة إذا اقترن هذا الانتساب برد الحق المخالف للمذهب والتفاخر به على بقية المذاهب الإسلامية بمجرد التقليد والتعصب فحسب وللأسف أن هذا الانتماء المقترن بهذه الأخطاء مازال موجوداً بقوة فينا- نحن السنة- وفي غيرنا.

إذن فلا تناقض أبدا بين (الانتساب للمذهب) و(نقد أخطائه) لأن الله عز وجل قد أمرنا بقول الحق ولو على أنفسنا كما في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ...﴾الآية[المائدة:٨].

ففي هذه الآيات الكريمة وغيرها توجيه للمسلمين بضرورة (قول الحق والشهادة به) ولو على (النفس) أو (أقرب الأقربين)، وهذا هو المنهج الواجب اتباعه، ونحن جميعا نقر بهذا من (الناحية النظرية) لكن يبقى اختلافنا في (درجة التطبيق العملي). والتطبيق من حيث الجملة دون المأمول بكثير، والمسلمون جميعا يعانون من تخلف الأفعال عن الأقوال، بل قد يؤذون من حاول التطبيق الصحيح لهذا المنهج القرآني.

ثالثاً: ومن الفقرة السابقة يسهل الجمع بين أقوال من يقول: (إنني حنبلي سني) مع نقده لأخطاء ومواطن الغلو التي وقع فيها (بعض السنة أو الحنابلة) وهذا ما قمت به في محاضرة العقائد وهذا الأمر واضح والحمد لله.

وهذا أيضاً لا يعني إقراري بـ(شرعية الانتماء لغير الإسلام) من المذاهب والتيارات -وآمل أن يدرك القارئ الفرق بين الأمرين- فالانتماء (الشرعي) المجزوم بشرعيته ووجوبه هو (للإسلام فقط) أما الانتماءات لغير الإسلام ففيها تفصيل سبق الإشارة

إليه ويحسن بنا هنا أن نفصل فيه قليلا فنقول:

إن كان الانتماء يستلزم عند المنتمي التفاخر المذهبيَ مع انتقاص الانتماءات المذهبية الأخرى لمخالفتها انتماءه فقط فالانتساب بدعي جاهلي وقد نهى عنه الرسول ﷺ عندما تفاخر المهاجرون والأنصار-كما في قصة غزوة المريسيع-فقال ﷺ: ما بال دعوى الجاهلية؟ وقال (دعوها فإنها منتنة) يعني عصبية جاهلية، مع أن (المهاجرين) و(الأنصار) أسماء شرعية، وكثير من المنتسبين للمذاهب للأسف يقترن انتسابهم المذهبي بـ(تفاخر) و(تعطيل للنقد الداخلي) مع (بغض بقية المسلمين) المنتمين لغير مذهبه وهذا من جنس التعصب الذي نهى عنه رسول الله ﷺ، وهذا الانتساب لسنا عليه بل نبرأ منه ونسأل الله ألا يلحقنا منه شيء.

أما الانتماء الذي لا يلزم منه انتقاص المذاهب الأخرى ولا الازدراء بأصحابها لمجرد مخالفة المذهب فهذا ليس فيه محذور إن شاء الله؛ لأنه نقل عن حقيقة الواقع؛ فهذا أشبه بـ(الانتماء القبلي) الذي ينتمي فيه الفرد لقبيلة وهو يعرف أن قبيلته مثل سائر القبائل فيها الخير والشر والحق والباطل ولا يدفعه هذا الانتماء للتعصب لقبيلته وظلم القبائل الأخرى فهذا الانتساب ليس فيه محذور لأنه يخبر عن حقيقة واقعة.

إذن فالمذاهب كالقبائل، ليس المذهب ولا القبيلة (خيراً محضاً) ولا (شراً محضاً)، وإنما يزداد الخير بزيادة الفاعلين له والدعاة له ويقل الشر بزيادة الناهين عنه.

وما أحوج المذاهب الإسلامية اليوم بلا استثناء لقيام عقلاء منهم يذمون المنكر الموجود داخل مذاهبهم وينهون أصحابهم عن العصبية ويبصرونهم بأخطائهم ويكشفون لهم حقيقة الآخرين بأنهم مثلهم فيهم الحسن والسيء وأن هؤلاء - الآخرين- فيهم من الفضل والعلم والخير ما لا يجوز أن ننكره أو نتجاهله، وأن فينا من الأخطاء أيضا ما لا يجوز أن ندافع عنه أو ننكر وجوده وهكذا.

فبهذا الإنصاف المبني على النقد والشهادة على النفس إذا شعرت به المذاهب الأخرى دفعها هذا التواضع والإنصاف إلى مراجعة مواقفها المتعصبة أيضا.

نعم المذاهب كالقبائل من هذه الحيثيات أما الحقيقة المطلقة فهو الإسلام لا المذهبية فالإسلام هو الذي يجب الانتماء إليه وهو الذي لا يجوز نقد أية جزئية فيه. وهو الذي يجب علينا أن نؤمن بأنه حق كله وخير كله وأن به فلاحنا دنيا وأخرى، أما المذاهب

فليس لها هذه القدسية والمكانة لأنها مبنية على اجتهادات بشرية تتحرى الحق في الجملة لكنها قد تخطئ وقد تصيب ولسنا ملزمين إلا بما وافق النصوص الشرعية[1].

رابعاً: بدايتي بنقد الأخطاء في كتب الحنابلة قبل غيرهم من المذاهب له أسبابه المذكورة في الكتاب وهذا لا يعني أنني أقر أخطاء المذاهب الأخرى سواءً كانت سنية أو غير سنية وقد ذكرت هذا صريحاً في الكتاب وذكرت أنني سأقوم بنقد مواطن الغلو في جميع المذاهب المشهورة إيماناً مني بأن بيان الأخطاء وإيضاحها يسهم في وحدة المسلمين لأن كل أصحاب مذهب لا يعرفون التواضع إلا إذا عرفوا أخطاء مذهبهم وهذا التواضع يدفع أصحاب المذاهب لتصحيح مذهبهم قبل الانشغال بنقد الآخرين. بل هذا يحبب الآخرين للمذهب وأهله إذا كانوا معتدلين.

وثمرة هذا أنه لن تكون هناك ثمرة من اتهامنا الخوارج بالتكفير إذا كنا نكفر بعض المسلمين ولا فائدة في اتهامنا المرجئة بالإرجاء إذا كنا مرجئة في بعض الجوانب ولا فائدة في اتهام الآخرين كالشيعة والخوارج بالطعن في الصحابة إذا كنا نطعن في بعض الصحابة أو نسوغ طعن بعض الناس في بعض الصحابة كما لا فائدة في ذمنا من يغلو في الصالحين كالصوفية إذا كنا نغلو في أئمتنا وصالحينا.

فلا بد من أن يشعر أصحاب كل مذهب أن مذهبهم ليس بمنأى عن الأخطاء كبيرة كانت أو صغيرة: فإذا شعروا بأخطائهم كان عندهم الاستعداد التام للتصحيح والتواضع والرحمة بسائر المخطئين، أما إن شعروا بالتفرد بالصواب وأنهم فقط (الناجون يوم القيامة) فهذا أول الأخطاء المنهجية الكبيرة بل هو من أعظم الأخطاء التي يجب على أصحاب المذهب تصحيحها: ولن يصححوها إلا إذا عرفوا (الأخطاء التفصيلية) التي تحتوي عليها كتبهم ووقع فيها بعض علمائهم في الماضي نتيجة خصومات مذهبية أو اجتهادات خاطئة ثم صارت ديناً يحتذى ومنهجاً لهم أبعدهم

---

(١) وهناك كلام طويل حول ترتيب النصوص الشرعية أيضاً فهناك قطعي الثبوت والدلالة ثم قطعي الثبوت ظني الدلالة أو العكس ثم ظني الدلالة والثبوت وهناك ضعيف الثبوت وضعيف الدلالة، ومنكر.. ومكذوب...الخ، وليس كل من احتج بنص سُلم له إلا بعد ثبوته وإذا سلم له بالثبوت قد لا يسلم له بالدلالة وإن سلم له بالدلالة قد لا يسلم له بانتفاء الناسخ أو المعارض. وهكذا فالأمر ليس بالسهولة التي يتصورها البعض.

فالبحث العلمي يحتاج لنفس طويل وجهد كبير يؤمن بالبحث العلمي عمقاً وتفريعاً ليوصلنا هذا إلى القناعة واليقين (العلم) أو يوصلنا للظن الراجح وهذا سيكشف لنا (المساحة القطعية الكبيرة) المتفق عليها: لنعذر بعضنا في الظنيات.

عن (النظرة الموضوعية) للأمور ووضع الخطأ في مكانه الصحيح دون إهمال للأصول الإسلامية الجامعة بين المسلمين، ولن نعرف الأخطاء التفصيلية إلا بمثل هذه الأبحاث التي تتناول مصادرنا الثانوية (كتب العلماء) لا الأولية (القرآن والسنة) بالنقد العلمي المبني على الأدلة الشرعية، والبراهين العلمية.

خامساً: لم أقصد التعميم عندما أذكر كلمة (الحنابلة) أو (السلف من الحنابلة) وقد صرحت في أكثر من موضع أنني أريد (الغلاة) فقط أو (مواطن الغلو).

وإذا كان ما ذكرته من هذه القيود متفرقاً في الكتاب أو غير واضح عند البعض فإنني أؤكد الأمر الآن بأنني أعرف أن الحنابلة كغيرهم من أصحاب المذاهب فيهم المعتدلون المنصفون الذين يحرصون على تجنب الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات وتجنب التكفير أو التبديع الظالم ويحرصون على معرفة حق الإسلام للمسلمين الآخرين ويدعون لجميع المسلمين ويؤلمهم مصائبهم مهما كان الاختلاف كبيرا؛ خاصة وأننا في عصر نحن أحوج إلى معرفة حق الإسلام لجميع المسلمين ونحن أيضا أحوج ما نكون إلى معرفة بعضنا معرفة متوازنة بلا تزوير مدائح ولا اختلاق مطاعن ولا مبالغة في مدح أو ذم.

كما أننا في عصر نحن أحوج ما نكون لـ(لاعتصام بحبل الله)، الاعتصام بالإسلام في قواطعه الكبرى وفي أوامره ونواهيه الصريحة؛ مع منع التنازع المذموم في الأمور الاجتهادية التي تشتبه أدلتها أو دلائلها وهذا لا يمنع من تعليم الجاهل ورد تأويل المتأول، لكن تبقى أخوة الإسلام.

ولا ريب أن هذا الكلام يحتاج لتفصيل ليس هنا موضعه.

لكن الخلاصة في هذه الفقرة أن من ظن أنني أعمم الأخطاء على كل الحنابلة أو كتبهم فقد أخطأ.

وللإنصاف أقول: إن الذي أراه أن (معظم الحنابلة اليوم) ليس على تكفير أبي حنيفة وأصحابه ولا تكفير الأشاعرة ولا تكفير الشيعة من إمامية وزيدية ولا الإباضية ولا غيرها من طوائف المسلمين، كما أن كثيرا منهم لا يقرون الأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات التي شحنت بها كتب العقائد أو كثير منها وإن رأينا-

للأسف-من يحاول تبرير هذا أو المجازفة بإنكاره كما نشر بعض الأخوة[1] من المتخصصين في العقيدة في مجلة الدعوة السعودية بعد إلقاء المحاضرة بأشهر قليلة.

لكن المشكلة أن الغلو أيضا له وجود قوي نشعر به ويكفي أن هناك كتباً وأبحاثا معاصرة ما زالت على ذم أبي حنيفة وتبديعه وتضليله[2] وما زال كثير من الحنابلة المعاصرين على تكفير سائر المسلمين من الطوائف الأخرى كالشيعة والمعتزلة بلا تفريق بين المعتدلين والغلاة وتضليل سائر الأشاعرة والصوفية وهم معظم المنتسبين لأهل السنة والجماعة اليوم.

كما لا زال كثير أو بعض الحنابلة - كغيرهم- على التحاكم لأقوال الرجال في (مسائل الإيمان=العقيدة) وانزالها منزلة النصوص الشرعية فغالبا يستحضرون التبديع والتكفير من تلك الأقوال كما سترون في أبحاث هذا الكتاب.

وما زال بعضهم على ذم بعض أئمة أهل البيت البريئين من غلو الأتباع مع المبالغة في إطراء ملوك بني أمية وتبرير مظالمهم وقد ذمتهم الأحاديث الصحيحة والآثار الصحابية والتابعية ولبيان هذا موضع آخر.

ولتصحيح هذه الأخطاء تأتي الاجتهادات النقدية التي قد يساء فهمها.

سادساً: يجب على علماء المسلمين قاطبة أن يفرقوا بين النقد الذي يراد به تبرئة الإسلام من أخطاء البشر، والنقد الذي يراد به فصل دين الإسلام عن العلم والأخلاق والتشريع: فالنقد الأول واجب شرعا، والثاني محرم شرعا.

وإذا لم نفرق بين هذا وهذا فهي مأساة سيكون لها أبلغ الأثر على الشباب والناشئة في المستقبل القريب خصوصا مع توفر المعلومة عبر الإنترنت وغيره من وسائل

---

(١) هو الشيخ الفاضل ناصر العقل وفقه الله وله كتاب في الرد على هذا الكتاب أسماه (حراسة العقيدة)! وهذا أمر لا يغضبنا فنحن نريد أن يكثر الحوار في هذا الموضوع، ولي نقد لكتابه أيضا، إيمانا مني بأهمية إثارة الحوار في هذه الأمور ولا نطالب إلا بالإنصاف. وكذلك نشر عبدالعزيز الراجحي -بتقريظ الشيخ صالح الفوزان- والشيخ عبدالمحسن العباد والأخ الريس بتقريظ الشيخ عبدالمحسن العبيكان. انتفض هؤلاء الأخوة ونشروا كتبا وأبحاثا في الرد على هذا الكتاب لكنها تؤكد ما قلناه هنا ولم يعترفوا بما تحمله كتب العقيدة من مساوئ وغلو وتكفير للمسلمين واستباحة لدمائهم... إذن فالغلو موجود وله مدافعون عنه، منتفضون ضد من يحاول مسه بالنقد.

(٢) كما فعل الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله في كتابه (نشر الصحيفة) في مساوئ أبي حنيفة.

الإعلام والتثقيف، فلا بد أن نكسب ثقة الشباب وتتسع صدورنا لتساؤلاتهم دون خشيتهم من إساءة فهم أو استعداء حكومة أو محاكمة غيابية دون نظر في أقوالهم ودون وزن لهذه الأقوال بالميزان العلمي المنصف الهادئ البعيد عن المبالغة في الأمور وتحميلها أكبر من حجمها الطبيعي.

كما أنه من الخطأ التضييق على الباحثين المسلمين لأمور اجتهادية كلها داخل (دائرة الكتاب والسنة) حتى وإن صاحبها بعض الأخطاء، فمن بحث وألف فلا بد أن يخطئ وإذا ضاقت صدور بعض العلماء أو طلاب العلم الشرعي بأبحاث إخوانهم المتفقين معهم في الهدف والمنهج فكيف تتسع صدورهم للحوار مع باحثين آخرين يختلفون معهم في المنهج أو الهدف؟ علماً بأن هؤلاء الباحثين الآخرين-الذين لا يتفقون معنا لا في المنهج ولا في الأهداف-لا يمكن منعهم من البحث ولا استئصالهم ولا نفيهم ولو حدث مثل هذا لكان الضرر أكثر تحققا من نواح كثيرة لا تخفى على حريص على سمعة دينه ووطنه.

إذن فلنجرب الحوار فيما بيننا داخل دائرة (قال الله ورسوله)؛ وهذا الباحث الذي نغضب اليوم منه - رغم أنه على منهجنا الذي يرفع الراية نفسها-حتى وإن شكك البعض مكابرين- قد نحتاجه يوماً من الأيام في حوار مع آخرين لا يتفقون معنا في المنهج بل قد يكون له جهود في هذا الجانب يحتسب أجرها عند الله، فقد علمت من بعض الأخوة المنتسبين للعلم الشرعي ممن قد يساء به الظن أن بعض أفراد الطوائف الدينية عندنا هنا في المملكة؛ وثقت فيه وظنوا أنه قريب منهم فأخذوا يسألونه عن أشياء ويعرضون عليه أشياء فكان يدخل معهم في نقاشات علمية هادئة أدت لهداية بعضهم وتخفيف البعض الآخر من غلوه أو تشككه في البنية المعرفية التي كان يسير عليها، ولو خشي هؤلاء بأن هذا الشخص سيتجسس على شبههم ثم يشي بهم أو يشوه مقاصدهم لما جاءوه ولما حصلت هذه النتائج التي يرجى لها النجاح الأكبر في المستقبل.

إذن فليس من مصلحتنا أن نضحي بأبنائنا الباحثين الحريصين على دين الإسلام وشريعته لأجل وشاية كيدية أو تضخيم خطأ أو مجرد تعصب للمألوف المخالف للحق:وإذا تصورنا أن هناك (مصلحة آنية) في الإضرار بفرد من هؤلاء فيجب التفكير في (ضرر هذا الضرر مستقبلا) على الدين والوطن: فضلا عن الضرر الذي

ينتظره عشرات أو مئات من الباحثين في الحاضر والمستقبل؛ وكيف يمكننا التحكم في المستقبل القادم بمفاجآت ننسى فيها اختيارات البربهاري وابن بطة.

بمعنى يجب أن يكون عندنا (نظرة استشرافية) للمستقبل ونفكر في الإلحاد القادم و عقيدة إبطال النبوات والتنصير والعلمانية (بتعريفها المذموم لا المتوهم) فهذا هو الفكر الذي يجب محاصرته واعداد الدراسات والبحوث لحماية أبنائنا من آثاره السيئة على الفكر والسلوك: وقد بدت بوادر هذه المصائب بين أبنائنا[1]، ولا يجوز أن نبرئ أنفسنا من المسئولية عن كل هذا، وإذا استطعنا أن نبرئ أنفسنا عند الناس فلا أدري هل نستطيع أن نبرئها عند الله؟ أم سينكشف (الغطاء) ويأتي (بصر الحديد) ونندم على هذا (التواطؤ الظالم) الذي نحارب به الحقائق والمصالح العليا للإسلام والمسلمين، نسأل الله العفو والمغفرة.

إذن فالفكر الذي يجب أن نبذل جهودنا فيه على المستوى الديني (الرسمي والعام) هو هذا الخطر الذي سبق الكلام عليه من إلحاد وإبطال للنبوات وعلمانية تفصل الشرع عن شؤون الحياة. أما أن نجمع كل طاقاتنا في محاربة من يقول (أخطأ ابن تيمية أو أخطأ ابن بطة) فهذا جهد ضائع كان الأولى أن نبذله في غير هذا الموضع.

وللأسف أن كثيراً من جهودنا نهدرها في أمور ليست ذات أهمية بل لعل الصواب فيها مع مخالفينا ونترك الأمور البالغة الأهمية زعما منا أنها غير موجودة فالله المستعان.

سابعاً: ولا يعني ما ذكرته في الفقرة السادسة التقليل من شأن الرد على المتلبسين بالبدع والرد على المبتدعة بـ(المعنى الصحيح لا المتوهم أيضا) ولكن مع هذا أيضاً يجب أن نحفظ لهم حق الإسلام فالمبتدع المسلم المؤدي لشعائر الإسلام لا يجوز أن نساويه بالمشرك الكافر، بل ومع الرد على البدعة والمبتدع يجب الإنصاف فلا نجعل البدع في مستوى واحد فنستعدي علينا كل من عنده أدنى مخالفة، وبهذا نفرق المجتمع الواحد إلى تيارات متحاربة قد يصل هذا داخل كل بيت إذ أصبحت كثير من البيوت تشكو من أن (أهل الدين فرقوا بين أبنائهم)، فرقوا بين الابن وأهل بيته، وبين الرجل وذوي

---

(١) أخبرني أحد أساتذة العقيدة بإحدى الجامعات السعودية أن الأراء الإلحادية لها وجود عند بعض الطلاب أثناء فتح باب الحوار معهم وهم من طلبة الأقسام الشرعية فضلا عن غيرها، وهذا للأسف كان بسبب قصور المنهج التعليمي الذي لا يتواصل مع أفكار الشباب ولا يجيب على كثير من استشكالاتهم ونحن للأسف نظن أننا بتحفظنا الشديد سنسهم في المحافظة على عقائد أبنائنا.

رحمه، وبين الزوج وزوجته، وهكذا.. لا يكاد يخلو بيت من (نزاع مذهبي) بسبب ميل البعض للتشدد والدعوة إليه وعدم معرفته لحق الإسلام، فحق الإسلام حقٍ عظيم، وكذا حق القرابة والرحم، وقد جاء الإسلام ليزيد هذه الحقوق رسوخا وثباتا ولم يأتِ ليبث (الفرقة في كل بيت) و(كل مجتمع) فالإسلام بريء من (هذا الغلو) الذي يورث الكراهية والمشاحنة بين المسلمين، ولنعلم تماما أن الذي فرق المسلمين جماعات يكفر بعضهم بعضا ويبدع بعضهم بعضا هو (التعصب للمذهب) لا الإسلام.

ثم ليتذكر المتعصب للمذهبية أنه لن يكون المسلمون من المذاهب الأخرى أسوأ من المنافقين في عهد النبي ﷺ الذين كان يعاملهم النبي ﷺ معاملة المسلمين سواء بسواء بسبب تسميهم بالإسلام وقبولهم به ولو ظاهريا فكان لهم حق التوارث والسلام والزواج وغير ذلك من الحقوق، ولا يختلفون عن المسلمين الصادقين إلا في النواحي الأخروية.

ثامناً: وأخيراً أذكر أنه عندما أقول إنني مسلم سني سلفي حنبلي فهنا لا أقصد سنة الغلاة وسلفيتهم وحنبليتهم لكن أعني سنة النبي ﷺ، وأعني سلفية المهاجرين والأنصار لا سلفية ابن بطة والبربهاري وأعني حنبلية (لا تقلدوني)، لا حنبلية (من خالف أحمد فقد كفر).

ومن زعم أنني أنتمي لمذهب آخر باهلته، مع أنه لا عيب في الانتساب للمذاهب الأخرى إلا كالعيب في الانتساب للسلفية ، أعني الاسم ليس مهما إنما يهم الحقائق فكم من سلفي ظالم وكم من معتزلي عادل والعكس صحيح. وهذا الانتساب كما قلت لا يتناقض مع نقدي لأخطاء المسلمين أو السنة أو السلفية أو الحنابلة ولا يتناقض مع الاعتراف بما عند المذاهب الأخرى من حق ولا يتناقض مع قولي بأن الانتساب الشرعي إنما هو للإسلام فقط أما الانتسابات الأخرى فليست شرعية وإنما يستفاد منها للتمييز ولمعرفة منهج الشخص في المرجعية المعرفية وطرق الاستنباط وما إلى ذلك. ولم يكن أئمة المذاهب يرون شرعية الانتساب إلا للإسلام.

هذا ما أحببت إيضاحه هنا،وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد وعلى آله[1] وسلم

أما بعد..

كان المسلم في عهد النبي ﷺ يتعلم الدين كله إيماناً وأحكاماً وأخلاقاً وأوامر ومنهيات جملة واحدة لا فصل للإيمانيات (العقيدة)[2] فيها عن الأخلاق والأحكام (العمليات) وكان ما يسمى في الأزمنة المتأخرة بـ(العقيدة) لا يعدو أركان الإيمان المعروفة من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر بل حتى هذه الأمور الستة (أصول الإيمان) لم يكن لها تلك التفصيلات المحيرة التي استحدثت في أزمنة الصراعات الكلامية، وإنما كان يؤمن بها الصحابة على وجه الإجمال دون الدخول في تفصيلات جزئية وتشقيقات كلامية تثير الاختلافات والشكوك ولا يكون لها ذلك الأثر الإيجابي على العمل والسلوك.

وكان الأعرابي أو الوافد يأتي إلى النبي ﷺ فيعلمه الإسلام في لحظات يسيرة ثم

---

(١) يجب التنبيه بأنني أفضل الالتزام بمضمون الصلاة الإبراهيمية (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) أما الصلاة على الصحب فلم أجد لها دليلا يثبت شرعية ذكرها عند الصلاة على النبي ﷺ ويظهر -والله أعلم- أن إضافة الصلاة على الصحب من ردود الفعل السنية في مواجهة الشيعة؛ وهذه المسألة أصبحت من المتعارف عليها؛ المشهورة في أزمنة متأخرة: بل أصبحت شهرتها تمنع من نقدها ! وإلا فالحديث الذي نردده في كل تشهد ليس فيه إلا (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) وليس فيه (صحب محمد) فلننتبه لهذا، مع أنني لا أرى في الصلاة على الصحب محظورا.

(٢) سيأتي الكلام على مصطلح (العقيدة) واثبات أنه مصطلح محدث وأن الأولى اجتنابه - إلا بشروط سيأتي ذكرها- إلى المصطلحات أو الألفاظ الشرعية كالإيمان.

يعود إلى بلاده مسلماً لا أحد يشكك في إسلامه أو إيمانه -أو عقيدته حسب هذا المصطلح المتأخر - رغم أن ذلك الأعرابي أو الوافد لا يعرف أكثر العقائد التي استحدثت فيما بعد من قبل أهل السنة ومخالفيهم نتيجة الصراعات السياسية والمذهبية التي جعلها البعض من العقائد الأساسية.

كيف تغير الأمر؟

ونتيجة للصراعات السياسية والمذهبية-كما أسلفنا-تضخمت العقيدة وتوسعت مسائلها وتفرق المنادون بها طوائف متنازعة يكفر بعضهم بعضاً ويبدع بعضهم بعضاً ويستحل بعضهم دماء بعض وخرجت العقيدة من وظيفتها التي كان ينبغي أن تؤديها من عبادة الله وحده ومعرفة عظمته ومحبته وطاعته والاعتصام بحبل الله والتعاون على البر والتقوى...إلخ. إلى عمل فكري محض يورث القلوب قسوة وشكوكاً والأمة فرقة وأحقاداً حتى أصبحت (العقيدة) في الأزمنة المتأخرة لا تعني عند الكثير من الناس إلا تتبع بعض المسلمين كالسلفيين أو الأشاعرة ما يرونه من المخالفات الفكرية عند غيرهم من المسلمين مع تناسي الأخطاء الكبيرة لأفكارهم، ثم إتباع ذلك التتبع بالتكفير أو التبديع والتضليل والتفسيق مع الاستعداء السياسي والاجتماعي.

الخطأ قديم

ويظن بعض الناس أن هذه الأمراض التي دخلت في كتب العقائد وفي عقول المسلمين من التكفير الظالم أو التبديع والتضليل-دون استناد على أدلة وبراهين صحيحة-مع نشر الأكاذيب -ولو بلا قصد- على النبيﷺ والتحاكم لأقوال الرجال إنما كان في الأزمنة المتأخرة فقط؛ وهذا الظن نتيجة عدم الاطلاع على كتب المتخاصمين في القرن الثالث والرابع ففيها الكثير من هذا التكفير الظالم والتبديع والتفسيق... وهي الكتب التي يتحاكم إليها العقائديون المعاصرون تاركين نصوص القرآن والسنة ومحتجين-بما لا حجة فيه-بأن (السلف الصالح) كانوا يكفرون ويفسقون ويضللون ويفحشون القول ويفتون بقتل مخالفيهم واستحلال دمائهم وأموالهم وأعراضهم...

اضطراب المصطلح

ويقصدون بالسلف الصالح من كان على مذهبهم في الخصومات، فمن كان منهم فهو من السلف الصالح وإن كان كاذباً فاجراً ومن كان من غيرهم فهو من السلف الطالح وإن كان من أعبد الناس وأصدقهم[1]، فضابط الصلاح عند كل فرقة من فرق المسلمين بلا استثناء هو المذهبية والتعصب لها لا غير، وليس الالتزام بأوامر الله عز وجل واجتناب نواهيه.

فسلف الحنابلة يختلف عن سلف الأحناف والشافعية والمالكية والظاهرية وسائر الأشاعرة[2] وسلف هؤلاء يختلف عن سلف المعتزلة والشيعة وسلف هؤلاء يختلف عن سلف الإباضية والنواصب وهكذا أصبح المصطلح (مصطلح السلف الصالح) مصطلح عائم يدور مع المذهبية أينما كانت وليس مع الصلاح وأصبح هذا الصلاح يضبط بمعايير المذهبية وليس بالقرآن الكريم ولا بما صحَّ من السنة النبوية فمن كان معنا فهو العالم الصالح الثقة الزاهد الحريص على دينه... إلخ ومن خالفنا في اجتهاد فهو المشكوك في كلامه وفي نيته بل وفي دينه وعلى هذا فهو الكذاب المتعصب المبتدع... إلخ.

والنتيجة؟

ونتيجة لهذا أصبح المفكرون والمبدعون والباحثون والمصلحون على مر التاريخ وفي كل

---

(١) يقول ابن أبي يعلى (ما أحب أحد أحمد بن حنبل من محب صادق أو عدو منافق إلا وانتفت عنه الظنون!! وأضيفت إليه السنن..!!) . انظر طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١٥/١)- وهذا دليل على إهمال العقائديين لمقياس الإسلام وإعمالهم للمقاييس المبتدعة التي من نتائجها الثناء على الموافق ولو كان منافقاً كاذباً فاجراً بل يصبح ما يقوله (سنة!!) وتقبل أقواله في الأشخاص والكتب والتيارات والمذاهب سواء كان مدحاً أو ذماً وكلما كان أبعد عن العدل وعن الشريعة وأقرب للظلم والتعصبات كلما زاد مدحه وتقديره فلذلك يتسابق هؤلاء في التشدد والغلو حتى (تنتفي عنهم الظنون وتضاف إليهم السنن)!!وكذلك الحال عند الشيعة مثلاً فكلما سارعت في الغلو في جعفر الصادق كلما جاءتك المدائح، وللأسف أن هذا المقياس الظالم المبتدع لا زال يعمل بقوة إلى اليوم عند كثير من المتمذهبين، مع أن الأئمة الذين يبالغ فيهم المتمذهبون كأحمد أو الشافعي أو جعفر الصادق أو مالك ...على فضلهم بشر يخطئون ويصيبون ويحتاجون لعفو الله ومغفرته.

(٢) لكن ينبغي أن نعترف بأن سلفنا من الحنابلة كانوا أشد من غيرهم من المذاهب السنية (وأقول السنية) في التكفير والتبديع والإفتاء بقتل الخصوم ...إلخ.

بلد يعانون من هذه الطوائف ذات النظرة المذهبية الضيقة التي تحاول كل طائفة منها أن تجبر ذلك الباحث أو المفكر بأن يرى الإسلام من نظرتها الضيقة المتعصبة (المبغضة لما سواها من المسلمين) فإن رفض الباحث أو تحفظ اتهموه في فكره وتوجهه وإخلاصه ...واستعدوا عليه من استطاعوا استعداءه من مجتمع أو سلطة أو لصوص أو قطاع طرق... إلخ (هذا على مر التاريخ بشكل عام ولا أقصد فترة معينة).

وبهذا يبقى الصراع داخل كل مجتمع ويضمر الإبداع وتنتشر المخاوف وينشغل أبناء المجتمعات الإسلامية ببعضهم تاركين الإسلام في سموه وحقائقه الكبرى وأصوله العامة وحثه على العلم والبحث والتدبر والتفكر متجهين لجزئيات وتشقيقات ومسميات ما أنزل بها من سلطان ليجعلوها الإسلام نفسه مدعين-كذباً وزوراً-أن هذا الضيق والتعصب والجهل والتكفير هو الدين الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان.

ما الحل إذن؟

لذلك رأينا أنه من اللازم علينا بيان هذا الخلل الفكري الكبير الذي عانت منه الأمة الإسلامية في الماضي وكان سبباً رئيساً في النكسات التي أصابتها وما زالت الأمة الإسلامية إلى اليوم تعاني من هذا التراث (العقائدي)[١] البعيد في كثير من مضامينه عن تعاليم الإسلام فقد كانت معظم العقائد المدونة في كتب العقائد تعبر عن مراحل تاريخية من مراحل الصراع السياسي والمذهبي فحسب.

---

(١) كثير من هذا التراث العقائدي قائم على أقوال الرجال وخصوماتهم وليس قائماً على الكتاب والسنة ويكفيي دلالة على هذا أن تجرب ولو مرة واحدة أن تقرأ فهرس أي كتاب في العقيدة وسترى أن هذه العقيدة المؤلفة في الكتب ما هي إلا خصومات ونزاعات تاريخية فدعها واقرأ القرآن الكريم مرة واحدة فقط!! وقارن بين أوامر الله في القرآن الكريم وأوامر هؤلاء المتخاصمين وإذا رزقك الله هداية وتدبراً فسترى الفرق الواضح بين الهداية التي أرادها الله لك في كتابه الكريم والمخالفات الشرعية التي ينادي بها المتخاصمون ويزعمون أنها من الواجبات العقدية!! بينما أكثر ذلك كالتكفير والظلم والأحاديث الموضوعة... من المحرمات التي لا يخفى تحريمها على مؤمن سليم الفطرة فإياك أن تتدين برغبة الناس وتترك أوامر الله عز وجل لأجل مديحهم وثنائهم على (عقيدتك)!! فإن هؤلاء لن يدخلوك جنة ولن ينجوك من نار فكن على بصيرة ولا يغرنك ما زخرفوه من أقوال وقواعد غاية ما فيها أنها مشتبهة بعيدة عن بساطة هذا الدين وتعاليم القرآن الكريم وصحيح السنة.

صعوبة الحلول

ولكن إيضاح هذا الخلل لا يتأتى بسهولة فهو بحاجة إلى كثير من البحوث والدراسات، وليت الجامعات المعنية بالعلوم الدينية تخصص جزءاً يسيراً من الدراسات في نقد هذه الكتب العقائدية حتى تساهم في الإنصاف ووحدة كلمة المسلمين بدلاً من إشغال الدارسين بتكريس التفرق بين المسلمين وظلم الآخرين والتقول عليهم وتضخيم أخطائهم مع التستر على (الموبقات والأخطاء العظيمة) الموجودة داخل الكتب التي نحققها وننشرها ونوصي بها.

على أية حال هذه نصيحة لا أتوقع أن تجد لها آذاناً صاغية في الوقت الراهن إلا عند القلة لأن الانشغال بالظلم لا يترك فرصة للتفكير في العدالة.

لماذا لا نجرب الحل؟

ولأبدأ مساهماً في نقد ما أحجم عنه الآخرون-طلباً للدنيا وإما حباً للثناء بصلابة العقيدة وحسن السيرة وإما إيثاراً للسلامة وإما جهلاً بأهمية أصول وقواطع الإسلام- وستكون البداية ببيان (مصطلح العقيدة) وكيف استحدث المتخاصمون هذا المصطلح ليتسع لتكفير وتبديع المخالفين لهم من المسلمين، مع ذكر نماذج من تلك التكفيرات والتعصبات والأكاذيب والأحاديث الموضوعة والبدع التي شحنت بها كتب العقائد من سائر المذاهب الإسلامية ولم ينج من هذه الأمراض والمخالفات الشرعية مذهب من المذاهب العقدية لا الشيعة ولا أهل السنة ولا المعتزلة ولا الإباضية ولا الصوفية ولا غيرهم من طوائف المسلمين وإن اختلف هؤلاء من حيث النسبة والنوعية في كل أمر من هذه الأمور.

أثر كتب العقائد على المسلمين

لو تتبعنا أسباب نكسات المسلمين في الماضي كسقوط بغداد واحتلال الشام وفلسطين من قبل الصليبيين وسقوط الأندلس لوجدنا أن السبب الظاهر للخاصة والعامة هو

تفرق المسلمين، ولو نظرنا لسبب هذا التفرق لوجدناه يكمن في الاتهامات المتبادلة بالضلالة والبدعة والكفر مع الاستغلال السياسي لهذه الطوائف إذ أصبحت كل فرقة ترى أن اليهود والنصارى والصليبيين والمغول أقرب لها من الطائفة الأخرى التي تلتقي معها في الأصول العامة للإسلام(١).

ولو رجعنا لسبب هذا التبادل في التكفير والتبديع لوجدنا كتب العقائد في الانتظار إذ كانت الكتب المؤلفة في (العقائد) هي ذاكرة هذا الفساد كله، ومحور شرعيته ومحطات انطلاق لكل خصومة بين المسلمين إذ أصبح لكل فرقة من المسلمين كتبها التي يوصي بها أتباعها ويتدارسونها ويخطبون بمضامينها مع ما فيها من تجن ومظالم ضد بقية المسلمين ممن لم يكونوا معهم في الرأي أو الجزئيات، فأصبحت الدعوة لمضامين هذه الكتب لا إلى الحق، وظهر نبز الآخرين بالألقاب السيئة والتحلي بالألقاب الحسنة، وأصبح للإسلام أكثر من اسم، وأصبح الانتساب للإسلام غير كافٍ عند هذه الفرق.

والغريب أن كل الفرق الإسلامية دعواها واحدة فكل فرقة تزعم أنها امتداد للسلف الصالح وللمنهج الصحيح وأن الفرقة الأخرى هي المبتدعة المبتعدة عن الطريق الصحيح.

وأصبحت كل فرقة تسرد أسماء بعض علماء الصحابة والتابعين في (سلفها الصالح) ثم تدلل على ذلك بأقوال موهمة لهذا الصحابي أو هذا التابعي دون تحقق من صحة الإسناد أيضاً، فأغلب تلك الأقوال أو الآثار تكون ضعيفة أو موضوعة وإن صحت تكون دلالتها موهمة أو غير صريحة.

والغريب أن الفرق تتنازع أسماءً معينة فرجل مثل الإمام علي بن أبي طالب مثلاً يذكره السنة في سلفهم وكذلك المعتزلة يذكرونه في سلفهم ويذكره الشيعة في سلفهم وهكذا...

---

(١) هذا لا ينفي الدوافع الأخرى (السياسية والاقتصادية) لكن السياسيين يستغلون الصالحين باقناعهم بأن ما يقومون به هو قتال لنصرة دين الله! وأن المسلمين المخالفين لهم يجب قتالهم لإحداثهم في الدين وضلالتهم....إلخ.

وكذلك الحال في الحسن البصري وجعفر الصادق وزيد بن علي والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من العلماء المشهورين، إذ تحاول كل فرقة أن تجعله على منهجها وتدعي أنه من سلفها الذين تسير على خطاهم...

ولعل السنة والشيعة هما أبرز فرقتين في الماضي-ومازالوا-وكان للمعتزلة قوة هائلة في بداية القرن الثالث ثم أضعفتها السلطات، لكن مازال لها وجود قوي إلى يومنا هذا خاصة بعد طباعة كتب المعتزلة والعثور على مخطوطاتها في اليمن ومصر وأوروبا وغيرها.

أما أبرز الفرق المعاصرة اليوم فهما-كما أسلفنا-فرقتا الشيعة والسنة، فالشيعة بفرقتيها الكبيرتين (الإمامية وهي أكبرهما والزيدية) والسنة بفرقتيها الكبيرتين (الأشاعرة وهي أكبرهما والسلفية)، وهناك نقاط إلتقاء وافتراق بين كل هذه الفرق، كما يوجد داخل الفرقة الواحدة من الاختلافات والتبديعات والتكفيرات الشيء الكثير[1].

وهذا التنازع بين الفرق الإسلامية فضلاً عن التنازع داخل كل فرقة شكل سبباً رئيساً في فشل الأمة الإسلامية في استعادة قوتها الحضارية علماً وخلقاً وقيادة ومازالت الأمة الإسلامية في فشل وتشتت وهذا الفشل طبيعي وهو نتيجة طبيعية يجب ألا نغضب منها ولا نستغربها ما دمنا إلى اليوم ندعو لهذا التفرق والتنازع باسم الدين والحرص على العقيدة بينما الواقع أننا ندعو لهذا التنازع حباً للوظيفة والمنصب والعلو في الأرض ومجاملة للشيوخ والاتباع وحباً لتزكية النفس.

---

(١) فالإمامية يقولون بتفسيق الزيدية والزيدية يقولون بضلال الإمامية وبعضهم يكفر الإمامية بل نجد التنازع الفكري والتباين الحاد بين طوائف الإمامية نفسها فالأصوليون من الإمامية يذمون الإخباريين والإخباريون يذمون الأصوليين ويكفرونهم أو يبدعونهم كما أن السلفية يذمون الأشاعرة ويلقبونهم بـ (مخانيث المعتزلة) يقصدون التشبيه بالرجل المتشبه بالنساء، ويصمونهم بـ(المعطلة) و (الجهمية) أيضا!! والأشاعرة يذمون السلفية ويلقبونهم بـ (أفراخ اليهود) و (المجسمة) و (الحشوية)!! فهذا التظالم بين الشيعة أنفسهم، (من إمامية وزيدية)، والتظالم بين السنة أنفسهم (من أشاعرة وسلفية) فضلاً عن التظالم بين السنة والشيعة كان له الأثر المباشر والواضح في تفرق المسلمين وتخلفهم وانحطاط حضارتهم وتفوق أعدائهم ولا يمكن أن يرجو المسلمون اعتصاماً بحبل الله بعد إقرارهم لهذه الكتب العقائدية التي تشرع لهذا التنازع والتباغض.

إذن فما نحن فيه من هزيمة نفسية وحضارية وعسكرية هو نتيجة لهذا التفرق، قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[الأنفال:٤٦] وقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[آل عمران: ١٠٣] وكل من يحاول أن يهرب من هذه الحقيقة فهو بين مشبه عليه أو جاهل بحقيقة الأمر أو يحافظ على مصالح معينة، ويكفينا خداعاً لأنفسنا والآخرين.

وأكثر المستفيدين من (التراث العقدي) المليء بالتكفير والتفسيق والتبديع هم أعداء الأمة الإسلامية من أهل الإلحاد واليهود والنصارى واستفادتهم لم تكن مؤامرة منهم وإنما بمبادرة منا نحن المسلمين، الذين رضينا أن نعيش في الصراعات المزمنة وننسى المهمة الكبرى التي يجب أن نقوم بها من الاعتصام بحبل الله والالتقاء على الأصول العامة الجامعة من الإيمان (الجملي) بالله واليوم الآخر والرسل والكتب والأنبياء والقضاء والقدر وفعل الواجبات الظاهرة من صلاة وصيام وحج وزكاة والأخلاق الواجبة من عدل وصدق وأمانة ووفاء وتعاون...إلخ، وترك المحرمات المعروفة من ظلم وسرقة ونهب وغش وزنا وشرب للخمر وكذب وخيانة وعمارة الأرض وإقامة العدل والمساواة وحفظ الحقوق و.... إلخ.

فهذه الإيمانيات الكبرى والواجبات الكبرى والمنهيات الكبرى علامات بارزة لمن أراد الهداية والاستقامة وكان له حظ من تدبر وتعقل وهذه الإيمانيات والواجبات والمنهيات كل لا يتجزأ وهي التي يتفق عليها جميع المسلمين فالاعتصام بهذه الأصول الكبرى مع الاتفاق بين المسلمين كانت خيراً للمسلمين من التركيز على الفرعيات والجزئيات التي لا يمكن الاتفاق فيها مع ما يسببه هذا من التفرق والاختلاف بينهم فما نكرهه في الاجتماع خير مما نحبه في الفرقة.

وكتب العقائد رغم ما فيها من حق قليل إلا أن فيها الكثير من الباطل بل هو الغالب عليها لما فيها من الأحاديث الضعيفة والمكذوبة على النبي ﷺ والإسرائيليات المشككة للمسلم والتكفير للمسلمين وزرع بذور الشقاق والتباغض والتنازع بين المسلمين وغير ذلك من الهوى والظلم والجهل سواءً كان ذلك في كتب العقائد عند الشيعة أو السنة أو

الإباضية أو الصوفية أو غيرهم ولم ينج من كثير من ذلك إلا بعض كتب المجتهدين في الماضي أو الحاضر[1] وهي قلة نسبة إلى هذه الكثرة[2] إضافة إلى ذلك فإن المؤلفين في كتب العقائد لم يرضوا بهذا حتى أدخلوا في العقيدة أموراً أخرى ووسعوا جانب العقيدة مع تشدد على المخالفين فأدخلوا مباحث الصحابة والدجال والمهدي المنتظر والمسح على الخفين والجهر بالبسملة وغير ذلك من الأخبار أو المواعظ أو الأحكام-فضلاً عن التكفير والتبديع ونشر الأكاذيب....-أدخلوا كل هذا وزيادة في العقيدة وأصبح المخالف في شيء من ذلك مبتدعاً عندهم[3].

أهمية الحل في هذا العصر خاصة

إن المرحلة الراهنة للأمة الإسلامية تتطلب مراجعات وقراءات جريئة تسهم في كشف أسرار هذا النزاع الدائم وهذه (الكراهية الواسعة الانتشار) بين المسلمين وبالتالي يستطيع أبناء الأمة الإسلامية أن يعرفوا:

متى اختلفوا؟

ومن أين اختلفوا؟

ولماذا اختلفوا؟

وما نوع هذا الاختلاف؟

---

(١) كالإمام ابن الوزير في كتابه (إيثار الحق على الخلق) والإمام المقبلي في كتابه (العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ) وابن الأمير الصنعاني في كتاب (إيقاظ الفكرة) وجمال الدين القاسمي في كتاب (تاريخ الجهمية والمعتزلة) و(الجرح والتعديل) وغيرهم من العلماء الذين حاولوا التخلص من المذهبية العقدية والفقهية والعودة لأصول الإسلام الجامعة والابتعاد عن الجزئيات المفرقة مع إعذار من اجتهد فأخطأ من سائر الطوائف الإسلامية.

(٢) وكنت أود في هذه المحاضرة أن أدلل على كلامي بذكر نماذج من كتب جميع الطوائف إلا أن هذا تعذر لسعة المادة.

(٣) راجع مقال الشيخ سعود الصالح في ملحق هذه المذكرة. علماً بأن الشيخ سعود من المتخصصين في العقيدة!!! وكان قد نشر المقال في صحيفة الحياة وعنوانه (مسلسل الإضافات على العقيدة فرق المسلمين جماعات) وقد صدق وفقه الله وأجاد ونصح لخاصة المسلمين وعامتهم.

وما هي أسس الاتفاق (المهجورة)؟

وكيف يتفقون؟...إلخ.

وبما أنني لا أستطيع في هذه المحاضرة[1] أن أحيط بهذا الموضوع المهم من جميع جوانبه فإنه يكفيني أن أفتح باباً كان عندنا-على الأقل-مغلقاً وأثير موضوعاً شائكاً ذا حساسية مفرطة عند كثير من الناس في مجتمعنا خاصة وأضع يدي على شيء من أسباب هذا الداء العضال الملبّس-ظلماً-بالعقيدة الذي لا زال يفتك بالمسلمين، وإني لأرجو أن تكون هذه المحاضرة بداية-عندنا على الأقل-لقراءات نقدية لتراثنا (العقدي) مثلما هناك قراءات نقدية أخرى لتراثنا التاريخي والفقهي والأدبي.

ولأبدأ من عنوان المحاضرة فأقول:

---

(١) كان أصل هذا الكتاب محاضرة تمَّ تهذيبها والتوسع في أبحاثها.

أولاً: مصطلح العقيدة بين السنة والبدعة

مع أنني أستخدم مصطلح العقيدة بشروط سيأتي ذكرها، إلا أنه عند تعريفي لعنوان المحاضرة (قراءة في كتب العقائد) لفت نظري عدم وجود كلمة (عقيدة) في النصوص الشرعية لا في القرآن ولا كتب السنة بل ولا المؤلفات المشهورة في القرون الثلاثة الأولى، فكانت هذه أول فائدة، وفي الوقت نفسه كانت هذه الفائدة تدل على مفارقة كبيرة (إذ لا يتم التنبيه على ذلك مع حرصنا-فيما نزعم-على هجران المصطلحات البدعية المستحدثة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة[1].

وسأتناول بحث المصطلح (مصطلح العقيدة) بحثاً سريعاً في القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لننظر هل المصطلح (سني) أم (بدعي) فنقول:

١- العقيدة في القرآن الكريم

لم ترد (العقيدة) في القرآن ولا السنة النبوية بالمعنى الشائع في العصور المتأخرة.

---

(١) والغريب أننا ننكر على بعض الطوائف الأخرى كالأشاعرة استحداثهم ألفاظاً لم ترد في القرآن ولا في السنة مثل (الجزء ـ الجوهر ـ القديم ......الخ) وننكر على الصوفية تسميتهم أنفسهم (أهل الحقيقة وأهل الطريقة) ونعيب على هؤلاء وغيرهم عدم اكتفائهم بالألفاظ الشرعية بينما نحن نعمل العمل نفسه عندما استحدثنا مصطلح (العقيدة) وهجرنا المصطلح الشرعي (الإيمان)!! وهذا من التناقض الذي هو من أوضح سمات كتب العقائد. فكتب الأحكام والآداب بل والتاريخ والأدب والجغرافيا.. -وسائر العلوم- ليس فيها هذا التناقض الواضح الموجود في كتب العقيدة، فأغلب تناقضات تلك العلوم دقيقة خفية أما تناقضات كتب العقائد بين النظريات التي تدعو إليها والمخالفات التطبيقية التي تمارسها فلم أجد له مثيلا إلى الآن.
وإلى الآن لم أجد وصفاً نذم به الآخرين إلا وهو فينا كما لم أجد وصفا لفرقة من الفرق تذم به فرقة أخرى إلا وهو فيها، فعندئذ لا بد من البحث بجدية عن الحقيقة ومراقبة الله في كل هذا وما أصعب ذلك الإنصاف.
(ستأتي فقرة خاصة بالتناقض أثناء هذا الكتاب)

وجذر الكلمة في القرآن الكريم (عقد) وردت في سبع آيات كريمة:

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾[النساء: ٣٣].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾[المائدة: ١].

﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[البقرة: ٢٣٥، ٢٣٧].

﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾[طه: ٢٧].

﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾[المائدة: ٨٩].

﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾[الفلق: ٤] (١).

إذن فأصل كلمة (عقد): في القرآن الكريم لم ترد بمعنى الإيمانيات وإنما وردت في أمور أخرى من نكاح وعهد ويمين وسحر وإعياء في الكلام... كما أنه لم يرد في القرآن الكريم لفظ (العقيدة) ولا (اعتقد) أو (يعتقد) ونحو ذلك، إذن فكلمة (عقيدة) ليس لمعناها أصل في القرآن الكريم، بل ليست العقيدة في القرآن لا لفظاً ولا معنى (٢).

والعقيدة عند غلاة السلفية أهم شيء في حياة المسلم فهل يعقل أن يخلو القرآن الكريم الذي أنزله الله ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ من أخطر وأهم شيء في حياة المسلم؟ أم

---

(١) قال الراغب الأصفهاني في (مفردات غريب القرآن) ص٥٧٦ (مادة: عقد): (العقد: الجمع بين أطراف الشيء ويستعمل في الأجسام الصلبة كعقدة الحبل وعقد البناء، ثم يستعار ذلك للمعاني نحو: عقدته، تعاقدنا، عقدت يمينه ..

ومنه قيل: لفلان عقيدة (قلت: فهو فرع عن فرع! مع إهمال أصل (الإيمان) من النصوص إضافة لتأخر زمن الراغب الاصفهاني).

والقلادة: عقد.

والعقد: مصدر استعمل اسماً فجمع (العقود).

والعقدة: اسم لما يعقد من نكاح أو يمين...

وعقد لسانه: احتبس، وبلسانه عقدة.

(والنفاثات في العقد) جمع عقدة وهي ما تعقده الساحرة. اهـ. مختصراً.

(٢) إن حاول البعض منا أن يتكلف من مشتقات (عقد) في القرآن الكريم تقريراً شرعياً لمصطلح العقيدة فهذا سيوقعه في اضطراب منهجي سيتم الإشارة إليه. إذ يمكن على طريقة تكلفه أن يتكلف آخرون من خصومنا أقل من تكلفنا!! للبحث عن شرعية مصطلحات أخرى ننكرها صباحاً ومساءً.

أننا هجرنا مسمى ذلك (الأهم والأخطر) ألا وهو (الإيمان) أو (الإسلام) في عمومه إلى هذه المصطلحات المستحدثة التي أصبحت في أيدي الغلاة كالسيوف في أيدي المجانين؟

٢- العقيدة في السنة النبوية

أيضاً لم ترد (العقيدة) في حديث صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع وإنما ورد الفعل (عقد) في أمور أخرى-لا علاقة لها بالإيمانيات أو الأمور العلمية. مثل:

عقد النبيﷺ لواءً لفلان/... عقد (بيده) ثلاثاً وخمسين... عقد عليه قلبه حين حلف/... عقد لأهل الأديان ذمة... يعقد الشيطان على قافية أحدكم... كلف يوم القيامة أن يعقد بين شعيرتين... كان يعقد التسبيح... عقد إزاره... الخيل معقود في نواصيها الخير (مجاز...) من أحب أن يدخل في عقد محمد.../ وكان في عقدته (عقله) ضعف.../ أهل العقد هم الأمراء (الحل والعقد).../ وأنه لأول مال اعتقدته.

أقول: إذن فليس لمصطلح (العقيدة) أصل في السنة النبوية أيضاً أما مصطلح الإيمان فهو مشهور في الكتاب والسنة بالمعنى الشرعي وألف فيه بعضهم في هذا المصطلح وموضوعاته ولعل أشهر هؤلاء ابن أبي شيبة في كتابه (الإيمان) والبيهقي في كتابه المشهور (شعب الإيمان) وغيرهم إضافة إلى وجود هذا المصطلح في كل مصنف من مصنفات المسلمين الحديثية المشهورة كالصحيحين والكتب الستة تحت اسم (كتاب الإيمان) وليس كتاب (العقيدة).

٣-العقيدة في أقوال الصحابة

كما لم ترد لفظة (العقيدة) على لسان صحابي من الصحابة (المهاجرين والأنصار) أو أتباعهم ممن رأى النبيﷺ لا بإسناد صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع، فيما أعلم.

٤- العقيدة عند التابعين

وكذلك لم ترد هذه اللفظة على لسان أحد من التابعين لا بإسناد صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا موضوع فيما أعلم؛ بل ولا تابعي التابعين..

٥- الخلاصة في مصطلح العقيدة

إذن لم ترد (العقيدة) لا لفظاً ولا معنى في القرآن الكريم ولا في الأحاديث النبوية ولا الآثار السلفية المأثورة عن السلف من الصحابة وكبار التابعين وأقصد باللفظ والمعنى هنا: أي أنها لم ترد بهذا اللفظ للمعنى الذي وضع له هذا اللفظ في الأزمنة المتأخرة، مثل قولهم: (فلان حسن المعتقد، فلان كان صلباً في العقيدة، كان ضالاً في العقيدة، كان سيئ المعتقد...) ونحو هذا فهذا المعنى لم يرد تحت لفظ العقيدة مع توفر الدواعي لوجود المنافقين وأهل الضلالة سواءً في عصر النبي ﷺ أو عصر الصحابة أو عصر التابعين فلفظة (العقيدة) في تلك العصور بين أن تأتي معانيها في ألفاظ أخرى شرعية كالإيمان مثلاً أو تأتي لفظة (عقد) في معانٍ أخرى ليس من بينها (الإيمانيات أو العلميات) فهي تشمل عقد اللواء وعقد الأصابع لبيان العدد وعقد الإزار والتعاهد على شيء والعهد نفسه وعقد القلب على أمر ما ديني أو دنيوي.. ولعل من هذا المعنى الأخير أخذ بعضهم لفظة العقيدة[1]، ثم خصها ببعض المعاني العلمية الدينية وهذا (الأخذ) متأخر، كما أنه (تخصيص مستحدث) أيضاً، فالألفاظ الشرعية الموجودة في القرآن الكريم أولى بالاستعمال وأدق في الدلالة وأجمع للمسلمين وفيها غنية عن هذا اللفظ غير المنضبط الذي استحدثه المتخاصمون في عصور لاحقة.

وعلى هذا فليس لكلمة (العقيدة) أصل شرعي لا في الكتاب ولا في السنة ولا عند السلف الصالح من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ولا عند التابعين، بل ولا علماء الأمة الكبار في القرون الثلاثة الأولى.

---

(١) وهذا أمر خطير لأنهم حشروا في كتب العقائد مجموعة كبيرة من الآثار في تكفير المخالفين لهم كالحنفية والأشاعرة فضلا عن الشيعة والإباضية وغيرهم. وهذا يعني أنه يجب أن (يعقد) المسلم قلبه على تكفير أبي حنيفة!! وعلى أن لله ذراعين وصدرا خلق من نورهما الملائكة!! وأنه في صورة شاب أمرد! وغير ذلك من الخزعبلات والإسرائيليات والأخطاء التي امتلأت بها كتب العقيدة كما سيأتي في الأمثلة.

متى يكون المصطلح بدعيا؟

إذن فمصطلح (العقيدة) مصطلح مستحدث يجب على الغلاة اجتنابه لما أحدثه من ضرر على المصطلحات الشرعية التي حلَّ مكانها؛ لأن كل مصطلح أو لفظ مستحدث يراد به معنىً شرعياً يكون لفظاً بدعياً بشروط من أهمها:

الشرط الأول: أن يكون هناك ألفاظ شرعية بديلة عنه.

الشرط الثاني: ألا يكون في الكتاب ولا في السنة.

الشرط الثالث: أن يتخذ هذا المصطلح محنة يُمتحن به المسلمون ويلزمون به.

الشرط الرابع: أن يكون له أثر سيئ في تفرق المسلمين وتنازعهم.

وهذه الشروط متوفرة في مصطلح (العقيدة) وعلى هذا يكون هذا المصطلح-وفق كتب العقيدة أيضاً-مصطلحاً بدعياً، مثلما لو جاء أحدهم وسمى الصلاة: الرياضة، وألزم الناس بهذا اللفظ وامتحن به رغم أنه لا يعبر-شرعاً-عن المعنى الصحيح للصلاة وإن عبر عنها في أذهان بعض الناس، إلا إذا استخدم هذا المصطلح (مصطلح العقيدة) من باب ما تعارف عليه الناس مع التوقف عن امتحان الناس به فلا بأس وعلى هذا فاستخدامنا له هنا على هذه الأسس لا ضير فيه ولا ضرر بل نحن نستخدمه ولا نمتحن به أحداً وننتقده كما ترى.

وعلى هذا فإذا رأيتم الرجل يقول: (ما عقيدة فلان...؟).

فقولوا له: صحَّح سؤالك أولاً لأن سؤالك هذا سؤال بدعي، فالسؤال الشرعي أن تسأل:

كيف دين فلان؟

كيف أخلاقه؟

كيف إيمانه بكذا وكذا... لقول النبي ﷺ: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه

فزوجوه»[1] ولم يقل: (ترضون عقيدته) لأن هذا اللفظ -بالشروط السابقة -مبتدع وليس له أصل شرعي لا في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ. وهو من الألفاظ التي ينبغي أن تهجر لتحيا الألفاظ الشرعية البديلة التي دفنتها الخصومات المذهبية، لأن تلك الألفاظ الشرعية لم تكن لتظلم المسلم مما اتصف به من عمل الواجبات أو اجتناب المحرمات بعكس مصطلح العقيدة الذي يظلم المسلم ولا يتضمن السؤال عن صلاة ولا صيام ولا عدل ولا صدق ولا أخلاق... وإنما ينصب همه عن موقف المسلم من خصومات سابقة وشتائم وتكفيرات ومضائق ما أنزل الله بها من سلطان وهذا المصطلح فيه إلزام للناس بأمور ليست من الإسلام في شيء وسترون الأمثلة لها بعد قليل.

فمن رزقه الله عقلاً وديناً يستطيع بسهولة أن يفرق بين ما يريده الله في كتابه الكريم من لفظ الإيمان أو الإسلام أو الدين وكذا ما يريده رسوله الكريم وما يريده أصحاب الخصومات المذهبية والسياسية من (لفظة العقيدة)؛ من زج الناس في اعتقادات والتزامات بعيدة كل البعد عن نصوص القرآن الكريم وما صحَّ من السنة.

ولهذا فإن استخدام هذا اللفظ أو المصطلح (العقيدة) الغريب على الشرع بدلاً من الألفاظ الشرعية (الإيمان) مع امتحان الناس بذلك يكون عملاً بدعياً للأسباب السابقة ولكونه لفظاً لغوياً استحوذ على موقع شرعي للفظ شرعي آخر مع ما أضيف لهذا المصطلح (العقيدة) من أمور كثيرة تخالف (الإيمان) نفسه.

وبهذا يكون الذين يمتحنون الناس به هم أول من يخالف الالتزام بمضمونه وهم أولى بأن يختبروا أنفسهم في اللفظ والمدلول قبل أن يختبروا الناس في ذلك...؛ لأن السؤال به بدعة مع أن السائل يريد أن يتجنب بسؤاله البدعة وأهل البدع ويكون قد وقع في البدعة وقوعاً أولياً لجهله بالمصطلح الشرعي والزام الناس بمصطلح بدعي وامتحان الناس بذلك ولأن الامتحان في الأمور العلمية- التي لا يترتب عليها عمل- كان من أعمال من يطلق عليهم الخوارج الذين خرجوا على الإمام علي وكانوا أول من مارس

---

(١) الحديث حسن وهو في الترمذي من حديث أبي حاتم المزني وأبي هريرة . والحديث في الترمذي برقم (١٠٨٤،١٠٨٥).

اختبار الناس في (عقائدهم) فذبحوا من لم يوافقهم من المسلمين وبقروا بطون النساء، لذلك فاختبارهم الناس في حد ذاته بدعة لم يكن يفعله النبي ﷺ ولا الخلفاء الراشدون ونحن نذم الخوارج على فعلهم ونمارس ذلك الفعل في الوقت نفسه.

السؤال الشرعي

وإنما السؤال الشرعي يكون عن (الإسلام) في عمومه ثم عن (الدين) و(الأخلاق)، فيقال هل فلان مسلم أم لا؟ ثم يجوز السؤال عن دين الرجل فيقال: كيف دينه؟ هل يصلي ويصوم... هل يتجنب المحرمات كالسرقة والزنا وشرب الخمر... هل يتحلى بالأخلاق من صدق وعدل وأمانة... إلخ.

فمثل هذه الأسئلة هي (الأسئلة الشرعية) لاستنادها على أدلة شرعية، وهي التي كان عليها (الصالحون من السلف) من صحابة وتابعين بإحسان وإنما قلت (الصالحون من السلف) لأنه أقرب للدقة، وأوضح في التقييد من لفظ (السلف الصالح) الذي يوحي بصلاح كل السلف وهذا غير صحيح؛ لأن السلف (فيهم الصالح وغير الصالح) فالماضي فيه الخير والشر، الحق والباطل، الإيمان والنفاق؛ العلم والجهل... إلخ.

تقييد مصطلح السلف الصالح؟

ثم عند استخدامنا لـ (السلف الصالح) ينبغي أن نقيده مباشرة بـ (المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان) أو نشير إلى ذلك في المقدمة أو نحوها حتى لا تختلط الأمور، أما إطلاق هذا اللفظ ثم حصره في خمسة أشخاص جاءوا في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع ورجلين جاءا في القرن الثامن فهذه غفلة مخلوطة بجهل وتعصب.

مصطلحات أخرى

وأحب أن أنبه إلى أنه قبل هذا المصطلح البدعي (مصطلح العقيدة) كان يعبر عنه

أو يقرن بمصطلحات أخرى مثل (السلف) وقبله كان هناك مصطلح (السنة)و (الأثر) ونحو ذلك وقبله كان (الإيمان) في النصوص الشرعية وهو اللفظ الشرعي الصحيح المهجور من عصور الخصومات المذهبية، وهذا الإيمان لم يكن مفصولاً[(١)] عن أمور الدين الأخرى كما يفعلون في العقيدة والسنة وعقيدة السلف الصالح والسلفية... فهذه المصطلحات يفصلونها عن بقية الإسلام من أركان الإسلام وواجباته ومبادئه...إلخ فهذا المصطلح (العقيدة) وغيرها من المسميات حجبت مسمى الإيمان وزهدت الناس في الانتساب إليه[(٢)].

فيكون بهذا قد نفى الخيرية عن الإيمان الصافي من هذه الأمراض وهذه ضلالة وجرأة على الإيمان بل الإسلام باسم (العقيدة)[(٣)].

---

(١) فلم يكن هناك فصل بين أمور الإسلام، فيستخدم الإيمان مكان الإسلام والعكس فإن غاب أحدهما ناب عنه الآخر وإذا اجتمعا في حديث واحد تبين أن الإيمان خاص بالإيمانيات فهو دائرة داخل دائرة الإسلام الشامل للعلميات والعمليات والأخلاق ...إلخ.

(٢) بل تجد بعض غلاتهم يقول: (لا خير في الإسلام بلا سنة!!) وقد يقصد بعضهم بالسنة. للأسف. ما سيأتي ذكره من أمراض فكرية كالتكفير والظلم والإسرائيليات والتجسيم...إلخ.

(٣) يجب أن أنبه هنا إلى أنني لا أقصد التعميم فهناك. بحمد الله ـ منصفون وباحثون معاصرون من الحنابلة وغيرهم يعرفون أفضل وأكثر مما أوردته هنا ولا يمنعهم انتسابهم لمذهب الإمام أحمد من القيام بإنذار (الأقربين) ودعوتهم للإنصاف ونقد الذات والعدل والاعتدال في الأقوال والأحكام ولهم جهود مشكورة في توجيه أبنائهم الطلاب. طلاب الجامعات وغيرهم. إلى اتباع طرق البحث العلمي المتجرد للحقيقة بعيداً عن التعصب ولكن هؤلاء يجدون صعوبة في التعبير عن آرائهم إلا بتغليف احتياطي!! نسأل الله لهم المعونة والسداد فهم في تزايد والحمد لله والمستقبل لهم إن شاء الله فهذا العصر عصر المعلومة وهي على قارعة الطريق لمن أرادها.

ثانياً: الجذور السياسية للخلافات العقدية

الاختلاف أمر طبيعي في حياة الأمم والشعوب والمجتمعات، بل لا يكاد يخلو بيت من الاختلاف فضلاً عن المجتمعات والشعوب، والشعوب الإسلامية ليست استثناءً من هذا بل كان الخلاف يحدث في عهد النبي ﷺ بين أفضل الناس، فحدث الاختلاف بين المهاجرين والأنصار[1] وحدث بين المهاجرين مع بعضهم -كالخلاف بين أبي بكر وعمر في تولية الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن حتى ارتفعت أصواتهما عند النبي ﷺ ونزل في ذلك قرآن- ثبت ذلك في صحيح البخاري[2]، وحدث الاختلاف بين الأنصار أيضاً[3]. لكن الخلاف في عهد النبوة كان يحسمه النبي ﷺ إما بالإصلاح بين

(١) كما حدث في غزوة المريسيع من الخلاف بين المهاجرين والأنصار، إذ نادى مهاجري: يا للمهاجرين. ونادى أحد الأنصار: يا للأنصار فتنادوا فنهاهم النبي ﷺ عن هذا وسمى هذا (دعوى الجاهلية)، وقال: (دعوها فإنها منتنة) وكان هذا الخلاف أشهر خلاف بين المسلمين في عهد النبي ﷺ إذ كان بين أكبر تجمعين وهما تجمع المهاجرين وتجمع الأنصار، فكان إنكار النبي ﷺ قويا بالألفاظ السابقة (جاهلية / منتنة). ولفظ الحديث: (عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال كنا في غزاة.. فكسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار فقال: الأنصاري يا للأنصار، وقال: المهاجري يا للمهاجرين، فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية، قالوا: يا رسول الله كسع رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار، فقال: دعوها فإنها منتنة...) (البخاري. كتاب تفسير القرآن).

(٢) في صحيح البخاري (عن ابن أبي مليكة قال: كاد الخيران أن يهلكا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما رفعا أصواتهما عند النبي ﷺ حين قدم عليه ركب بني تميم فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع وأشار الآخر برجل آخر قال نافع لا أحفظ اسمه فقال أبو بكر لعمر ما أردت إلا خلافي قال ما أردت خلافك فارتفعت أصواتهما في ذلك فأنزل الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم﴾ الآية قال ابن الزبير فما كان عمر يُسمع رسول الله ﷺ بعد هذه الآية حتى يستفهمه ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبا بكر) كتاب تفسير القرآن من صحيح البخاري.

أقول: قصده بأبيه هنا جده من جهة الأم فأبو بكر الصديق هو والد أسماء والدة عبد الله بن الزبير رضي الله عن الجميع.

(٣) كما حدث بين سعد بن عبادة وأسيد بن الحضير إذ اتهم أسيد سعداً بالنفاق وأخطأ في ذلك وهما أنصاريان أو ما حدث بين عمر بن الخطاب وحاطب بن أبي بلتعة وهما مهاجريان وقد اتهم عمر حاطبا بالنفاق وأخطأ في ذلك، كما أخطأ المهاجري والأنصاري عندما تداعيا بدعوى الجاهلية.

المتخاصمين أو بالقضاء أو بنهي الناس عن هذا الاختلاف.

وكان إنكار النبي ﷺ أو موقفه من الخلاف يمثل عند الصحابة الموقف الشرعي فينقاد المؤمن لهذا الحكم ويعرض عنه المنافق أو الذي في قلبه مرض. أما بعد وفاة النبي ﷺ فلم يكن أحد بمكانة النبي ﷺ حتى تصفو القلوب لحكمه لأن الصحابة المختلفين سواءً في السقيفة أو غيرها، لم يكونوا يرون شرعية مطلقة لموقف فلان من الصحابة وإنما الشرعية لأحكام الإسلام ونصوص الشريعة التي يختلفون في العلم بها وفهمها ونحو ذلك، فلذلك استمر الخلاف، فإذا عقلنا هذا المعنى الدقيق عقلنا كثيرا من أسباب الاختلاف الأولى وكان للاختلاف-بعد النبي ﷺ-أثر على الأمة بعكس الاختلاف في عهد النبي ﷺ الذي حُسِم بموقف النبي ﷺ نفسه وهذه مسألة لم أجد من انتبه لها من قبل ولعل هذا من فتح الله على عبده الضعيف الفقير إليه.

والخلاصة أن الأصل في المجتمعات ألا يخلو منها الاختلاف والتناقض، بل يصبح هذا الاختلاف صحياً إذا بقي في دائرة السلم والاجتهاد، أما إذا كان الاختلاف طريقا لتفرق المسلمين وتنازعهم وتكفير بعضهم بعضاً أو تبديع بعضهم بعضاً فإنه يصبح مذموماً[1].

إذن فهذه الخلافات رغم قسوة الاتهامات فيها إلا أنها طبيعية جداً لأنها لم تستمر وإنما كانت للحظات غضب وعصبية كان للشيطان فيها نصيب منهم ثم يزول هذا مع التذكر والتعوذ من الشيطان والرجوع إلى العقل والعودة لواجب الإخاء الديني.

(١) وهذا لا يعني بالضرورة أن الباطل عند حدوث القتال والتكفير موزع بالسوية على الطرفين جميعاً فقد يكون الحق مع طرف ولكنه نادر خاصة في العقائد والأصل أن معظم الاختلافات بين المسلمين أن يكون كل طرف ممسكا بطرف من الحقيقة وهذا الاختلاف لا يوجب تنازعا ولا اختلافا بين القلوب والجماعات والفئات إذا وجد عقلاء لهم علم بمقاصد الإسلام وعلم بطبيعة النفس البشرية وقدراتها وأدواتها فالعاقل يقدر الاختلاف الفكري ويعرف طبيعته بعكس الجاهل أو المتعالم الذي يظن أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ولا يؤمن بنسبية الحقيقة وأنها الأصل في معظم المعلومات.

إذن فالاختلاف يعد أمراً لازماً من لوازم المجتمعات وكل مجتمع ليس فيه اختلاف فهو مجتمع غير صحي، بل أنه يستحيل وجود مجتمع بلا خلاف لكن هذا الخلاف قد ينقل لنا عبر الأخبار والروايات المدونة أو الشفهية وقد لا ينقل لظروف معينة.

إذن فلا يجوز أن ننزعج من الاختلافات الفكرية والفقهية والسياسية التي حدثت في عهد الصحابة سواءً ما كان منها في خلافة أبي بكر أو عمر أو عثمان أو علي رضي الله عنهم وهذا ليس تبريرا لخروج من خرج على الإمام الشرعي وأحدث سفك الدماء كما فعل مانعوا الزكاة وبغاة الشام وأصحاب النهروان فخلافهم تجاوز إلى السيف وهنا نقول أصبح الاختلاف غير صحي في مجمله إذ لا بد من حق وباطل، من ظالم ومظلوم، أما الاختلاف بين المهاجرين والأنصار أو الاختلاف بين أبي بكر وعلي أو بين بعض الصحابة وعثمان فهذا =

وسنحاول هنا أن نذكر أبرز الاختلافات السياسية بعد النبي ﷺ التي شكلت-فيما بعد-المذاهب الإسلامية الأولى فذهب أصحاب المذاهب إلى تضخيمها أكثر مما ينبغي وأصبحت كل طائفة تنفصل رويداً عن الاهتمام بأصول الإسلام بالتركيز على الانتصار لمواقف بعض المختلفين دون بعض حتى وإن صاحب ذلك اعتذار عن الآخرين، لكن هذه الانتصارات المتبادلة أضاعت الأصول العامة للإسلام إذ أصبحت الأجواء النفسية والعلمية مشبعة بالفرعيات من عقائد وأحكام وتركيز على الأشخاص مع ذبول الحماس لأصول الإسلام والدعوة إليها مما أدى إلى التزهيد فيها من الناحية التطبيقية للتدوين في العقائد وغيرها حتى أصبحت أصول الإسلام لا تشكل عند المسلم إلا أموراً فرعية لا تكفي لدخول الجنة ولا تنجي من النار.

وهذا التزهيد في الأصول كان من الناحية التطبيقية والوجدانية لا الدعاوى النظرية، لأن الاعتراف باقٍ بأهمية تلك الأصول من أركان الإيمان وأركان الإسلام.....، ولولا وجودها في القرآن الكريم لربما نسي كثير الناس أهميتها نظراً لإهمالها من قبل المتخاصمين والمتناظرين والمؤلفين، وهذا التزهيد كان له أبلغ الأثر في نسيان حق المسلم الذي يؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ورسولاً مع قيامه بأركان الإسلام ومع اجتنابه للمحرمات فكل هذا أصبح لا قيمة له-عند أصحاب العقائد-إذا كان هذا المسلم قد أخطأ في مسألة أو أكثر من المسائل الفرعية-العظيمة عندهم-أو توقف فيها من تلك المسائل المختلف فيها التي امتلأت بها كتب العقائد.

اختلاف مشروع كل له أدلته واجتهاده ولم يصل للتفرق المذموم كما سيأتي بيانه. فالاختلاف نتيجة طبيعية لتمايز عقول الناس وتدينهم وأفهامهم وتكوينهم الخلقي والنفسي وتشكيلاتهم القبلية والمجتمعية ونظرتهم للدين والأمة والعلم... وما إلى ذلك.

وهذا المعنى غاب عن كثير ممن ألف في الموضوع قديماً وحديثاً وذهب هؤلاء إلى أن الصحابة لم يختلفوا ولم تتعدد أفهامهم ولم ولم...إلخ.

فالذين يقولون هذا القول يحتاجون لمعرفة النفس البشرية وطبيعة المجتمعات وما إلى ذلك من المعلومات الأساسية التي تساعد على تفهم ما يجري في التاريخ ثم تحليله بدلا من مصادرة الحقائق وإنكارها أو المبالغة في تأويلها والاعتذار عن أمور ليست بحاجة أن يعتذر عنها.

إذن نستطيع أن نقول بعد هذه المقدمة أنه حدثت خلافات بين الصحابة أنفسهم بعد النبي ﷺ مباشرة ونظرا لأن النبي ﷺ كان قد توفي فإن كثيرا من تلك الاختلافات لم تجد من يحسمها فحاول محبو كل طرف من الأطراف أن يحسموها دون جدوى والأمور تحتاج لمن يعقلها أكثر من حاجتها لمن يحسمها أو يصادرها أو يؤولها ...إلخ.

هذه المحاولة منا اليوم هي محاولة من تلك المحاولات التي تهدف لتجديد بعض المفاهيم التي اندرست ومحاولة لرفع ما رفعه الله ورسوله وإهمال ما أهمله الله ورسوله ليتمكن المسلمون بعد هذا من رؤية الإسلام الشامل في أصوله العامة وواجباته المشهورة ومنهياته المحظورة ومبادئه السامية، فهذا هو الإسلام الذي دعا إليه النبي ﷺ لا إسلام النزاعات والتشاتم الذي دعا إليه أصحاب كتب العقائد.

١- الاختلاف يوم السقيفة وموقف المسلمين منها وآثارها الفكرية

بعد وفاة النبي ﷺ حدث أول اختلاف بين أصحاب النبي ﷺ حول من يخلف النبي ﷺ في ولاية أمر الناس وتصريف شئون المسلمين وحمايتهم من الاختلاف والتشتت، هذا حسن ظننا بالصحابة[١] فعندما علم الأنصار بوفاة النبي ﷺ اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة يريدون تولية سعد بن عبادة رضي الله عنه على المسلمين بحجة أن الأنصار هم أهل المدينة عاصمة الإسلام وأن قريشاً أخرجت النبي ﷺ من مكة وأن الأنصار هم الذين حموا النبي ﷺ ودعوته ولقوا في ذلك الشدائد وأن المهاجرين

---

(١) ويرى البعض أن هناك أسباباً قبلية وتعصباً لفئات وأشخاص كانت سبب الخلاف يوم السقيفة، ورغم عدم تسليمنا بهذا ولحسن الظن بالصحابة عند وجود مثل هذا الخلاف ولتدافعهم الخلافة (فأبو بكر عرضها على عمر وأبي عبيدة وعلي رفض نصرة أبي سفيان وأمر شعراء بني هاشم بالكف) إلا أنه ليس هناك دليل شرعي ولا عقلي يمنع من هذا فالصحابة يعتريهم ما يعتري سائر البشر، فقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن تجمع الأنصار أو بعضهم على الأقل كان لمصلحة القبيلة في الأصل وأن افتراق الأوس عن الخزرج وانضمامهم إلى المهاجرين كان أيضاً نتيجة للتنافس القبلي بين الأوس والخزرج أو بعضهم على الأقل وأن بيعة أبي بكرٍ كانت على أساس قبلي لصرف الأمر عن الأنصار ثم عن بني هاشم، وأن تجمع بني هاشم كان تجمعاً قبلياً أيضاً؛ ونحو هذا ... ورغم عدم قناعتي بهذا كله بل وإنكاري لأن يكون أصلاً في الخلاف من الناحية البحثية إلا أن للاختلاف القبلي بين الصحابة شواهد في السيرة النبوية كاختلاف المهاجرين والأنصار يوم المريسيع واختلاف الأوس والخزرج في المسجد النبوي في قصة الإفك مع وجود النبي ﷺ بين أظهرهم؛ وكذلك إخبار العباس للنبي ﷺ بانقباض وجوه الناس عن بني هاشم ونحو ذلك؛ فالأمر وإن كانت دلائله ضعيفة إلا أنه لا يلزم من القول بذلك ما يسميه البعض (طعناً) في الصحابة أو تشويهاً لصورة الجيل الأول...الخ لأن هذا كما قلنا له أدلته في أيام النبي ﷺ وإن كانت عندنا ليست كافية أو ليست لازمة،علماً أن جمهرةً من العلماء المتقدمين والمتأخرين من محدثين وفقهاء ومؤرخين تتردد في كتاباتهم مثل هذه التقريرات وتتردد عند بعض المعاصرين أيضاً،وهذا لا يتنافى مع التدين فقد تجد الشخص المتدين العابد لكنه يضعف ويتعصب لقبيلته أو منطقته أو دولته، فلا يجوز تحميل الإسلام أخطاء البشر أو لحظات ضعفهم سواء كانوا صحابة أو غيرهم.

ليسوا إلا ضيوفاً عليهم في المدينة وعلى هذا فصاحب الدار أولى بالتصرف في داره من الضيف، إضافة لخشيتهم من وصول الأمر إلى الطلقاء (أعداؤهم بالأمس) إضافة إلى ما يتمتع به سعد بن عبادة الأنصاري من مكانة فقد كان سيد الخزرج أكبر قبائل الأنصار وبالتالي يكون سيد المدينة المنورة مع ما عرف عنه من كرم وسؤدد وحسن صحبة، وكان بعض المهاجرين قد علموا باجتماع الأنصار فذهبوا إليهم وعلى رأس هؤلاء أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكان معه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنهما والثلاثة من كبار الصحابة[1] ومن أوائل المهاجرين ومن أهل بدر ومن العشرة المبشرين بالجنة[2].

فلما وصل أبو بكر وصاحباه إلى سقيفة بني ساعدة عارضوا تولية سعد بن عبادة بحجة أن الأنصار وإن كان لا ينكر فضلهم وحمايتهم للنبي ﷺ ودعوته إلا أن قريشاً هم قوم النبي ﷺ وأن العرب لن تطيع إلا هذا الحي من قريش وأن المهاجرين (السابقين منهم) كان لهم-عن الأنصار-ميزة السبق إلى الإسلام[3].

فاحتدم النقاش وانتهى الأمر ببيعة أبي بكر الصديق بعد انشقاق الأوس عن الخزرج وبيعتهم لأبي بكر مع بيعة المهاجرين الموجودين وقتها في السقيفة ثم تتابع الأنصار الموجودون هناك على بيعته بعد انشقاق آخر خزرجي قاده بشير بن سعد الأنصاري، فتمت البيعة في السقيفة وكانت هذه هي البيعة الخاصة أو البيعة الأولى أما البيعة العامة فكأنت في اليوم الثاني في المسجد إذ بايع أكثر المهاجرين والأنصار ورأى هؤلاء أن أبا بكر الصديق هو أولى الناس بهذا الأمر لسبق إسلامه ولكونه ثاني اثنين في الغار ولإنفاقه الأموال وهجرته وبدريته وبلائه في الإسلام ولأن النبي ﷺ أمره بالصلاة بالناس عند مرض النبي ﷺ وانتهى الأمر بين أغلب المهاجرين والأنصار

---

(١) لم أجد أحداً من المهاجرين - غير هؤلاء الثلاثة - كان في سقيفة بني ساعدة يوم بيعة أبي بكر. فكان أصحاب السقيفة كلهم من الأنصار باستثناء هؤلاء الثلاثة فكانوا من كبار المهاجرين.

(٢) الحديث - حديث التبشير بالجنة - من رواية سعيد بن زيد وقد صححه بعض العلماء ولي مع معنى الحديث وقفة ليس هنا مكانها.

(٣) فقد أسلموا قبل الأنصار بأكثر من عشر سنين فهم ألصق بالنبي ﷺ وأولى بتصريف أمور الناس من بعده، مع ما لهم من الفضل والعلم والهجرة التي لا تنكر.

عند هذا الحد[١].

وكان هناك قسم آخر من كبار المهاجرين لم يبايعوا أبا بكر وعلى رأسهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء وكان معه بنو هاشم قاطبة كعمه العباس بن عبد المطلب وأبنائه عبد الله بن العباس والفضل بن العباس وكوكبة من كبار المهاجرين الأولين كعمار بن ياسر والزبير بن العوام وسلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن عمرو وغيرهم كما كان معهم بعض الأنصار كأبي بن كعب والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله وغيرهم من عموم الصحابة الذين كانوا يرون أن علي بن أبي طالب كان أكفأ الناس لتولي الأمر بعد النبي ﷺ لكونه أول من أسلم ولكونه بمنزلة كبيرة من النبي ﷺ (كمنزلة هارون من موسى باستثناء النبوة) وكان من علماء الصحابة وشجعانهم وزهادهم وفقهائهم وقضاتهم ومن العشرة المبشرين بالجنة مع نسبه الشريف وقربه من النبي ﷺ نسباً وصهراً ونشأة وسكناً، فكان هذا القسم من المهاجرين ومعهم بعض الأنصار يرون أن علي بن أبي طالب هو أنسب الصحابة لتولي الخلافة بعد النبي ﷺ.

بل تبين أن معظم الأنصار كانوا يميلون مع علي أكثر من ميلهم مع أبي بكر[٢]

---

(١) بعضهم يرى أنه ليس كل من بايع أبا بكر الصديق يراه أولى من غيره وإنما بايعه لأنه يراه من الأكفاء للخلافة ولخشيته من الفتنة ورضاه بالأمر الواقع وحبا في الاعتصام ووحدة الكلمة وكراهية للتنازع المؤدي إلى الفشل. فقد كانت نصوص القرآن والسنة واضحة في الأمر بالاعتصام بحبل الله وترك التفرق.

(٢) سبب ميل الأنصار لعلي أكثر من ميلهم لأبي بكر وعمر أن علياً كان أكثر فتكاً في مشركي قريش إذ قتل من قريش في بدر وحدها نحو خمسة عشر رجلا وأوصلهم بعض المؤرخين كالواقدي إلى ثلاثة وعشرين رجلا، فكان الأنصار يرون أن عليا كان صارما في موضوع قريش وأنه سيكبح جماح قريش (وخاصة الطلقاء منهم وكان الطلقاء يمثلون أغلب قريش = ٧٠٪ تقريبا) وأنه لن يصيب الأنصار من قريش أذىً أو أثرة إذا كان عليّ هو الخليفة لأن قريشا تبغض عليا لكثرة نكايته في بيوتاتهم بعكس أبي بكر وعمر وعثمان إذ لم يثبت أنهم قتلوا من قريش أحدا باستثناء رجل واحد قتله عمر بن الخطاب يوم بدر. أما علي فقتل منهم العشرات في بدر وأحد والخندق ويوم الفتح وهي المعارك المشهورة مع قريش. حتى أن بعض الشعراء عيّر قريشا بعلي (ذكر شعره ابن عبد البر في ترجمة علي).

وقد كان بين علي والأنصار محبة عظيمة وكان علي على علاقة كبيرة بهم وولى جمعاً من فضلائهم أيام خلافته فولى سهل بن حنيف (بدري) على الشام وقيس بن سعد (بدري) على مصر وعثمان بن حنيف (أحدي) على البصرة وقرظة بن كعب (أحدي) على الكوفة وأبا أيوب الأنصاري (بدري) على المدينة والنعمان بن عجلان (بدري) على البحرين وأبا قتادة الأنصاري (بدري) على مكة وهؤلاء من كبار الأنصار. بينما لم يجد الأنصار فرصتهم في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عن الجميع: إذ كانت الولايات في أيدي القرشيين في الغالب (وهذا أمر يدعو للدراسة لمعرفة الأسباب). ثم كان الأنصار مع علي في خلافته ووجدوا بعده ظلماً وأثرة من بني أمية حتى كان الأخطل النصراني يهجوهم عند معاوية وابنه يزيد.

رضي الله عنهما لكن السبب في بيعتهم أبا بكر وتركهم علياً أن علياً لم يكن موجوداً في السقيفة أثناء المجادلة والمناظرة مع الأنصار، وربما لو كان موجوداً لتم له الأمر لأن بعض الأنصار لما رأوا أن الأمر سينصرف عن سعد بن عبادة هتفوا باسم علي في السقيفة؛ والأنصار كانوا أغلبية المسلمين في المدينة ،لكن علياً كان مشغولاً بجهاز النبي ﷺ من غسله وتكفينه والإقامة على إتمام ذلك، فهو إما أنه لم يعلم بهذا الاجتماع المفاجئ في السقيفة أو أنه يرى أنه ليس من المناسب أن يترك الجسد الشريف ويذهب إلى السقيفة يتنازع مع الناس في أحقيته بخلافة النبي ﷺ، فآثر البقاء مع الجسد الشريف غسلاً وتكفيناً مع الصلاة عليه ثم دفنه ﷺ وهذا استغرق نحو يومين من موته ﷺ.

وكانت البيعة العامة لأبي بكر قد تمت قبل دفن النبي ﷺ وهذا كان له أثر نفسي على علي بن أبي طالب ومن معه من أهل البيت كفاطمة الزهراء ومن معه من المهاجرين والأنصار فقد كان هؤلاء يرون أن أصحاب السقيفة لم يراعوا مكانتهم وقطعوا الأمور دون مشورتهم، وكانوا يفضلون أن يتأنى الناس حتى يتم دفن النبي ﷺ ثم يتشاور الناس ويولون من يرونه أهلاً للخلافة أما أن يتم الأمر في وسط النزاع

ومن الاتفاقات الجديرة بالذكر هنا أنه ورد في الأنصار حديث (لا يحب الأنصار إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق) وورد الحديث نفسه في علي (لا يحب عليا إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق) الحديثان في مسلم، وبوب النووي لهذا بابا بعنوان (باب حب علي والأنصار من الإيمان) وعلي والأنصار قد ذمهما بنو أمية وظلموهما!! ولا يخفى على القارئ الكريم أن بني أمية قد ظلموا عليا بالقتال واللعن على المنابر وقتل الذرية كالحسن والحسين وزيد بن علي وقتل الأتباع كحجر بن عدي وأصحابه وكميل بن زياد وحجر المدري والتضييق على بقية محبي الإمام علي ... أما الأنصار فقد آذاهم بنو أمية بالسب والهجاء أو منع العطاء أو التفاخر عليهم بالقرشية وهذا الظلم من بني أمية لعلي والأنصار يستوجب وجود شيء من النفاق وإذا لم تكن هذه الأحاديث الحاصرة دالة على شيء من النفاق فلا أدري أي علامات أخرى سنقبلها؟ !

أما موقف الخلفاء الثلاثة فلم يكن موقفهم من علي والأنصار ظلماً وإنما كان توجساً فقط فلم يستأثروا على بني هاشم ولا الأنصار بفيء، ولم يسبوهم أو يهجوهم أو يتفاخروا عليهم، لكن الأنصار خاصة تم تهميشهم في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مع أن أبا بكر الصديق قد وعدهم بأن يكونوا وزراء (نحن الأمراء وأنتم الوزراء) لكن في الواقع أنه لم يكن أحد منهم وزيرا ولا واليا ولا قائد جيش فكان هذا (التهميش) محل انتقاد من بعض المؤرخين المعاصرين كالدكتور حسين مؤنس في كتابه (تاريخ قريش) وهذا الانتقاد في رأيي صحيح، فالأنصار لم يجدوا فرصتهم إلا في عهد الإمام علي رضي الله عنه، وتهميش الأنصار أعطى الفرصة لقريش وثقيف أن تتبوأ أغلب مناصب الدولة الإسلامية وأهمها.

أما موقف علي مع الأنصار فقد كان في غاية التقارب فعلي أقرب الجميع إلى الأنصار والأنصار أقرب الناس إلى علي ويكفي أنه شهد معه صفين كل الأنصار تقريبا وكان فيهم مئات من أهل بدر والرضوان؛ وربما كان غضب بني أمية على علي والأنصار عائدا لذكريات الغزوات النبوية فقد كان لعلي والأنصار النصيب الأوفر في قتل زعماء المشركين والنكاية في قريش لكن هذا يحتاج لبحث.

المحتدم بين المهاجرين والأنصار، ثم بين الأوس والخزرج من الأنصار، فهذا يضعف-عندهم-شرعية البيعة ويجعلها أشبه ما تكون بالقهر والغلبة التي تتنافى مع الشورى المأمور بها شرعاً ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [١].

أما القسم الآخر من المهاجرين والأنصار الذين بايعوا أبا بكر يوم السقيفة فقد نظروا للمسألة من جهة أخرى، فقد رأوا أن بيعة أبي بكر أصبحت خياراً لا مندوحة عنه إذ أن الاختلاف كاد أن يصل إلى سل السيوف؛ إذن فهذه المرحلة من الخلاف لا تحتمل تأخيراً وإنما يكون دواؤها بالحسم المباشر السريع؛ فإن لم يفعلوا فقد يحدث هناك اتفاق مشابه في سقيفة أخرى، ثم يتطور الأمر إلى خلاف مسلح بين المهاجرين والأنصار أو بين المهاجرين مع بعضهم، فبيعة أبي بكر كانت فلتة-على قول عمر-أي بلا شورى لكن لم يكن منها بد، وكان التفكير في تأجيلها-فضلاً عن التأجيل نفسه-سيعرض الأمة لمخاطر كبيرة لا سيما وأن الصحابة من مهاجرين وأنصار رغم ديانتهم وفضلهم إلا أنهم بشر وعرب يغضبون ويتأثرون ويتعصبون لقبائلهم ويحملون أنفة العرب إذ لا زالت الخصومة بين قريش والأنصار حديثة العهد (إذ أن معظم قريش كانوا من الطلقاء الذين أسلموا قبل عامين فقط[٢].

(١) ولهذا اضطرب العلماء في التقعيد أو التنظير الشرعي للنظام السياسي في الإسلام، وقد حاول عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يزيل هذا الاضطراب (الفقهي/ السياسي) عندما أخبر أن بيعة أبي بكر رضي الله عنه كانت فلتة وقى الله شرها وحذرهم من العودة لمثلها، لكن إخبار عمر وتحذيره ودلالة هذا كله دفنته الخصومات السياسية إذ خشي بعض العلماء أن يكون في إقرار هذا طعن في بيعة أبي بكر فآثروا تبرير الفلتة يوم السقيفة حتى وإن نقدها عمر وحذر من مثلها مع أنه من أصحابها فليسوا أحرص منه على تصحيح بيعة أبي بكر رضي الله عنه، فالبيعة تمت، لكن الطريقة يجب أن تتغير إلى التشاور الهادئ البعيد عن التلاسن والصراع، ثم ذهبوا يتأولون كلمة عمر تأويلات بعيدة بأنه يقصد (العجلة)، بينما ظاهر كلام عمر النهي عن مثلها يدل على ذلك قوله: (فمن عاد فاقتلوه) وقد كان هدف عمر رضي الله عنه أسمى من أن تبرر كلمته :كان هدفه ألا يقيس المسلمون على أمور كانت وسائلها خاطئة أو ملتبسة أو ناقصة حتى وإن كانت خاتمتها ونتائجها حسنة. مع أن ظروفها لم تكن توحي بهذا النجاح الذي حصل فيما بعد بتوفيق الله أولا ثم بفضل أبي بكر وسابقته ومكانته وتعقل المعارضة وتفضيلها السلم ووحدة الأمة لكن من يضمن لنا لو حدثت ظروف مماثلة أن النتيجة ستكون النتيجة، إذن يجب تحييد (نموذج السقيفة) عند التنظير للبيعة في الإسلام وعدم اتخاذه نموذجا للبيعة لأنه . كما قال عمر . (كان فلتة وقى الله شرها) فلا تعودوا لمثلها لا تنظيرا ولا تطبيقا.

(٢) أسلم يوم مكة ألفان من قريش وسموا الطلقاء وكان المسلمون من قريش قبل فتح مكة نحو سبعمائة فقط! فأكثرية قريش من الطلقاء؛ فلعله لهذا السبب كان الأنصار يخشون إذا ذهبت الخلافة لقريش أن تصل إلى هؤلاء الطلقاء وقد تحقق تخوف الأنصار وحصل هذا بعد ثلاثين سنة إذ تولى الأمر معاوية بن أبي سفيان وهو من الطلقاء!! وقد وجد الأنصار في عهده الأثرة الشديدة التي أخبرهم بها النبي ﷺ.

إذن فلم يكن أصحاب أبي بكر يجهلون مكانة علي بن أبي طالب ولا مكانة بني هاشم فهم يعرفون أنهم أقرب الناس للنبي ﷺ وأفضل قبيلة في قريش وكان علي واسطة عقدهم يومئذ لكن الظروف جعلت الاستعجال في الأمر أولى لا سيما مع مكانة أبي بكر الصديق وسابقته وجهاده...

أما الطرف الثالث (الأنصار) فكان موزعاً بين قسمي المهاجرين بعد فقدانهم الأمل في تولية مرشحهم سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري فاقتنع بعضهم ببيعة أبي بكر ووافق بعضهم على مضض رفعاً للخلاف واتقاءً لشر الفتنة والتنازع وهو ما فعله علي بن أبي طالب نفسه ومن معه فيما بعد، إذ اختاروا مصالحة أبي بكر على مخالفته لما في المصالحة من خير للإسلام وأهله؛ حتى وإن أخذوا على أبي بكر ومن معه أنهم لم يشاوروهم وقطعوا الأمر دونهم واستعجلوا فيه ولم يكن الأمر عن تروٍ وشورى وكانوا يرون لأنفسهم حقاً إما في الخلافة أو في الشورى في اختيار خليفة المسلمين والنظر في مصلحة الإسلام وأهله.

إذن فقد اجتمع المسلمون تحت قيادة واحدة بعد ستة أشهر من بيعة أبي بكر رضي الله عنه ولم يصر على المخالفة إلا سعد بن عبادة رضي الله عنه زعيم الخزرج الذي رفض أن يبايع أبا بكر أما بقية المسلمين فقد رضوا من حيث الجملة ببيعة أبي بكر الصديق وأشغلتهم حروب الردة وفتوح العراق والشام عن التفكير فيما سوى ذلك؛ فأمر الإسلام أولى بالاهتمام ثم توفي أبو بكر رضي الله عنه بعد سنتين ونصف.

٢- وصية أبي بكر لعمر بالخلافة وموقف المسلمين منها

وقبل وفاة أبي بكر الصديق كان قد أوصى بالخلافة لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فكانت هذه الوصية أيضاً محل اعتراض من بعض الصحابة الكبار كعلي وطلحة[١] وغيرهما لغلظة عمر رضي الله عن الجميع، ولم يذكر لنا التاريخ شيئاً آخر غير الغلظة لكن في ظني أن اعتراض من اعترض كان عنده توجس من مسألة الوصية

(١) روى ابن عساكر هذه المعارضة بأسانيد صحيحة. راجع ترجمة عمر بن الخطاب في تاريخ دمشق. تحقيق سكينة الشهابي من ص٢١٢ - ص٢١٥.

نفسها؛ إذ كيف يوصي الخليفة إلى أن يخلفه فلان دون مشورة من المسلمين؟.

وهنا بقي حزب علي[1] يرى في علي الرجل الأكفأ من عمر - وكلاهما كفء كريم- فكان حزب علي يرى أن علياً أولى بالخلافة من عمر لعدة أسباب من أهمها السابقة (تقدم إسلام علي على إسلام عمر)؛ فقد كان علي من أوائل من أسلم بل هو أول من أسلم من الذكور على الراجح عند أكثر علماء أهل السنة بينما لم يسلم عمر إلا بعد ست سنوات من الدعوة النبوية بمكة وبعد أن سبقه إلى الإسلام أكثر من مائة وخمسين صحابياً (منهم نحو ١١٠ صحابي وصحابية كانوا مهاجرين في الحبشة)، إضافة إلى أن علياً كان أكثر جهاداً ونكاية في المشركين من عمر إذ قتل العشرات بينما عمر لم يقتل إلا واحداً فقط، وكان علي أعلم عندهم من عمر بل كان أعلم الصحابة مطلقاً من حيث الجملة لحديث النبي ﷺ لابنته الزهراء) لقد زوجتك أكثرهم علماً وأوفرهم حلماً وأقدمهم سلماً[2] -فهذا كالنص في مسألة العلم- وكان أقرب إلى النبي ﷺ من عمر فهو زوج فاطمة وأبو الحسن والحسين سبطي النبي ﷺ وابن عم النبي ﷺ وكان رأس بني هاشم بعد النبي ﷺ وبنو هاشم رأس قريش.

أما حزب عمر رضي الله عنه فيرى أن عمر أقوى على الخلافة من جميع الصحابة يومئذ فعمر رجل دولة، يجيد سياسة الأمور إضافة إلى أنه-وإن تأخر إسلامه-قد عزَّ الإسلام بإسلامه وعبد المسلمون الله جهراً وهو من أهل بدر ومن العشرة المبشرين بالجنة وقد تزوج النبي ﷺ ابنته حفصة إضافة لفقهه وفضله وهجرته... إلخ.

ولكن حزب علي كان أقل عند بيعة عمر منه عند بيعة أبي بكر الصديق نظراً لتفرقهم الأول عن علي بسبب ما رأوه من بوادر الفتنة التي انتهت بمداهمة بيت فاطمة في أول عهد أبي بكر وإكراه بعض الصحابة الذين كانوا مع علي على بيعة أبي بكر فكانت لهذه الخصومة والمداهمة (وهي ثابتة بأسانيد صحيحة)[3] ذكرى مؤلمة لا

---

(١) مع التحفظ على الاستخدام المعاصر لكلمة حزب. أما أصلها من حيث عموم الاستخدام فثابت في اللغة وفي النصوص الشرعية.

(٢) مسند أحمد ـ مسند البصريين. والمطالب العالية لابن حجر (الفضائل).

(٣) كنت أظن المداهمة مكذوبة لا تصح حتى وجدت لها أسانيد قوية منها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن أسلم مولى عمر وغير ذلك. لكن ليس كما يبالغ غلاة الشيعة وليس كما ينفي غلاة الحنابلة.

يحبون تكرارها.

وكان حزب علي يرى أنه إن كانت بيعة أبي بكر قد تمت في ظروف صراع وكان لحزب أبي بكر العذر في ذلك لخشية التفرق والفتنة فما عذرهم الآن في عدم الوصية بالشورى بدلاً من الوصية لفرد، تلك الوصية التي لم تعهد من قبل، أما حزب عمر وهم الأغلبية فرأوا أن الوصية تمنع من الفتنة أيضاً فما يدرينا لو أن أبا بكر جعلها شورى هل ستتم في أجواء مناسبة؟ أم يحدث اختلاف وتنازع لا سيما وأن سعد بن عبادة مرشح الأنصار وسيد الخزرج مازال حياً في المدينة[1] ومعه أغلب الأنصاروسعد إلى يومئذٍ لا يعترف بأن الخلافة حق لقريش ولم يبايع أبا بكر طيلة خلافته فكان الأمر بالوصية أولى في نظرهم تجنباً للفتنة مع ما يتمتع به عمر من مكانة مرموقة عند المسلمين.

إذن نظراً لمكانة عمر بن الخطاب الكبيرة وحسن بلائه في الإسلام وهجرته وبدريته وغير ذلك لهذا كله لم يكن اعتراض من اعترض من المهاجرين قوياً فمر الأمر بسلام وتولى عمر الخلافة وقام بها خير قيام وانشغل الناس بأخبار الفتوحات وهموم المسلمين ونسوا مسألة الأولى في الخلافة.

٣- بيعة عثمان والشورى وموقف المسلمين منها

ثم قبل وفاة عمر عين ستة من كبار المهاجرين[2] وكان عمر يرى أن علي بن أبي طالب أولى بالخلافة من هؤلاء الستة[3] لكنه فضل أن يخرج من مسئولية الوصية بشخص معين وفضل أن يعين مرشحين للخلافة وجعل الأمر لهم بأن يختاروا أحدهم فكان الأمر متساوياً بين عثمان وعلي فآثر عبدالرحمن بن عوف استشارة الناس بعد

---

(١) وهذه الفكرة لم أجد من طرقها من قبل وهي أبلغ اعتذار . في نظري . عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

(٢) وهم علي وعثمان وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم جميعاً.

(٣) يدل على ذلك قول عمر (لو ولوها الأجلح لسلك بهم الطريق)، وقد ثبت هذا عنه بأسانيد صحيحة (راجع على سبيل المثال المطالب العالية لابن حجر . كتاب الخلافة.

تعادل كفتي علي وعثمان.

وكان من حسن حظ عثمان وسوء حظ علي أنه كان بالمدينة يومها أمراء الأمصار وأجنادهم قدموا للحج مع عمر وكان هؤلاء فيمن استشارهم عبدالرحمن بن عوف ولا ريب أن معظم هؤلاء يفضل سياسة عثمان المتسامحة على سياسة علي الصارمة فكان أكثر الناس يومئذٍ على اختيار عثمان، ومع ذلك كأنَّ عبد الرحمن بن عوف أدرك هذا وخشي إن تولى عثمان أن (يحمل بني أمية على رقاب الناس) لما يعرفه من لين عثمان وكرمه وحبه لقومه (بني أمية) فذهب ابن عوف إلى اشتراط شرط آخر - إضافة لشرط العمل بالكتاب والسنة - وهو (العمل بسيرة الشيخين أبي بكر وعمر) وكان عبد الرحمن بن عوف يريد من هذا الشرط أن يتذكر الوالي الجديد سيرة أبي بكر وعمر اللذين لم يؤثرا القرابة، وكانوا يعرفون من عثمان حبه لبني أمية أيام النبي (صلى الله عليه وآله)، فكأنه يريد إبراء ذمته بأخذ هذ العهد.

فكان من حسن حظ عثمان أيضاً أن علياً لن يوافق على هذا الشرط إذ كان يرى فيه تقييداً لسياسة الوالي الجديد وإلزاماً له بأمر غير ملزم شرعاً[1] فلذلك عاهد عليٌّ عبد الرحمن بن عوف على العمل بالكتاب والسنة فقط أما (اشتراط سنة الشيخين) فلم ير له مستنداً شرعياً، وكان علي عالماً من علماء الصحابة معتزاً بعلمه وفقهه لا يقلد أحداً وكان يخطئ عمر في بعض القضايا والأحكام ويناقشه ويرد عليه فيرجع عمر إلى رأيه وفتاواه ويقول: (لولا علي لهلك عمر) فكأن علياً يقول: كيف ألتزم سيرة من كنت أعلم منه بالفقه والقضاء؟ وكان يستفيد من مشورتي ويرجع لعلمي؟. إضافة لما في هذا الشرط من تقييد للاجتهاد، إضافة إلى أن علياً كان يرى التسوية في العطاء بخلاف عمر الذي كان يرى المفاضلة، إضافة إلى إعطاء دور أكبر للأنصار مع تقليص الدور القرشي الكبير الذي ظهر في عهد الشيخين وغير ذلك.

---

(١) إضافة إلى أن سيرة أبي بكر وعمر اختلفتا في كثير من الأمور كتوزيع العطاء وسبي حروب الردة وعزل الولاة ونحو ذلك من الأمور التي اختلفا فيها سياسيا أو فقهيا، أما العدل العام فيكفي فيه التزام العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

لكن عثمان بن عفان وافق على الشرط دون تردد معاهداً عبد الرحمن بن عوف على العمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين[1] فلم يكن أمام عبد الرحمن بن عوف بد من بيعته وبايع علي لعثمان مع المبايعين لكن لم يكن راضياً عن هذه الطريقة أيضاً لوجود شرط غير شرعي كان سبباً في رفضه البيعة لنفسه.

وكان مع علي جماعة من المهاجرين والأنصار منهم عمار بن ياسر والمقداد بن عمرو وسلمان الفارسي وأبو ذر والبراء بن عازب وغيرهم يرونه الأولى بالخلافة، وكان مع عثمان أكثر الناس وخاصة أمراء الأمصار وأجنادهم فتمت له البيعة من الموافق والمخالف ولم يرد المخالفون -أو المختارون لعلي- أن يمتنعوا للأسباب السابق ذكرها في بيعة أبي بكر ولمكانة عثمان بن عفان وإنفاقه للمال في سبيل الله وهجرته وقربه من النبي ﷺ - من حيث المصاهرة- وكونه من السابقين إلى الإسلام، لكن بقي حزب علي يرون في علي الأهلية لخلافة النبي ﷺ فضلاً عن خلافته لعمر وكانوا يرون أن الأكثرية ليست مقياساً صحيحاً في أولوية عثمان خصوصاً وأنه قد استشير أمراء الأمصار وأجنادهم.

٤- الفتنة الأولى وآثارها الفكرية وموقف المسلمين منها

ومع عهد عثمان رضي الله عنه -خاصة من منتصف خلافته- بدأ الاختلاف السياسي والديني أوضح من ذي قبل فقد أخذ المسلمون على عثمان بن عفان عدة مؤاخذات لعل من أبرزها عزل الولاة السابقين (ولاة عمر) وتولية رجال من قرابته من بني أمية، فعزل سعد بن أبي وقاص الزهري أحد كبار السابقين إلى الإسلام من ولاية الكوفة وولى الوليد بن عقبة بن أبي معيط (من الطلقاء من بني أمية وأخو عثمان لأمه

(١) ثم لم يستطع عثمان الوفاء بهذا الشرط فولى بني أمية وعمل أعمالاً أخرى أنكرت عليه حتى هجره عبد الرحمن بن عوف في آخر حياته لعدم التزامه بسنة عمر وقد اعتذر عثمان بأنه لا يطيق ذلك وهذا يتضمن اعترافاً منه . رضي الله عنه . بعدم الالتزام بهذا الشرط من الناحية التطبيقية ولعل هذا مما جرأ الخارجين عليه وربما رأى بعضهم أن بيعته أصبحت باطلة لعدم وفائه بهذا الشرط لا سيما وأن أغلب الخارجين كانوا يحبون عمر كثيرا ويذكرون عدله. (هذا مفصل في كتابنا: الشورى وبيعة عثمان. لم يطبع).

ولم يكن مرضي السيرة) وعزل بقية ولاة بلاد الشام وجمعها كلها -من الفرات إلى أرمينيا إلى البحر المتوسط إلى الأردن وفلسطين- لمعاوية بن أبي سفيان (من الطلقاء من بني أمية وكان أكثر الطلقاء نفوذاً فيما بعد وكان سبب تقويض الخلافة الراشدة) وعزل عمرو بن العاص عن مصر وجمع مصر وأفريقيا والنوبة جمعها كلها لعبد الله بن سعد بن أبي السرح (وهو أخو عثمان من الرضاعة وهو أيضا من الطلقاء) وولى على البصرة وفارس وخراسان كلها عبد الله بن عامر بن كريز العبشمي (ابن خال عثمان فأم عثمان هي أروى بنت كريز عمة عبد الله وعبد الله هذا أيضا من أبناء الطلقاء) ثم لما عزل الوليد بن عقبة بسبب شكوى أهل الكوفة وولى مكانه سعيد بن العاص الأموي (من صغار الطلقاء من بني أمية) فأصبحت كل الولايات الإسلامية المهمة في أيدي (الطلقاء وأبنائهم) المقربين من عثمان بن عفان رضي الله عنه، إضافة إلى أنه أرجع عمه الحكم بن أبي العاص (أحد الطلقاء من بني أمية) إلى المدينة وكان النبي ﷺ قد نفى الحكم هذا إلى الطائف بسبب استهزائه بالنبي ﷺ وتجسسه عليه (راجع ترجمته عند ابن عبد البر وابن حجر وابن الأثير في كتبهم في تراجم الصحابة وقد ثبت لعن النبي له في مسند الإمام أحمد من حديث عبدالله بن الزبير)، وكان الحكم قد استأذن راغباً العودة إلى المدينة فلم يأذن له أبو بكر ولا عمر في العودة وأذن له عثمان. والحكم هذا عم عثمان بن عفان (فهو الحكم بن أبي العاص وعثمان هو عثمان بن عفان بن أبي العاص) ثم اتخذ عثمان ابنه مروان بن الحكم كاتباً له بل أصبح لمروان دور كبير ومكانة لا يستهان بها داخل بيت الخلافة ومروان هذا من التابعين بغير إحسان ولم تكن له صحبة ولم يكن مرضي السيرة ولا كان مرضياً عنه من قبل الصحابة وكان من الأسباب الكبرى لمقتل عثمان فقد كان كبير الحاشية (حاشية عثمان) التي دفعت الخلاف بين عثمان وبقية الناس إلى حد بعيد وهو قاتل طلحة غدراً يوم الجمل وكانا في جيش واحد.

وهكذا أصبحت وصية عمر بن الخطاب لعثمان (ألا يجعل بني أمية على رقاب الناس) ووعده لعبد الرحمن بن عوف (أن يسير بسيرة الشيخين) محل انتقاد عند معارضيه من الصحابة أو من غيرهم من أجناد الولايات الإسلامية.

إذن فتولية عثمان لأقاربه من بني أمية[1] أو غيرهم على الولايات الإسلامية مع العجز عن مراقبتهم ومع كون معظم هؤلاء من الطلقاء أو أبنائهم الذين لم يسلموا إلا آخر الناس ومازالوا أصحاب طموح سلطوي ، ويحملون أطماعاً مادية ولم يكونوا أفضل من غيرهم في تولي أمور المسلمين في كل الولايات الإسلامية إضافة إلى أن هؤلاء الولاة وثقوا في حب عثمان لهم ووقوف مروان بن الحكم-كاتب عثمان ومستشاره-معهم ضد المعارضين فأمنوا العزل وزاد فسادهم وتجاوزهم في الأموال والمظالم وزادت شكاوى الناس حتى وصل أمر الناس وشكايتهم إلى الصحابة فرأى بعض الصحابة أن ينصحوا عثمان لكن مروان- مع سائر بني أمية - كانوا قد تمكنوا من فصل عثمان عن الصحابة الكبار مثل علي وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والعباس بن عبد المطلب وأم المؤمنين عائشة وأكثر الأنصار ولهؤلاء الصحابة وغيرهم محاولات في إصلاح هذا الشأن وكان عثمان لكبر سنه ووثوقه في مروان وحبه لقومه متردداً بين قبول آرائهم وبين الثبات على ثقته في ولاته وفي مروان وثباته في جل سياساته المالية والإدارية.

ومن هنا بدأ الشد والجذب وبدأت الأسئلة تنهال على عثمان بن عفان: لماذا أعطيت مروان هذا؟ ولماذا ضربت عمار بن ياسر؟ ولماذا نفيت أبا ذر؟ ولماذا عزلت فلاناً مع صلاحه ووليت فلاناً مع فساده وعدم أهليته؟ ولماذا؟ ولماذا؟

وكان عثمان يرى أنه مادام أنه الخليفة فله الحق أن يمارس سلطات الحاكم فيولي من يشاء ويعزل من يشاء ويتفضل على من يشاء وينفي ويضرب ويسجن... وما إلى ذلك فالحاكم حاكم ولا بد له من ضبط الأمور بالترغيب والترهيب، بالعطاء والمنع، بالتولية والعزل...إلخ. وليس لأحد الاعتراض على ذلك إلا من كانت له مظلمة واضحة ضد والٍ من الولاة.

---

(١) وقد كان بيت أمية من أيام الجاهلية بيتاً يحب المال والرئاسة لأبعد حد، وكانوا يرون في بني هاشم منافسين لهم، وبما أن بني هاشم ذهبوا بالفخر كله بوجود النبي (صلى الله عليه وآله) وكبار السابقين كعلي وحمزة وجعفر... فأراد ضعيفوا الإيمان من هذا البيت كالطلقاء وأمثالهم ممن وجدوا فرصة في عهد عثمان استعادة المكانة بالمال والسلطة واشتراء ولاء القبائل...إلخ.

لكن المخالفين لعثمان سواءً من الصحابة أو من عموم الناس يرون أن الأمر يطول، فقد اتخذ الأمراء- ولاته على الأمصار- بطانات سيئة تجمع الأموال ولا توزع الحقوق بالسوية ومن الصعب رفع الشكاوى الفردية لأن السخط عام والموافقون لهؤلاء الولاة إما أن يكونوا مستفيدين أو مخدوعين أو خائفين من تغير الأمور إلى الأسوأ.

ومن سوء حظ علي بن أبي طالب أن كثيراً من هؤلاء الثوار ومعهم كثير من الصحابة من المهاجرين والأنصار يرون أن علياً أكفأ الناس لتولي الخلافة وكبح الجماح الأموي نحو البذخ والاستعلاء الذي ينتج عنه الظلم والأثرة والعصبية القبلية.

فكان الثوار يأتون إلى علي ويشكون سوء الأحوال فكان علي -كغيره من كبار الصحابة بالمدينة- ينصح عثمان ويحاول جهده أن يكون وسيطاً بين طرفين مختلفين أشد الاختلاف.

وكان طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم ينتقدون علناً سياسة عثمان[١] وكان الثوار يأتونهم أحياناً لكن لم يكن للثلاثة من التوهج مثل ما لعلي بن أبي طالب لتميزه عنهم سابقةً وعلماً وقرابة ومكانة في قلوب الناس الذي أصبح مرشحاً لتولي الخلافة لو تنازل عثمان أو نُحِّي أو قتل، فلذلك كان بعض الصحابة ومعهم بعض الثوار يطلبون من عثمان التنازل لأنه لم يعد بقدرته -في نظرهم على الأقل- أن يجد الحل لهذا الاختلاف الكبير، فلم يعد الناس يثقون في ولاته ولا في كاتبه مروان ولا هو يثق في الناس، وإذا زال عامل الثقة بين الولاة والناس أصبح من الضروري تغيير هذا الوالي أو تغييرهم، وإذا كان تغيير الناس متعذراً فلم يكن هناك بد من تغيير الوالي حتى ولو كان مظلوماً، فإن رفض الحاكم ذلك يكون قد فرض على الناس من لا يريدون.

ولكون علي هو المرشح الأقوى بعد عثمان بل كان مرشحاً للخلافة بعد النبي ﷺ عند بعض المهاجرين والأنصار فقد بدأ في آخر عهد عثمان تياران في النمو وهما تيار العلوية (الشيعة) وتيار العثمانية (النواصب).

---

(١) هذا ثابت عنهم بأسانيد صحيحة وتفصيل ذلك في كتاب لي عن (الفتنة ومقتل عثمان. لم يطبع).

فالعلوية هم المتشيعون لعلي المحبون له الذين يرون فيه الرجل المظلوم الذي ضيعه قومه والذي تخاذل عنه الناس فلم يزل مدفوعاً عن المكان الذي يستحقه منذ وفاة النبي ﷺ إلى وقته هذا على رأيهم.

ويرى العثمانية أن تنامي المعارضة لعثمان وميلها إلى علي وهتفها باسمه دليل على أن هناك قطباً آخر معارضاً للخليفة كما أن كثيراً منهم قد يشك بأن لعلي دوراً في مقتل عثمان فالأخبار قد تصل مشوهة أو محرفة[1] مع صعوبة إدراك كل ما يجري إضافة إلى أن اجتماع الثوار بعلي وسماعهم منه واستجابتهم له لا بد أن يثير الشكوك عند هؤلاء العثمانية وخاصة عند الولاة لأن هؤلاء الثوار سيبلغونه بأحوال الولاة والولايات الإسلامية ويبلغونه بالمظالم وربما يبالغون فيها والولاة يعرفون صرامة علي في هذه الأمور، ويعرفون أنه متى ما وصل إلى الحكم فإن مصالحهم ستكون في خطر بالعزل أو المحاسبة على الأموال والمظالم السابقة ولذلك لجأ تيار العثمانية -فيما بعد- إلى التقليل من شأن علي مع اتهامه ظلماً بخذلان عثمان أو التحريض عليه أو المشاركة في قتله.

هذان التياران (تيار الشيعة المعتدلة وتيار العثمانية) وُجدا في آخر عهد عثمان بن عفان.

كان تيار الشيعة يغلب عليه الفقراء وجمهرة السابقين إلى الإسلام كعمار بن ياسر والمقداد وأبي ذر وأبي أيوب و...إلخ ومعظم هذا التيار بالمدينة والعراق ومصر.

وكان تيار العثمانية يغلب عليه الأغنياء والولاة ورؤساء القبائل الذين عاملهم الولاة معاملة خاصة ليكسبوا ودهم وكان معظم هذا التيار بالشام.

---

(١) لذلك ما كل العثمانية يعلمون الحقيقة، والله قد عذر بالجهل في أمور عظيمة لا سيما وأن كثيراً منهم كان ضحية لما نشره معاوية في الشام بأن علياً قتل عثمان! ولذلك كان معاوية حريصاً على كسب كبير كندة (شرحبيل بن السمط) وكان متديناً فأمر أربعة من أتباعه أن يشهدوا زوراً بأن علياً قتل عثمان، فلما قدم شرحبيل من حمص وسمع الشهادة أجاب للطلب بدم عثمان وهذه الشهادة ذكرها ابن عبد البر وغيره في ترجمة شرحبيل بن السمط. فإذا تمت خدعة مثل شرحبيل بن السمط الرجل المتدين كبير كندة فكيف بعوام الناس؟ فشرحبيل من صالحي العثمانية الذي يرجى له، وكذا ذو الكلاع ونحوهم ممن غرر بهم معاوية وعمرو بن العاص.

وبدأ الصراع الخفي والعلني بين التيارين بلا تأسيس أو مباركة لا من عثمان ولا من علي، لكن وجود أناس مع عثمان ووجود أناس مع علي وكل يحمل وجهة نظر مغايرة للآخر. يدل على أن عثمان وعلي على علم تام بهذا الاختلاف وإن لم يرضيا من الفريقين أن يوسعا جانب الشقاق.

ورغم أن طلحة والزبير وعائشة وعبد الرحمن بن عوف كانوا أكثر نقداً ومعارضة لعثمان من علي وكان علي أدفع عن عثمان منهم إلا أنه نظراً لقلة أنصارهم فإن معارضتهم لعثمان لا يعرفها كثير من الناس مع أنها مشهورة ومذكورة بأسانيد صحيحة لكن اشتهرت مناصحة علي لعثمان ومآخذته له مع أنها أقل لوجود من ينشر هذا عن علي وربما وجود من يبالغ فيه أيضاً.

ولا ريب عندي أن علياً وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم كانوا حريصين على الإصلاح لكن هذا الإصلاح يصطدم بتيار العثمانية المحيط بعثمان كمروان بن الحكم مثلاً. فيرى تيار العلوية أن هؤلاء الطلقاء كمروان ومعاوية والوليد.. أصبحت الأمة بأيديهم لا بيد عثمان وأنهم-أي الطلقاء وأبناءهم-استولوا على نتائج جهود النبي ﷺ وجهود الصحابة في إقامة الدولة الإسلامية العادلة وأن هؤلاء الطلقاء عملوا التفافاً على المهاجرين والأنصار واستحوذوا على عثمان وأصبحت الأمور بأيديهم في مدة قياسية لا تتجاوز عشرين سنة على وفاة النبي ﷺ ولا ريب أن هذا الأمر عند الصحابة يعد مؤلماً إذ كيف تضيع جهود النبي ﷺ -في العدل والشورى- بهذه السرعة ويتحول هؤلاء الطلقاء إلى ولاة لأمر الناس من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان وكانوا يستغربون كيف حدث هذا الانقلاب السريع وكيف سمح عثمان لهؤلاء بأن يصلوا إلى هذه المنزلة الكبيرة والاستحواذ الواسع بهذه السرعة.

وبدأ الصراع يتفاقم والملحوظات تجمع والتاريخ ينبش، والثوار يجمعون المآخذ فعثمان لم يحضر بدراً وعثمان تغيب عن بيعة الرضوان وهرب يوم أحد وأجار ابن أبي السرح وحرق المصاحف وحمى الحمى و...إلخ.

إذن فلا يصلح مثله في نظرهم أن يبقى حاكماً على الناس، إذن يجب أن يعزل

نفسه أو يعزل بالقوة، لأن هؤلاء الطلقاء والمستفيدين أصبحوا يحتمون بعثمان وكرمه وسماحته ويستغلون مكانته ومنصبه وحبه للإحسان إلى قرابته و... و... إلخ.

وكانت قاصمة الظهر هي تلك الرسالة التي كتبها مروان بن الحكم - على الصحيح- إلى والي مصر يأمره بقتل الثوار الذين خرجوا إلى عثمان وعلى رأسهم محمد بن أبي بكر الصديق وعبد الرحمن بن عديس البلوي-وهو من الصحابة- وغيرهم[1].

فرجع هؤلاء الثوار وهم أشد عزماً على أن يعزل عثمان نفسه وإلا عزل بالقوة لأنه أصبح لا يستطيع أن يدير الأمور بنفسه، بل يديرها مروان بن الحكم وأمثاله من أهل الريب فطلبوا تسليم مروان لأن القرائن عندهم قامت على تهمته، بينما عثمان لم يكن يرى أن يسلمهم مروان لأنهم سيقتلونه أو يؤذونه لا محالة، وخطأ مروان ليس حكمه القتل فهو- عند عثمان- إن كان الكاتب فهو متأول ظنهم مفسدين في الأرض فافتأت على عثمان وكتب ذلك الكتاب المشئوم.

وبدأ الصراع الفعلي إذ تطور إلى السلاح ولما رأى علي أن الأمر قد تفاقم إلى هذا الحد وأن التيارين-وخاصة العثمانية-لا يلتزمان بالاتفاقات السابقة رأى أن من الأفضل له الاعتزال[2]، فاعتزل في بيته معترفاً بعجزه عن إصلاح الأمر لأن كل طائفة تتهمه

---

(١) بعض الدراسات المعاصرة ترجع أسباب الفتنة لعبدالله بن سبأ وهذا باطل لأن عبدالله بن سبأ إنما افترى دوره في الفتنة إخباري كذاب اسمه سيف بن عمر وقد خالفه كل من كتب عن الفتنة من المحدثين والمؤرخين من الثقات والضعفاء قبل سيف وبعده ، ويجب التفريق بين مسالة الدور في الفتنة ومسألة الوجود : فمسألة وجوده من عدمه ليست القضية إنما القضية أن مايزعمه سيف بن عمر من دوره الكبير في الفتنة باطل مخالف للروايات الصحيحة المشهورة، بل مخالف لإجماع المؤرخين بخلاف سيف بن عمر (التفصيل في كتابنا: عبد الله بن سبأ بين الحقيقة والأسطورة. لم يطبع : وراجع الفصلين الثاني والثالث من كتابنا المطبوع : نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي).

(٢) مع حرصه على ألا يمس عثمان بسوء ولذلك أرسل ابنيه الحسن والحسين لحماية عثمان فكانا عند باب عثمان مع غيرهما من أبناء الصحابة، وكان طلحة بن عبيدالله من المؤلبين على حصار عثمان وكان علي يطلب منه كف الناس عن عثمان فيأبى إلى أن تعطي بنو أمية الحق من نفسها، وقد ندم طلحة على هذا التأليب وكان خروجه يوم الجمل يرى فيه تكفيراً عن فعله هذا رحمه الله.
وكان الصحابة كعلي والزبير وسعد... حريصين على سلامة عثمان مع حرصهم على أن يستجيب لبعض ـ

بالميل مع الطرف الآخر فمن كانت حاله هكذا فاعتزاله أولى فهو لا يستطيع أن يعد الثوار بشيء ثم لا يفي به ولا يستطيع أن يؤثر على عثمان حتى يغيّر-عثمان-بعض السياسات والأمور التي يمارسها تيار العثمانية من داخل قصر عثمان ومن خارجه ذلك التيار الذي بدا وكأنه يتصرف نيابة عن الخليفة.

وكان عثمان إلى هذا الوقت يثق في قرابته ولا يظن ما يبلغه عنهم صحيحاً ويتأول للمخطئ منهم.

وبعد حصار وصراع بين الطائفتين قتل رجل من الثوار بعد أن رماه بعض من في دار عثمان بسهم أصاب منه مقتلاً فطلب الثوار من عثمان تسليم قاتله فأبى عليهم عثمان فعندئذٍ زاد سخطهم ولم يكونوا يتوقعون-لا عثمان ولا الثوار-أن يصل الصراع والقتال الخفيف بالأسلحة إلى إزهاق النفوس وقد حصل أثناء الحصار تقاتل ودماء هنا وهناك.

فخشي هؤلاء الثوار أن يتطور الأمر فرأى بعضهم تعجيل الأمر بإجبار عثمان على التنازل أو قتله وليكن بعد ذلك ما يكون.

فتسلق بعضهم دار عثمان بمساعدة من بعض جيران عثمان فدخلوا عليه بيته وقتلوه ولكن قاتله المباشر قد قتل فوراً، قتله عبد لعثمان ثم قتل ذلك العبد فأصبح من كل فريق قتيلان.

ثم خرج المتسلقون من دار عثمان وكان أكثر الثوار يرون في علي الرجل الأمثل والأكفأ لتولي الحكم لكن لم يكن رأيهم وحدهم فقد كان المهاجرون على هذا الرأي وكذلك كان يرى الأنصار (وهم جمهرة الصحابة يومئذٍ).

والثوار على عثمان لو لم تنتهِ بقتل عثمان لكانت من أفضل (المعارضات المدنية)

مطالب هؤلاء الثوار بإبعاد أهل الريب من قصر خلافته ومن الولايات الإسلامية ولم يكونوا يظنون أن الأمر سيصل إلى مقتل عثمان وانما ظنوا بأن الفريقين ـ عثمان والثوار ـ سيدركهم الملل من الحصار وسيقبلان الصلح عندما يتعبون من بقاء الأمور معلقة فيصبح هناك فرصة للإصلاح وتقارب في وجهات النظر... (التفصيل في كتابنا الفتنة الأولى ومقتل عثمان ـ لم يطبع.

لأنهم جاؤوا من الأنصار واجتمعوا بالصحابة في المدينة واستشاروهم وعرضوا مظالمهم وطلبوا أن يكون بينهم وبين عثمان كفيل يضمن لهم وله.

فكفل بعض الصحابة كعلي ومحمد بن مسلمة لكن حاشية عثمان خرقت الاتفاق بافتئاتها على عثمان، وزالت الثقة، ولو تمكن الصحابة في المدينة يومها لاختراع آلية تأسيس مجلس شورى بفصل في المسألة أو يعزل عثمان ويبعد الحاشية الفاسدة عن بيت الخلافة لكان أفضل وأسلم ولكن يظهر أنهم لم يكونوا على رأي واحد في كيفية الإصلاح، قياساً ببساطة الفترة التاريخية، وربما كانوا يعرفون أن تمسك عثمان بالخلافة لو عزل سيثير الولاة الأمويين وتحدث الفتنة لا محالة، إذن فإيصال الولاة الظلمة إلى تولي الولايات كان خطأً رئيساً سد كل الإصلاحات المحتملة فيما لو كان الولاة سيستجيبون لما يقره أهل الحل والعقد من كبار الصحابة في المدينة المنورة.

هذا الاختلاف الكبير الذي أدى إلى قتل عثمان لم يحظ بدراسة هادئة غير متمذهبة لنعرف كيف حدثت الأخطاء وكيف تم إهمال حلول أكثر ملائمة للإصلاح من ترك الأمر معلقاً بين عثمان والمعارضة إلى أن وصل الأمر لنهاية مأساوية شوهت المعارضة ومطالبها وأعطت الفرصة للطامعين من الولاة أن يستغلوا هذا الحدث للوصول إلى السلطة.

٥- بيعة علي بن أبي طالب وحدوث الفتنة الثانية وآثارها الفكرية ومواقف المسلمين من هذه الأحداث

ذهب الناس بمن فيهم المهاجرون والأنصار إلى علي المعتزل في بيته وطلبوا منه البيعة فحاول أن يمتنع لكنهم أقنعوه بأن الأمر يزداد فتنة وأن ترك الأمة بلا إمام يعرضها لمزيد من سفك الدماء، وطلبوا منه أن يبسط يده للبيعة، عندئذٍ يبدو أن علياً تذكر بيعة أبي بكر وما قيل عنها وخشي أن يقال عن بيعته فلتة فأمر الناس بالذهاب إلى المسجد محتجاً بأن بيعته لن تكون سراً وإنما في المسجد على ملأ ورضا من المسلمين فإن رضوا به بايعهم وإن رفضوا تركهم ومن يبايعون، فذهب واجتمع عليه

المسلمون وبايعوه ولم يُحفظ أن أحداً من المهاجرين والأنصار تخلف عن بيعته إلا أفراد قلائل اختلف فيهم، فمنهم من ذكرهم في البيعة ومنهم من استثناهم[1].

إذن فتيار العلوية الآن أصبح مرشحهم خليفة للمسلمين وبدأ الصراع السياسي يشتد فالعثمانية (وجمهرتهم في الشام عند معاوية) لم يقروا بالبيعة وبعد مراسلات ومحاولات لرأب الصدع أصر تيار العثمانية على المعارضة وتحميل خليفة المسلمين مسئولية قتل عثمان باتهامه واتهام العلوية بقتل عثمان أو خذلانه...إلخ.

أ-معركة الجمل

وفي هذه الأثناء خرج تيار ثالث ليس إلى تيار الخليفة ولا تيار العثمانية هو تيار طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وهم وإن ظهر للناس أن مطالبهم تتفق مع العثمانية لكنهم يختلفون عن تيار العثمانية بعدة أمور أبرزها:

أنهم لا يتهمون علي بن أبي طالب بالمشاركة في قتل عثمان ولا يحملونه ذلك لأنهم كانوا يعرفون الأوضاع تماماً فهم كانوا في المدينة، وكانوا من المعارضين لسياسة عثمان وهم يعرفون أن علياً أكثر دفاعاً عن عثمان منهم.

أن عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم كانوا جادين في المطالبة بدم عثمان وإن أخطأوا في الخروج لكنهم لا يتخذون المطالبة سبيلاً إلى غايات سياسية كما هو الحال عند رؤوس أهل الشام أو تيار العثمانية بالشام كمعاوية وعمرو بن العاص وبسر بن أبي ارطأة وأبي الأعور السلمي وأمثالهم -هذا في الغالب- أما الجيشان فالوضع ملتبس.

أنهم كانوا من منتقدي عثمان بن عفان ويرون أن الثوار قد استغلوا نقدهم لعثمان استغلالاً سيئاً واعتمدوا عليه في تبرير قتلهم له فكانوا -أعني طلحة والزبير وعائشة- يرون أن من واجبهم الأخذ بثأر عثمان حتى يغفر الله لهم نقدهم الشديد لعثمان ذلك النقد الذي جرأ الثوار على قتله.

---

(١) راجع كتابنا (بيعة علي بن أبي طالب. مطبوع).

أن رؤوس تيار أم المؤمنين أفضل بكثير من رؤوس تيار العثمانية بالشام، فطلحة والزبير من العشرة ومن كبار الصحابة، وأم المؤمنين كذلك كانت من المهاجرات وكانت من أحب أزواج النبي ﷺ إليه أما رؤوس تيار العثمانية بالشام فأكثرهم من الطلقاء.

رؤوس تيار أم المؤمنين عائشة وهم عائشة وطلحة والزبير ندموا واعترفوا بالخطأ بعكس رؤوس أهل الشام (إلا ما روي في ندم عمرو بن العاص عند حضور الموت وندم ابنه قبل ذلك).

وبعد الاشتباك بين جيش الخليفة-وهو التيار الشرعي يومئذٍ-وجيش عائشة بالبصرة في معركة الجمل المشهورة بقيت الآراء العثمانية بالبصرة لكونهم ساعدوا طلحة والزبير لما قدموا وقتل منهم جماعة بأيدي جيش علي فبقي في نفوس البصريين ما بقي من الانحراف عن أمير المؤمنين علي[1] ولذلك وجدنا أهل الحديث عندما ترجموا لرجال الكتب الستة كانوا كثيراً ما يتهمون بعض رجال البصرة بالنصب مثل اتهامهم لرجال الشام (والنصب هو الانحراف عن علي على الضد من التشيع[2]).

وقبل معركة الجمل كان عبد الله بن عامر والي عثمان على البصرة قد ذكر أنه قد ترك فيها (صنائع) وأقنع أم المؤمنين وطلحة والزبير بالتوجه إلى البصرة وهذه (الصنائع) التي ذكرها ابن عامر لا أستبعد أن يكون تياراً شديد الموالاة لعثمان منحرفاً عن علي وأن يكون عمله بالتنسيق مع معاوية من أيام عثمان ولذلك رأينا معاوية في آخر خلافة علي يطمع في البصرة لأن له بها شيعة (وقصة تحريق جارية بن

---

(١) ولذلك يُكثر غلاة الحنابلة من نقل أقوال العلماء البصريين!! ولعل هذا لتوافقهم في الانحراف عن علي بن أبي طالب، لكن هذا الانحراف خفي لا يدركه إلا من بحث أقوال البصريين فيما جرى بين علي وأهل الجمل أو علي وأهل الشام!! ثم يحاكم أقوال البصريين إلى النصوص الشرعية وليس العكس الذي يفعله جمهور الحنابلة في القرن الثالث والرابع من الاقتصار على أقوال علماء البصرة وإهمال أقوال النبي ﷺ في هذه الفتن!!

(٢) وكان لمعركة الجمل آثار على الاختلاف الفكري بين طوائف المسلمين وقد دونت آراء وأقوال للفرق الإسلامية عن هذه المعركة والأحكام على المشاركين فيها وتكلم عن ذلك المعتزلة وأهل السنة والشيعة والإباضية ...إلخ.
وهذا ليس جديداً على كتب العقائد إنما الجديد الذي لم يذكروه وجود التيار العثماني بالبصرة!! وظنهم أن أهل العراق على رأي واحد!!.

قدامة السعدي لحملة معاوية على البصرة بقيادة ابن الحضرمي ثابتة في صحيح البخاري).

إذن فصنائع ابن عامر مع معركة الجمل أبقت في نفوس البصريين انحرافاً عن علي بن أبي طالب بجهل أو لعصبية قبلية.

ب- معركة صفين

ثم حصل النزاع الكبير الذي استمر في الأمة إلى اليوم بين تيار العلوية وكان التيار الشرعي يومئذٍ وفيه المهاجرون والأنصار وتيار العثمانية بصفين وأكثره من الطلقاء والأعراب والقبائل القحطانية والشامية وكاد الأمر أن يتم للعلوية لولا خدعة عمرو بن العاص المعروفة التي أوقفت القتال وقد استمر الصراع بين التيارين إلى أن اغتيل الإمام علي في مسجده بالكوفة وكان من أبرز النواصب بالشام (تيار العثمانية) معاوية بن أبي سفيان ومعاوية بن حديج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وبسر بن أبي أرطأة وأبي الأعور السلمي وبعض ولاة معاوية على الأقل مثل زياد بن أبيه والمغيرة بن شعبة ومروان بن الحكم ثم الجيل الثاني منهم مثل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وخالد القسري وعبيد الله بن زياد وغيرهم وسائر ملوك بني أمية إلا عمر بن عبد العزيز (وقد منع سب علي على المنابر) ويزيد الناقص (ابن الوليد بن عبدالملك).

ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أو أعوانهم أزهر بن عبيد الله الحرازي وحريز بن عثمان الرحبي (كان يلعن علياً في اليوم ١٤٠ مرة فقط كما في ترجمته في تهذيب الكمال للمزي) وأسد بن وداعة وثور بن يزيد الحمصي وسليمان البهراني وعبد الله بن سالم الأشعري وعمرو بن قيس الكندي ومحمد بن زياد الإلهاني وغيرهم.

ثم جاء بعدهم مثل إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني مؤلف كتاب (الشجرة في أحوال الرجال) وكان حنبلياً ودحيم ونحوهم ، ثم جاء بعد هؤلاء آل تيمية بحران ثم دمشق وابن كثير رحمه الله (كان فيه نصب إلى حد كبير) والذهبي (إلى حد ما) أما ابن

تيمية (إلى حد لا ينكره باحث منصف) لكن ليس كنصب حريز ومروان ومعاوية وغيرهم ممن كانوا يلعنون علياً لكن اشتهر عنه الانحراف عن علي والميل لبني أمية، وكتبه تشهد بذلك ولذلك حاكمه علماء عصره (الشاميون) على جملة أمور منها بغض علي ولم يحاكموا غيره من الحنابلة مع أن فيهم نصباً ورثوه عن ابن بطة وابن حامد والبربهاري وابن أبي يعلى وغيرهم.

والتيار الشامي (العثماني) له أثر بالغ على الحياة العلمية عندنا في الخليج وهذا من أسرار حساسيتنا من الثناء على الإمام علي أو الحسين وميلنا الشديد لبني أمية فتنبه[1].

والنواصب لهم أقوال عجيبة كعجائب غلاة الشيعة فمنهم من كان ينشد الأشعار التي قيلت في هجاء النبي ﷺ ومنهم من يلعن علياً (وهم الأكثر) ومنهم من يتهم علياً بمحاولة اغتيال النبي ﷺ ومنهم من يحرف الأحاديث في فضله إلى ذم وغير ذلك مما لا أستحل ذكره هنا والغريب في أمرنا سكوتنا عن هذه الطائفة التي كان منها من يذم النبي ﷺ نفسه.

وقد كان النصب شديداً في البداية ثم أصبح خفيفاً إلى حد ما من عصر تابعي التابعين-مع قتلهم النسائي-وكاد النصب أن ينتهي ويتلاشى من الشام لولا ابن تيمية سامحه الله الذي أحياه في بداية القرن الثامن في كثير من أقواله ورسائله كان من آخرها كتابه (منهاج السنة) الذي ملأه بالأفكار الشامية المتحاملة على علي المدافعة بالباطل عن معاوية وزاد الطين بلة دعواه بأن ذلك هو (عقيدة أهل السنة والجماعة) وكثير من سلفية اليوم هم في الأصل (عثمانية) منحرفين عن أهل البيت مع ميل ظاهر لبني أمية، وإن لم يقروا[2]، لكن انحرافهم أقل من انحراف ابن تيمية قليلا.

---

(١) كل هذا له أدلته الصريحة التي لا تخفى على مهتم بجذور الفكر المحلي.

(٢) ولذلك يكثر في كتبهم الدفاع عن معاوية بن أبي سفيان ويزيد بن معاوية ونحوهم مع طعونهم في بيعة علي رضي الله عنه وثورة الحسين وأهل الحرة بل أهل الحجاز عامة، وانتصارهم لمعاوية ضد أبي ذر...إلخ.

ج. التحكيم وخلاف الخوارج ومعركة النهروان

وأثناء معركة صفين كان قد ظهر تيار ثالث وهو تيار ما يسمى بالخوارج الذين كانوا من المخلصين للإمام علي ومن أكثرهم تديناً لكنهم لم يكونوا علماء مع جرأتهم في العلم فرفضوا تحكيم الرجال أو توهموا أن علياً حكم الرجال وقالوا قولتهم المشهورة (لا حكم إلا لله) فرد عليهم الإمام علي بقوله (كلمة حق أريد بها باطل) لأن القرآن لا ينطق وإنما ينطق به الرجال، فهو لم يحكّم الرجال وإنما حكّم القرآن، فإن خالف الحكمان القرآن فلا حكم لهما.

لكن الخوارج كانوا يرون أن حكم القرآن كان واضحاً في الأمر بقتال الفئة الباغية حتى تفيء إلى أمر الله، ومادام أن علامة أهل البغي واضحة قبل مقتل عمار بن ياسر وزادت وضوحاً بعد مقتله فإن الأمر لا يحتاج لتحكيم.

فأجابهم علي بأنه كان يرى هذا الرأي لكن اختلافهم أثناء المعركة بين مجيب لهذه الدعوة ومتوقف وممتنع سيؤدي قطعاً إلى الاختلاف والتنازع، فإن تنازعوا جاءهم الفشل، فكان التحكيم مخرجاً للإمساك بالفئة العادلة وحفظها من التفرق والانقسام خصوصاً وأن كثيراً منهم كانوا يرون وجوب التوقف عن القتال وجوباً ويرون أن مواصلته القتال-أعني علياً-بعد طلب العثمانية حكم الله يعتبر معصية وإثماً وكان إقناع هؤلاء المتوقفين أو الذين يرون وجوب وقف القتال يحتاج لوقت فالناس لا يقتنعون بسهولة والمعركة قائمة والأمر لا ينتظر التأجيل[1].

إذن فقد اختار علي قبول وقف القتال منعاً للفتنة داخل جيشه الذي بدأ يختلف

---

(١) وفي ظني أنه كان يوجد هناك عثمانيون داخل جيش علي وعلى رأسهم الأشعث بن قيس الكندي كبير قبيلة كندة اليمانية وكان معظم اليمانية مع معاوية ويبدو أن الأشعث يريد الحصول على سمعة عندهم إضافة لحبه للأموال وبالتالي ميله إلى معاوية الذي كان يجيد إرضاء رؤساء القبائل!! فلذلك كان الأشعث من المصرين على التحكيم، ومن الذين أصروا على اختيار أبي موسى الأشعري أيضاً، ليكون الطرف الممثل لأهل العراق في التحكيم. وكان أبو موسى الأشعري صديقاً لمعاوية!! متوقفاً عن نصرة علي أيام الجمل وليس أبو موسى مع فضله من كبار الصحابة فليس بدرياً ولا أحدياً.. بل ولا رضوانياً وإنما قدم على النبي ﷺ يوم خيبر. وكان يحسن الظن بالشاميين فلذلك خدعه عمرو بن العاص في قصة التحكيم المشهورة.

بقوة نتيجة لإصرار كل طرف على التمسك برأيه وتهديد الأطراف لبعضها، وتنازعهم، فإن لم يوافق الإمام علي على وقف القتال فلن يكون بعد التنازع إلا الفشل ولن يكون بعد الفشل إلا الهزيمة واستيلاء (الفئة الباغية) على مقاليد الأمور.

إذن فلا بد من وقف القتال درءاً لهذه المفاسد العظيمة ولعل الله يجعل بعد ذلك خيراً.

إذن فقد تم إيقاف القتال وتبين أن أهل الشام يريدون الصلح ببعث حكمين يحكمان بين الطائفتين فرأى الإمام علي أنه لا بأس بذلك فقد تصالح النبي ﷺ مع كفار قريش يوم الحديبية مع الأمر بقتالهم في القرآن الكريم لكن هذا الأمر لا يعني عدم مصالحتهم لمدة معلومة أو عقد هدنة أو نحو ذلك، وكان كثير من الصحابة لا يرجون من ذلك الصلح خيراً (صلح الحديبية) ثم حصل به خير كثير، ثم إن كان أهل الشام قد اختاروا رجلاً كثير الدهاء خداعاً فليس لأهل العراق أن يمنعوهم من ذلك مثلما لم يحق للنبي ﷺ وهو نبي أن يفرض على قريش التفاوض مع رجل معين وإنما قبل رسول الله ﷺ الرجل الذي يوفدونه للتفاوض معه حتى ولو لم يكن من قريش فتفاوض مع عروة بن مسعود الثقفي ثم مع سهيل بن عمرو القرشي.

أما صاحب علي في التحكيم فقد أصر الأشعث بن قيس ومعه كثير من اليمانية على أن يكون ذلك الرجل أبا موسى الأشعري لكونه يمانياً ولا يريد الأشعث وجماعته أن يجتمع فيها مضريان-على حد تعبيرهم-وأما الإمام علي فكان يريد بعث ابن عباس أو الأحنف بن قيس أو الأشتر النخعي لكن الأشعث وكندة وبعض ربيعة-وكان لهم قوة-أصروا على أبي موسى الأشعري فلم ير علي ضرورة لمعارضته لأن أبا موسى الأشعري-وإن خذّل الناس عن علي يوم الجمل-لكنه كان عالماً قاضياً مفتياً قد ولاه النبي ﷺ بعض الأعمال، فكان الإمام علي-رغم عدم اطمئنانه لأبي موسى-لم ير أن الأمر يستدعي جدلاً كبيراً خاصة مع نيته أن يدعم أبا موسى بمستشارين أذكياء ولم يكن الإمام علي يظن أن أبا موسى الأشعري بهذه السهولة بحيث يستطيع أن يخدعه

عمرو بن العاص ومع ذلك فقد أرفده الإمام علي بعبد الله بن عباس أحد أذكياء عصره وكان معه جماعة من أهل العراق لكنه-أعني أبا موسى-للأسف لم يستمع لنصيحة أحد فكانت النتيجة أن وقع فريسة سهلة لعمرو بن العاص الداهية المعروف.

بعد مهزلة التحكيم التي ناقش فيها الحكمان أموراً قد تمَّ البت فيها من تولية الإمام علي وتركا أموراً كان يجب أن يبت فيها كقتلة عثمان وهل يؤخذ القصاص أم لا؟ وكيف يتم أخذ القصاص من تقديم الدعوى والشهود فإن لم يتوفر ذلك فما الحكم؟، وحديث عمار وحكم الفئة الباغية؟ وماذا يجب على المسلمين في أمر الفئة الباغية؟ والخروج على ولي الأمر الشرعي ما حكمه؟ وكيف يجتمع المسلمون بعد حل هذه الخلافات بينهم؟ وما إلى ذلك من الأمور الجديرة بالبحث والمناظرة.

لكن عمرو بن العاص بادر أبا موسى الأشعري بالتفكير في (الأولى بالخلافة) وما إلى ذلك إلى أن انتهى التحكيم بخدعة عمرو بن العاص المشهورة وافتراق الناس على غير اتفاق وكأن شيئاً لم يكن[1].

وبعد التحكيم ازداد الخوارج إصراراً على رأيهم رغم أن الإمام علي بن أبي طالب رفض نتيجة التحكيم لأن أبا موسى الأشعري نفسه رفض النتيجة التي قالها عمرو بن العاص بل لم تكن هناك نتيجة متفق عليها أصلاً إنما كان الأمر أمنية من عمرو بن العاص وخدعة انكشفت وبقي الناس على آرائهم السابقة، أما أهل الشام فقد زادتهم إصراراً على رأيهم وكان معاوية يجيد الدعاية السياسية فاتخذ هذه المهزلة حجة لإيهام الشاميين-وكان أغلبهم من أصحاب المصالح القبلية ومن البسطاء في التفكير وكان يغلب على أهل الشام أيضاً الجهل بالأمور الشرعية-فأوهمهم معاوية بأنه أصبح

---

(١) بعضهم يرى أن الأمر فيه مؤامرة بين معاوية والأشعث بن قيس على اختيار أبي موسى الأشعري لأنه (أبا موسى) كان صديقا لمعاوية قبل الفتنة!! ولن يكون منه إلا ما يرضي معاوية!! لكنني لم أجد إلى الآن روايات موثوقا بها تدعم هذه المؤامرة، فلنأخذ الأمور على ظاهرها حتى يتبين لنا خلافها..ولأستاذنا الدكتور عبد العزيز الهلابي رسالة صغيرة عن القراء يوم صفين يرى فيها أن بعض جيش علي من رؤوس القبائل كالأشعث بن قيس كان لهم الدور الأكبر في حمل علي على إيقاف القتال، فأوقفه خشية اختلاف جيشه وتنازعهم.

خليفة المسلمين مثلما أوهمهم من قبل بأن علياً قتل عثمان أو تآمر عليه وأنه ولي دم عثمان لأنه من قبيلته ولأنه واليه على الشام ولأن ولأن...

نعود لحادثة التحكيم التي أدت لبروز بعض التيارات الإسلامية وزيادة ملامح البعض الآخر مع وزيادة أدبياتها وفلسفتها واستجلاب الحجج والبراهين الدالة على أحقية كل فرقة.

ونحن لا نزعم أن كل أدلة الفرق المختلفة كانت باطلة ومفتراة، فإذا احتج العلوية بفضل علي وسابقته فلا يستطيع أحد أن ينكر هذا عليهم، وكذلك إذا رووا حديث (تقتل عماراً الفئة الباغية) لا تستطيع الفرق المخالفة لهم إنكار هذا الحديث لأن جميع الطوائف المتحاربة والمتوقفة قد روت هذا الحديث كما أن العثمانية إن احتجت بأن عثمان قتل مظلوماً وأنه لا يستحق القتل فهذا صحيح لكن لا يبرر لها الخروج على الخليفة لأن هذا معالجة للخطأ بخطأ أكبر.

إذن مع التسليم بأن الطوائف تحمل تعصباً أو غلواً-ولو في كثير من أفرادها-إلا أن هذا لا يعني بطلان كل الحجج أو كذب كل الأدلة التي يحتجون بها فقد تحتج الفرقة بدليل صحيح ودلالته صحيحة كاحتجاج فرقة علي بحديث عمار، وقد تحتج الفرقة بدليل صحيح لكن دلالته على موطن الاحتجاج غير صحيحة كاستدلال الخوارج بآية (إن الحكم إلا لله) وقد يكون الدليل غير صحيح والدلالة غير صحيحة كاحتجاج أهل الشام بأن معاوية ولي دم عثمان وأن له حق المطالبة بذلك فولي دم عثمان هم أبناء عثمان ثم الأقرب فالأقرب وليس معاوية (إذ لا يلتقي في النسب مع عثمان إلا في جد بني أمية) فكيف وأبناء عثمان وأقاربه لا زالوا أحياء كما أنه لا يجوز له المطالبة بالسيف، فطلب القصاص يؤتى إليه في المحكمة عند القاضي بعرض الدعوى والبينة ولا يكون عرض الدعوى والبينة بالسيف فطلب القصاص على الطريقة الإسلامية يختلف عن طلبه على الطريقة الجاهلية.

وكان الخوارج-بعد التحكيم-في عهد الإمام علي يطالبونه بالتوبة من الكفر فهنا

ظهر تيار التكفير من فئة متدينة تستظهر الأدلة الموهمة للتكفير وتغفل أو تجهل الأدلة المخالفة أو المانعة من إطلاق التكفير على المسلمين، وهذا التكفير بقي في بعض المسلمين إلى يومنا هذا[1].

٦-صلح الحسن وآثاره

بعد استشهاد الإمام علي غدراً على يد عبد الرحمن بن ملجم المرادي أحد رؤوس الخوارج بايع المسلمون بالعراق وجزيرة العرب وخراسان ابنه الحسن بن علي بلا وصية من الإمام علي-كما يدعي بعض الشيعة-وإنما قال الإمام علي: (أتركَكم كما ترككم رسول الله ﷺ فلم يأمرهم ببيعة الحسن ولم ينههم عنها لكن الظاهر أنه لا يوجد في الناس يومئذٍ وخاصة في العراق من يوازيه فضلاً وشرفاً وقد يوجد أناس قد يوازونه في الفضل أو يزيدون عليه كسعد بن أبي وقاص لكنه بعيد عن مواطن الأحداث معتزل عن الناس، وكبقية البدريين لكن أكثرهم من الأنصار لا من قريش إضافة إلى أن الحسن كان يمتاز عنهم بالقرب من النبي ﷺ وكونه أحد سيدي شباب أهل الجنة، وكان لاجتماع هذا الفضل وهذه القرابة أهميته في ذلك العصر.

إذن فالحسن بن علي رضي الله عنه لم يكن في قوة أبيه ولا فضله ولا سابقته مع التسليم بفضل الحسن ومكانته، لكن ما سبق ذكره جعل شيوخ القبائل ينفرجون عن الحسن إلى معاوية لبذل معاوية للأموال وشرائه للذمم فأصبح رئيس القبيلة يكاتب معاوية سراً ويضمن له قبيلته ولما سار معاوية لحرب الحسن كان مع الحسن جيش قوي كان والده الإمام علي قد جهزه لحرب أهل الشام وكان عدده أربعين ألفاً فيهم المتحرقون لقتال أهل الشام وفيهم رجال القبائل أتباع الدرهم والدينار، وكان الحسن قد أرسل عبيد الله بن العباس على رأس ذلك الجيش ومعه القائد المحنك قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري لكن ذلك الجيش بدأ ينفض ويتفرق بسبب مكاتبة معاوية

---

(١) والتبديع ابن التكفير فمثلما يكون هناك تكفير بأدلة موهمة أو باطلة قد يكون التبديع بأدلة موهمة أو باطلة أيضاً.

لرؤساء القبائل ومكاتبتهم له فلم يشعر عبيد الله بن العباس وقيس بن سعد إلا وهم في عدد أقل بكثير مما خرجوا به من الكوفة إضافة لعدم ثقتهم فيمن تبقى معهم (بل قيل إن عبيد الله بن العباس نفسه هرب إلى معاوية بعد إشاعة أشاعها معاوية بأن الحسن بن علي نفسه يفاوض في شروط تسليم الخلافة)، وأجاد معاوية استخدام الحرب النفسية فكان يرسل من يفشي في جيش الحسن أن جيش قيس بن سعد قد أبيد إبادة كاملة وأن الفائز من سبق إلى معاوية فتفرق الناس عن الحسن وطعنوه ونهبوا بعض أمواله ووجد الحسن نفسه بين أناس (أغلبهم مع من غلب) يسوقهم المال والتبعية للقبيلة، وكان معه جماعة لا بأس بها من مخلصي الشيعة (بقية تيار العلوية) إلا أن هذا التيار لم يكن مؤهلاً لخوض حرب ضد جمهرة المتخاذلين من أهل العراق فضلاً عن محاربة هؤلاء وأهل الشام مجتمعين.

فكان الحسن بن علي هنا بين أمرين إما أن يستعين بهذه القلة من المخلصين ضد هذه الجموع الكبيرة وإما أن يلجأ لمصالحة معاوية فكان هذا الخيار الأخير هو الذي ترجح عند الحسن لحفظ البقية الباقية من محبي الإمام علي وأهل البيت لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم وكان اللجوء للخيار الأول (محاربة معاوية) يعني-إلى حد كبير-القضاء على كل من يذكر الإمام علي بخير من أهل العراق وبهذا يضيع فضل وآثار (الثقل الثاني) بعد كتاب الله[1].

ولا ريب أن ما فعله الحسن كان خيراً للظروف السابقة التي سبق شرحها التي تختلف عن ظروف الإمام علي، فلذلك لا يتناقض من قال: كان الإمام علي محقاً في قتال البغاة وكان الحسن بن علي محقاً في التصالح معهم نظراً لاختلاف الظروف والأحوال مثلما كان النبي ﷺ محقاً عند قتال الكفار وكان محقاً عند التصالح معهم، إذ أن القتال والصلح يدور مع الاستطاعة والقدرة والمصلحة الدينية فمتى رأى الإمام الشرعي- بعد التشاور- أن الخير في القتال قاتل ومتى رأى أن الصلح أولى صالح.

---

(١) الحديث: (تركت فيكم ثقلين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وعترتي أهل بيتي) حديث صحيح بل عده بعض العلماء متواترا وأصله في صحيح مسلم وقد عارضه بعض جهلة أهل السنة بحديث...) كتاب الله وسنتي!!) وهو حديث ضعيف عند محققي أهل السنة مع أنه يمكن الجمع بينهما.

فتعلم الناس من الإمام علي وجوب قتال الفئة الباغية الخارجة على الإمام الشرعي والسيرة في ذلك وكونها تختلف في أحكامها عن السيرة في قتال المشركين والكفار ولذلك قال غير واحد من أهل العلم كأبي حنيفة والشافعي وابن حزم: (رحم الله علياً لولاه لما عرفنا كيف نقاتل أهل البغي) أو (كيف السيرة في قتال أهل البغي).

كما تعلم الناس من الحسن اختيار أخف الضررين[1]، ولكن من كابر وأصرَّ على تصويب علي أو الحسن مع تخطئة الآخر، فلا ريب أن علياً هو الأصوب لكثرة الأدلة الشرعية والعقلية التي معه بعكس الحسن إذ ليس معه إلا حديث واحد مختلف فيه بين الوصل والإرسال وهو حديث (ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين..) والراجح أن الزيادة (وإني لأرجو أن يصلح الله به (...مدرجة في الحديث (وقد فصلت ذلك في حوارنا مع الشيخ عبد الله السعد) ثم لو صحت اللفظة في أصل الحديث فليست دلالته كدلالة حديث عمار، ولو كان الحسن في ظروف الإمام علي لكان مخطئاً في التصالح مع البغاة ذلك الصلح الذي ينقل الخلافة إليهم ليحولوها ملكاً عضوضاً ويفسدوا فيها الفساد الكبير الذي بقي في الأمة؛ الذي لو لم يكن منه ضرر إلا منع الأمة قروناً طويلة من التنظير السياسي للحكم الإسلامي لكفى بهذا ضرراً؛ فالنظرية السياسية والمالية للمسلمين تلبست بغلو التأييد أو غلو المعارضة واختلف المسلمون حول شكل السلطة ووظيفة الحاكم والسياسة المالية والإدارية نتيجة عدم توفر (الجو الطبيعي) للبحث العلمي الهادىء بعيداً عن الخوف من الضرر المعنوي والحسي

---

(١) كان هناك فروق كبيرة بين حال الإمام علي وحال ابنه الحسن فقد كانت بيعة علي أكمل في المدينة وبإجماع المهاجرين والأنصار أما بيعة الحسن فكانت في العراق خاصة مع تبعية ضعيفة من بقية البلدان وكان كثير من البدريين وأصحاب بيعة الرضوان قد قتلوا مع علي بصفين وبعضهم بقي في الحجاز بعد بيعة علي ولم يهاجر معه إلى العراق وكانت بيعة علي عندما حدثت لا منافس لها ولا يوجد بيعة متزامنة معها بينما كانت بيعة الحسن في العراق متزامنة مع بيعة أهل الشام لمعاوية فمندئذٍ يصعب عند كثير من الناس تطبيق (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما) -مع الفرق الكبير بين الرجلين- وكان الناس أطوع لعلي من ابنه الحسن وكان علي أفضل أهل زمانه بلا منازع أما الحسن فكان ينازعه في الفضل بقية العشرة المبشرين بالجنة وأهل بدر ونحوهم. وكان الإمام علي معه نصوص خاصة كحديث عمار وحديث الناكثين وأحاديث الخوارج ولم يكن مع الحسن دليل خاص. فهذا كله مع ما سبق يجعل صلح الحسن أفضل من تعرضه ومن معه من بقية أهل البيت ومحبيهم لمذبحة ينتهي فيها ذكر أهل البيت.

فصلح الحسن أتاح لهؤلاء المحبين الاختلاط بالناس ونقل أحاديث علي وفقهه وعلمه وفضل أهل البيت وسيرة النبي ﷺ.

الذي قد يلحق بالشخص الذي يحاول معرفة الحقوق والواجبات من النصوص الشرعية.

نعود ونقول: نتج عن صلح الحسن ومعاوية استغلال من تيار العثمانية (النواصب) لهذا الصلح ووظفوه لصالحهم وسموا ذلك العام (عام الجماعة) وزعموا أن ما فعله الحسن كان (أحب إلى الله ورسوله مما فعله أبوه علي بن أبي طالب) الذي-بزعمهم- سفك دماء المسلمين بلا مصلحة لا في دينهم ولا دنياهم[1] وأصبح هذا الرأي في تيار العثمانية النواصب يتسرب بين بعض مغفلي العلماء في ظل السيطرة الأموية في جميع الأمصار وتركز في علماء الشام والبصرة إلى أن تسرب من هؤلاء في عقائدنا المعاصرة التي أخذناها من هؤلاء ونسي هؤلاء أو تناسوا الأوامر الشرعية بقتال من خرج على الجماعة وتناسوا أدلة علي وحملوه مسئولية الفتنة ولم يحملوها أهل الشام وهم أصحابها وأسبابها ولو أن ولاية الشام انضمت لدولة الخلافة لما حدث سفك للدماء فلم يكن أمام علي سوى قتالهم لمنعهم إياه من التصرف في هذه الولاية التي يجب أن تتبع الخلافة المركزية شأنها شأن بقية الولايات الإسلامية.

إذن فقد أجاد أهل الشام استغلال (الصلح) للدعاية السياسية لهم فعصر معاوية عصر جماعة ويد الله مع الجماعة[2] وعصر علي عصر فتنة ونعوذ بالله من الفتن[3]، بينما الحق خلاف ذلك فقد كان عصر علي متحققة فيه الراشدية والعدالة في أسمى معانيها مما عرّض علياً لفقدان بعض أتباعه بسبب عدم محاباته في الحق أحداً. أما

---

(١) هذا يكرره بعض غلاة السلفية ممن يزعمون أنهم مع الحق والعدل ضد الظلم والباطل!! كل هذا تقليداً منهم لابن تيمية، وابن تيمية يقولها تأثرا بالبيئة الشامية.

(٢) الجماعة في عهد معاوية جماعة شكلية فقد كان للظلم الأموي آثاره الكبيرة في التفريق بين المسلمين ولذلك كان العقاد جريئا عندما قال: (لو حاسب التاريخ معاوية حسابه الصحيح لما وصفه بغير مفرق الجماعات ولكن العبرة لقارئ التاريخ في زنة الأعمال والرجال أن تجد من المؤرخين من يسمي عامه حين انفرد بالدولة (عام الجماعة) لأنه مزق الأمة شيعا شيعا!! فلا تعرف كيف تتفق إذا حاولت الإتفاق وما لبث أن تركها بعده تختلف في عهد كل خليفة شيعا شيعا بين ولاية العهود!!...). كتاب معاوية للعقاد ص٤٢.

(٣) الفتنة فيها المحق والمبطل، ولكن هؤلاء يرمون من هذا الكلام تنقص خلافة علي وتحميله مسئولية الفتنة كما يظهر لمن تتبع أقوالهم ورؤاهم فقد حدثت فتنة في عهد أبي بكر وفي عهد عثمان وفي عهد علي وكان الحق فيها مع الخلفاء الراشدين باستثناء عثمان ومخالفيه فقد كانت مطالبهم في الأصل صحيحة لكنهم ارتكبوا ظلما بقتله، فالفتنة فيها الحق والباطل وإلا فلا نزاع أن الفتنة قد تقع في عصور الفضلاء.

عهد معاوية فتم فيه تأسيس مظالم استمرت على مر التاريخ كما سيأتي.

وصلح الحسن كان لأهل العلم والدين خيراً من عدمه إذ أصبح للحق متنفس ومخرج بهذا الصلح واستطاع هذا التيار أن يتصل بالمحايدين ممن اعتزل من الصحابة والتابعين ورأى الناس الفرق بين العهدين من حيث العدل والظلم ولذلك رأينا ابن عمر يصرح عند موته أنه كان نادماً على ترك القتال مع علي وهكذا أثر هذا عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وغيرهم.

أما العثمانية ومنهم علماء أهل الشام فهم يثنون كثيراً على صلح الحسن ليس حباً في الحسن وإنما للطعن في حرب علي للبغاة ويرددون كثيراً حديث (ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به...) ويهملون حديث عمار (تقتله الفئة الباغية) مع أن حديث صلح الحسن آحاد ومختلف في وصله وإرساله (كما ذكر الدارقطني في العلل) بينما حديث عمار متواتر ومتفق على صحته ثم لا يثنون على الصلح حباً لهذا الحديث ولو كان الأمر حباً للأحاديث فحديث عمار أولى بالمحبة للاتفاق على صحته ولصراحة دلالته بعكس حديث صلح الحسن، كما لا يثنون على الصلح حباً في حقن الدماء ولا مراعاة لمصلحة الأمة-كما يزعمون-ولو كانوا جادين لذموا خلاف معاوية لعلي من أجل مصلحة الأمة ولكونه كان سبباً في سفك تلك الدماء ولكنهم يسكتون عن معاوية سكوتاً تاماً عند كلامهم في الفتنة ويتركز حديثهم حول سؤال: هل ما فعله علي أولى أو ما فعله الحسن؟ مع إهمال ظروف هذا وهذا ثم يرجحون صلح الحسن أما معاوية فيهملون بغيه وخروجه على الجماعة وكونه السبب الرئيس في اختلاف الأمة، إضافة لاستغلاله قميص عثمان والأحداث التي عملها في عهده من تكميم الأفواه وقطع الرؤوس في الرأي والاستئثار ببيت المال وجعله الخلافة في ابنه المشهور بالفسق مع وجود أكابر الصحابة وأفاضل التابعين... الخ وتأثيره على عدالة القضاء وفصله للدين عن السياسة[1].

---

(١) كل هذا له أسانيده الصحيحة جمعتها في كتاب لي عن معاوية عنوانه (معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب) ومعاوية يحتاج لبحث موسع لكن يبقى مسلما في الجملة حتى وإن كان باغيا ظالما فالمآخذ على الرجل وآثاره التي خلفها كانت عظيمة.

٧- الدولة الأموية وآثارها على العلم والفكر

الدولة الأموية لا تختلف في ظلمها عن الدولة العباسية فكلا الدولتين فيها ظلم غلب على العدل وإن وجد في هذه وتلك فترات عدالة ظاهرة كما في عهد عمر بن عبد العزيز في الأموية لكن ازداد السخط على بني أمية أكثر من السخط على بني العباس لقربهم من عهد النبوة ولكونهم أول من أحدث التغييرات السياسية والمالية والفكرية التي أصبحت سنناً للدولة اللاحقة كالعباسية ومن بعدها وهذه الدول تكونت فيها المسيرة العلمية والتنظيرات السياسية والمالية والفكرية...إلخ.

الناس يعذرون الدول التي جاءت متأخرة ولا يعذرون الدولة الأموية التي سنت تلك السنن واضطهدت الصحابة من المهاجرين والأنصار وأبناءهم وكانت السباقة في محاربة أهل بيت النبي ﷺ وتشويه صورتهم عند المسلمين حتى أصبحت القلوب منقبضة عن أهل بيت النبوة فقتلوا الحسين وسموا الحسن وقتلوا زيد بن علي وقتلوا محبي أهل البيت كحجر بن عدي وكميل بن زياد وعمرو بن الحمق وسليمان بن صرد الخزاعي وغيرهم واستطاعت الدولة الأموية أن تفصل-إلى حد كبير-أهل البيت عن بقية الأمة فأصبحت النظرة لأهل البيت نظرة متوجسة من التشيع[١] بينما النظرة المنحرفة عنهم أصبحت تدعي تمثيل (الجماعة) و (السنة) واستطاع بنو أمية بالترغيب والترهيب ضم بعض العلماء وطلاب العلم لنظرتهم كما فعلوا مع الشعبي والزهري وقبيصة بن ذؤيب وابن سيرين ورجاء بن حيوة وغيرهم فهؤلاء كان فيهم نفور عن ذكر أهل البيت بخير أو بشر وكانوا يفضلون السكوت عنهم وهذا السكوت يعني الإهمال والإماتة لذكرهم وهذا يعني بروز رؤوس تمثل (أهل الجماعة وأهل السنة) مع استبعاد (أهل البيت وعلمائهم ومحبيهم) من هذا التمثيل فأصبحت (الجماعة) تعني الرأي الصواب وأن من خالف (الجماعة) فهو في النار

---

(١) من واجبنا نحن أهل السنة ألا نتوجس من إعلان محبة صالحي أهل البيت وموالاتهم بكل وضوح وهذا لا يعني تقديساً ولا غلواً وإنما هو الحب الشرعي الذي تدل عليه النصوص الشرعية الصحيحة فما الريب في إعلان هذا الحب والولاء.

ويقصدون بالجماعة الموالية للنظام الأموي من علماء وعوام وسلطة... وأصبح الذي ينكر الظلم أو ينقد الوالي شاذاً و (ضد الجماعة) ومن شذ شذ في النار.

ومن هنا تكون تيار (السنة والجماعة) خليطاً من تيار العثمانية النواصب وتيار المحايدين وتمَّ استبعاد العلوية من (السنة والجماعة) ووصفهم بـ (الشيعة) و(الخشبية) ثم (الرافضة)[1].

أما الخوارج فقد أخرجوا أنفسهم من البداية إذ هم يرفضون تماماً الانصياع للحكم الأموي ولا يودون حكماً علوياً أيضاً.

إذن فتيار (السنة والجماعة) بدأت ملامحه الأولى مع صلح الحسن وانتشرت الأحاديث في التحذير من (مخالفة الجماعة) وحشروا في ذلك كل الأحاديث في وجوب التزام الجماعة وكأن المراد به الوقوف مع الحاكم في الخير والشر في الحق والباطل وكأن البدعة والضلالة في مفارقة (الجماعة والسلطات) وتمَّ ذلك بانتقائية عجيبة ساعد الظل السياسي على انتشارها ووفر لها الحماية والصلابة أمام كل من أراد إنكار المنكر إذ أصبح مثل هذا يصنف على أنه ضد (وحدة الجماعة) و (ضد السنة) وبالتالي (ضد الإسلام) وعلى هذا حكموا على ثورة الحسين بن علي وابن الزبير وأهل المدينة وابن الأشعث وأصحابه وزيد بن علي وأصحابه والنفس الزكية وأهل المدينة وأمثالهم بأنهم أصحاب فتن وأنهم ماتوا ميتة جاهلية فمقتضى تنظيرهم على الأقل يقود لهذا.

وبالتالي أخرجوا هؤلاء الكبار من (السنة والجماعة) إلى (البدعة والضلالة) لأنهم ثاروا على يزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف وأبي جعفر المنصور...

من هنا اختلت (النظرية السنية) في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأصبح علماء السنة المتأخرون محتارين في الحكم على حركة الحسين وابن الزبير وأمثالهم

(١) وهذا لا يعني عدم وجود الغلو عند كثير من الشيعة بل إن غلوهم المضاد وأخطاءهم الفكرية في غاية من البطلان والبعد عن روح الإسلام لكن فيهم في الوقت نفسه كثير من المعتدلين الذين حاولوا - إلى حد ما - التوازن بين المحبة وعدم الغلو كما هو الحال في علماء الكوفة من عهد الإمام علي إلى عصور المحدثين اللاحقة ومن سار على طريقتهم.

فإن حكموا عليهم بالبدعة وقعوا في تناقض إذ هم يزعمون أن الصحابي لا تصدر منه بدعة

وإن حكموا لهم بالصواب اصطدموا بالسياسة الأموية أو السياسات اللاحقة التي كرست (الفتاوى الأموية) برغم اختلافها مع الدولة الأموية.

وأصبح النظام السياسي الإسلامي مضطرباً في كثير من الأمور مثل حرية الرأي والشورى وبيت المال والقضاء و...إلخ. وهذا الاضطراب جاء من الرغبة في التوفيق بين السياسات الأموية والعباسية وبين الإسلام

لأن عدم التوفيق يحرجهم أمام السياسات فعندئذٍ يلجئون للترقيع والإتيان بألفاظ تقنع العامي ولا تقنع الباحث وفي هذا الجو المضطرب يتشكل العقل المسلم[1] فيخرج صناعة عجيبة يردد ما لا يفهم ويتنكر لما يفهم ويقبل المتناقضات ويخشى الحقيقة، يبالغ في البحث عن صغائر الأمور ويتحرج من كبائرها يسرد الكلام ولا يحرر المصطلحات ولا يجيد معرفة الواقع ولا يحسن النصيحة مع الذوبان السريع في الأفكار العامة والأوضاع السياسية مع السير على طريق الشك والريبة ومع كثرة الشك وضعف الثقة يزداد التشدد تعويضاً عن هذا الشعور بالضعف ولو أن العلماء عبر القرون حاولوا فصل النظرية عن التطبيق مع السمو بالنظرية لتبقى نظرية سامية بعيدة عن التبرير للواقع لأن الواقع ليس مسئولية العلماء والباحثين وإنما مسئوليتهم تحقيق المصلحة الدينية ببقاء الدين نظيفاً من أن ينسب له ظلم ظالم، ويستطيعون المحافظة على النظام أو الحكم بإخبار الناس بأن العقل يقتضي النصيحة والتعاون في سبيل الخير

(١) وهنا أتذكر حديث النبي ﷺ الذي رواه البخاري: (هلاك أمتي أو فساد أمتي على يد أغيلمة سفهاء من قريش) وفسرها الراوي أبو هريرة بأنهم: بنو حرب وبنو مروان!! وصدق الرسول ﷺ فإن فساد الأمة الفكري والسياسي والقضائي والمالي بدأ من عهد بني أمية وهذا الحديث يشير في مساره أحاديث أخرى صحيحة كقول النبي ﷺ: (الخلافة ثلاثون عاما ثم تكون ملكا عضوضاً) والعضوض هو الظالم. وقوله: (أول من يغير سنتي رجل من بني أمية) رجح الألباني كونه معاوية!! (وصحح الحديث في السلسلة الصحيحة) وقوله: (إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا دين الله دخلاً وعباد الله خولاً ومال الله دولاً)!! (إسناده صحيح) وهذه الأحاديث مع أنها أحاديث آحاد لكنها صحيحة الأسانيد وهي تخبرنا بوضوح ببداية الفساد ذلك الفساد الذي زاد عندما تصالح مع الواقع!! واختلطت الأمور وعمشت الرؤية وتبلد الإحساس وتشكلت العقول القابلة للتناقضات.

وأنه (الخروج) مرتبط بالقدرة ولا قدرة وهكذا... فهذا الحل أكثر إقناعاً وأبقى للدين من أن تخالطه المظالم التطبيقية.

وكان يجب على الولاة والسلاطين أن يعينوا العلماء على هذا الإيضاح والتفريق بين الإسلام وبين الواقع ثم يحاولون أن يطبقوا من تلك المبادئ والنظريات ما يستطيعون تطبيقه.

أ. النواصب بالشام ووضع الأحاديث

ومن آثار الدولة الأموية أن قوي في الشام تيار النواصب الذي ركزً على فضيلة الأرض لأنه لما رأى هذا التيار أن صاحبهم لا يوازي علياً ولا يكاد، نشرت النواصب فضل الوطن بدلاً من فضل الشخص فروت أن الشام هي دار الهجرة عند حدوث الفتن وأن الإيمان عند وقوع الفتن بالشام وأن فيها الطائفة المنصورة التي ستبقى لا يضرها من خالفها إلى قيام الساعة وأن في العراق تسعة أعشار الشر وأن عثمان سيقتله (المنافقون) مظلوما وأنهم سيدخلون النار وأن عثمان سيحكم يوم القيامة في القاتل والخاذل وغير ذلك من الأحاديث ذات الصبغة السياسية[1] وبعض تلك الأحاديث له أصل صحيح زادت فيه العثمانية والنواصب زيادات فجيرته لصالحها مثل حديث (لا تزال طائفة من أمتي منصورين على من خالفهم... الحديث) زادت فيه النواصب زيادات توهم أن تلك الطائفة هي بالشام وهي (عسكر معاوية) وقد صحح بعض أهل الحديث تلك الأحاديث متناسين أن هذه الأحاديث وضعت للالتفاف على فضل علي ومن معه (من المهاجرين والأنصار وأهل بدر) والرفع من معاوية ومن معه من أعاريب لخم وجذام وكلب إضافة للالتفاف على حديث عمار بن ياسر وعلى وضوح حق الطرف الشرعي للخلافة وقد بقي الانحراف عن علي في أهل الشام إلى يومنا هذا، وهم يلجئون إلى التوفيق بين تيار العثمانية (النواصب) وتيار المحايدين من السنة كما فعل ابن تيمية في منهاج السنة مثلاً.

---

(١) التفصيل في كتاب لي لم يطبع بعنوان (أحاديث أهل الشام ـ قراءة في أثر السياسة على الأحاديث والآثار).

ب. تيار العلوية ووضع الأحاديث

تيار العلوية لم يسلم من المبالغة والغلو في علي بل إن غلاتهم أسوأ وأكثر وضعاً للأحاديث من تيار العثمانية النواصب بل لعل جهلة الشيعة وغلاتهم أكثر الفرق كذباً ووضعاً للأحاديث بل لعلها أكثر وضعاً للأحاديث من الفرق الأخرى مجتمعة ومن قرأ في بعض مصنفاتهم في فضائل أهل البيت علم هذا.

لكن الذي منع من الغلو في الإمام علي على عهده هو صرامة الإمام علي نفسه ضد الخوض في الثناء والمديح فقد هدد بالجلد الخائضين في التفضيل (في تفضيله على أبي بكر وعمر[1] كما روي عنه تحريق من أدعو فيه الإلهية لكن هذا لم يصح[2].

أقول: لم يتمكن الشيعة في عهد علي من وضع الأحاديث لأن علياً كان يتشدد في هذا الجانب وكان يتشدد في رواية الحديث فأثر هذا المنهج في محبيه فأخذوا يقللون من الأحاديث، وقد زاد الشيعة فيما بعد-وخاصة غلاتهم-من وضع أحاديث كثيرة في فضل علي وأهل البيت خاصة بعد النكبات التي تعرض لها أهل البيت فكانت هذه الأحاديث تشكل العزاء الوحيد لمحبي الإمام وأهل بيته.

ولكن الذي يهمنا هنا أن نبين بإنصاف أن فضائل علي حوربت من بعده وطورد

---

(١) مع أن الشيعة وبعض أئمة أهل البيت ينكرون أن يكون علي منع تفضيل نفسه على الشيخين ولذلك كان علي بن الحسين يرى هذا من هضم النفس ويحتج لتفضيل علي بحديث المنزلة فإن صحَّ اعتراض الشيعة فيكون الإمام علي يريد صرف الناس للمهم وترك الخوض في الجزئيات المفضية إلى الاختلاف وقد روى أهل السنة كثيراً من الآثار عن علي في تفضيله الشيخين على نفسه كما روى السنة أيضاً عنه وعن غيره من الصحابة ما يقتضي تفضيله على الشيخين فالأمر فيه اختلاف ويحتاج لبحث، ولعلي أتوسع في ذلك في مشروع كتاب لي بعنوان (التفضيل والمفاضلة بين أصحاب النبي ﷺ).

(٢) قصة تحريق علي لهؤلاء غير صحيحة وإنما الذي في صحيح البخاري أن علياً حرق (مرتدين) وفي لفظ (زنادقة) وليس في ذلك تصريح أو دلالة على السبئية كما يزعم البعض ومع هذا أيضاً نجد الروايات في البخاري في موضوع التحريق مدارها على عكرمة مولى ابن عباس وهو متهم برأي الخوارج المنحرفين عن علي وقد اختلف فيه أهل الجرح والتعديل ثم لم يتابع على رواية هذا الحدث الكبير إلا من طريق ضعيفة عند أبي طاهر المخلص مع الاختلاف الكبير في السياق، ثم قد جاءت روايات بأنه قتلهم ثم دخن عليهم في أخاديد فظن بعض الناس أنه حرقهم فكل هذا يلقي شكوكاً على (قصة التحريق) لإرسالها فابن عباس وعكرمة بلغهم الأمر بلاغاً وهم في البصرة والأمر يحتاج لبحث، إضافة إلى أنه لا يجوز اتهام علي بتحريق أناس أحياءً بناءً على رواية عكرمة رحمه الله، الذي لم يشهد القصة على ما فيه من آراء.

ناشروها وقتل بعضهم وكان لعلماء الشام والبصرة نفور من الشيعة بمباركة من السلطة الأموية ثم العباسية فهذا كان من حجة الشيعة المعاصرين في قبول كثير من فضائل علي التي لم تصح أسانيدها أن هذه الفضائل خرجت من جو معادٍ لعلي، إذ لو كان الجو صحياً لوصلت بأسانيد صحيحة كثيرة حسب وجهة نظرهم، ويرى الشيعة أن الأحاديث في فضائل الخلفاء الثلاثة إنما كان نتيجة ردة فعل سنية للأحاديث في فضل علي التي عجزوا عن كتمها فلجأوا إلى معارضتها بأحاديث مماثلة أو مساوية لها في الفضل أو زائدة عليها[١].

ج. المعتزلون من الصحابة

وكان هناك تيار خامس ليس مع تيار العلوية ولا تيار العثمانية ولا مع الخوارج ولا مع طلحة والزبير ذلك التيار هو تيار المعتزلة من الصحابة وغيرهم الذين آثروا القعود عن القتال رغم اعترافهم بشرعية بيعة علي وأحقيته سواءً مع بداية عهده أو بعد مقتل عمار بن ياسر وبعد قتاله للخوارج إذ كانوا يعرفون الحديث في مقتل عمار وفي حرب المارقين فلذلك تأسف بعضهم كعبد الله بن عمر عند احتضاره فقال: (ما آسى على شيء من الدنيا إلا أنني لم أقاتل مع علي الفئة الباغية كما أمر الله)[٢].

وهذا التيار تحول رويداً رويداً إلى التوافق مع تيار العثمانية لوجود الظل السياسي ولهذا نجد أن هذا التيار قد لجأ إليه وتمسك به تيار العثمانية بالبصرة والشام في العصور المتأخرة عندما عجزوا عن التشكيك في فضل علي أو حديث عمار أو نحو ذلك،

(١) ودللوا على ذلك بأن بعض السنة روى (أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى)!! ليعارضوا به الحديث الثابت في الصحيحين (علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) ونحو ذلك، لكن أهل السنة لا يقرون بأن هؤلاء الرواة على منهجهم في التحري وضبط رواية الحديث فلذلك لا يصححون مثل هذه الأحاديث ويثبتون هذا الحديث وأمثاله في فضل علي فقط، بينما السنة من جانبهم يتهمون الشيعة بوضع الأحاديث الكثيرة في فضل علي وقد صدقوا فكذب الشيعة أظهر بكثير من كذب أهل السنة كما أن انحراف الشيعة . أقصد غلاتهم . عن الصحابة أكثر بكثير من انحراف غلاة السنة (ككثير من الحنابلة والكرامية وغيرهم) عن علي وأهل البيت، والأمر كله يحتاج لبحث منصف مفصل.

(٢) الأثر له أسانيد صحيحة راجعها في ترجمة ابن عمر عند ابن عبد البر في الاستيعاب، وطبقات ابن سعد وتاريخ دمشق وغيرها من المصادر التي ترجمت لابن عمر بتوسع.

فلجأوا إلى تصحيح اعتزال الفتنة بدلاً من تصحيح محاربة علي ورأوا أن تصويب الاعتزال أسلم في إحسان الظن بجميع الطوائف من المتحاربين ما عدا الخوارج، فهذا التيار (الاعتزالي) يذم الخوارج كثيراً، وهذا التيار الاعتزالي ليس المقصود به (المعتزلة) أصحاب واصل بن عطاء فهذا تيار فكري آخر سيأتي الحديث عنه ولهذا التيار من الصحابة جمهور كبير بين الحنابلة وخاصة من عهد ابن تيمية إلى يومنا هذا.

إذن فهذا التيار الاعتزالي المتأخر الذي انتصر للمعتزلين من الصحابة مدعياً بأن هؤلاء سلف له-كان في الأصل من تيار العثمانية المنحرف عن علي-وقد واجهه علماء الكوفة من شيعة الإمام علي وغيرهم من علماء المسلمين، وكان من أبرز من تصدى للرد عليهم بتقرير صواب علي وخطأ المعتزلين-ضمناً-أبو حنيفة فيما نقله عنه الجرجاني والشافعي في كتاب الأم وغيرهم فانتشر رأي علماء الكوفة بعد أن كادت السياسة تغيبه ويرى هذا التيار الأخير (علماء الكوفة) ومن وافقهم-مع اتفاقه مع التيار الإعتزالي في أن الخوارج وأهل الشام أبعد عن الحق -يرون أن أدلة المعتزلين أدلة عامة كالأحاديث في اعتزال الفتن أما الإمام علي فمعه أدلة خاصة وعامة، فالخاصة مثل حديث الحوأب وحديث الزبير وحديث عمار وحديث الناكثين[1] ونحوها... والخاص مقدم على العام إضافة للأدلة العامة من وجوب قتال من شق العصا وخرج على جماعة المسلمين وواليها العادل...إلخ. إضافة إلى أن المقاتلين مع علي من الصحابة السابقين من المهاجرين والأنصار وأهل بدر أكثر من المعتزلين بدرجة كبيرة[2].

---

(١) راجع هذه الأحاديث والحكم عليها ومعانيها في كتابنا (بيعة علي بن أبي طالب)- مطبوع..

(٢) كان المعتزلون من البدريين نحو الأربعة أو الخمسة وكان المقاتلون مع علي من البدريين نحو السبعين أو الثمانين. كما أن المعتزلين من أصحاب بيعة الرضوان نحو الخمسة عشر إلى العشرين بينما المقاتلون مع علي من الرضوانيين ثمانمائة!! فهنا يظهر الفرق ويتبين أن التيار الشرعي الذي معه الصحابة كان تيار الإمام علي لا تيار المعتزلين. علماً بأن أهل الشام لم يكن فيهم بدري ولا رضواني. ولا مهاجري ولا أنصاري (الهجرة الشرعية والنصرة الشرعية - راجع كتابنا: الصحبة والصحابة بين الإطلاق اللغوي والتخصيص الشرعي- مطبوع). فلجأ تيار العثمانية من علماء الشام إلى الزعم بأن المعتزلين أكثر!! وأنهم يمثلون أهل السنة!! بينما علي وأصحابه يمثلون التيار الشيعي!! وهذه مغالطة كبرى كما سبق البيان. وقد تبنى غلاة الحنابلة هذا الموقف ورأوا فيه رداً على تيار الشيعة!! ونكاية بهم.

نعود ونقول أنه نتيجة للظلم الأموي غالى الشيعة في عقائدهم وبقي منهم جملة كبيرة معتدلة، كما أن الدولة الأموية استغلت بعض علماء السوء لتكفير المناوئين لها من الخوارج والشيعة والقدرية وبالغت في الثناء على عثمان رضي الله عنه لأنه أموي النسب ولأن قميصه أوصلهم للملك فغلو في الثناء عليه، إلى أن قال فيه واليهم الحجاج: (إن مثل عثمان عند الله كمثل آدم خلقه من تراب (...وبالغ الأمويون وعلماؤهم في تعظيم السلطان والتحذير من مخالفته وكان أميرهم خالد القسري أحد الولاة الظلمة يفضل ملوك بني أمية على الأنبياء[(١)].

د. ظهور الجبرية (الدولة الأموية وعقيدة الجبر)

وحقيقة كان هذا الغلو-غلو تيار العثمانية-في عثمان كان يهدف إلى إضفاء الشرعية على الملك الأموي العضوض فقد كان الأمويون يشيعون أنهم ورثة عثمان بن عفان وأن الخلافة حق لهم ثم لما ضعفت هذه النظرية لجأوا لعقيدة الجبر، وقد ذكر الدكتور حسين عطوان-المهتم بالتاريخ الأموي-أن كل حكام بني أمية كانوا يعتقدون عقيدة الجبر ويقولون به إلا يزيد بن الوليد بن عبد الملك.

وسرد الدكتور عطوان أقوالاً لمعاوية وزياد بن أبيه ويزيد بن معاوية والوليد بن يزيد وغيرهم تفيد القول بالجبر[(٢)] وحاول بنو أمية تشجيع عقيدة (الجبر) التي ظهرت بالشام نتيجة اليأس من الإصلاح خلاصة هذه العقيدة أن الظلم والأثرة والفساد وغير ذلك من الأمور كلها كانت قدراً لا مفر منه وأن الإنسان قد قدر الله عليه كل شيء على سبيل الإجبار وأن الإنسان مسلوب الإرادة، وأنه لا فائدة في نية التغيير أو الثورة على الحاكم لأن الله قد اختارهم للخلافة فهم ظل الله في الأرض وهم خلفاؤه على خلقه

---

(١) راجع ترجمة خالد القسري في أنساب الأشراف للبلاذري فبدعته أعظم من بدعة الجعد بن درهم الذي ذبحه خالد القسري بدعوى البدعة!! وهذا يبين أن الذين أثنوا على خالد القسري من غلاة الحنابلة وغيرهم ليست البدعة معيارية عندهم وإنما الخصومة!! فالخصومة مع الجهمية جرتهم لمدح الظلمة والثناء عليهم وتبرير أفعالهم

(٢) راجع كتاب: الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي للدكتور حسين عطوان ص٢١٣ وما بعدها.

- وأن من نازعهم فسيكبه الله في النار... وهذه العقيدة أراد بها بنو أمية تيئيس الناس من تغيير الحاكم أو محاولة ذلك مستدلين بفشل الثورات التي لم تنجح كثورة أهل المدينة والحسين بن علي وابن الزبير وابن الأشعث والخوارج وغيرهم[١].

هـ. عقيدة الإرجاء

ومن إفرازات السياسة الأموية ظهور عقيدة الإرجاء وكانت ردة فعل لظهور التكفير عند الخوارج وبعض المعتزلة وغلاة الشيعة وقد ظهرت هذه العقيدة عند نهاية القرن الأول الهجري بتشجيع وحماية من السلطة الأموية وهذا التيار وادع بني أمية وسكت عن مظالمهم وزعم أنه يكفي المسلم الشهادتين مهما ظلم وأكل الحقوق ...الخ[٢].

وهذا التيار لم يحكم على أهل صفين من المتقاتلين بحق ولا بباطل وأرجأوا أمرهم ليوم القيامة وهم يزعمون أنهم على منهج الصحابة وخيار التابعين وأن أوائلهم كانوا من الصحابة كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وخريم الأسدي وأسامة بن زيد وغيرهم ممن اعتزل الفتنة لكن يرد عليهم بأن هؤلاء وإن لم يقاتلوا مع إحدى الطائفتين لكنهم كانوا يصمون فئة أهل الشام بالفئة الباغية. ولعل أهل الإرجاء أرادوا أن يبحثوا لهم عن (سلف) مثلهم مثل سائر الفرق الأخرى.

و. ظهور القدرية (والحقيقة هي إختيارية لا قدرية)

وقد انبثق عن هذا التيار الإرجائي تيار القدرية-كما يسميهم خصومهم-فانفصلت القدرية عن الإرجاء عندما رأت أن المرجئة يهادنون بني أمية ويقرون بشرعية خلافتهم ويحرمون الخروج أو الإنكار عليهم وقد أرجع خصوم القدرية أفكار القدرية إلى يوحنا النصراني الدمشقي من حفدة سرجون بن منصور الرومي النصراني المسئول عن الشئون المالية لمعاوية وابنه يزيد ولمعاوية بن يزيد ولمروان بن الحكم

---

(١) راجع الدكتور حسين عطوان. الفرق الإسلامية في العصر الأموي ص٢٠٧ ـ ٢٢٤.

(٢) انظر الفرق الإسلامية في بلاد الشام للدكتور حسين عطوان ص١٥،٢٤،٣٢.

ولعبد الملك بن مروان(١).

وكان يوحنا هذا مستشاراً لهشام بن عبد الملك وله كتاب اسمه ينبوع الحكمة، ولكن هذا الإرجاع إرجاع عقائد القدرية لأصول نصرانية يبدو أنها من الخصوم ولا يعدو فعل القدرية عن كونه وجهة نظر إسلامية أو فهم إسلامي لبعض النصوص نتيجة ردة فعل لتيار الجبرية والإرجاء المدعوم من السلطة الأموية.

وللقدرية نصوص شرعية يستشهدون بها مثلما للسنة والشيعة والمعتزلة نصوص شرعية يرون فيها الدليل الكافي على ما يذهبون إليه إضافة إلى أن الجدل حدث في الشام بين القدرية وخصومهم قبل تأليف يوحنا النصراني لكتابه، وهذا لا يمنع من التأثر ببعض الأفكار من أهل الكتاب لاختلاطهم بالمسلمين في أكثر بلدان الفتوح لكن لا يجوز أن نرجع الطائفة المسلمة إلى أصول غير إسلامية وإنما يمكننا إثبات التأثر وهذا التأثر لم تسلم منه فرقة من الفرق الإسلامية بما فيها السلفية كما سيأتي.

وبما أن القدرية كانوا مفكرين سياسيين ثائرين-على حد تعبير الدكتور عطوان- فقد واجهوا العنت من بني أمية فقتل زعيمهم غيلان الدمشقي وكان له طائفة يسمون (الغيلانية) وكان قد أخذ القول بالقدر عن معبد الجهني عندما زار دمشق واتخذه - أعني معبداً-عبد الملك مؤدباً لبعض أبنائه.

وقد كان غيلان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وينكر على بني أمية سياستهم المالية ورفض نظريتهم في الخلافة وحرض على الثورة عليهم فلذلك قتله هشام بن عبد الملك شر قتله مظهراً للناس بأنه قتله لأجل البدعة والضلالة وليس لأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر.

وقد نسب إلى غيلان رأس القدرية أمور منها:

نفي الصفات ومحاربة التجسيم والتشبيه.

---

(١) انظر النشاط النصراني في عهد بني أمية!! وكيف استعملوا النصارى على بيت المال!! حتى لا يحاسبهم أحد!! وقد قرب بنو أمية النصارى وأصبحوا يرتادون مجالسهم كسرجون هذا والأخطل الشاعر المشهور فكانت لهم حظوة كبيرة عند بني أمية.

القول بخلق القرآن وأنه محدث مخلوق.

أن الإنسان حر مختار صانع لأفعاله غير مجبر على الفعل.

أن الخلافة تصلح في غير قريش من الصالحين لها.

ذم ظلم بني أمية[١]...

والأفكار الثلاثة الأخيرة أرقت بني أمية ومن ناصرهم من علماء أهل السنة[٢] ولذلك لا تستغرب وصفهم للقدرية بأنهم مجوس هذه الأمة وروايتهم في ذلك الأحاديث وتتطابق أفكار القدرية إلى حد كبير مع أفكار المعتزلة[٣] وكان ظهورهما متزامناً.

ومن أبرز شخصياتهم من الولاة معاوية بن يزيد بن معاوية قيل كان قدرياً زاهداً ولذلك خلع نفسه من الخلافة وتركها للأمة وذم أباه وجده وقد استطاعت القدرية (الغيلانية) بالشام من قتل الوليد بن يزيد المشهور بالفسق وتولية يزيد بن الوليد بن عبد الملك وكان عادلاً.

وقد سرد الدكتور حسين عطوان من رؤساء وعلماء القدرية صالح بن سويد ومعبد الجهني وخالد بن معدان وبلال بن سعد وعمير بن هانئ وعمرو بن شرحبيل والنعمان بن المنذر الدمشقي وعثمان بن داود الخولاني وعبيد الله بن عبيد الكلاعي ويزيد بن يزيد الأزدي ومكحول الدمشقي وهشام بن الغاز الدمشقي ويحيى بن حمزة وحسان بن عقبة الحضرمي وغيرهم[٤] وقد أدرك كثير منهم الدولة العباسية وقلدهم العباسيون المناصب في الشام.

وكانت العلاقات قوية بين قدرية الشام (الغيلانية) وقدرية العراق (المعتزلة) وبينهم زيارات متبادلة وقد تعرضت القدرية لهزة بعد موت حاكمها يزيد الناقص (بن

---

(١) انظر الدكتور حسين عطوان، الفرق الإسلامية في العصر الأموي، ص٣٦ وما بعدها.

(٢) عطوان مرجع سابق،ص٥٠.

(٣) بل إن القاضي عبد الجبار قد نسب لغيلان التزام أصول المعتزلة الخمسة من التوحيد والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد.

(٤) انظر: الفرق الإسلامية للدكتور حسين عطوان، مرجع سابق، ص٤٢.

الوليد بن عبد الملك) وشدد عليهم مروان بن محمد ففر بعضهم إلى البصرة[١].

وقد استعان الأمويون ببعض علماء من أهل السنة الموالين لهم ضد القدرية فرووا ذم القدرية على ألسنة الصحابة بل رووا أحاديث موضوعة في ذم القدرية منها (لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم) ومنها (يكون في أمتي رجلان... والآخر غيلان فتنة على هذه الأمة أشد من فتنة الشيطان) و (القدرية مجوس هذه الأمة إذا مرضوا فلا تعودوهم وإذا ماتوا فلا تشهدوهم) وللأسف أن بعض هذه الأحاديث قد تسرب داخل كتب عقائد أهل السنة[٢] بل صححها بعضهم، لكن لا يستغرب هذا الأمر إن عرفنا أن التزاوج بين تيار العثمانية وتيار السنة الشامية كان مبكراً وقائماً لكن لم تفلح هذه الأحاديث الموضوعة في صد ثورة القدرية كما أسلفنا ولكن المشكلة أن الخصومات أحيت هذه الأحاديث فوجدناها متوسدة بطون كتب عقائد السلفية وأصبحنا ننسب للرسول ﷺ هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

على أية حال: كان تيار القدرية قد ظهر في الشام والعراق وكان من أسباب سقوط الدولة الأموية التي تفشى فيها الظلم إذ أن القدرية وقفوا في البداية مع العباسيين.

ز. تيار الجهمية

كان الجهم بن صفوان قد أخذ بعض العقائد عن الجعد بن درهم مؤدب مروان الحمار وكان الجعد قد أظهر بعض العقائد في الشام فطلبه بنو أمية فهرب للعراق وهناك قتله خالد القسري عام ١٢٤هـ.

وقد تناقضت الآراء عن الجعد بن درهم وأكثر ما دُوِّن من آرائه كان من طريق خصومه من علماء بني أمية وقد نسب إليه -أي إلى الجعد- نفي الصفات والقول بخلق

---

(١) وكان معتزلة البصرة يندون ببني أمية ويحضون قدرية الشام على الثورة وقد نجحوا لفترة وجيزة كما أسلفنا.

(٢) ومن ذلك حديث (ثلاثة ليسوا من أمة محمد الجعدي والمنائي والقدري!!) و (هلاك أمتي في العصبية والقدرية!!) وغيرها كثير.

القرآن والجبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفناء الجنة والنار وأهم عقيدة كانت السبب في مقتله هي رؤيته لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس السبب ما زعمه الأمير خالد القسري فقد كان هذا الأمير مشهوراً بالظلم والفجور وهذا لا يؤمن منه الكذب على من يذبحهم ويضحي بهم ومما يدل على أنه قتل قتلاً سياسياً أنه كان مع ثورة يزيد بن المهلب ضد الدولة الأموية في بداية القرن الثاني-بعد عمر بن عبد العزيز مباشرة-ونادى أن تكون الخلافة شورى وأن يعمل بالكتاب والسنة[١].

وكذلك قتلهم للجهم بن صفوان كان قتلاً سياسياً بحتاً لخروجه على بني أمية مع الحارث بن سريج سنة ١١٦هـ فقد كان الجهم وزيره وكاتبه وقاضيه وقاتل معه نصر بن سيار الوالي الأموي على خراسان ولم يزل كذلك حتى وقع في الأسر وقتله سلم بن أحوز الأموي زاعماً أنه إنما قتله لقوله بالبدعة.

وقد ذكر القاسمي في كتابه تاريخ الجهمية والمعتزلة أن الجهم بن صفوان كان من الدعاة للكتاب والسنة وتحقيق العدالة، وقد صدق القاسمي رحمه الله فمن قرأ التاريخ عرف هذا تماماً؛ فبنو أمية لم يكونوا يقتلون الناس إلا عندما يخرجون بالسيف فعندئذٍ يلفقون لهؤلاء التهم (العقدية) حتى يذبحوهم زعماً منهم بأن فعلهم هذا نصرة للسنة والإسلام فيضربون أكثر من براءة بسيف واحد فيثني عليهم المغفلون من الصالحين ويتخلصون من الخصوم ولذلك كان أكثر بل كل التيارات التي نصمها بالبدعة كالجهمية والقدرية والمعتزلة والشيعة والزيدية وغيرهم كل هؤلاء كانوا من الدعاة إلى تحكيم كتاب الله وتحقيق العدالة وكانوا من الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر لكن غلاة السلفية ومنهم غلاة الحنابلة كان لهم ارتباط قوي بالثقافة الشامية التي لا ترى في هؤلاء إلا دعاة فتنة وأنهم مجوس الأمة وأنهم إلى النار؛ هكذا يتألى على الله بعض علمائهم المشهورين فيجب إعادة قراءة التاريخ وأخذ أقوال الفرق من ألسنتها وكتبها وليس من خصومها.

ولعلي هنا أوصي بكتابين يلتزمان المنهجية في هذا وهما كتاب القاسمي (تاريخ

---

(١) انظر عطوان. مصدر سابق. ص٩٢.

الجهمية والمعتزلة) وكتاب الدكتور حسين عطوان (الفرق الإسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي) والكتاب الأخير من أفضل الكتب جمعاً للمادة ومؤلفه لد دراسات قوية في التاريخ الأموي ويظهر فيه الحيادية إلى حد كبير.

والخلاصة هنا: أن ما ننشره في كتب العقائد من تكفير وذم مبالغ فيه للجهمية والقدرية والشيعة والمعتزلة كان اتباعاً منا للسياسة الأموية دون علم فنحن ورثنا خصومات علماء الشام مع هؤلاء ووصفهم لهم بالكفر والزندقة والمجوسية والحكم عليهم بالنار و... تماماً مثلما حكمنا على أبي حنيفة بالكفر والزندقة[1] تقليداً لبعض العلماء فتلك الفرق والطوائف كانت في الجملة طوائف إسلامية تدعو للكتاب والسنة وتنادي برفع الظلم ونشر العدالة هذه كلمة أبتغي بها وجه الله وقد سبقني لها كل من قرأ بإنصاف عن هذه الطوائف كما فعل القاسمي وعطوان وغيرهما.

والعاقل من قرأ وعرف الخلفيات السياسية وقارن بأحداث مماثلة في الماضي والحاضر، وكيف تختلط فيها المعلومات ويجر هذا الخلط إلى التظالم، وأكثر تلك الطوائف والفرق لا يصح عنها كل ما نشره عنها خصومها ولها رسائل مدونة موجودة وقد كانت بدع الأمويين القاتلين أكبر من بدع المظلومين المقتولين فلماذا كل هذا الهجوم على أناس بأقوال خصومهم مع تركنا لأقوالهم مدونه محفوظة؟.

فهذا ظلم بلا شك والظلم من السمات التي لا تستغني عنها كتب العقائد ولولا الظلم والغباء لما أصبح لكتب العقائد-مع ما فيها من جهل وظلم-قيمة تستحق الإشادة، فكل قيمتها وجمهورها يدور مع الظلم والغباء وضعف التحليل السياسي والله الموعد بين سائر المتخاصمين.

وحرارة هذا القول مني كان أسفاً مني على سنوات أضعتها في بغض ولعن الجهمية والقدرية ولم أنتبه لبراءتهما من أكثر ما نسب إليهما وظلمي لهما إلا بعد بحثي في الموضوع في فترة متأخرة وقد انخدع كثير من علماء الأمة الإسلامية بهذا وتواطأوا عليه تواطؤاً عظيماً حتى أن القارئ يشك في نفسه لولا وجود بعض العلماء الذين سبقوه

---

(١) سيأتي التوثيق في مبحث التكفير.

لهذا القول.

حقاً لقد صدق الرسول ﷺ عندما قال: (فساد أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء من قريش) فنحن ننطق بألسنتهم إلى هذا الزمان ونبغض بقلوبهم ونوالي ونعادي فيهم فتحقق (فساد الأمة) وخاصة ذلك الفساد الفكري الذي من أسوأ سماته أنه يحكم بعد سماعه من طرف واحد فقط وهذا يخالف أوضح الأحكام السماوية والقوانين الوضعية فإذا أصبح الخصم قاضياً فعلى القضاء والجرح والتعديل السلام.

إذن فقد قتلت الدولة الأموية غيلان الدمشقي وصاحبه صالحا والجعد بن درهم وجهم بن صفوان وزيد بن علي والحارث بن سريج وقبل ذلك الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وكثيراً من المهاجرين والأنصار وأبنائهم بالمدينة وواصلت الدولة العباسية المسيرة القمعية فقتلت من العلويين أضعاف ما قتل منهم في عهد بني أمية وقد استعان الأمويون والعباسيون فيما بعد ببعض العلماء الموالين للسلطة للتصدي لهؤلاء أو تلاميذهم وإصدار الفتاوى بقتلهم بل والتشفي من ذلك ثم استمر ذم هؤلاء بين العوام وطلبة العلم بناءً على ما أسسه آباؤهم وأجدادهم من ذم هؤلاء المبتدعة من القدرية والجهمية و...إلخ.

تماماً مثلما نذمهم اليوم ولا نعرف ماذا قالوا؟ وإن عرفناها فنعرفها مبتورة مشوهة من أقوال خصومهم فالتاريخ يعيد نفسه وتمَّ الافتراء على الفرق الأخرى ورؤساء أصحابها بأنهم يبغضون الدين والقرآن الكريم ويذمون النبي ﷺ ويستهزئون بالشريعة وغير ذلك من المظالم والأقوال التي أقل ما يقال عنها: أنها أتت من خصم ولم نسمع الطرف المسلم المتهم، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته وأنى لها ذلك والمتهم لم نترك له الفرصة ليتكلم.

ح. ظهور تيار المعتزلة

جاء المعتزلة في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني، وقد قيل في سبب تسميتهم

المعتزلة أقوالاً كثيرة لا تهمنا هنا[1] إنما يهمنا أن أبرز رجالاتهم كان واصل بن عطاء (١٣١هـ) وعمرو بن عبيد (١٤١هـ) ثم جاء علماؤهم الكبار، أبو الهذيل العلاف، والنظام، ومعمر السلمي، وهشام الفوطي، وبشر بن المعتمر، والجاحظ، وأبو جعفر الإسكافي، وأبو الحسين الخياط، والجبائي، وغيرهم.

وقد عدَّ المعتزلة في سلفهم الخلفاء الراشدين الأربعة وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي بن كعب والحسنين وسعيد بن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من كبار الصحابة والتابعين ويروون بأسانيدهم عنهم ما يرونه موافقاً لهم في بعض أصولهم مثلما نحن الحنابلة أو السلفية نروي عن هؤلاء ما يؤيد وجهة نظرنا ونزعم-كزعم المعتزلة-أنهم سلفنا الذين نسير على منهجهم والصواب أن هؤلاء الكبار ليسوا معتزلة ولا سلفية ولا أشاعرة ولا خوارج لأن معظم المسائل التي خاض فيها الناس فيما بعد لم يكونوا يخوضون فيها يومئذٍ وربما لم يكونوا يعلمون بها.

والغريب أن كل طائفة تسرد الأسماء المشهورة في سلفها حتى تقنع العوام بأن طريقها هو طريق الصحابة والتابعين. غفر الله للجميع ما كان هناك من دواعٍ لهذا أبداً.

والمعتزلة تدور عقائدهم على أصول خمسة:

- التوحيد.
- العدل.
- الوعد والوعيد.
- المنزلة بين المنزلتين.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

على أن الأصلين الرئيسين عندهم هما التوحيد والعدل. فالتوحيد مثلاً يفصلونه

(١) راجع الدكتور عبد الرحمن بدوي. مذاهب الإسلاميين. المعتزلة ص٣٧.

ويقولون أن المراد به (الإيمان بأن الله واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض وليس بذي أبعاض وجوارح وأعضاء ولا بذي جهات ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم ولا والد ولا مولود ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار ولا تدركه الحواس ولا يقاس بالناس ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ولا تجري عليه الآفات ولا تحل به العاهات وكل ما خطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له، لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار عالم قادر حي لا العلماء القادرين الأحياء ولا إله سواه ولا شريك له في ملكه ولا وزير له في سلطانه...إلخ[1] وهكذا يسردون مجموعة من العقائد التي أخذوها من النقل والعقل لكنهم توسعوا في ألفاظ كان السكوت عنها أولى فلو اقتصروا على ما في الآيات الكريمة على وجه الإجمال لكان أولى فهذا التفصيل الطويل-الذي اختصرته-كان في معنى التوحيد فقط، وهم يقصدون بهذا التفصيل إزالة الشبه التي يوردها الملحدة والمعطلة والدهرية والمشبهة من النوابت والحشوية-حسب تعبيرهم-وغيرهم من المخالفين لهم وغالباً يقصدون بالنوابت والحشوية الحنابلة ومن وافقهم ممن سبقهم.

أما العدل: فيقصدون به أن الله عز وجل عادل صادق لا يفعل إلا الحق ولا يجور في حكمه ولم يقدر المعاصي على العباد ولا يعذب أطفال المشركين ولا يكلف العباد ما لا يطيقونه ولا يعلمون...إلخ.

أما الوعد والوعيد: فيقصدون بذلك أن الله وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب وأنه لا يخلف هذا ولا هذا... فلذلك يحكمون على مرتكبي الكبائر بالخلود في النار إن لم يتوبوا وينكرون خروج الموحدين من النار.

أما المنزلة بين المنزلتين: فيعنون بها أن مرتكب الكبيرة لا يقال عنه مؤمن ولا كافر

---

(١) انظر مذاهب الإسلاميين للدكتور عبد الرحمن بدوي ص٥٢ ومقالات الإسلاميين للأشعري (٢١٦/١).

وانما هو بمنزلة بين المنزلتين فهو فاسق، ويقصدون بهذا الرد على المرجئة القائلين بإيمانه وعلى الخوارج القائلين بكفره...

وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: فهذا الأصل هو الذي أتعب المعتزلة مع السلطات على مر التاريخ لأنه يعني تغيير المنكر بالقوة إذا استطاع المنكِر ذلك ولو بالثورة المسلحة ولذلك نجدهم يؤيدون الثورة الغيلانية بالشام وثورة العباسيين ضد بني أمية وثورة النفس الزكية ضد العباسيين وقبل ذلك ثورة زيد بن علي على الأمويين.

لكنهم لا يقولون بالتغيير عند عدم القدرة والاستطاعة... ومقصدهم من هذا الأصل كما قالوا: (حتى لا يضيع المعروف ولا يقع المنكر).

وهم يرون هذا من فروض الكفايات (إذا قام به البعض سقط عن الباقين[١]).

أقول: والمعتزلة رغم توسعهم في الكلام والعلوم العقلية وامتحان الناس في أمور دقيقة وشائكة إلا أنه لهم فضلاً عظيماً في الرد على الزنادقة الذين انتشروا في بداية العصر العباسي وقد كان دعاتهم يجوبون آفاق الدولة الإسلامية يدعون إلى الله عز وجل ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فأسلم على أيديهم الآلاف من البشر ويكاد يتفق دارسوا التاريخ على إثبات دورهم الكبير في صد شبه الملحدين والزنادقة الذين كان لهم صولة كبيرة في العصر العباسي الأول.

لكن المعتزلة مثل غيرهم من الفرق أصابوا في أشياء وأخطأوا في أشياء لكنهم في الجملة لا يستغنى عنهم ولا عن تراثهم وعلومهم وهم مسلمون متدينون بدين الإسلام باطناً وظاهراً وهذا يوجب لهم حق الإسلام كما لا يخفى على عاقل.

وقد كان للمعتزلة غلطة كبرى عندما تحالفوا مع السلطة العباسية في كبت خصومهم وإجبارهم على اعتناق مسألة خلق القرآن وكان أهل الحديث-المسمون فيما بعد بالسلفية أو الحنابلة-لا يدخلون في هذه الكلاميات فلما استثارهم المعتزلة وكفروهم أو بدعوهم قابلهم هؤلاء بالمثل وانتشر في الأمة التكفير بحماس من ذلك

---

(١) راجع الدكتور بدوي. مذاهب الإسلاميين. ص٧٢.

اليوم، وأصبح التكفير يردده العلماء والعوام بدلاً من أن يكون خاصاً بالخوارج وآحاد العلماء وما زال المسلمون إلى اليوم يعانون من تلك المرحلة التي جلبت على أهل الإسلام شراً عظيماً في مسألة فرعية كان السكوت عنها أولى لاختلاف الأفهام في طرق مدلولات تلك الأدلة على هذا الرأي أو ذاك.

وبلغ المعتزلة أوج عزتهم في نهاية القرن الثاني وبداية الثالث وكان لهم صولة كبيرة بسبب تأييد السياسة العباسية لهم في فترة المأمون والمعتصم والواثق ثم جاء المتوكل فنصر الحنابلة لغرض سياسي-كما سيأتي-وشدد على المعتزلة فانقلب الوضع وأصبح للحنابلة صولة عظيمة فقلدوا المعتزلة في العنف الفكري فدخل الحنابلة في الصراع ضد المعتزلة والشيعة بتأييد من الخليفة المتوكل الذي أراد كسب العامة التي كانت مع الحنابلة وهناك علاقة حميمة بين الحنابلة والعامة قبل هذا إذ يجمعهم بساطة التفكير، يدل على ذلك اجتماعهم في التجسيم والتشبيه وذمهم للعقل والرأي والمناظرة...

ط. ظهور الحنابلة[1]

الحنابلة سموا بذلك لانتسابهم إلى الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ) الذي كان من كبار المحدثين الفقهاء في عصره على ما اشتهر به من الزهد والورع وتجنب السلاطين والعكوف على العلم مع ضيق ذات اليد رضي الله عنه ورحمه.

الإمام أحمد ابتلي من أصحابه كما ابتلي جعفر الصادق من أصحابه وكما ابتلي كثير من العلماء من قبل تلاميذهم الذين يحمّلون آراءهم ما لا تحتمل ويكذبون عليهم...

فلذلك تجد بعض العلماء الكبار كالبيهقي وابن حزم وابن الجوزي وأبي الحسن الأشعري وغيرهم يروون عن الإمام أحمد بالأسانيد القوية خلاف ما يرويه عنه

(١) لم أتناول في هذه المقدمة الأحناف ولا الشافعية والمالكية لأن تياراتهما فقهية فقط ولم يدخلوا في صراعات عقدية إلا في أزمنة متأخرة.

الحنابلة وترجيح هذا أو ذاك يحتاج لبحث.

لكن الذي أقصده هنا أنه لا يجوز أن ننسب إلى الإمام أحمد ما أضافه تلاميذه وأتباعهم من التكفير ومدح يزيد بن معاوية وتشبيه الله بخلقه وما إلى ذلك فهذا-كما قلت-ينفيه العلماء الكبار كالبيهقي وابن الجوزي عن أحمد بل يروون عنه ما يخالف ذلك[1].

وأحمد بن حنبل مع هذا كله بالغ فيه الحنابلة حتى جعلوا محبته دليلاً على الإسلام وبغضه دليلاً على الكفر والزندقة وهذا غلو لا يرتضيه أحمد نفسه. والإمام أحمد إنما هو عالم حديث شأنه شأن بقية علماء الحديث في عصره كأبي بكر بن أبي شيبة ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري وغيرهم ومخالفته أو تخطئته ليست جريمة ولا إثماً فهو بشر يخطئ ويصيب ولسنا أتباع الكتاب والسنة إن جعلنا أحمد بن حنبل أو غيره فوق الكتاب والسنة بل لسنا حنابلة ولا سلفية إن لم نفهم هذا الأصل العظيم وهو كون أحمد بن حنبل وسائر العلماء على مر الدهور محكومين بالكتاب والسنة لا يجوز الغلو فيهم ولا يجوز أن نضع اعتبارات خاصة في عالم من العلماء لا أحمد ولا الشافعي ولا جعفر الصادق ولا مالك ولا عبد الله بن أباض ولا زيد بن علي ولا الثوري ولا الأوزاعي ولا ابن حزم ولا غيرهم فكل هؤلاء إنما نحبهم ونقدرهم لصلاحهم واستقامة سيرتهم ولتعظيمهم للكتاب والسنة ودعوتهم لجعل النصوص الشرعية فوق أقوال الرجال ولو لم يقولوا هذا ولم يدعوا إليه لما التفت إليهم عاقل ولا أحبهم مؤمن فهم محكومون بالمنهج، محتاجون لرحمة الله ومغفرته ضعفاء في جانب قوة الشرع، يحتاجون منا أن ندعو لهم بالمغفرة والرحمة لا أن نغلو فيهم ونمنع من مخالفتهم مطلقاً.

وقد كان الحنابلة في الماضي من أكثر الناس تعصباً بالباطل لأحمد بن حنبل رحمه

---

(١) بعدما كنت أستبعد صدور تكفير أو تشبيه عن الإمام أحمد طلب مني ببعض الأخوة قراءة المزيد من العقائد التي زعم الحنابلة أنها لأحمد بن حنبل وعجبت من كثرتها وتوافقها في نسبة التكفير والتجسيم إلى أحمد وأصبحت متوقفاً في ذلك فإن صحَّ نقل الحنابلة عن أحمد رحمه الله فيكون قد اندفع. بفعل الخصومة. لشيء من هذا كما سيأتي عند مناقشتنا للتكفير والتجسيم.

الله-وهذا يخالف منهجه قطعاً-وقد خف هذا الغلو وكان لابن تيمية رحمه الله دور في تخفيف هذا الغلو والدعوة للإنصاف وقد أنكر كثيراً من الأقوال المنسوبة لأحمد بن حنبل التي نسبها إليه بعض غلاة الحنابلة كذباً عليه(١).

ومثلما أخطأ الحنابلة في النقل عن أحمد فقد يخطئون في النقل عن غيره ممن تقدم أو تأخر من العلماء لذلك يجب التأكد من كل قول يُنسب لهذا العالم أو ذاك.

الإمام أحمد اشتهر كثيراً بعد امتحانه وثباته في محنة خلق القرآن التي حدثت في بداية القرن الثالث الهجري.

وكان الإمام أحمد قد ثبت ولم يجب تقية كما فعل يحيى بن معين وابن سعد وابن المديني وغيرهم ممن امتحنتهم السلطة العباسية.

ومثلما يعيد بعض الباحثين أصول الشيعة مثلاً كالوصية والرجعة والعصمة وغيرها لأصول يهودية أو زنادقة فخصوم الحنابلة يزعمون أن الحنابلة أخذوا التجسيم والتشبيه من اليهود والنصارى والأمر ليس بهذه الصورة مجرد نقل عقائد، وإنما هناك تأثر ببعض آراء وكتب أهل الكتاب، إذ تجوز بعض العلماء في الأخذ عن التوراة والإنجيل من باب (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) وقد حدث عن أهل الكتاب بعض الصحابة والتابعين فلعلهم-إن صحّ أخذهم شيئاً من العقائد عن أهل الكتاب-دخلوا من هذا الباب.

والحنابلة-أو جمهورهم-يتوسعون في أنه يجوز الاستشهاد بكتب اليهود والنصارى وأقوال علمائهم فلذلك نجد كثيراً من الآراء لكعب الأحبار ووهب بن منبه ونوف البكالي وغيرهم ممن كان من أهل الكتاب أو ممن نقل عن كتبهم وآثارهم.

كما يرجع خصوم الحنابلة أيضاً عقائد الحنابلة للمتقدمين من المجسمة-إن صحت التهمة-أمثال المغيرة بن سعيد وبيان بن سمعان اللذين قتلا عام ١١٩هـ قتلهما خالد القسري قتلاً سياسياً والغريب أن الحنابلة يثنون على خالد القسري لقتله الجعد بن درهم وتضحيته به يوم عيد الأضحى بينما يسكتون تماماً عن قتله لأوائل المجسمة

(١) كان لابن تيمية دور كبير في تخفيف الغلو الحنبلي إلا النصب فقد زاد فيه وعقلنه.

وخالد القسري هدفه سياسي بحت في الحالتين فهو ظالم في قتل هؤلاء وهؤلاء فالعقائد يرد عليها بالدليل والبرهان لا بالسيف وليست تلك العقائد أخطر من عقائد اليهود والنصارى الذين أباح لهم الإسلام البقاء داخل الدولة الإسلامية وكفل لهم حرية الاعتقاد وأخبر الله عز وجل أنه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾[البقرة:٢٥٦].

فهل مثل خالد القسري الظلوم الجبار أحرص على (تصحيح العقيدة) من النبي ﷺ وخلفائه الراشدين الذين لم يجبروا أحداً من أهل الذمة على اعتقاد شيء معين ولم يقتلوا أحداً على اعتقاد أن لله إبناً مثلاً-كما عند النصارى-فضلاً عن القتل في أمور دون ذلك.

أعود فأقول: لا ريب أن التجسيم وتشبيه الله بخلقه قد قال به متقدمون على الحنابلة زمنياً كالمغيرة بن سعيد وبعض متقدمي الشيعة كهشام بن الحكم أو معاصرون لهم كالكرامية أتباع محمد بن كرام السجزي (وأكثر السجزيين فيهم تجسيم) فغلاة الحنابلة لم يبتدعوا التجسيم والتشبيه وإنما جمعوا ما تفرق من ذلك وزادوا عليه ونشروه ودافعوا عنه نتيجة للخصومة مع المعتزلة وغيرهم ممن يبالغ في نفي الصفات...

فالحنابلة في التجسيم والتشبيه مقلدون في ذلك وليسوا مبتدئين فيه مع العلم أنهم لم يذهبوا جميعهم إلى التجسيم فقد ظهر فيهم من أنكر عليهم ذلك كابن الجوزي وابن عقيل وغيرهم.

كما يرجع خصوم الحنابلة انحراف كثير من الحنابلة عن أهل البيت وحبهم المبالغ فيه لمعاوية ويزيد بن معاوية إلى نواصب البصرة والشام وأن أحمد نفسه كان برئياً من ذلك[١] وإنما انتشر ذلك في أتباعه وتواطأوا عليه بعد ذلك رداً على الشيعة والمعتزلة الذين يطعنون في أحمد بن حنبل ويتهمونه بالجهل والسذاجة[٢].

---

(١) أحمد بن حنبل هو القائل: (اعلم يا بني أن علياً كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه عن عيب فيه فلم يجدوا فذهبوا إلى رجل قد حاربه (يعني معاوية) فأطروه كياداً منهم لعلي!!) وهو القائل: (علي وأهل البيت لا يقاس بهم أحد) وأحمد هو القائل: (من لم يربع بعلي في الخلافة فهو أضل من حمار أهله) وهو الذام ليزيد وجوّز لعنته في إحدى الروايتين عنه وغير ذلك.

(٢) ولا ريب أن خطأ المعتزلة والشيعة لا يجوز رده بخطأ أعظم منه والنيل من أمثال الإمام علي أو الإمام الحسين فما ذنب هذين الفاضلين في خصومة بين أفراد في القرن الثالث.

وقد ارتبط تاريخ الحنابلة وثوراتهم بالنصب والتشبيه واستخدام العنف وإحداث الفتن ويمكن للقارئ العودة إلى تاريخ ابن الأثير مثلاً فقد دوّن فتن الحنابلة في الأعوام ٣١٠هـ،٣١٧هـ، ٣٢٣هـ، ٣٢٩هـ، ٤٤٧هـ، ٤٦٩هـ، ٤٧٥هـ، ٤٨٨هـ، ٥٦٧هـ، ٥٩٦هـ.

وكان الحنابلة يسمون أنفسهم (أهل السنة والجماعة) أو (اتباع السلف الصالح) مدعين السير على منهجهم، لكن لا يقر لهم بذلك مخالفوهم من الشافعية والحنفية والمالكية والظاهرية فضلاً عن المعتزلة والشيعة.

وقد أساء المعتزلة والحنابلة على حد سواء عند استعانتهم بالسلطة وتحريضها على الطوائف الأخرى، إذ أدى هذا إلى التأثير على الفكر وطرق الاستدلال إضافة إلى التشجيع على الانتهازية واستغلال الدين لأغراض شخصية وطائفية وسياسية، فكلما وصلت فرقة إلى السلطة كفرت الطوائف المخالفة ورأت إباحة دمائهم وحرضت السلطة ضدهم..الخ، وكلما وصل رجل إلى السلطة حاول استغلال المذهب الذي يرى فيه القوة لدعم سلطته وانتهك حقوق بقية المسلمين، فالمذهب المتعصب يعطي السلطة الشرعية في إبادة المذاهب المنافسة وذبح المصلحين الداعين للعدالة.

ثم لم تزل الطوائف في خصومات كلامية وألفوا في ذلك الكتب والمصنفات التي صبغت بصبغة الخصومة من الغضب والكراهية والحقد وإلغاء الطرف الآخر سواءً بتكفيره أو تبديعه مع التحريض على التصفية الجسدية للخصوم.

ونظراً لضعفنا العلمي وتقديسنا لكل ماضٍ فلم ننظر لتلك الكتب على أنها تعبر عن مرحلة تاريخية وإنما اعتبرناها شرعاً مقدساً وعقيدة راسخة لا تقبل النقد أو التشكيك وهذا مما ألفينا عليه آباءنا فلذلك لا غرابة إذا استمر أثر هذه الكتب في تمزيق المسلمين وتقرير شرعية تنازعهم إلى يومنا هذا[1].

أعود فأقول: إن الحنابلة فرقة من هذه الفرق المتخاصمة التي ظُلمت وظَلمت والظلم

---

(١) كنت أريد التوسع في المقدمة السياسية مع شرح مطول عن كيفية نشوء الفرق الإسلامية مع ترجمة لأبرز شخصياتها لكنني رأيت أن المقدمة ستطول كثيرا فلذلك لجأت إلى الاختصار خاصة في ظهور تيارات الجهمية والمعتزلة والمرجئة والقدرية، لكن بما أن هذا الكتاب مخصص في كتب العقائد ونقدها، لذلك رأيت أن التوسع أكثر من هذا في بيان الجذور السياسية غير مناسب هنا.

جماع المساوئ، فأصبحنا نقرأ الخصومات على أنها حق مطلق وهنا تكمن الخطورة، وسيأتي ذكر أمثلة على ذلك.

ولعل من أبرز الكتب التي عوَّل عليها الحنابلة-سواءً كانت من تأليفهم أو من تأليف غيرهم-الكتب التالية:

الحيدة للكناني (٢٤٠هـ) والسنة لعبد الله بن أحمد (٢٩١هـ)، كتاب النقض على بشر المريسي للدارمي عثمان بن سعيد (٢٨١هـ) والسنة للخلال (٣١١هـ) وكتاب التوحيد لابن خزيمة (٣١١هـ) وشرح السنة للبربهاري (٣٢٩هـ) وكتاب الإيمان وكتاب التوحيد لابن مندة (٣٩٥هـ) وكتاب الشريعة للآجري (٣٦٠هـ) والإبانة لابن بطة الحنبلي (٣٨٧هـ) وشرح أصول اعتقاد أهل السنة لأبي القاسم اللالكائي (٤١٨هـ) ومجموعة من الرسائل المنسوبة لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ) والعظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ) وكتب أبي يعلى الحنبلي (٥٤٨هـ) وعدي بن مسافر المرواني (٥٥٨هـ)-وكان هذا ممن يغلو في مدح يزيد بن معاوية فتأمل التوافق[(١)]- وكتب عبد الغني المقدسي (٥٩٥هـ) ثم كتب ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم) (٧٢٨هـ) وابن القيم (٧٥١هـ)[(٢)] رحمهم الله وغفر لهم.

---

(١) وله أتباع وهم الطائفة اليزيدية في العراق لهم غلو عجيب في تقديس يزيد بن معاوية وتفضيله على الأنبياء والمرسلين وتفضيل الشيطان كذلك وتسميته موحداً.

(٢) إضافة لنقولات عن الأهوازي الحنبلي (مجسم) والهروي (صاحب المنازل) وابن حامد وأبي زرعة وأبي حاتم والذهلي وغيرهم من الحنابلة.

ثالثاً: نقد المذهب الحنبلي في العقيدة

وبما أن كل فرقة من الفرق تركز على نقد الطوائف الأخرى وتنسى نفسها مع ما في هذا من تزكية للنفس وظلم للآخرين وجهل بالإنصاف وبما أنني لم أجد إلى الآن داخل الفرق الإسلامية من يهتم بالنقد الداخلي إلا بعض الأفراد الذين يخرجون بعض هذا النقد على استحياء وحذر، وبما أن تركيز وتوسع الناقدين والباحثين في نقد المذاهب العقدية والفقيهة التي ينتمون إليها له جوانب إيجابية تتمثل في تخفيف التعصب وتصحيح الأخطاء ومد جسور من التفهم لكثير من الإشكالات والعمل على حلها فإنني سأنقد بعض الأمور التي أدخلناها-نحن الحنابلة[1]. في العقيدة السلفية وهي أبعد ما تكون عما يجب أن يعتقده المسلم.

إذن للأسباب السابقة سأحاول هنا أن أخالف القاعدة بالتركيز على النقد الذاتي لكثير من المسائل والتجاوزات الموجودة داخل المذهب الذي أنتمي إليه بل وينتمي إليه معظمنا في هذا الوطن وفي بعض بلدان العالم الإسلامي-والانتماء لا يعني التقليد-ألا وهو المذهب الحنبلي في العقيدة[2] وتركيزي على نقد عقائد الحنابلة له أكثر من فائدة:

---

(١) مما يدل على وجود الاعتدال بين الحنابلة أن الباحث ألقى أصل هذا الكتاب محاضرة في الرياض ووجدت القبول من كثير من معتدلي الحنابلة.

(٢) قد يقول البعض: ليس للحنابلة مذهب خاص في العقيدة، وأقول: نحن الحنابلة أظهر من جميع المذاهب في نشر عقائد معينة فإذا التقت المذاهب في استدلالها ببعض الأحاديث الضعيفة أو الدعاوى غير مستندة إلى دليل ونحو ذلك فإن غلاة الحنابلة قد تميز أكثرهم ـ حسب ما هو مدون في كتبهم ـ بالوضوح في عقائد التجسيم (تشبيه الله بخلقه) والنصب والتكفير فهذه أبرز العقائد عند أكثر الحنابلة ولهم أمور أخرى أدخلوها في العقائد مثل محاربة الرأي، وذم كل من العقل، والجدل، والمناظرة، وعلم الكلام، وعلم المنطق، مطلقا ويوجد في غير الحنابلة من يشاركهم هذه العقائد الباطلة ولكنهم قليل ـ فيما أرى ـ، كما يوجد في الحنابلة من يشارك المذاهب الأخرى في جل عقائدهم ولكنهم قليل أيضا، فالعبرة هنا بالأغلب فهناك معتدلون في الحنابلة كما أن هناك مغالين في المذاهب الأخرى -وأعني هنا السنية.

١- المشاركة في تصحيح أخطاء المذهب ونقد الغلو.

٢- عدم مجاراة الآخرين في التركيز على الفرق الأخرى.

٣- إحياء النقد الذاتي.

٤- تعلم وتعليم الإنصاف.

فلذلك أقول:

ما أضاع المسلمين إلا نسيان كل فرقة لنفسها وتركيزها على الفرق الأخرى ولو نظرت كل فرقة لعقائدها ومحّصتها لا تفق المسلمون في كثير من الأمور (ورحم الله من اشتغل بعيوب نفسه).

وقد احتوت كتب العقائد-ومن أبرزها كتب عقائد الحنابلة-على كثير من العيوب الكبيرة التي لا تزال تفتك بالأمة ولعل من أبرزها:

التكفير/ والظلم/ والغلو في المشايخ/ والشتم/ والكذب/ والقسوة في المعاملة/ والذم بالمحاسن/ والأثر السيئ في الجرح والتعديل/ والتجسيم الصريح/ أو التأويل الباطل/ وارهاب المتسائلين/ وتفضيل الكفار على المسلمين/، وتفضيل الفسقة والظلمة على الصالحين/، والمغالطة/ والانتصار بالأساطير والأحلام/، وتجويز قتل الخصوم/ والإسرائيليات/ والتناقض/ والتقول على الخصوم/ وزرع الكراهية الشديدة مع عدم معرفة حق المسلم/والأثر السيئ على العلاقات الاجتماعية/ واستثارة العامة والغوغاء/

وأبرز المؤلفين من رجال المذهب الحنبلي في العقيدة عبدالله بن أحمد بن حنبل وابن بطة الحنبلي وابن حامد الحنبلي والبربهاري الحنبلي وأبو يعلى الحنبلي وابن تيمية وابن القيم الحنبليان وغيرهم رحمهم الله وقد انتشر تقليد هؤلاء بين علماء الدعوة السلفية سواءً عندنا في المملكة أو في الهند أو جماعة أنصار السنة بمصر وغير هؤلاء فلذلك سأكتفي بهذا التنبيه وقد أجد الفرصة مستقبلا في بيان آثار انتقال العقائد الحنبلية (اقصد العقائد التي أصابها الغلو خاصة التكفير والتبديع والتشبيه والنصب) من كتب الحنابلة المتقدمين إلى هذه الجماعات التي كان لها دور إصلاحي لا ينكره منصف لكن ليتها تكمل ذلك بتطهير معتقداتها من هذه الأخطاء، فكل ابن آدم خطاؤون وخير الخطائين التوابون (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا...) وليس من العار ولا من الإثم أن نرمم بيتنا الداخلي كل يوم ونتراجع عن أخطاء وقع فيها آباؤنا عن اجتهاد وحسن نية وقلة مصادر... فندعو لهم ونصحح أخطاءهم ويأتي بعدنا من يصحح أخطاءنا وهكذا فالأمر أسهل مما نتصور إذا كان النقد بهذه الضوابط العلمية والأخلاقية.

والتزهيد من العودة للقرآن الكريم مع المبالغة في نشر أقوال العلماء الشاذة/ مع انتشار عقائد ردود الأفعال (كالنصب وذم العقل)/ وجود القواعد المعلقة التي يطلقها بعضهم/ والتركيز على الجزئيات وترك الأصول/ وإطلاق دعاوى الإجماع/ وإطلاق دعاوى الاتفاق مع الكتاب والسنة والصحابة/ وتعميم معتقد البعض أو بعض الأفراد على جميع المسلمين/ مع إرجاع أصول المخالفين لأصول غير مسلمة يهودية أو نصرانية أو مجوسية، وغير ذلك من الأمراض التي نعلمها أبناءنا في المدارس والجامعات فيخرجون فاقدين لأهلية التفكير الصحيح وجاهلين أبرز أسس العدل والإنصاف، ثم نستغرب بعد هذا كله لماذا هذا التوتر في المجتمع المسلم وهذا التباغض والتباعد بين المسلمين.

وسأذكر أمثلة على الأخطاء السابق ذكرها التي يمكن إجمالها في الأمور التالية:

١- التكفير والتبديع[١] في كتب الحنابلة، وما له حُكم ذلك أو توابعه من التضليل والتفسيق والشتم واللعن والبذاءة.

لا يجوز تكفير المسلم الذي يشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ولم ينكر شرائع الإسلام الظاهرة المعلومة من الدين بالضرورة كالصلاة والصوم والزكاة والحج ولم ينكر تحريم المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة كالكذب والخيانة والظلم والزنا والسرقة.. كما لا يجوز تبديعه ولا شتمه ولا لعنه.

وقد يرتكب المسلم مكفراً لكن لا يكفر المرتكب حتى يُسأل عن سبب ارتكابه ذلك ويتم التحاور معه والمناظرة وتقديم البراهين والأدلة لتقوم عليه الحجة ويفهم الحجة وتؤخذ منه حجته إن كان عنده حجة أو دليل ويصبر عليه ويلتمس له العذر ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً وتتم دعوته للحق برحمة ولين وقد جاء النهي عن التكفير (تكفير المسلمين) في نصوص كثيرة لعل من أبرزها قوله ﷺ: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر

---

(١) والمقصود بالتكفير هنا والتبديع أي التكفير الخاطئ الظالم الذي ننزله على المسلمين أما تكفير الكافر فهذا ليس موطن النزاع بشرط أن تتحقق شروط التكفير وترتفع موانعه وكذلك ذمنا هنا للتبديع والتفسيق واللعن... إنما هو ذلك الذي يقع بظلم وجهل وهو الغالب على هذه الأمور في كتب العقائد.

فقد باء بها أحدهما)[1] وفي لفظ (إن كان كما قال وإلا رجعت عليه)[2].

وقوله ﷺ: (ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء)[3].

وكانت سيرة الرسول ﷺ خير مثال لتطبيق ذلك فقد أجرى أحكام الإسلام على المنافقين (وهم أصحاب الدرك الأسفل من النار) مادام أنهم يتسمون باسم الإسلام رغم كفرهم بنبوة النبي ﷺ ورغم معرفته ﷺ بكثير من أعيانهم معرفة يقينية.

لكن أصحاب النزاعات العقائدية نسوا هذه المبادئ عند تخاصمهم ولم يَسْلم أهل السنة ممثلين في الحنابلة والأشاعرة وغيرهم لم يَسْلموا من ولوج باب التكفير والتبديع وأشباههما[4] وهاكم النماذج على فشو التكفير والتبديع غير المستند على بينه ولا برهان في كتب العقائد حتى وصل الأمر لتكفير كبار أئمة وفقهاء السنة فضلاً عن غيرهم وسأقتصر على كتب مذهبنا الحنبلي للأسباب السابق ذكرها فمن نماذج التكفير عند الحنابلة:

تكفير الإمام أبي حنيفة والحنفية وذمهم وتبديعهم في كتب الحنابلة

ساق عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ) في كتابه السنة جملة من اتهامات وشتائم خصوم أبي حنيفة تلك الاتهامات التي تصف أبا حنيفة بأنه: (كافر، زنديق، مات جهمياً، ينقض الإسلام عروة عروة، ما ولد في الإسلام أشأم ولا أضر على الأمة منه، وأنه أبو الخطايا، وأنه يكيد الدين وأنه نبطي غير عربي، وأن الخمارين خير من أتباع أبي حنيفة، وأن الحنفية أشد على المسلمين من اللصوص، وأن أصحاب أبي حنيفة مثل الذين يكشفون عوراتهم في المساجد وأن أباحنيفة سيكبه الله في النار، وأنه أبو جيفة وأن المسلم يؤجر على بغض أبي حنيفة وأصحابه، وأنه لا يسكن البلد الذي يذكر

---

(١) صحيح البخاري. كتاب الأدب.

(٢) صحيح مسلم. كتاب الإيمان.

(٣) سنن الترمذي. كتاب البر والصلة، وسنده حسن.

(٤) كما لا يجوز التبديع ولا التفسيق ولا التضليل إلا ببرهان واضح لنا فيه حجة عند الله عز وجل فالتورع عن التكفير أو التفسيق أو الاتهام بالنفاق هو الأصل. ولأن نخطئ في التبرئة خير من أن نخطئ في الاتهام.

فيه أبو حنيفة؟، وأن استقضاء الحنفية على بلد أشد على الأمة من ظهور الدجال، وأنه من المرجئة، ويرى السيف على الأمة، وأنه أول من قال القرآن مخلوق، وأنه ضيع الأصول، ولو كان خطأوه موزعاً على الأمة لوسعهم خطأ، وأنه يترك الحديث إلى الرأي، وأنه يجب اعتزاله كالأجرب المعدي بجربه، وأنه ترك الدين، وأن أبا حنيفة وأصحابه شر الطوائف جميعاً، وأنه لم يؤت الرفق في دينه، وأنه ما أصاب قط، وأنه استتيب من الكفر مرتين أو ثلاثاً، واستتيب من كلام الزنادقة مراراً، وأن بعض فتاواه تشبه فتاوى اليهود، وأنه ما ولد أضر على الإسلام من أبي حنيفة، وأن الله ضرب على قبر أبي حنيفة طاقاً من النار، وأن بعض العلماء حمدوا الله عندما سمعوا بوفاة أبي حنيفة، وأنه من الداء العضال، وأن مذهب الحنفية هو رد أحاديث الرسول ﷺ، وأنه يرى إباحة شرب المسكر وأكل لحم الخنزير، وأنه كان فاسداً، وأن كثيراً من العلماء على جواز لعن أبي حنيفة، وأنه كان أجرأ الناس على دين الله، وأن أبا حنيفة يرى أن إيمان إبليس وإيمان أبي بكر الصديق واحد، وأن حماد بن سلمة كان يقول: إني لأرجو أن يدخل الله أبا حنيفة نار جهنم[1].

أقول: هذا نموذج واحد من نماذج سلفنا الصالح من غلاة الحنابلة، وهذا الفكر عند غلاة الحنابلة (لا معتدليهم) هو الذي فرخ لنا اليوم هؤلاء الغوغاء من التيار التبديعي، الذي يصم الناس بالبدعة والضلالة، ولعلهم أوقع الناس فيها، فلذلك لا يستغرب بعض الأخوة إن قام بعض هؤلاء الغلاة، وشبه الباحثين من طلبة العلم المخالفين له بالمستشرقين أو بفرعون أو إبليس أو بولص أو سلمان رشدي فالذين يقولون إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله أشد على المسلمين من الدجال لا يستغرب من أتباعهم أن يشبهونا-نحن المعاصرين اليوم-بالفراعنة أو المبتدعة أو أتباع المستشرقين ونحو هذا؟

بمعنى أننا لا ننتظر منهم تزكية، ولا نستغرب منهم هذا التبديع والتكفير، فنحن نرحمهم لأننا نعرف من أين أتوا أتوا من الجهل المسمى علماً، والظلم المسمى عدلاً، والبدعة المسماة سنة.

---

(١) كتاب السنة (١/١٨٤ . ٢١٠).

على أية حال: لا يخلو شر من خير في الغالب وعلى هذا فلا يخلو تكفير هؤلاء لأبي حنيفة من فوائد عظيمة، لعل أبرزها معرفة طغيان العواطف على العلم عند بعض السلف الذين نصمهم بالصلاح ونصم مخالفيهم بالضلالة فهذه الكتب تصلح لدراسة وقياس الإنصاف والظلم عند سلفنا وقياس فهمهم للحجة من عدمها مع قياس العلم والجهل والصدق والكذب عند المتقدمين فهي شاهد على ذلك العصر.

كما أن ظلمنا في تكفير أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله يجعلنا نتوقف في ظلمنا فرقاً أخرى كالشيعة والمعتزلة والصوفية والأشاعرة وغيرهم، لأنه إن سلمنا بأن تكفيرنا لأبي حنيفة كان خاطئاً فما الذي يمنع من أن تكفيرنا لهؤلاء كان خاطئاً أيضاً؟

والعاقل من اتعظ بهذه عن تلك فلا يتسرع في التكفير قبل معرفة حجج الخصم وارتفاع موانع تكفيره ومعرفة شبهه واعتذاراته من قوله لا من نقل خصمه فبعض ما نقله عبد الله بن أحمد هنا لا يقره الأحناف بل ينكر الحنفية أن يكون أبو حنيفة يقول بذلك أو يعتقده[1]، فمعنى هذا أن عندنا خللاً في النقل فنصحح الروايات في تشويه الخصم ولا نتفهم حجة الطرف الآخر ولا نسمع له ونكفر بأشياء ليست مكفرة أو نكفر بإلزامات لا يجوز التكفير بها فلازم القول ليس بقول وهذا أيضاً كله مما ينبغي أن يدرس لننقد أنفسنا قبل نقد الآخرين ولنعرف مدى قولنا بالباطل وتصديقنا له ومدى تفهمنا لحجة الطرف الآخر... إلخ.

وقد كفرَّ غلاة الحنابلة معظم فرق المسلمين كالمعتزلة والشيعة والقدرية والمرجئة والجهمية وغيرهم. (راجع المبحث السادس).

---

(١) مثل قولهم إن مذهب أبي حنيفة رد أحاديث الرسول ﷺ؟!! فهذا ظلم وكذب، فأبو حنيفة لا يرد أحاديث رسول الله ﷺ هكذا ردا بالهوى وإنما له ولأصحابه منهج متشدد في قبول الأحاديث وردها يختلف عن منهج المحدثين، فلا يجوز اتهامه برد أحاديث النبي ﷺ وإنما يجوز تخطئته في المنهج نفسه، وكذلك الحنابلة لا يجوز أن نقول إن مذهبهم الكذب على رسول الله ! بسبب قبولهم كثيرا من الأحاديث الموضوعة وإنما تكون تخطئتهم في منهجهم المتساهل في قبول الأحاديث الضعيفة الموافقة لما يعتقدونه.

هل صح التكفير عن أحمد بن حنبل؟

لا ريب أن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه من كبار علماء المسلمين الذين جمعوا بين العلم والزهد والعبادة ولا يشك مسلم في علمه وفضله لكنه رحمه الله ليس معصوماً وقد أكثر الحنابلة من الاحتجاج بأقواله في تكفير المخالفين له من المسلمين وهذه النقولات الكثيرة التي نقلها الحنابلة عن الإمام أحمد في التكفير[1]، إما أن تكون صحيحة وإما أن تكون باطلة، فإن كانت صحيحة فهي مردودة على الإمام أحمد لعدم استيفائها لضوابط التكفير التي دلت عليها النصوص الشرعية وإن كانت هذه النقولات باطلة عن الإمام أحمد فهي دليل على وجود الكذب داخل المنظومة الحنبلية وهذان الأمران المتضادان ينكرهما غلاة الحنابلة؛ فهم ينكرون أن يكون أحمد قد كفر مسلمين وينكرون أن يكون الحنابلة قد كذبوا عليه وكلا الانكارين لا يجتمعان؛ لأن نقولهم عن

---

(١) كنت أستبعد صدور مثل هذه الأقوال عن أحمد بن حنبل رحمه الله لاشتهار غلاة الحنابلة بالكذب عليه حتى قال بعض العلماء (إمامان جليلان ابتليا بأصحاب سوء جعفر الصادق وأحمد بن حنبل).

لكنني أصبحت متوقفاً في صدور هذه الأقوال عن أحمد لسببين اثنين:

السبب الأول: كثرة النقولات عن أحمد في التكفير حتى أصبحت تقترب من المتواتر عنه خصوصاً في تكفير القائلين بخلق القرآن.

السبب الثاني: خروج أحمد منتصراً من السجن بعد أن ظلم من المعتزلة وسلطتهم وكان لنشوة الانتصار والغضب على الخصوم أثر على حدة الإمام في التكفير والتبديع حتى هجر أمثال علي بن المديني ويحيى بن معين. وللأسف أن أغلب المنتصرين لا يتحكمون في عواطفهم خصوصاً إذا كانت الدولة والعامة معهم فالقلائل من عقلاء الناس يتحكمون في خصوماتهم حتى لا تخرج عن الشرع ولعل من أبرز النماذج الجميلة في تاريخنا نموذج الإمام علي مع الخوارج فرغم أنهم كانوا يصرحون بعداوته ويكفرونه ويسبونه ورغم ورود النصوص فيهم بأنهم (يمرقون من الإسلام) إلا أن الإمام علي كان شريف الخصومة فلم يستغل كل هذا في تكفيرهم وانما قال: (إخواننا بغوا علينا) وكان يمنحهم حقوقهم كغيرهم من المسلمين ولم يقاتلهم إلا بعد سفكهم الدماء.

لكننا للأسف ننسى عند تخاصمنا هذه النماذج المشرقة فنكفر ونبدّع ونفتي بإباحة الدماء عندما نجد الفرصة في ذلك فنسيء لهذا الإسلام العظيم الذي هو رحمة للعالمين فضلا عن المسلمين.

والغريب أننا لا نتذكر النصوص في تحريم التكفير إلا عندما يكفرنا الآخرون!! أما أن كنا الأقوياء فلا نتذكر إلا مواقف بعض أئمتنا الذين كانوا يكفرون خصومهم!! نفعل هذا مع الدعاوى المريضة بأن تكفيرنا للآخرين من باب الحرص على الإسلام والعقيدة..!! ثم نفاجأ بطلابنا بالأمس ينقلبون علينا اليوم ويكفروننا بالمنهج (الظلمي) نفسه!! الذي زرعه بعض السلف ودافع عنه معظم الخلف!، حتى عاقبهم الله بهذا المنهج نفسه وأذاق بعضهم بأس بعض! لتحكيمهم أخطاء بعض السلف وهجرانهم للأدلة الشرعية ومواقف الصحابة الكبار الذين هم أفضل من طبق المنهج الصحيح.

أحمد في التكفير لا ينكره من له أدنى اطلاع على كتب الحنابلة المعنية بنقل أقوال الإمام أحمد ككتاب السنة للخلال وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى والإبانة لابن بطة وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي وغيرها.

ومن المحتمل أن يكون الإمام أحمد رحمه الله وقع في شيء من التكفير والتبديع الذي خالفه فيه معتدلو الحنابلة من المتقدمين والمتأخرين ولعل أكثر الحنابلة المتأخرين على خلاف مذهب أحمد في التكفير وهذه من حسناتهم، فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر ﷺ.

ومن النماذج المنقولة عن أحمد في كتب الحنابلة التي بالغ فيها في التكفير ما يلي:

قوله إن صدق الحنابلة في النقل عنه: (من زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر ومن زعم أن القرآن كلام الله ووقف ولم يقل ليس بمخلوق فهو أخبث من قول الأول ومن زعم أن ألفاظنا به وتلاوتنا له مخلوقة والقرآن كلام الله فهو جهمي ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلهم فهو مثلهم)[1]

أقول: ولا ريب أن هذا القول المنسوب لأحمد فيه غلو في التكفير لعله الأساس الذي بنى عليه الحنابلة التكفير حتى اشتهر الحنابلة بالتكفير والتبديع وكان الصوت المغالي هو العالي المسموع أما الصوت المعتدل فيهم فكان خاملا نادرا.

على أية حال إن صحَّ هذا القول وأمثاله عن أحمد فالإسلام أعلى من أحمد ومن غيره، ولا يصح أن ننسب هذه الأخطاء للإسلام فالمعتزلة كلهم يقولون بخلق القرآن وليسوا كفاراً فضلاً عمن اقتصر على الألفاظ القرآنية بأن القرآن كلام الله ووقف عن الجدل فيما لم يبينه الله ولا رسوله ﷺ فضلاً عن الأشاعرة وجمهور أهل السنة من الشافعية والمالكية والأحناف الذين يقولون بخلق اللفظ، فالقول السابق يلزم منه تكفير كل الأمة إلا الحنابلة ولا يخفى خطورة مثل هذا القول.

قوله-رحمه الله-إن صدق الحنابلة في النقل عنه: (ما أحد على أهل الإسلام أضر

---

(١) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/٢٩).

من الجهمية ما يريدون إلا إبطال القرآن وأحاديث رسول الله ﷺ[١].

أقول: من أراد إبطال القرآن فهو كافر بلا شك لكن علم النيات ليس لأحمد ولا لغيره من البشر.

ومن أقواله رحمه الله-إن صدق الحنابلة في النقل عنه-: (من قال لفظه - يعني الإنسان- بالقرآن مخلوق فهو جهمي مخلد في النار خالداً فيها)[٢].

أقول: غفر الله لأحمد وسامحه فالقول إن صحّ عنه فهو يشبه التألي على الله عز وجل فالقول بأن اللفظ بالقرآن مخلوق هو قول الكرابيسي والإمام البخاري وغيرهم من كبار علماء أهل السنة، بل المذاهب الإسلامية كلها على هذا تقريباً إلا الحنابلة، ثم ما الذي أعلمه أو أعلم غيره بأن أمثال هؤلاء-إن دخلوا النار-فلن يخرجوا منها؟.

ومما ينسب إليه رحمه الله في تكفير المعيَّن ما نقله المروذي-إن صدق في النقل عنه-قال: (قلت لأبي عبد الله-يعني أحمد بن حنبل-إن الكرابيسي-أحد علماء الشافعية-يقول: من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال أحمد: بل هو الكافر)[٣].

أقول: رحم الله هذين العالمين وسامحهما فقد ضيقا واسعاً وكفرا بعض أهل القبلة المقطوع بإسلامهم.

ونقل عن الحنابلة-وعلى رأسهم الإمام أحمد-إستحلال دم من يقول بخلق القرآن[٤]، وأنه لا يُسمع مِمَّن لم يكفرهم ولا يسلم عليه ولو كان من الأقارب ولا تشهد لهم جنائز ولا يعادون في مرضهم[٥].

---

(١) طبقات الحنابلة (٤٧/١).

(٢) المصدر السابق (٤٧/١).

(٣) طبقات الحنابلة (٦٢/١).

(٤) طبقات الحنابلة (١٥٦/١).

(٥) طبقات الحنابلة (١٥٧/١). كان النبي ﷺ ربما عاد اليهودي في مرضه فكيف لا يجوز أن نعود المسلم الموحد؟

قلت: هذا عقاب من لم يكفر القائلين بخلق القرآن فكيف بمن قال بذلك؟

ولا ريب أن معظمنا اليوم لا يكفر من قال بخلق القرآن وإنما يبدعه أو يتوقف عنه هؤلاء قلة، أو يعده كفراً دون كفر ولا أعرف حنبلياً اليوم يكفر المعتزلة تكفيرا أكبر مخرجاً من الملة كما ينقل الحنابلة عن أحمد فعلى هذا نكون جميعاً كفاراً على مذهب أحمد وبهذا يتبين غلو الإمام أحمد في التكفير إن صحت عنه تلك النقولات[١]، وهذه جذور التكفير التي نتهيب من مناقشتها ونقدها فتضرر الإسلام بتحمله أخطاء البشر وتضررنا من هذا التكفير والتبديع المتبادل بين المسلمين.

والخطر أن التكفير عند أحمد وأصحابه هو التكفير المخرج من الملة وقد نقلنا عن أحمد قوله بتخليد هؤلاء في النار وهاهو أبو حاتم الرازي وهو من الحنابلة[٢] يقول: (من زعم أنه مخلوق مجعول-يعني القرآن-فهو كافر كفرا ينقل به عن الملة ومن شك في كفره ممن يفهم ولا يجهل فهو كافر[٣].

وقول أحمد، إن صحَّ ما نقله الحنابلة عنه: (الجهمية افترقت ثلاث فرق فقالت طائفة منهم: القرآن كلام الله مخلوق وقالت طائفة: القرآن كلام الله وسكتت وهي الواقفة الملعونة وقال بعضهم: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فكل هؤلاء جهمية كفار يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا[٤] و(..من هذه مقالته إن لم يتب لمْ يناكح ولا يجوز قضاؤه ولا تؤكل ذبيحته)[٥].

أقول: سبحان الله، تؤكل ذبيحة اليهودي والنصراني ولا تؤكل ذبيحة من رضي بالله رباً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً وأقام أركان الإسلام واجتنب المحرمات.

سبحان الله كم جنت الخصومات المذهبية على حقائق الإسلام الكبرى حتى أصبح

---

(١) ماذا أفعل بغلاة الحنابلة إن ضعفت رجال الحنابلة قالوا طعنت في رواة المذهب الحنبلي وإن وثقتهم قالوا: كيف تصحح الروايات التي تتهم أحمد بالتكفير وهو من أبعد الناس عن التكفير؟!

(٢) يدل على ذلك قوله في الموضع نفسه: (والواقفية واللفظية جهمية جهمهم أحمد بن حنبل إمامنا وإمام المسلمين.

(٣) طبقات الحنابلة (١/٢٨٦).

(٤) طبقات الحنابلة (١/٣٤٣).

(٥) طبقات الحنابلة (١/٣٤٣).

الإسلام الواضح طلسماً من الطلاسم لا يعرفه العلماء ولا العامة حاشا قلة من الغرباء الذين صلحوا عند فساد الناس وقد أخبر النبي ﷺ أن من خصائصهم أنهم لا يجدون على الحق أعواناً وصدق-بأبي هو وأمي-فنحن نكتب مثل هذا الكلام ونحن نخشى من الصدع بهذا الحق الواضح، بينما الأقوال المنكرة السابقة المخالفة لمبادئ الإسلام تجد من يدافع عنها وينشرها حتى وإن كان المدافع أول من ينكرها بقلبه لكنه التعصب للمذاهب والأشخاص الذي غرس التنازع بين المسلمين طيلة هذه القرون وأصبح الذاب عن الشرع مبتدعاً مذموماً والمتعصب للخصومات المذهبية والأقوال الباطلة سنياً صلب المعتقد.

ومن أقواله، إن صحَّ ما نقله الحنابلة عنه: (الحسين الكرابيسي عندنا كافر)[١].

أقول: هو من كبار علماء الشافعية ومن أهل الجرح والتعديل، وهذا تكفير للمعين وهو خلاف النصوص الشرعية لأن الكرابيسي متأول ولم يكن من القائلين بخلق القرآن ولو كان منهم لما جاز تكفيره أيضاً وإنما يجوز تخطئته والرد عليه بالأدلة والبراهين.

وعندما علم الإمام أحمد أن ابن أبي قتيلة ذم أصحاب الحديث بقوله أنهم: (قوم سوء) قام أحمد بن حنبل وهو يقول: (زنديق، زنديق، زنديق)[٢].

أقول: من نقد أهل الحديث هذا النقد التعميمي دون تفصيل فهو مخطئ وقد يكون آثماً لكن لا يعتبر زنديقاً لأن الزنديق كافر وكان أهل الرأي (الفقهاء)، فضلاً عن غيرهم يذمون أهل الحديث وكان أهل الحديث يذمون أهل الرأي، وكذلك كان يذم أهل الحديث بعض أصحاب الحديث كسفيان الثوري وشعبة فلا يجوز أن نقول عنهم زنادقة فهم شيوخ شيوخ أحمد ولولاهم وأمثالهم لما كان أحمد من أهل الحديث.

ومن غلو أحمد في هذا الجانب-إن صحَّ النقل عنه-أنه عندما سأله رجل (أصلي خلف من يشرب المسكر؟ قال: لا، قال الرجل: فأصلي خلف من يقول القرآن مخلوق؟ قال أحمد: سبحان الله: أنهاك عن مسلم تسألني عن كافر)[٣].

---

(١) طبقات الحنابلة (١/١٧٢).

(٢) طبقات الحنابلة (١/٢٨٠).

(٣) طبقات الحنابلة (١/٣٢٦).

أقول: سبحان الله كيف أدت الخصومة بأحمد رحمه الله لأن يبالغ في أمرٍ السكوت عنه أولى، وأدلته مظنونة غير قطعية الدلالة ويراه أعظم إثماً من أمر أجمع أهل الإسلام قاطبة على تحريمه ولم يتنازعوا فيه وأدلته قطعية من القرآن والسنة.

ومن الأقوال الغالية المنسوبة لأحمد قوله: (الواقفي لا تشكن في كفره[1] والواقفي هو من قال: القرآن كلام الله ووقف عند النصوص، فكيف يكون هذا كافراً بلا شك؟

وقوله: (يستعان باليهود والنصارى ولا يستعان بأهل الأهواء)[2].

وسئل عن رجل يشتم رجلاً من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) فقال: (ما أراه على الإسلام)[3].

أقول: كان النواصب الأمويون يلعنون علياً[4] على المنابر فهل كانوا كفاراً ؟ أم أن السب الذي يكفر به المسلم المقصود به سب الطلقاء من بني أمية فقط؟

البربهاري الحنبلي وتكفير المسلمين

وقال الحسن البربهاري إمام الحنابلة في عصره (ت٣٢٩هـ) وينعته غلاتنا بأنه: إمام أهل السنة والجماعة في عصره قال في كتابه (شرح السنة)، طبعة دار الغرباء الأثرية قال في المقدمة: (اعلموا أن الإسلام هو السنة والسنة هي الإسلام) وهذا يلزم منه أن من لم يكن سنياً فليس بمسلم وليته يقصد سنة النبي ﷺ حتى نعذره في قوله ولكنه يريد السنة المغالية عند الحنابلة في تكفير الفرق المخالفة لهم تلك السنة التي رأيتم بعض ملامحها في كتاب عبد الله بن أحمد وسترون مزيداً من الملامح عند البربهاري نفسه أثناء الأمثلة التالية:

(١) مناقب أحمد لابن الجوزي (٢٠٦).

(٢) مناقب أحمد (٢٠٨).

(٣) المناقب (ص٢١٤).

(٤) كان أحمد رحمه الله يكتب حديث حريز بن عثمان ومروان بن الحكم وغيرهم ممن كان يلعن علياً، بل ثبت أن معاوية كان يلعن علياً ويأمر بلعنه (راجع صحيح مسلم ـ فضائل علي)، فهل هؤلاء كفار عند الحنابلة لسبهم أحد العشرة المبشرين بالجنة؟!! أم أن المسلم لا يكفر إلا بسب الطلقاء.

قال ص(١٠٩) مكفراً كل من خالف شيئاً مما ألفه في كتابه شرح السنة: (فإنه من استحل شيئاً خلاف ما في هذا الكتاب فإنه ليس يدين الله بدين وقد رده كله) وشبه كتابه-الجامع للبدع والأحاديث الموضوعة والأقوال الباطلة-بالقرآن الكريم عندما قال: (كما لو أن عبداً آمن بجميع ما قال الله إلا أنه شك في حرف، فقد ردَّ جميع ما قال الله وهو كافر) سبحان الله؟ أية سنة يا ترى يدعو لها البربهاري[1].

التكفير عند ابن تيمية

ابن تيمية رحمه الله رغم أنه تاب من تكفير المسلمين من بعض الفرق المخالفة كما نقله عنه الذهبي إلا أن التأصيل للتكفير موجود في كلامه عندما بالغ في التفريق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية فهوّن من شأن الأول وبالغ في شأن الثاني والتفريق نفسه تفريق مبتدع ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولم يقل بهذا التفريق أحد من الصحابة ولا التابعين فالتوحيد شأنه واحد وهذا التفريق هو الذي جعل مقلدي ابن تيمية يزعمون (أن الله لم يبعث الرسل إلا من أجل توحيد الألوهية أما توحيد الربوبية فقد أقر به الكفار) ونسوا أن فرعون قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى﴾[النازعات:٢٤] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾[القصص:٣٨] وأن صاحب إبراهيم قال: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾[البقرة:٢٥٨] فضلاً عن سائر الملحدين في الماضي والحاضر وغير ذلك مما يؤكد أن الرسل بعثوا للإقرار بوجود الإله وربوبيته واستحقاقه للعبادة وبعثوا بسائر أنواع العبادة والأخلاق وتحريم المحرمات وغير ذلك.

أقول: وهذا التفريق والاستنتاجات السابقة جرأت مقلدي ابن تيمية رحمه الله وسامحه على تكفير المسلمين الذين حصل لهم خطأ في الاعتقاد وكان الأولى أن يخطأوا أو يبدعوا-إن ثبت عليهم ذلك-لا أن يتهموا بالشرك وهم قائمون بأركان الإسلام وأركان الإيمان.

بل جرت الخصومة ابن تيمية لإطلاق عبارات فهم منها تكفيره لسائر المتكلمين من

---

(١) ستأتي في أقوال أخرى للبربهاري تدل على أن الرجل سامحه الله كان جريئاً على دين الله قوّالاً بالأباطيل والأخبار المكذوبة غفر الله لنا وله.

المسلمين وسائر المخالفين له في الرأي من الفرق الإسلامية.

والغريب أن ابن تيمية رحمه الله يدعو لهجر الكلام والفلسفة وعرض الدين من النصوص الشرعية بينما هو هنا يأتي بشيء لم يؤثر في كتاب الله ولا سنة رسولهﷺ فقد كان النبيﷺ يدعو الناس إلى الشهادتين ونبذ عبادة الأوثان وتأدية أركان الإسلام كما في حديث معاذ بن جبل في بعثه إلى اليمن وغير ذلك من الأدلة الكثيرة الوفيرة التي لم نجد فيها هذا التقسيم المبتدع.

والسيئ في هذه القواعد الباطلة التي يقعدها أهل العلم كابن تيمية أن لها ما بعدها وكما يقال: (زلة عالِم زلة عالم) وقد زل بهذا التقسيم عوالم أصبحوا يكفرون المسلمين لوجود أخطاء عقدية فقرنوا بينهم وبين الكفار ولم يحفظوا لهم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ونقول لهم ما قاله النبيﷺ لأسامة بن زيد: (ماذا تفعلون بـ: لا إله إلا الله يوم القيامة)؟.

ابن القيم لم يسلم من التكفير

بما أن ابن القيم رحمه الله مقلد لابن تيمية -فهو تلميذه والناشر لعلومه- فلا بد أن يكون في أبحاثه ومؤلفاته تكفير لبعض المسلمين إن لم أقل لكثير من المسلمين وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ابن القيم رحمه الله قد عقد فصلاً في نونيته بعنوان (فصل: في بيان أن المعطل مشرك) ويقصد بالمعطلة هنا ما ذكره الشارح الدكتور محمد خليل هراس: بأنهم (الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية والقرامطة والصوفية)[١] فهناك خلط بين القرامطة والأشعرية فضلاً عن الخلط بين المعتزلة والقرامطة.. يقول ابن القيم -رحمه الله وسامحه- في قصديته النونية[٢].

لكن أخو التعطيل شر من أخي الـ	إشراك بالمعقول والبرهان
إن المعطل جاحد للذات أو	لكمالها هذان تعطيلان
والمشركون أخف في كفرانهم	وكلاهما من شيعة الشيطان[٣]

---

(١) شرح نونية ابن القيم (٢٧/١).

(٢) المصدر السابق(٣٠٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٣١٥/٢).

أقول: فهذا تكفير واضح لجمهور المسلمين فإن الحنابلة قلة سواءً في عصر ابن القيم أو قبله أو بعده وأغلب المسلمين إما أشاعرة أو شيعة أو معتزلة وهم من الذين يؤولون الصفات التي يسميها ابن القيم (تعطيلاً) ولهم حججهم في هذا كما أن للمثبتين حججهم لا يهمني استعراض هذه الحجج أو تلك إنما يهمني أن أؤكد أن تكفير بعضهم لبعض محرم شرعاً والتكفير بلا برهان دليل على قلة العلم وقلة الورع ويؤدي لرمي المسلم بالباطل مع التعصب وضيق العطن ثم قد اتسع مسمى الإسلام لأعراب ومنافقين ونحوهم من أهل الريب والمرجفين فكيف لا يتسع الإسلام للمؤمن القائم بأركان الإسلام وأركان الإيمان إذا عرضت له شبهة أو تأويل في نص ما.

ومثلما بالغ ابن القيم-تبعاً لشيخه ابن تيمية-في ذم الأشاعرة والمعتزلة والشيعة والصوفية فقد بالغ خصومه من الأشاعرة خاصة في ذمه وتكفيره ورميه بكل طامة لأسباب كثيرة لكنها لا تبرر لهم تكفيره ومن تلك الأسباب هذه القصيدة التي كفرهم فيها أو لمحّ لكفرهم فألف السبكي (السيف الصقيل) بالغ فيه وردَّ الخطأ بخطأ مثله وكفرّ ابن تيمية وابن القيم ونعتهم بأقسى الألقاب والشتائم وتابعه كثير من الأشاعرة فهم إلى اليوم يكفرون ابن تيمية وابن القيم وابن بطة وغيرهم من علماء الحنابلة أو يبدعونهم وهذا رد للظلم بظلم وكان من آخر هؤلاء المخالفين لهم الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله الذي كفر ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله. فغضبنا لذلك وقمنا بتكفير الكوثري وذمه وذم تلاميذه وتبديعهم(١)، فغضب للكوثري وأبي غدة رحمهما الله جمع من تلاميذهما-وحق لهم أن يغضبوا لكن لا يحق لهم أن يظلموا-فقالوا بتكفيرنا واتهامنا بالتجسيم وتكفير المسلمين وجمود الفهم وما إلى ذلك وهذا كله رد للخطأ بخطأ والظلم بظلم والتعصب بتعصب وهكذا.. وما زالت المعركة إلى

---

(١) كما فعلنا بالشيخ أبي غدة رحمه الله إذ قمنا بإذلال هذا الرجل أقصد أبا غدة ومحاولة استتابته ونعتناه بأسوأ الألقاب وحاربناه في رزقه وعلمه وقام بعض السفهاء بالبصق عليه في معرض جامعة الملك سعود قبل سنوات وأتبع البزقة بلعنة!! وهذا نتيجة طبيعية لكتب العقائد عندنا!! التي زرعت في نفوسنا الأحقاد باسم عقيدة السلف الصالح!! ولازلنا مخدوعين بهذه الشعارات ومتناسين نصوص الكتاب والسنة في وجوب محبة المسلم ومعرفة حقوقه ومن أبرزها وأهمها حق الإسلام.

اليوم مستمرة، ولو أنصف كل فريق ولم يقدس علماء مذهبه ورضوا بالرجوع لكتاب الله عز وجل وسنة الرسول ﷺ الصحيحة دون تنطع ولا حب للغلبة بالباطل لارتفع كثير من الخلاف مع وجوب أن يترحم بعضهم على بعض ويعرف بعضهم لبعض حق الإسلام.

ويجب أن نتفهم أن غضب علماء الأحناف كالكوثري وتلاميذه له ما يبرره فقد وجدوا أن الحنابلة سبق لهم أن كفروا إمامهم بل إمام من أئمة المسلمين وهو أبو حنيفة رحمه الله ورأى الأحناف أن الذين كفروه وذموه قد ظلموه إما بالافتراء عليه أو عدم فهم ما يقول أو المبالغة في تعظيم أمور يجوز فيها.

وأقول: يجب أن نتفهم غضب هؤلاء وذمهم لنا لأننا لو سمعنا -نحن الحنابلة- بأن جامعة من الجامعات تقوم بتدريس كتب فيها تكفير أحمد بن حنبل أو ابن تيمية أو محمد بن عبد الوهاب فهل سنقبل بهذا ونقول: (أن التكفير حق وله أصل في الكتاب والسنة)؟ أم نقول: (أنتم لم تفهموا مراد أحمد؟ وأنتم افتريتم على الشيخ محمد وأنتم وأنتم...).

إذن فالأحناف والأشاعرة والمعتزلة والشيعة يغضبون لعلمائهم وأئمتهم مثلما نغضب نحن لعلمائنا.

فإن قال قائل: إن العبرة ليست بغضب أتباع المذاهب وإنما العبرة بالحق فمن ارتكب مكفراً وارتفعت الموانع وجب تكفيره ولو كان من العلماء عند الناس.

نقول: وهذه حجة الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم ممن وافقهم في تكفير ابن تيمية وابن القيم والشيخ محمد بن عبد الوهاب وغيرهم... لأنهم يرون أن الحجة قامت عليهم وارتفعت الموانع...

فإن قلتم: تكفيرنا لأبي حنيفة والأشاعرة وغيرهم كان حقاً وتكفيرهم لأئمتنا كان باطلاً؟

نقول: هذه دعواهم تماماً فعندما ينكر عليهم بعض العلماء تكفيرهم لأحمد أو ابن تيمية أو ابن القيم يأتون بمثل الحجة السابقة.

والصواب ليس مع هؤلاء ولا هؤلاء فأبو حنيفة وأحمد وابن تيمية وابن القيم والأشعري ومحمد بن عبد الوهاب مسلمون مؤمنون لكنهم بشر يصيبون ويخطئون وكذلك الحال في أئمة المعتزلة أو الشيعة مثل واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وابن المطهر والجهم بن صفوان والجعد بن درهم وغيلان الدمشقي وغيرهم من العلماء هم مسلمون لهم حق الإسلام لكنهم بشر يصيبون ويخطئون بغض النظر عن نسبة الصواب والخطأ هنا.

وليس هناك حجة لنا في تكفير هؤلاء إلا ولهم حجة مثلها أو قريب منها في تكفير أئمتنا والفرق بيننا وبينهم أن حججنا منشورة بيننا دون مناقشة وحججهم منشورة بينهم دون مناقشة فيظن كل طرف أن الطرف الذي ينتمي إليه على حق أبلج وأن الطرف الآخر معه باطل لجلج وأن فيه كل بلية من جهل وابتداع وخبث...

فلذلك نحن نتعجب من ضلالهم وهم يتعجبون من ضلالنا ونتعجب من تكفيرهم لنا ويتعجبون من تكفيرنا لهم ونتعجب من نفيهم الصفات ويتعجبون من تشبيهنا الله بخلقه ونتعجب من ذمهم بعض الصحابة وغلوهم في البعض الآخر ويتعجبون من تقديسنا لبعض الصحابة وذمنا لبعضهم أيضاً (وهذا كله له شواهد صحيحة ليس هنا مجال ذكرها).

ونلزمهم بما في كتبهم ويلزموننا بما رأيتم وسترون في كتبنا فإن نفوا عن أنفسهم تهمة لا نصدقهم لأن كتبهم تؤكد ذلك ونحن لو ننفي عن أنفسنا تكفير أبي حنيفة لما صدقونا لأن كتبنا تؤكد ذلك ولو ننفي عن أنفسنا التجسيم لما صدقونا لأن كتبنا تؤكد ذلك ولو أنكرنا غلونا في علمائنا لما صدقونا لأن كتبنا تؤكد ذلك وهكذا يتعجب كل طرف من الآخر.

وسيستمر هذا التعجب المتبادل إلى أن يراجع المتخاصمون أنفسهم ويعرفون أسباب الاختلاف ثم يجلس المتخاصمون على مائدة واحدة للحوار والنقاش والبحث العلمي الجاد والطويل مع التعاهد على التواصي بالحق وتجرد النية وإخلاصها لله عز وجل وليس للمذاهب والأشخاص والأقطار.

وقد كان الأشاعرة والحنابلة متفقين على ذم المعتزلة وظلمهم وتكفيرهم فعاقب الله هاتين الطائفتين فكفرت السلفية الأشاعرة وأسموهم مخانيث المعتزلة ولا يقصدون بذلك أتهامهم باللواط ولكن يقصدون أنهم متأرجحون بين السنة والإعتزال لكن الكلمة سيئة قبيحة من التنابز بالألقاب، فلو قام الآخرون برد الشتم بمثله هل سنرضى؟ أعني لو قام الأشاعرة أو غيرهم وأطلق على الغلاة من الحنابلة (مخانيث المجسمة) أو (مخانيث النواصب) فهل سنقول إنما يقصدون ويقصدون؟ نعوذ بالله من فحش القول وبذاءة اللسان فالمؤمن ليس فاحشا ولا بذيئا.

على أية حال لم يكن غلاة الأشاعرة بأقل تورعاً فقد كفروا السلفية وأسموهم فروخ اليهود والصابئة وهذا ظلم أيضا، وهذا كله نتيجة للمنهج (الظلمي) الموجود في كتب عقائد الفرقتين، فهذا المنهج الظلمي كالنار (تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل افترقت الساعية إلى فرق قرأنا كتبهم في تكفير وتبديع بعضهم بعضاً مع ترديد كل طرف للعبارة المشهورة (اليهود والنصارى أخف ضررا من هؤلاء) وهذه العبارة الظالمة كنا نقولها في الفرق الأخرى فلما تواطأنا على هذا الظلم عاقبنا الله حتى أصبحنا نرددها في بعضنا وأذاق الله بعضنا بأس بعض لسكوتنا عن الظلم الأول وتبريره والدعوة إليه.

فهذا النموذج من التكفير والتبديع والتضليل هو الأعم الأشمل في كتب العقيدة فلا يكاد مبحث يخلو منه فضلاً عن كتاب.

كثرة الأكاذيب من الأحاديث الموضوعة والآثار الباطلة في كتب الحنابلة

وخاصة تلك المشتملة على التجسيم وتشبيه الله بالإنسان، سواءً ما كان منها مكذوباً على النبيﷺ أو ما كان مكذوباً على بعض الصحابة والتابعين أو كان مما تسرب إلى الكتب من الإسرائيليات المأخوذة عن اليهود والنصارى.

وسبب الإكثار من هذه الأكاذيب والأباطيل أن كل فرقة أرادت الاحتجاج لآرائها ومبادئها بأحاديث وآثار وأخبار فتلجأ إلى أخذ هذه الأكاذيب والإسرائيليات فيوقعهم

هذا في الكذب وقد يزين الشيطان للأتباع تصحيح بعض هذه المكذوبات كل هذا بحجة نصرة السنة ونصرة العقيدة.

ونسوا أن النبي ﷺ يقول: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدة من النار)[1]، وتناسوا النصوص الشرعية الناهية عن الكذب والمحذرة منه.

ومن أمثلة هذه الأكاذيب المنتشرة في كتب عقائد الحنابلة:

وروى عبد الله بن أحمد بإسناده عن النبي ﷺ أن الله عزٍ وجل يجلس على الكرسي فما يفضل (من الكرسي) إلا قيد أربع أصابع وأن له أطيطاً كأطيط الرحل إذا رُكب[2] وهذا الحديث لا يصح عن النبي ﷺ وفيه تجسيم واضح.

ما رواه عبد الله بن أحمد[3]:حدثنا يزيد بن هارون حدثنا الجريري عن أبي عطاف قال: كتب الله التوراة لموسى عليه السلام بيده وهو مسند ظهره إلى الصخرة في ألواح در فسمع صريف القلم ليس بينه وبينه إلا الحجاب.

أقول: فهذا من الإسرائيليات المكذوبة أو خزعبلات العوام وتوهمات الأعراب. وقد أورد عبد الله بن أحمد كثيراً من الآثار من هذا القبيل.

وروى ابن أحمد أيضاً بإسناده أثراً[4] عن ابن عباس: أن النبي ﷺ رأى ربه على كرسي من ذهب تحمله أربعة من الملائكة ملك في صورة رجل وملك في صورة أسد وملك في صورة ثور وملك في صورة نسر في روضة خضراء دونه فراش من ذهب).

أقول: هذا الأثر مكذوب على ابن عباس وفيه تجسيم واضح وغرائب لجذب العوام لعل بعض الرواة أخذوه من اليهود والنصارى، تعالى الله عن أساطيرهم.

وروى أيضاً[5] بإسناده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: (خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر).

---

(١) الحديث متواتر، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

(٢) كتاب السنة لعبد الله بن أحمد (١/٣٠٥).

(٣) انظر كتاب السنة (١/٢٩٤) (٢/٤٦١).

(٤) المصدر السابق (١/١٧٦).

(٥) المصدر السابق (٢/٤٧٥) (٢/٥١٠).

أقول: وينسبون الصدر والذراعين هنا إلى الله عز وجل تعالى عما يقولون علواً كبيراً فلا يقال في الله ولا عن الله خلاف ما في القرآن الكريم والسنة الصحيحة المشهورة وكفى بإخبار الله عن نفسه في آيات كثيرة فيهملها هؤلاء ويذهبون إلى خزعبلات اليهود وتخيلات الأعراب وهذه إن صحت عن عبد الله بن عمرو فهي من الإسرائيليات التي كان يرويها فقد ظفر يوم اليرموك بزاملتين فيها كتب لأهل الكتاب فكان يروي ما فيها على سبيل القصص فإن كان هذا منها فهو مخطئ في روايته لها ففي نصوص القرآن والسنة عن الله عز وجل ما يغني ويدفع هذه الأباطيل فيجب الاقتصار على المحكم من ذلك والإيمان بالمتشابه منه ورد الباطل من المرويات.

وروى عبد الله بن أحمد[1] أن الله يقول لداود عليه السلام يوم القيامة: (إدنه إدنه حتى يضع بعضه عليه) وفي لفظ (حتى يأخذ بقدمه) تعالى الله عن ذلك.

وروى بإسناده[2] حديثاً موضوعاً: (أن النبي ﷺ سئل: أين كان ربنا عز وجل قبل أن يخلق الخلق؟ فقال: كان في عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء ثم خلق عرشه على الماء).

أقول: هذا حديث مكذوب على النبي ﷺ وهذا نص من كتاب التوراة كما أخبرني بذلك بعض المهتمين بكتب أهل الكتاب.

وروى بإسناده[3] عن ابن مسعود: (إذا تكلم الله عز وجل سمع له صوت كجر السلسلة على صفوان) واتهم عبد الله بن أحمد من لم يقر بهذا بالجهمية والبدعة مع أن هذا فيه تشبيه واضح ولم يأتِ عليه دليل صحيح.

روى بأسانيده عن كعب الأحبار وكان من الذين أسلموا من اليهود آثاراً من هذا الجنس من الإسرائيليات[4].

---

(١) المصدر السابق (٢/٤٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/٢٤٥).

(٣) المصدر السابق (١/٢٨١).

(٤) المصدر السابق، الآثار (٥٤١) (٢٨٤) (٥٦١) (٥٧٤) وغيرها.

وروى عبد الله بن أحمد أيضاً[1] بإسناده عن النبيﷺ أنه قال: (لما كلم موسى عليه السلام ربه عز وجل كان عليه جبة صوف وعمامة صوف ونعلان من جلد حمار غير زكي).

وقد أخرج هذا الأثر الآجري في الشريعة وابن بطة وهما من الحنابلة، والأثر مكذوب على النبيﷺ وفيه تجسيم يلزم منه استهانة بالذات الإلهية لكن لازم القول ليس بقول وقد يقول البعض إن هذا يريد منه القائل وصفاً لموسى لا لله عز وجل، أقول: أرجو ذلك ولكن يعكر على هذا الاعتذار أن سياق الآثار في الباب كله إثبات صفات الله عز وجل من جلوس وقيام وصوت وكرسي وصور وصدر وذراعين... ونحو ذلك ولا فائدة لهم هنا في ذكر لبس موسى فإن هذا مما لا دخل له بالعقيدة ولا السنة

ورووا خزعبلات أخرى ظاهرها التجسيم والتشبيه مثل قولهم:

أن الله وضع يديه بين كتفي النبيﷺ حتى وجد بردها على قلبه[2].

ومن هذه الخزعبلات المروية:

أن جلد الكافر يوم القيامة أربعون ذراعاً بذراع الجبار (السنة لعبد الله بن أحمد، ٢/٤٩٢).

وأن السماء ممتلئ بالله عز وجل. المصدر السابق (٢/٤٥٧).

وأن أسباب الزلازل أن الله يبدي بعضه للأرض فتتزلزل المصدر السابق(٢/٤٧٠).

وأنه ينزل كل عشية ما بين المغرب والعصر ينظر لأعمال بني آدم. المصدر السابق (٢/٤٧٠).

وأنه خلق آدم على صورته هو. المصدر السابق (٢/٤٧٢).

وأن عرش الرحمن مطوق بحية. المصدر السابق (٢/٤٧٤).

---

(١) المصدر السابق (١/٢٩٣).

(٢) المصدر السابق الآثار (٤٩٠).

وأن الوحي ينزل في السلاسل. المصدر السابق (٢/٤٧٤).

وأن الكرسي كالنعل في قدميه. المصدر السابق (٢/٤٧٥).

وأن الله يطوف في الأرض. المصدر السابق (٢/٤٨٦).

وأن الله يضع يده في يد داود المصدر السابق (٢/٥٠٢).

ويأمره أن يأخذ بحقوه. المصدر السابق (٢/٥٠٣).

وأن هذه الرياح من نفس الرحمن. المصدر السابق (٢/٥١٠).

وأنه لا تبقى خيمة من خيام الجنة إلا دخلها ضوء وجهه ويستبشرون بريحه. المصدر السابق (٢/٥٢٤).

وأنه لما تجلى للجبل، بسط كفه ووضع إبهامه على خنصره. المصدر السابق (٢/٥٢٥).

أقول: وبعد هذا نقول: أننا نقتصر على النصوص الشرعية الصحيحة ولا نشبه الله بخلقه وأن من شبه الله بخلقه فقد كفر؟ إن لم يكن ما سبق تشبيهاً فما هو التشبيه إذن؟.

بل جوز الدارمي- مبالغاً في الرد على المريسي- أن يستقر الله عز وجل على ظهر بعوضة صغيرة فقال: (ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته ولطف ربوبيته فكيف على عرش عظيم) وقد يفهم البعض أن ابن تيمية أقره ضمناً لثنائه الكبير على كتابه.

فهل هذه الموضوعات والأكاذيب والآراء الباطلة الموجودة في كتب العقائد هي حقاً كما نزعم امتداد للعصر النبوي؟ اللهم حاشا وكلا.

وبمثل هذا القول السيئ جاء المعتزلة وغلاة الأشاعرة ليتخذوه حجة في تكفير الدارمي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم من المبالغين في الإثبات، لأن المكفرين زعموا أنهم رأوا في العبارة وأمثالها استهزاء بالذات الإلهية وهذا غير لازم. والحق أنه لا

يجوز لبعضهم تكفير بعض بسبب الإلزامات الباطلة من الطرفين.

وقد ذكر ابن الجوزي الحنبلي فتنة الحنابلة التي جرت سنة ٤٠٣هـ: فذكر بعض مؤلفاتهم وقال: (فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام فحملوا الصفات على مقتضى الحس فسموا أن الله خلق آدم على صورته فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات وعينين وفماً ولهواتٍ وأضراساً وأضواءً لوجهه ويدين وأصابع وكفاً وخنصراً وإبهاماً وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس... ثم يتحرجون من التشبيه ويقولون: نحن أهل السنة وكلامهم صريح في التشبيه وقد تبعهم خلق من العوام...).

ثم ذكر أنه قد نصحهم وقال: (لو أنكم قلتم نقر الأحاديث ونسكت لما أنكر عليكم أحد ... فلا تدخلوا على مذهب هذا الرجل الصالح-يقصد أحمد-ما ليس منه حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم ثم زينتم مذهبكم أيضاً بالعصبية ليزيد بن معاوية...).

أقول: لم يتعصبوا ليزيد فقط وإنما لجميع بني أمية كل هذا لأجل إغاظة الشيعة والرد عليهم[1] حتى ولو كان في هذا التعصب ركون للذين ظلموا.

---

(١) وهذه من ردود الأفعال التي بقيت في بعض الحنابلة إلى يومنا هذا فهم ـ أعني ذلك البعض ـ أكثر الناس حساسية في التعامل مع الشيعة لدرجة أكبر من حساسيتهم في التعامل مع غير المسلمين من نصارى ويهود وملحدين كما أنهم ذوو حساسية كبيرة من الثناء على علي بن أبي طالب وأهل بيته بينما ينتشر بينهم الثناء على بني أمية وخاصة معاوية وابنه يزيد.!!

وللأسف أن المناهج التعليمية ـ عندنا في المملكة ـ قد أشرف عليها في الماضي أو راقبها من كان فيه انحراف واضح عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مع الميل الشديد لبني أمية إما بعلم أو بجهل، فقد قرر كتاب (محاضرات الخضري) في دار التوحيد بالطائف لسنوات طويلة والكتاب يصف الإمام علي بالكبر والتعالي ويفضل معاوية عليه في إدارة شئون الدولة الإسلامية!! وقرر على المعاهد العلمية كتب محب الدين الخطيب: الرعيل الأول وكتاب العواصم من القواصم لابن العربي بتحقيقه والكتابان مليئان بالتعصب لبني أمية والانحراف عن علي بن أبي طالب والحسين بن علي فانتشر النصب بين عموم طلبة العلم عندنا وخرج لنا هذا الجيل الذي ترون!! . فلهذا لا تستغربوا الهجمة على كل من أراد التصحيح!! . وقد منع تدريس هذه الكتب في الفترة المتأخرة والحمد لله، لكن بقيت المقررات (في التاريخ الإسلامي) غير منصفة وإلا فأخبرونا أين الحكم الشرعي في قتال البغاة وأين قوله تعالى: ﴿**فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**﴾ وأين الحديث المتواتر ((تقتل عمار الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار))!! فأين هذا وغيره في مقرراتنا؟! أهذا جهل بهذه الحقائق (أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله)؟

ثم ذكر لهم ابن الأثير فتنة أخرى عام ٤٤٧هـ سببها إنكارهم للجهر بالبسملة والقنوت في الفجر والترجيع في الأذان ونحو هذا من المسائل التي لم تكن عندهم على مذهب أحمد فذهبوا إلى الخليفة وأنكروا عليه جهر الناس بالبسملة فأخرج لهم مصحفاً وقال:أزيلوها من المصحف حتى لا أتلوها اهـ.

التجسيم والتشبيه في كتب الحنابلة

سبق أكثره في الفقرة السابقة الخاصة بالأحاديث الموضوعة والآثار المكذوبة وبقي أن نشير لأعظم ما رواه الحنابلة في هذا الجانب ومن ذلك:

صحح الشيخ عبد المغيث الحربي الحنبلي حديث الاستلقاء الذي فيه أن الله لما انتهى من الخلق (استلقى ووضع رجلاً على رجل[1] وهذا تشبيه واضح.

أما الأهوازي (الحسن بن علي بن إبراهيم) وهو من غلاة أهل السنة، وغلاة أهل السنة حنابلة) فقد ألف كتاباً طويلاً في الصفات أورد فيه أحاديث باطلة ومنها حديث عرق الخيل الذي نصه: (إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل فأجراها حتى عرقت ثم خلق نفسه من ذلك العرق[2] تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

والغريب أننا نكفر من يقول بخلق القرآن أو يسب أحد الصحابة وفاعل هذا وإن كان مخطئاً لكنه ليس كخطأ من يزعم أن الله خلق نفسه من عرق الخيل.

فعجباً لمن يكفر من يقول: إن القرآن مخلوق، ولا يكفر من يقول: إن نفس الله مخلوقة فهذا تناقض صارخ.

كما حدث الأهوازي هذا بحديث (رأيت ربي بمنى على جمل أورق عليه جبة) وهذا تشبيه واضح وتجسيم صريح.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/١٦٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/١٧)، وتاريخ الإسلام(٣٠/١٢٤). وقد اتهمه ابن عساكر بأنه من الفرقة السالمية المجسمة، لكن ابن تيمية عده من أهل السنة في الجملة، فاحتمل أمثال هؤلاء داخل أهل السنة مع ما ترى من بشاعتهم، ولم يحتمل دخول المعتزلة والجهمية ومعتدلي الشيعة!! وهذه مفارقة عجيبة.

وألف الهروي الحنبلي كتاباً في الصفات حشره بأحاديث باطلة من هذا الجنس[١].

وروى عبد الله بن أحمد رواية مقطوعة فيها (مكث موسى أربعين ليلة لا يراه أحد إلا مات من نور رب العالمين[٢].

وروى عبد الصمد بن يحيى الحنبلي قال: قال لي شاذان: اذهب إلى أبي عبد الله- أحمد بن حنبل-فقل: ترى لي أن أحدث بحديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: (رأيت ربي عز وجل في صورة شاب)؟

قال: فأتيت أبا عبد الله فقلت له: فقال لي: قل له: تحدث به، قد حدث به العلماء[٣].

أقول: وهذا الحديث موضوع باطل وإن صحَّ هذا الأثر عن أحمد فقد أخطأ ووقع في خطأ إيماني واضح (أو عقدي حسب التسمية الشائعة)؛لأن في الحديث تشبيهاً صريحاً وإن لم يصح عن أحمد فهو دليل على أن بعض الحنابلة يرون هذا الرأي ويعتقدونه ولذلك يحتجون لهذا بأقوال ينسبونها إلى أحمد وللحديث لفظ مطول بالإسناد السابق وهو (رأيت ربي عز وجل، شاب أمرد جعد قطط عليه حلة حمراء[٤].

أقول: بالله عليكم هل تركنا لأنفسنا عذراً ونحن نروي مثل هذه الطوام والفضائح في كتبنا العقدية ولا ننقدها ثم لا نلتمس العذر للآخرين في تبديعنا بل وتكفيرنا

هل رأيتم أصرح في التشبيه والتجسيم من هذا الأثر وحديث عرق الخيل الذي قطع كل محاولة في التأويل أو الاعتذار، اللهم إلا بالاعتراف بأن فينا من شبه الله بخلقه مثلما يوجد في الآخرين من بالغ في التعطيل وكلا الأمرين خطأ عظيم، لكن المجسمة والمعطلة على حد سواء يبقون مسلمين (متأولين أو جاهلين) لهم حقوق المسلمين.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/٥٠٨).

(٢) طبقات الحنابلة (١/١٨٦).

(٣) طبقات الحنابلة (١/٢١٨) (٢/٤٦).

(٤) طبقات الحنابلة (٢/٤٦) وغلاتهم يصححون هذا الحديث كما ترى في قول أبي الحسن بن بشار الحنبلي (٢/٥٩).

وقال محمد بن إبراهيم القيسي الحنبلي (قلت لأحمد بن حنبل: يحكى عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرف ربنا عز وجل؟ قال: في السماء السابعة على عرشه بحد-أو يحد-فقال أحمد: هكذا هو عندنا[1]

أقول: الرواية منقطعة عن ابن المبارك ولو صحت عنه لما كانت حجة فلم يرد لفظ الحد في الكتاب ولا في السنة الصحيحة فلماذا اللجاجة في هذه الغرائب؟.

ورووا أن المقام المحمود للنبي ﷺ هو (قعوده ﷺ مع ربه على العرش[2] واعتبروا من رد هذا الأثر الضعيف جهمياً أو زنديقاً وأنه لا يؤمن بيوم الحساب[3].

أقول: انظروا إلى الأحكام الجائرة فكلما كانت القصة أو الأثر مكذوباً كلما زاد إنكارهم على من أنكره وحكموا عليه بالزندقة والكفر وكأن الشدة تعويض لضعف الحجة.

وزعموا أن النبي (صلى الله عليه وآله) رأى ربه تسع مرات[4].

ولم يكن البربهاري إمام الحنابلة في عصره يجلس مجلساً إلا ويذكر فيه أن الله يُقعد النبي ﷺ معه على العرش[5].

تأثير العقيدة على الجرح والتعديل في كتب الحنابلة

والعقيدة لها أثر سيئ على الجرح والتعديل ولو لم يكن من أثر إلا التظالم الموجود بسببها لكفى، فتجد كل طائفة من المسلمين تحاول توثيق الرجال الذين ينتمون إليها في العقيدة ويضعفون رجال الطوائف الأخرى ولو كانوا من أوثق الناس، وأصلحهم وأضبطهم للرواية، ولعل أبرز آثار العقيدة على الجرح والتعديل عند الحنابلة تضعيف

---

(١) طبقات الحنابلة (٢٦٧/١).
(٢) طبقات الحنابلة (١٠/٢).
(٣) المصدر السابق.
(٤) طبقات الحنابلة (١١/٢).
(٥) طبقات الحنابلة (٤٣/٢).

ثقات المخالفين وتوثيق ضعفاء الموافقين ومن ذلك:

تضعيف ثقات الشيعة وخاصة فيما يروونه في فضائل علي[1].

تضعيف سائر المخالفين من العلماء كعلماء المرجئة والقدرية والمعتزلة.

تضعيف القائلين بخلق القرآن أو المتوقفين.

تضعيف من يتوهمون فيه أدنى مخالفة حتى وصل تضعيفهم للبخاري ومسلم (كما نقل ذلك ابن أبي حاتم عن أبي زرعة وأبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وهما حنبليان) وكذا تضعيفهم للكرابيسي وأبي حنيفة وغيرهم من العلماء الذين يخالفونهم في بعض الآراء المذهبية في العقائد.

تضعيف الكبار من أئمة الأشاعرة كالبيهقي (يضعفه من الحنابلة المعاصرين الشيخ صالح الفوزان ويزعم أنه لا يوثق بنقله في العقيدة) وهذا ما لم يسبق إليه الشيخ وإلى الآن لا أدري كيف تجرأ على هذا القول؟.

مع أن الحنابلة المضعفين لهؤلاء من حيث الجملة أضعف في الرواية من خصومهم بل إن بعض أئمتهم كانوا يضعون الأحاديث ويغيرون في الأسانيد والمتون لخدمة المذهب، كما كان يفعل ذلك ابن بطة الحنبلي وهو من كبار علماء الحنابلة في العقيدة، قال ابن حجر: (وقفت لابن بطة[2] على أمر استعظمته واقشعر جلدي[3] (ثم ذكر أثراً موضوعاً عن ابن مسعود وهو أثر تكليم الله لموسى وعليه جبة صوف وعمامة صوف ...ثم ذكر ما يدل على أن ابن بطة غيرَّ في أسماء رجال القصة حتى يكون إسنادها صحيحاً.

وكان كثير من الحنابلة يكذبون على أحمد بن حنبل ويسيئون لمنهجه وسمعته ولذلك قال أحد العلماء: إمامان جليلان ابتليا بأصحاب سوء، جعفر الصادق وأحمد بن حنبل.

ومما يجب ملاحظته في هذا الباب أن المحدث-أو رجل العقيدة- إذا كان متعصبا

---

(١) راجع رسالة (الجرح والتعديل) للقاسمي وكتاب (العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل) للسيد محمد بن عمر بن عقيل العلوي).

(٢) وهو من كبار أئمة الحنابلة وله كتاب مطبوع ومحقق في إحدى (الجامعات الإسلامية).

(٣) لسان الميزان (ترجمة ابن بطة).

عقديا فإنه يوثق ويضعف بناءً على أحاديث موجودة في الذهن لهذا الراوي، فإن كانت هذه الأحاديث مما يرى صحتها هذا المحدث أو يريد صحتها تسامح في الراوي ومشاه وإن خالف ما في ذهن المحدث من الأحاديث أبدى المحدث عدم اطمئنانه إليه؟ وهذه من العلل الدقيقة في الجرح والتعديل التي لم ينبه لها أهل المصطلح لأن كثيرا منهم متمذهبون أصلا فإقرارهم بهذا يعني صعوبة كبيرة في ممارسة هذا العلم والحرج الأكبر من التلاميذ وغير ذلك.

التناقض في كتب الحنابلة

التناقض سمة رئيسة من سمات كتب العقائد فتجد الشيء وضده، فتجدهم يأمرون بالاهتمام بالقرآن والسنة ووجوب اتباع الأثر ثم يتركون الآيات الصريحة والأحاديث المتفق عليها إلى موضوعات وأكاذيب وإسرائيليات لا تصح لا سنداً ولا متناً.

- وتجدهم يحذرون من الغلو مع غلوهم في التكفير وغلوهم في الثناء على علمائهم.
- وتجد هذه الفرق والطوائف عند سيطرتها وكثرة أتباعها تأمر أتباعها باتباع السواد الأعظم وعدم مخالفة الأمة فإذا انتصر خصومهم وأصبحوا (سواداً أعظم) يأتي العقائديون ويقولون: (طوبى للغرباء) الذين يصلحون إذا فسد الناس فالجماعة ما وافق الحق ولو كنت وحدك
- وتراهم يأمرون بالوقوف عند حدود النصوص الشرعية وعدم الزيادة عليها بينما هم يزيدون كثيراً من العقائد التي ليست في الكتاب ولا السنة.
- وتراهم يعظمون تكفير المسلم وأنه من عقائد الخوارج وأنه لا يجوز وهذا الورع عن التكفير إنما هو عند ضعفهم فإذا قووا لا يرقبون في مسلم إلاً ولا ذمة.
- وتراهم ينهون عن الاشتغال بأمر لم يشتغل به النبي ﷺ وأصحابه، فإذا سنحت لهم الفرصة أمروا الناس بمضايق من الاعتقادات لم تخطر على بال صحابي ولا تابعي مع مسميات وألقاب سموها هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان.

- وتراهم يتشددون في نقد وتضعيف الرجال الذين لا يوافقونهم في شواذ العقائد حتى وصل ذمهم للبخاري ومسلمٍ ويحيى بن معين وعليٍ ابن المديني وحسين الكرابيسي وابن الجعد الجوهري وأبي حنيفة والحنفية فضلا عن تضعيف سائر الشيعة أيضا متمسكين بعبارة نقلوها عن الشافعي في تكذيب الخطابية (فرقة من غلاة الشيعة يستحلون الكذب) فجعلها هؤلاء في كل الشيعة ثقاتهم وضعفائهم بينما يبالغون في توثيق أتباعهم ولو كانوا ضعفاء أو خفيفي الضبط كما فعلوا في توثيق ابن بطة مثلا.

- وتراهم يذمون السلطان إذا آذى أحد أتباعهم وأن هذا سلطان سوء وينسون كل فضائله كما فعلوا بالمأمون وكان على ظلمه للحنابلة من أعدل ملوك بني العباس وأكثرهم علماً فإذا جاء سلطان آخر أظهر نصرتهم يمدحونه بمبالغة ولو كان مبتدعاً ظالماً كالمتوكل، بل ويبدعون ويضللون من يخالفه ويرددون قواعد طاعة ولاة الأمور وأن من لم يدع للإمام فهو صاحب بدعة.

- وتراهم يحتجون بالإجماع ويدعونه في أمور ليس فيها إجماع فإذا احتججت عليهم بالإجماع في أمر أظهر منه يرددون عبارة أحمد بن حنبل: من ادعى الإجماع فقد كذب وما أدراك لعلهم اختلفوا؟.

- وتراهم يتناقضون في الصحابة ووجوب تقديرهم فيذمون الشيعة لأنهم ينتقصون أصحاب النبي ﷺ بينما لا يذمون النواصب ولا يذكرونهم بسوء مع أنهم كانوا يلعنون علي بن أبي طالب ويذمونه ويرمونه بكل طامة سواءً كان ذلك من قبل حكامهم من بني أمية أو علمائهم كحريز بن عثمان وثور بن يزيد ونحوهم بل يقومون بالفعل نفسه عندما يعدون عمار وأبا ذر وابن عديس وابن الحمق وغيرهم يعدونهم في اتباع عبد الله بن سبأ مع أنهم من كبار الصحابة، وابن سبأ أقرب للأسطورة منه للحقيقة[1] فضلاً عن الدور المكذوب الذي يزعمونه له حتى عدوا في

---

(١) أما دوره المزعوم في الفتنة فأجزم ببطلانه وإما وجود ابن سبأ من حيث الوجود فمحتمل، وليست القضية في وجوده من عدمه فالزنادقة والمبتدعة موجودون على مر التاريخ الإسلامي لكن ليس معنى هذا أن ننسب إليهم سقوط دول وقيام أخرى، علماً بأن العلماء في القرون الثلاثة الأولى على اختلاف اهتماماتهم وأهوائهم لم يذكروا دور ابن سبأ بحرف واحد وأول من تحدث عن دوره المزعوم في الفتنة كان سيف بن عمر الإخباري الكذاب.

أصحابه بعض كبار البدريين بالإضافة إلى أنهم عندما ينتقدون من يسب الصحابة لا يريدون-في الأغلب العام-الدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم وإنما جل اهتمامهم في الدفاع عن الطلقاء وخاصة معاوية، فسب معاوية عندهم أعظم من سب علي بن أبي طالب ولذلك تراهم يتشددون على من ينقد معاوية مثل تشددهم على ابن عبد البر والنسائي والحاكم بينما يمدحون من في كلامه انتقاص من قدر علي بن أبي طالب كابن تيمية وأبي بكر بن أبي داود والبربهاري.. ويجعلون من ينتقد ابن تيمية هنا-ويبين أوهامه في حق الإمام علي-مبتدعاً شيعياً ولا يقصد غلاتهم-فيما أظن-إلا المحافظة على أقواله في انتقاص علي بن أبي طالب والثناء على بني أمية والدفاع عنهم-لأن الغلو الحنبلي والنصب متلازمان غالباً-وتراهم ينتقدون الآخرين ويستدلون على صحة نقدهم لهم بأمور مشتبهة من كلامهم ولو بطرف عبارة بينما يبالغون في الاعتذار لعبارات صريحة صدرت من أئمتهم كما يفعلون في الاعتذار عما كتبه عبد الله بن أحمد أو الأهوازي أو الهروي في التجسيم أو ما كتبه البربهاري في التكفير أو ما كتبه ابن تيمية في انتقاص علي بن أبي طالب ورد كثير من فضائله.

- وتراهم يذمون رجلاً مثل أبي حنيفة لزعمهم أنه لم يؤت الرفق في دينه ثم يكفرونه وهذا أبلغ في البعد عن الرفق، وتراهم يذمون المنطق وينكرون المجاز مع وجود هذا وهذا في كلامهم وحججهم.

- وتراهم يذمون الخوارج لأنهم يقتلون المسلمين ويكفرونهم بينما هم يفتون بقتل خصومهم وتكفيرهم كالخوارج تماماً انظر. على سبيل المثال. الآثار عند عبد الله بن أحمد (٥٢٨، ٥٣١) (٤٣١) (١/١١٥،١١٢،١٠٧،١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧،...) وغير ذلك مما لا يمكن حصره.

لكنني أقول في الخلاصة هنا إنني لم أجد غلاة الحنابلة ينهون عن شيء إلا ارتكبوه عندما يريدون ولم يأمروا بأمر إلا خالفوه عندما يريدون ذلك، وهذه مصيبة عامة لا تكاد تنجو منها فرقة من فرق المسلمين للأسف لكنها في غلاة الحنابلة تبدو أكثر وضوحاً من الأشاعرة والمعتزلة على الأقل.

عدم فهم حجة الآخر في كتب الحنابلة

مثل شبهتهم في النهي عن علم الكلام والجدل مع أنهم يتناقضون ويجادلون إذا تمكنوا من ذلك لكن لهم شبهاً ضعيفة يمنعون بها العلماء من الخوض في علم الكلام بينما يعلمون العوام مصطلحات مستحدثة من علم الكلام ويحسن أن أسرد هنا نموذجاً للحوار معهم في جدوى علم الكلام للإمام أبي الحسن الأشعري وكان يرد على غلاة الحنابلة في عصره الذين يحرمون علم الكلام نتيجة عدم فهمهم لوظيفة علم الكلام نفسه أو عدم فهمهم لحجج الآخرين من المعتزلة وأصحاب الأشعري والكلابية وغيرهم.

يقول أبو الحسن الأشعري في رسالته (في استحسان الخوض في علم الكلام-يرد على الحنابلة-: (إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين. ونسبوه إلى الضلال، وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون، والجسم والعرض، والألوان والأكوان، والجزء والطفرة، وصفات الباري-عز وجل-بدعة وضلالة، وقالوا: لو كان هدى ورشاداً لتكلم فيه النبي ﷺ وخلفاؤه وأصحابه. (قالوا) ولأن النبي ﷺ لم يمت حتى تكلم في كل ما يُحتاج إليه من أمور الدين، وبينه بياناً شافياً، ولم يترك بعده لأحد مقالاً فيما للمسلمين إليه حاجة من أمور دينهم، وما يقربهم إلى الله-عز وجل-ويباعدهم عن سخطه، فلما لم يرووا عنه الكلام في شيء مما ذكرناه، علمنا أن الكلام فيه بدعة، والبحث عنه ضلالة، لأنه لو كان خيراً لما فات النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم، ولتكلموا فيه.

(قالوا) ولأنه ليس يخلو ذلك من وجهين: إما أن يكونوا علموه فسكتوا عنه، أو لم يعلموه بل جهلوه، فإن كانوا علموه، ولم يتكلموا فيه وسعنا أيضاً نحن السكوت عنه كما وسعهم السكوت عنه، ووسعنا ترك الخوض (فيه) كما وسعهم ترك الخوض فيه، ولأنه لو كان من الدين ما وسعهم السكوت عنه. وإن كانوا لم يعلموه وسعنا جهله، كما وسع أولئك جهله، لأنه لو كان من الدين لم يجهلوه؛ فعلى كلا الوجهين الكلام فيه بدعة،

والخوض فيه ضلالة.

فهذه جملة ما احتجوا به في ترك النظر في الأصول.

ثم أخذ أبو الحسن الأشعري في الرد قائلاً: الجواب-عن الكلام السابق-من ثلاثة أوجه:

(أحدها): قلب السؤال عليهم بأن يقال: النبيﷺ لم يقل أيضاً: (أنه من بحث عن ذلك وتكلم فيه فاجعلوه مبتدعاً ضالا) فقد لزمكم أن تكونوا مبتدعة ضُلالاً إذ تكلمتم في شيء لم يتكلم فيه النبيﷺ وضللتم من لم يضلله النبيﷺ).

(الجواب الثاني) أن يقال لهم: أن النبيﷺ لم يجهل شيئاً مما ذكرتموه من الكلام في الجسم والعرض والحركة والسكون والجزء والطفرة وإن لم يتكلم في كل واحد من ذلك (كلاما) معيناً وكذلك الفقهاء والعلماء من الصحابة. غير أن هذه الأشياء التي ذكرتموها معينة أصولها، موجودة في القرآن والسنة جملة غير (مفصلة).

أما الحركة والسكون والكلام فيهما: فأصلهما موجود في القرآن وهما يدلان على التوحيد وكذلك الاجتماع والافتراق، قال الله تعالى مخبراً عن خليله إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه في قصة أفول الكواكب والشمس والقمر وتحركهما من مكان إلى مكان ما دل على أن ربه عز وجل لا يجوز عليه شيء من ذلك. وأن من جاز عليه الأفول والانتقال من مكان إلى مكان فليس بإله[١].

أما الكلام في أصول التوحيد فمأخوذ أيضاً من الكتاب. قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢] وهذا الكلام موجز منبه على الحجة بأنه واحد لا شريك له.

وكلام المتكلمين في الحجاج في التوحيد بالتمانع والتغالب فإنما مرجعه إلى هذه الآية وقوله عز وجل: ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا

(١) الدليل الذي يقصده الأشعري هو قوله تعالى في سورة الأنعام (٧٦ . ٧٧): (قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين).

﴿خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٢٩] إلى قوله عز وجل: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[الرعد:١٦] وكلام المتكلمين في الحجاج في توحيد الله إنما مرجعه إلى هذه الآيات التي ذكرناها. وكذلك سائر الكلام في تفصيل فروع التوحيد والعدل إنما هو مأخوذ من القرآن.

فكذلك الكلام في جواز البعث واستحالته الذي قد اختلف عقلاء العرب ومن قبلهم من غيرهم فيه حتى تعجبوا من جواز ذلك فقالوا: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[ق: ٣] وقولهم: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. وقولهم: ﴿مَنْ يُحْيِى الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[يس: ٧٨]. وقوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[المؤمنون: ٣٥]. وفي نحو هذا الكلام منهم إنما ورد بالحجاج في جواز البعث بعد الموت في القرآن تأكيد لجواز ذلك في العقول، وعلم (الله) نبيه ﷺ ولقنه الحجاج عليهم في إنكارهم البعث من وجهين على طائفتين منهم: طائفة أقرت بالخلق الأول وأنكرت الثاني، وطائفة جحدت ذلك بقدم العالم:

فاحتج على المقر منهما بالخلق الأول بقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[يس: ٧٩] وبقوله: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[الروم:٢٧] وبقوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾[الأعراف:٢٨] فنبههم بهذه الآيات على أن من قدر أن يفعل فعلاً على غير مثال سابق فهو أقدر أن يفعل فعلاً محدثاً فهو أهون عليه فيما بينكم وتعارفكم وأما الباري-جل ثناؤه وتقدست أسماؤه-فليس خلق شيء بأهون عليه من الآخرة... إلخ.

ثم يقول: وأما الطائفة التي أنكرت الخلق الأول والثاني، وقالت بقدم العالم فإنما دخلت عليهم شبهة بأن قالوا: وجدنا الحياة رطبة حارة والموت بارداً يابساً وهو من طبع التراب، فكيف يجوز أن يجمع بين الحياة والتراب والعظام النخرة فيصير خلقاً سوياً والضدان لا يجتمعان فأنكروا البعث من هذه الجهة...إلخ.

ثم أطال الأشعري الكلام على هذه المسألة في نحو خمس صفحات ثم قال: (يقال لهم): النبي ﷺ لم يصح عنه حديث في أن القرآن غير مخلوق أو هو مخلوق فلم قلتم أنه غير مخلوق؟ فإن قالوا: قاله بعض الصحابة وبعض التابعين قيل لهم: يلزم

الصحابي والتابعي مثل ما يلزمكم[1] من أن يكون مبتدعاً ضالاً إذ قال ما لم يقله الرسول ﷺ.

فإن قال قائل: فأنا أتوقف في ذلك فلا أقول مخلوق، ولا غير مخلوق، قيل له: أنت في توقفك في ذلك مبتدع ضال لأن ﷺ لم يقل: (إن حدثت هذه الحادثة بعدي توقفوا فيها ولا تقولوا فيها شيئاً) ولا قال: (ضللوا وكفروا من قال بخلقه أو من قال بنفي خلقه).

وخبرونا: لو قال قائل: إن علم الله مخلوق: أكنتم تتوقفون فيه أم لا: فإن قالوا: (لا) قيل لهم: لم يقل النبي ﷺ ولا أصحابه في ذلك شيئاً وكذلك لو قال قائل: هذا ربكم شبعان أو ريان أو مكتس أو عريان أو مقرور أو صفراوي أو مرطوب أو جسم أو عرض أو يشم الريح أو لا يشمها أو هل له أنف وقلب وكبد وطحال، وهل يحج في كل سنة، وهل يركب الخيل، أو لا يركبها، وهل يغتم أم لا ونحو ذلك من المسائل لكان ينبغي أن تسكت عنه لأن رسول الله ﷺ لم يتكلم في شيء من ذلك ولا أصحابه أو كنت لا تسكت فكنت تبين بكلامك أن شيئاً من ذلك لا يجوز على الله عز وجل وتقدس كذا وكذا بحجة كذا وكذا.

فإن قال قائل: أسكت عنه-أي عن القائل-ولا أجيبه بشيء، أو أهجره، أو أقوم عنه، أو لا أسلم عليه أو لا أعوده إذا مرض، أو لا أشهد جنازته إذا مات قيل له: فيلزمك أن تكون في جميع هذه الصيغ التي ذكرتها مبتدعاً ضالاً لأن رسول الله ﷺ لم يقل: (من سأل عن شيء من ذلك فاسكتوا عنه) ولا قال: (لا تسلموا عليه) ولا (قوموا عنه) ولا قال شيئاً من ذلك فأنتم مبتدعة إذا فعلتم ذلك[2].

(ويقال لهم): ولِمَ لم تسكتوا عمن قال بخلق القرآن؟ ولِمَ كفرتموه ولم يرد عن النبي ﷺ حديث صحيح في نفي خلقه وتكفير من قال بخلقه؟

---

(١) أي حسب قولكم وحجتكم.

(٢) انظر هذه الإلزامات القوية التي لم يفهمهما الذين يشنعون على أبي الحسن الأشعري وأصحابه الأشاعرة فإنه يتبين هنا أن لهم وجهة نظر أخرى ولهم أدلتهم وفهمهم لكنهم يخطئون إذا أرادوا إلزام الناس بما يرون.

فإن قالوا: لأن أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال بنفي خلقه وتكفيرمن قال بخلقه.

قيل لهم: ولِمَ لم يسكت أحمد عن ذلك، بل لِمَ تكلم فيه؟

فإن قالوا: لأن عباس العنبري ووكيعاً وعبد الرحمن بن مهدي وفلاناً وفلاناً قالوا إنه غير مخلوق ومن قال بأنه مخلوق فهو كافر.

قيل لهم: ولم لم يسكت أولئك عما سكت عنه النبي ﷺ؟

فإن قالوا: لأن عمرو ابن دينار وسفيان بن عيينة وجعفر بن محمد رضي الله عنهم وفلانا وفلانا قالوا: ليس بخالق ولا مخلوق.

قيل لهم: ولِمَ لمْ يسكت أولئك عن هذه المقالة ولم يقلها رسول الله ﷺ؟

فإن أحالوا ذلك على الصحابة أو جماعة منهم، كان ذلك مكابرة.

فإنه (مع هذا) يقال لهم: فلم لم يسكتوا عن ذلك ولم يتكلم فيه النبي ﷺ ولا قال: (كفروا قائله)؟ وإن قالوا: لا بد للعلماء من الكلام في الحادثة ليعلم الجاهل حكمها، قيل لهم: هذا الذي أردناه منكم فلم منعتم الكلام؟.

فأنتم إن شئتم تكلمتم، حتى إذا انقطعتم قلتم نهينا عن الكلام.

وإن شئتم قلدتم من كان قبلكم بلا حجة ولا بيان وهذه شهوة وتحكم.

أقول: فهذا مثال واحد اختصرته من رسالة أبي الحسن الأشعري في (استحسان الخوض في علم الكلام) التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه (مذاهب الإسلاميين[1] وأنتم ترون أن عدم فهم حجة الطرف الآخر والظن بأنه لا يعتمد على دليل من الأسباب الرئيسة في انتقاصنا للآخرين والنظر إليهم بعين الازدراء وكأنهم مجموعة من العوام الذين يعكفون على التقليد ويعتمدون على أذواقهم وعقولهم القاصرة...إلخ.

ولو تواضعنا وطلبنا من الآخر أن يبين حجته بالبراهين لندرسها ونراجعها لكان أفضل مما نحن عليه من نفي الآخر والتعالي عليه ولعلنا أجهل منه وأبعد عن الحق.

---

(١) انظر مذاهب الإسلاميين. عبد الرحمن بدوي. الطبعة الأولى ١٩٩٦م. دار العلم للملايين. ص١٥. ٢٥.

الظلم في كتب عقائد الحنابلة

مثل قولهم:

المرجئة مثل الصابئين[١].

المرجئة يهود[٢].

الرافضة أكفر من اليهود والنصارى.

المعطلة أكفر من المشركين.

المرجئة والقدرية ليس لهما نصيب في الإسلام.

الحنفية كاللصوص.

وصم المتأولين للنصوص كالأشاعرة وغيرهم (بالملحدين).

الجهمية كفار.

القدرية كفار.

الرافضة كفار.

القدرية مجوس.

إنكارهم لفضائل المخالفين بأنهم لا يعرفونهم بطلب العلم ولا بضبط الرواية ولا صلاح السيرة ولا تجنب الكبائر ويريدون إبطال الشريعة، والمعطلة يريدون نفي وجود الإله... إلخ[٣].

ولم أجد عالماً خالف غلاة الحنابلة في أمر وعلموا بمخالفته إلا ذموه واتهموه بالبدعة أو الزندقة أو أن في عقيدته شك ودخن... أو على الأقل يرون أن في عقيدته

(١) السنة لعبد الله بن أحمد الآثار (٦١٦) (٦٦٢).
(٢) المصدر السابق الآثار (٦٦١) (٧٢٣).
(٣) المصدر السابق (١/١٦٦).

خللا.. وما إلى ذلك وهذا له دلالة على الجهل بالنفس وبالآخرين ويدل على تعصب مذموم شرعاً وعقلاً.

العنف عند الحنابلة

اتخذ الحنابلة العنف الفعلي بعد عنف الأقوال وسيلة لفرض العقائد وإرهاب المخالفين لهم من المسلمين كما في محاصرتهم لابن جرير الطبري المؤرخ والمفسر المشهور حتى دفن في بيته وأدعو عليه الرفض والإلحاد وكان علي بن عيسى يقول: والله لو سئلوا عن الرفض والإلحاد لما عرفوه (راجع مسكويه في كتابه تجارب الأمم).

وذكر ابن الأثير في تاريخه أن الحنابلة شهدوا على كثير من الناس بالفاحشة سنة ٣٢٣هـ أيام البربهاري.

وكانوا يستعينون بالعميان في ضرب المخالفين لهم في المساجد.

وذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٥٦٧هـ: أنهم سمُّوا الفقيه البوري الشافعي فأصابه إسهال إلى أن مات من حلوى أعطاه إياه الحنابلة وكان يذمهم.

كذلك مات أبو بكر بن فورك مسموماً من الكرامية-وكان بينهم وبين الحنابلة علاقة كبيرة-عام ٥٤٦هـ.

وقد ساق المؤرخون كابن الأثير أخبار فتن الحنابلة في التواريخ.

الافتراء على الخصوم عند الحنابلة

مثل زعمهم أن جهم بن صفوان كان يريد أن يمحو آية (الرحمن على العرش استوى [١] ويزعمون بأنه يصلي على عيسى ولا يصلي على النبي ﷺ وأنه ذم النبي ﷺ [٢] وأنه يحل المسكر) [٣].

---

(١) المصدر السابق (١/١٦٧).

(٢) المصدر السابق (١/١٧٠).

(٣) المصدر السابق (١/٢٠٧).

وقولهم: إن بشراً المريسي وأصحابه لا يدرون ما يعبدون[1].

قولهم إنما أراد بشر المريسي وأصحابه أن يقولوا ليس في السماء شيء[2] أو نفي وجود الإله ويرجعون هذا لافتراء آخر بأن أباه كان يهوديا وأنه أبطل اليهودية وأن ابنه المريسي يريد إبطال الإسلام. تماما مثل افتراء غلاة الأشاعرة على ابن تيمية بأنه يريد إبطال دين الإسلام إتباعا منه لصابئة حران. والغريب أن كل فرقة لا تشعر بظلمها للفرقة الأخرى ولا ترى أنها تفتري عليها بل لعل بعضهم يظن أن الله سيؤجره ولن يحاسبه على ترديد هذه المظالم والإفتراءات.

وزعمهم أن من قال القرآن مخلوق فهو يعبد صنماً[3] وأنه قد قال على الله ما لم تقله اليهود والنصارى[4].

وقد عنون عبدالله بن أحمد عنواناً في كتابه[5] (باب من زعم أن الله لا يتكلم فهو يعبد الأصنام) وغير هذا مما لا يمكنني حصره، ولم أشأ أن أتتبعه.

وزعموا أن أبا حنيفة يزعم أن النبي ﷺ لو أدركه لأخذ بكثير من قوله[6].

ولم يكتفوا بالافتراء على البشر حتى افتروا على الجن والهواتف فيأتون بالأخبار التي تجعل الجن في صفهم وكأن الجن والهواتف ليس فيهم معطلة ولا جهمية مع أن القرآن الكريم قد أخبر عنهم أن فيهم الصالحون وفيهم الكفار ومن أمثلة هذه الأساطير هنا ما رووه من أنهم سمعوا هاتفاً يلعن بشر المريسي وثمامة بن أشرس[7].

---

(١) المصدر السابق (١/١١٦).
(٢) المصدر السابق (١/١١٨).
(٣) المصدر السابق (١/١٢٧).
(٤) المصدر السابق (١/١٢٩).
(٥) المصدر السابق (١/١٧٢).
(٦) المصدر السابق (١/٢٠٦).
(٧) المصدر السابق (١/١٦٩).

إرهاب المتوقفين

وإذا أراد المسلم السكوت عن هذه الخصومات لا يتركونه فقد ذكروا أن من شك في كفر الواقفة أو الرافضة أو الجهمية فهو كافر[1] حتى لا يسع الجاهل ولا المتوقف ولا المتروي إلا متابعتهم فلذلك يكثر اتباعهم بين العوام الذين لا يعلمون هذه الأمور مع حرصهم -كسائر المسلمين- على الهرب من الكفر إلى الإسلام ومن النار إلى الجنة أما غير العوام فهم يعرفون طريق الجنة وطريق النار وأن الإسلام أوسع من المذهب فلا تنتشر هذه العقائد بينهم.

كما أن الحنابلة كثيراً ما يقولون: من شك في هذا فهو كافر.. عند إيرادهم بعض العقائد التي سبق بعضها وهذا مما يكثر سوادهم من طلبة العلم الذين هم أشبه بالعوام منهم بطلبة العلم لأن مجالات البحث في العقيدة عندهم مغلقة ولا يجوز الشك في دقائقها فضلاً عن بحثها فضلاً عن اكتشاف كثير من الباطل فيها...

وهكذا تتم صناعة المسيرة العلمية والأصول والإجماع والسواد الأعظم.

سكوتهم عن الإنكار على بعضهم وانشغالهم بذم الآخرين

وأقرب دليل على هذا أنني لو سألت القارئ: هل كنت تتوقع أنه توجد عندنا هذه الخرافات والأكاذيب والتكفيرات... لقال: لا.

إذن ما السبب في جهل كثير من الحنابلة فضلاً عن غيرهم بهذه الأعاجيب من الخرافات والأساطير والمظالم داخل المذهب؟.

السبب أننا نخفي أخطاءنا ونكتمها أمام جماهير الناس خوفاً من المعارضة الشديدة بينما نوصي بهذه الكتب وندعو إليها وهذا يشبه إنكار الشيعة لتحريف القرآن ومدحهم الطبرسي صاحب كتاب (فصل الخطاب).

فكأننا نتواصى سرا بنشر هذه العجائب بتركيزنا على نقد المعتدلين من علماء

---

(١) المصدر السابق (١٧٣/١).

المسلمين سواءً من المتقدمين كالغزالي والأشعري والبيهقي أو من المعاصرين كالقرضاوي والغزالي والزرقا والطنطاوي والكبيسي وآل قطب والندوي والمودودي وكثيرين أمثالهم بينما لا ننكر على بعضنا لانشغالنا بذم الآخرين وبيان أخطائهم التي قد تكون أقل بكثير من هذه الفواحش.

وسبب تواطؤنا على هذا الباطل أحد أمرين:

إما ظناً منا بأننا أفضل من غيرنا حتى مع وجود هذه الأخطاء وعلى هذا فلا نتحمس لنقد أنفسنا وإحياء الشهادة لله ونظن أن هذه الأخطاء قليلة قياساً بالصواب.

الأمر الثاني: أن الناقد يعيش في جو غير آمن فيفضل العيش والاسترزاق بذم صغائر الأمور وترك كبائرها لأن هذا يوفر له مكانة اجتماعية وعلمية كبيرة في المجتمع فيظهر أمام طلبة العلم وكأنه المتفرد بالحرص على العقيدة والذب عنها فالغزالي خالف في كذا وابن حزم جهمي في الصفات والبيهقي لا يعتمد قوله في النقل... وعليكم بكتب الدارمي وعبد الله بن أحمد والبربهاري وابن بطة و... فهي تمثل العقيدة الصحيحة.

ولا ريب أن فعله هذا يحقق له مكاسب دنيوية كبيرة ووجاهة وتقبيلاً للرؤوس وإشعالاً للبخور وتقديماً للتمور أما إنصافه وعدله وصدقه فقد يسبب له متاعب ومصاعب:

فقد يصمه الناس بالبدعة والضلالة لقوله الحق.

وقد يخسر منصباً كان يطمح إليه أو وظيفة أو منزلة اجتماعية أو علمية بسبب وشاية من الحساد ومغفلي الصالحين.

ومن هؤلاء من قد يكون قلبه معقوداً على هذه الأباطيل فيراها حقاً وزين له الشيطان سوء عمله فرآه حسناً.

نسأل الله عز وجل ألا نكون من الذين (ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا).

الغلو في شيوخهم وأئمتهم

الغلو ننكره على الصوفية إذا مدحوا الأولياء وننكره على الشيعة عندما يغلون في أئمتهم الذين يدعون فيهم العصمة[1] وننكره على الأشاعرة عندما يبالغون في مدح أبي الحسن الأشعري وهذا-ذم الغلو-كله حق إذا خلا من الإلزامات الباطلة؛ فلو أننا نلتزم بهذا ولا نغلو في علمائنا لكنا مكتملين في هذه المسألة لكننا لا ننكر هذا الغلو عندما نقرأ لأحدهم مدحاً بغلو في أحمد أو في ابن تيمية أو ابن القيم أو غيرهم: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُونَ﴾[الصف:٢] ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:٤٤].

ونحن ننكر على الآخرين عندما يبالغون عن بعض العلماء الذين صدرت منهم هفوات أو أخطاء - صغيرة كانت أو كبيرة - ونسمي هذا (تمييعاً للعقيدة وتعصبا للأشخاص واتخاذ العلماء أربابا من دون الله)؛ بينما نحن عندما نقوم بالعمل نفسه (من المبالغة في الاعتذار عن علمائنا) نجعله من باب (الذب عن أعراض العلماء فلحومهم مسمومة).

المثال الأول: ومن أبرز أمثلة الغلو عند الحنابلة غلوهم في الإمام أحمد نفسه، فقد رووا فيه من الآثار والأعاجيب ما يشبه غلو الشيعة في جعفر الصادق رضي الله عنهما ومن ذلك:

قول الحنابلة في أحمد: (من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر)[2]، ونسبوا ذلك للشافعي ولا يصح.

وزعموا أن الإمام أحمد به يعرف المسلم من الزنديق[3].

---

[1] وأئمة الشيعة الإثنا عشر هم من جملة أئمتنا أيضاً لكننا لا نعتقد فيهم العصمة ولا نغلو فيهم ونحبهم حبنا لأمثالهم من الصالحين بل أكثر من حبنا أمثالهم لقرابتهم من النبيّ ﷺ. علماً بأن الثاني عشر مختلف في ولادته.

(٢) طبقات الحنابلة (١/١٣).

(٣) مناقب أحمد (٥٩٧).

وأن الخضر أثنى عليه وكذلك النبي موسى (عليه السلام)(١).

وأن نظرة من أحمد خير من عبادة سنة(٢).

وأن بعضهم رأى أن الله عز وجل يزور أحمد في قبره كل عام(٣).

وأن قبره من ضمن أربعة قبور يدفعون عن بغداد جميع البلايا(٤).

وأن التبرك بقبر أحمد مشروع(٥).

وأنهم كانوا يضعون قلم أحمد في النخلة التي لا تحمل فتحمل من بركته(٦).

وأن بعضهم رأى أن أحمد غضب على منكر ونكير لما سألاه في القبر وقال لهما: لمثلي يقال: من ربك؟ فاعتذرا له وأقنعاه بأنه لا بد من ذلك لأنهما مكلفان(٧).

وأن الجن نعت أحمد قبل موته بأربعين صباحاً(٨).

وأنه رؤي في المنام يبايع الله عز وجل(٩).

---

(١) مناقب أحمد (١٨٨).

(٢) مناقب أحمد (١٩٧).

(٣) مناقب أحمد (٥٥٠). بعض الأخوة قال لي إن هذه رؤيا ومن حق الشخص أن يرى ما يشاء!! ونسي الأخ الكريم أنها مدونة في مناقب أحمد! وأنه لابد من سقف أعلى لقبول أضغاث الأحلام!، لأن لهذه الأضغاث عند الغلاة مكانة عظيمة!، إذن فكونها رؤيا منام أو حلم شيطان إلا أنه ليس من حق الحنابلة ولاغيرهم أن يدونوا هذه الرؤى المكذوبة فلابد من قيود وضوابط، وسأعطي مثالا بسيطا: فلو أن أحد الجهلة أو الكذبة زعم أنه رأى في المنام أن الله عز وجل يخدم أحمد بن حنبل !!أو يطلب منه العفو والمسامحة! لأنه لم يمنع الجهمية من سجنه وتعذيبه ! فهل يجوز لنا إيراد هذا في المناقب ؟! والاعتذار عن هذا بأن هذه رؤيا وأن من حق الشخص أن يرى ما يشاء ؟! هل لأحمد مكانة عندنا بهذه الدرجة ؟! أظن أنه يجب على العقلاء ألا يتساهلوا في مثل هذه الأمور لأن لها دلالة واضحة سيئة على الغلو المنهي عنه؛ ولو زعم هذه الرؤيا بعض الصوفية في أحد علمائهم لما تسامحنا معه! فلا بد أن يكون موقفنا مطردا.

(٤) مناقب أحمد (١٨٩).

(٥) طبقات الحنابلة (٣٨٨/١)، (٦٣/٢، ٢٣٤، ٢٤١)، ومناقب أحمد (١٩١).
وهذا غريب مع أن الحنابلة يحرمون التبرك بقبر النبي (ص) وهذا تناقض، وأنا ممن لا يرى التبرك لا بقبر النبي (ص) ولا بقبر غيره من الصحابة والتابعين فكيف بغيرهم؟

(٦) مناقب أحمد (٣٧٠).

(٧) مناقب أحمد (٥٤٩).وهذه من أضغاث الأحلام أيضا التي دونوها في مناقب لأحمد.

(٨) مناقب أحمد (٥١٣).

(٩) مناقب أحمد (٥٥٥).

وأن الله يباهي به الملائكة[١].

وأن أحد الحنابلة سأل في المنام عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فأجابه المسئول: بأنهما قد زارا رب العالمين ووضعت لهما الموائد[٢].

وأن أحد الحنابلة رأى الله في المنام فقال له الله: من خالف أحمد بن حنبل عُذِّب[٣].

وأن الله أمر أهل السموات وجميع الشهداء أن يحضروا جنازة أحمد[٤].

وأن أهل السموات من السماء السابعة إلى السماء الدنيا اشتغلوا بعقد الألوية لاستقبال أحمد بن حنبل[٥].

وأن زبيدة (صاحبة العين) رآها أحدهم في الجنة وسألها عن أحمد فأخبرته أنه فارقها وهو يطير في درة بيضاء يريد زيارة الله عز وجل[٦].

وأن من كانت به ضائقة وزار قبر أحمد يوم الأربعاء ودعا رزقه الله السعة[٧].

وأن كل من دفن في المقبرة التي دفن فيها أحمد بن حنبل مغفور له ببركة أحمد بن حنبل[٨].

وأن الله ينظر كل يوم سبعين ألف نظرة في تربة أحمد بن حنبل ويغفر لمن يزوره[٩].

بل بالغ بعضهم وزعم أنه رأى أن الله نفسه يزور أحمد بن حنبل في قبره كل عام

---

(١) مناقب أحمد (٥٥٧).
(٢) مناقب أحمد (٥٦٢).
(٣) مناقب أحمد (٥٦٣).
(٤) مناقب أحمد (٥٦٣).
(٥) مناقب أحمد (٥٦٤).هذه من أضغاث الأحلام أيضا: لكن لها وقعها وعظمتها عند الغلاة.
(٦) مناقب أحمد (٥٦٧).
(٧) مناقب أحمد (٥٨٠).
(٨) مناقب أحمد (٥٨٤).
(٩) مناقب أحمد (٥٨٠).وهذه من أضغاث الأحلام أيضاً.

مقرون بأصول الإسلام من واجبات ومنهيات وإيمانيات، فللحنابلة شروط طويلة ستبقى عائقا أمام أية محاولة للتضامن بين المسلمين؛ وتعاونهم على البر والتقوى وعلى الأصول الجامعة لا الجزئيات المفرقة.

المثال الثاني: ولعل أكبر مثال على هذا ذمنا للقائلين بوحدة الوجود-وهذا الذم جيد-لكننا نجد مثل ابن القيم رحمه الله يعتذر عن أحد الحنابلة عندما يقول بوحدة الوجود وهو الشيخ أبو إسماعيل الهروي وهو من متعصبة الحنابلة الذين اشتهر عنهم التجسيم والتعصب وهو القائل:

أنا حنبلي ما حييتُ وإن أمت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا

وليته قال: أنا مسلم ما حييت وإن أمت فوصيتي للناس أن يكونوا مسلمين. كما قال تعالى: ﴿وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران: ١٠٢].

ومثلما حاول ابن القيم الاعتذار عن الهروي ولم ننكر عليه فلماذا ننكر على الآخرين؟ إنها ازدواجية الرؤية والمنهج (راجع مقال النقيدان في الملحق فقد أشبع القول في هذا النموذج).

المثال الثالث: ابن تيمية-رحمه الله-نلقبه بشيخ الإسلام ونحاول أن نتأول لهذا اللقب كثيراً وبعضهم يرى وجوب قصره على ابن تيمية مع أن ابن تيمية أقل كثيراً من أبي حنيفة والشافعي وأحمد والبخاري وابن عبد البر وابن حزم وأمثالهم فضلاً عن سادات التابعين، أما هذا اللقب فقد لا يستحقه الخلفاء الراشدون فضلاً عن غيرهم، لأن الإسلام فوق الجميع فالجميع محكومون بالإسلام، صحيح أن بعضهم يتأول هذا ويقول: هو شيخ في الإسلام لكن هذا لا يتبادر إلى الأذهان وخصوصاً أذهان العوام الذين نحتج بأذهانهم عندما نريد إثبات بعض الصفات.

على أية حال: أنا أعلم أن اللقب قيل في ابن تيمية وغيره وكنت أرى جوازها في الماضي في ابن تيمية وغيره فأصبحت أرى من الأفضل تجنبها في الجميع للابتعاد عن الغلو وهذا الغلو موجود بدلالة أنه أصبح عوام طلبة العلم إذا خطأت ابن تيمية في مسألة أتاك يقول: أنت تخطئ شيخ الإسلام؟ فهي تسمية إلى البدعة أقرب منها إلى

السنة، وقد كان الصحابة أنفسهم يسمون بعضهم بالأسماء المجردة بعيداً عن الألقاب خصوصاً تلك الألقاب التي نشم فيها رائحة الغلو المنهي عنه شرعاً.

وقد بالغ المؤلفون من السنة في مدح علمائهم وبالغ غيرهم أيضاً في مدح علمائهم، ولعلنا لا نبعد عن تلاميذ ابن تيمية وأصحابه فقد ألف فيه الحنابلة عدة رسائل ومؤلفات في مدحه والثناء عليه ثناءً فيه غلو ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره أحمد بن إبراهيم الواسطي (٧١١هـ) في كتابه التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار، وللأسف أن الكتاب مطبوع عند سلفية الأردن وعندنا بلا نقد أو تعليق على مواطن الغلو الآتية:

قال الواسطي: فهذه رسالة ...إلى الأخوان في الله السادة العلماء والأئمة الأتقياء...-يقصد مجموعة من تلاميذ وأتباع ابن تيمية-ثم قال: وغيرهم من اللائذين بحضرة شيخهم وشيخنا السيد الإمام الهمام، محيي السنة وقامع البدعة، ناصر الحديث، مفتي الفرق الفائق عن الحقائق وموصلها بالأصول الشرعية للطالب الذائق، الجامع بين الباطن والظاهر، فهو يقضي بالحق ظاهراً وقلبه في العلا قاطن أنموذج الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية .. أعاد الله علينا بركته..

ثم يواصل الرسالة قائلاً: أصبحتم إخواني تحت سنجق (راية) رسول الله ﷺ إن شاء الله مع شيخكم وإمامكم وشيخنا وإمامنا المبدوء بذكره رضي الله عنه، قد تميزتم عن جميع أهل الأرض فقهائها وفقرائها وصوفيتها وعوامها بالدين الصحيح... حتى كشف الله لنا ولكم بواسطة هذا الرجل حقيقة دينه الذي أنزله الله من السماء ....هذا وأنتم إذا عرفتموه من حيثية الأمر الشرعي الظاهر فهنا قوم عرفوه من حيثية الأمر الباطن ...ونفوذه من الظاهر إلى الباطن ومن الشهادة إلى الغيب ومن الغيب إلى الشهادة ومن عالم الخلق إلى عالم الأمر وغير ذلك مما لا يمكن شرحه في كتاب فشيخكم عارف بأحكام أسمائه وصفاته الذاتية ومثل هذا العارف قد يبصر ببصيرته *تنزل الأمر بين طبقات السماء والأرض.. فالناس يحسون بما يجري في عالم الشهادة*

وهؤلاء بصائرهم شاخصة إلى الغيب ينظرون ما تجري الأقدار يشعرون بها أحيانا عند تنزلها... فوالله ثم والله ثم والله لم ير تحت أديم السماء مثل شيخكم علماً وعملاً وحالاً وخلقاً واتباعاً وكرماً وصلاحاً في حق نفسه... ما رأينا في عصرنا هذا من تستجلى النبوة المحمدية وسننها من أقواله وأفعاله إلا هذا الرجل...) اهـ المراد.

ثم دعاهم إلى الصلوات الخمس والتهجد وأن يفتحوا ما بينهم وبين ربهم فإنهم إن فعلوا هذا كله (رجاء أن ينفتح لهم معرفة حقيقة ابن تيمية[١]).

ثم مع هذا الغلو ذكر أنه (لا يدعى فيه العصمة) وأنه يوصي أن يكون الإنسان (عدلاً في المدح عدلاً في الذم لا يحمله الهوى على الإفراط).

ثم اتهم مخالفي ابن تيمية من علماء عصره بأنهم مصابون إما في عقولهم أو في أفهامهم أو في صدقهم أو في أعمارهم ثم ختم الرسالة بالاستغفار من (الخطأ والزلل).

هذا نموذج واحد ما تدري من أين تأتي له والذي يهمنا هنا أنه لم ينكر هذا الغلو الذين طبعوا هذا الكتاب سواءً من الأخوة سلفية الأردن أو سلفيتنا هنا مع أن أكثر بضاعتنا إنما هي في ذم غلو الصوفية والشيعة في شيوخهم وعلمائهم.

أمثلة أخرى

ومن الأمثلة المشهورة تفضيل البربهاري الحنبلي لأحد الحنابلة-واسمه أبو الحسن بن بشار-على أويس القرني (راجع ترجمة أبي الحسن علي بن محمد بن بشار في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى).

وقول النوراني: (لأن أخر من السماء إلى الأرض أحب إليَّ من أن أزول عن مذهب أحمد بن حنبل).

---

(١) سبحان الله كأن معرفة ابن تيمية مهمة كمعرفة الله عز وجل ثم أتبع ذلك بقوله: (عرفتم انحراف الأمة عن الصراط المستقيم وقيام الرجل المعين. يقصد ابن تيمية. الجامع للظاهر والباطن في وجوه المنحرفين بنصر الله ودينه).

وزعمهم أن البربهاري لم يقبل من أبي الحسن الأشعري مؤلفاته.

وزعم بعض الحنابلة أنه (أسلم يوم موت أحمد عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس).

وزعمهم أن أحمد بن حنبل ناح عليه يوم موته المسلمون واليهود والنصارى والمجوس

أقول: هذا ليس مما يمدح به أحمد بن حنبل فأحمد ليس أفضل من النبي ﷺ فهل ناح عليه اليهود والنصارى عندما مات؟ ثم هذه القصة غير صحيحة وهي طعن في أحمد بأن المجوس واليهود والنصارى حزنوا لموته ولن يحزن هؤلاء لموته إلا إذا كان منهجه مفيداً لهم كأن يفرحوا بتشنيعه على المخالفين له من المعتزلة والشيعة حتى تسبب في تفريق المسلمين أحزاباً ولن يكون حزنهم عليه لأنه حمى الإسلام من الأخطار والأفكار الدخيلة.

إذن لو صحَّ هذا الحزن لكان طعناً في أحمد لكن هذا لا يصح كما أسلفنا لكن الأتباع-أتباع كل مذهب-يمدحون أحياناً بما يشبه الذم ولذلك قيل: (عدو عاقل خير من صديق جاهل).

ومن غلو الحنابلة في أحمد أنهم حشروا في تراجم الحنابلة كبار أقران أحمد كعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وإسحاق بن راهويه بل أدرجوا شيوخه في تلاميذه وأصحابه كعبد الرزاق الصنعاني وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وهذا ما لم تفعله الطوائف الأخرى في أئمتهم.

ومن غلوهم في أحمد أن بالغوا في صبره في المحنة ولم نجد هذا الثناء على من سفك دمه بسبب المحنة كأحمد بن نصر الخزاعي الذي قتله الواثق بيده فالذي جاد بنفسه أبلغ ممن ضُرب وحُبس.

وقد شارك أحمد في سجنه غيره كأبي نعيم الفضل بن دكين وعفان بن مسلم وأبو مسهر (الذي مات في السجن) ومحمد بن نوح (مات في السجن أيضاً) ونعيم بن حماد (مات مسجوناً) (راجع هذا في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي).

فانظروا إلى غلو الحنابلة في ثبات أحمد وكأنه لم يثبت غيره ولم يسجن غيره فضلاً عمن قتل من هؤلاء العلماء بالسيف أو بالسم مع أننا لا ننكر أن أحمد يستحق الثناء لزهده وعلمه ومحنته.

ومن غلوهم في أحمد زعمهم أن الشافعي يكفر من يبغض أحمد بن حنبل والشافعي أعلم وأورع من أن يقول هذا أو يعتقده لأن أحمد ليس نبياً والأنبياء وحدهم هم الذين (بغضهم كفر) لأن بغضهم بغض للدين أما من سواهم فبغضهم يكون إثماً إن كان في أمر يستوجب ذلك. والشافعي لا يكفر من أبغض الصحابة فكيف يكفر من أبغض أحمد بن حنبل.

ردود الأفعال

لما قام تيار جهم بن صفوان بنفي الصفات قام الحنابلة والسلفية فجسموا.. كما رأيتم في الفقرة الخاصة بالإسرائيليات والتجسيم.

ولما مدح المعتزلة العقل قام الحنابلة وذموا العقل.

ولما توسع الأحناف في الرأي والقياس جاء الحنابلة بأحاديث وآثار في ذم الرأي والقياس.

وكان أحمد بن حنبل يقول: القرآن كلام الله لا يزيد على ذلك فلما قال المعتزلة (بخلق القرآن) قال أحمد: القرآن كلام الله غير مخلوق[1]، وقال الحنابلة: (إذا قلنا: القرآن كلام الله ثم لا نقول مخلوق ولا غير مخلوق لم يكن بيننا وبين هؤلاء الجهمية خلاف[2].

أقول: وكأن الخلاف مطلب وفضيلة نبحث عنها.

ولما تحالف المأمون مع المعتزلة وكان متشيعاً محباً لعلي بن أبي طالب وأهل البيت

---

(١) راجع السنة للخلال (٥/١٣٤،١٣٦).
(٢) المصدر السابق.

قام الحنابلة خاصة بالانحراف عن الإمام علي وأهل بيته والتعصب لبني أمية حتى وصل بهم الأمر-كما يقرر ابن الجوزي-بالتعصب ليزيد بن معاوية مع ما اشتهر عنه من ظلم وفجور.

عدم إدراك معاني الألفاظ والمصطلحات

من السمات الغالبة على مذهبنا العقدي (السلفي الحنبلي) أننا لا ندرك معاني الألفاظ والمصطلحات التي نتحدث بها، فتجد ألفاظا ضخمة فإذا سألت قائلها عن معانيها إذا به يبهت، وأذكر ذات مرة أن بعض الأخوة-جزاه الله خيراً-نصحني قائلا إن ما أثيره من مقالات في التاريخ قد يخالف (عقيدة أهل السنة والسلف الصالح في الإمساك عما شجر بين الصحابة) ولما ناقشته في هذه الجملة خرجت بنتيجة مفادها أنه لا يعلم معنى عقيدة ولا معنى أهل السنة ولا معنى السلف ولا معنى الصلاح ولا معنى الإمساك ولا معنى الصحابة ...وهكذا يفعل أكثرنا إذ تجد أحدهم قد يحتج عليك بصفحات قد لا يعرف المعاني الصحيحة للألفاظ التي يتحدث بها.

وتتردد عندنا في العقائد ألفاظ كثيرة ومصطلحات فضفاضة لا نعرف معناها أو على الأقل يختلف الناس في تحديدها من شخص لآخر فنطلقها بلا تحديد مثل (السلف الصالح-أهل السنة-أهل الأثر-أهل الحديث-الطائفة المنصورة-البدعة-الإجماع-الضلالة-الأمة-علماء الأمة-الرافضة-الجهمية-الخوارج-النواصب-الشيعة-الكتاب-السنة... إلخ).

وكذلك قوله بعضهم: (عليك بما كان عليه الصحابة) نصيحة غامضة مطاطة فإن كان يعرف أن الصحابة قد اختلفوا في أمور كثيرة عقدية وفقهية وسياسية فأيهم نتبع؟ فإن كان القائل لا يعرف اختلافهم فهذه مصيبة وإن كان يريد إجماعهم فلم يجمعوا إلا على شيء معروف فيه نص شرعي غالباً لكن أكثر دعاوانا في إجماعهم أنهم أجمعوا على أن القرآن غير مخلوق أو على تقديم أبي بكر أو علي وغير ذلك إنما هي مجرد دعاوى تدل على جهلنا بمعنى (الإجماع) وجهلنا بالتاريخ نفسه إذ أن أكثر هذا افتراء عليهم فقد كان الأمر بين غائب عنهم لم يبتوا فيه أو مختلف فيه بينهم.

تشريع الكراهية بين المسلمين

أصحاب العقائد يشرعون من عندهم للكراهية بين المسلمين بعبارات وأقوال باطلة ولا مستند لها من الشرع كأقوال البربهاري ونقوله[1] وتأملوا الأقوال التالية للبربهاري مثلاً، وكيف تشرع الكراهية بين المسلمين:

من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله وأخرج نور الإسلام من قلبه (أقول: وهذا يشبه إدعاء العلم بالغيب).

آكل مع يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع.

إذا علم الله من الرجل أنه مبغض لصاحب بدعة غفر له.

ومن أعرض عن صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيماناً.

ومن انتهر صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر.

ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة.

من أقر بما في هذا الكتاب-يقصد كتابه المسمى شرح السنة-وآمن به واتخذه إماماً ولم يشك في حرف منه ولم يجحد حرفاً واحداً فهو صاحب سنة وجماعة كامل قد كملت فيه السنة.

ومن جحد حرفاً مما في هذا الكتاب أو شك أو وقف فهو صاحب هوى... (ولا يدين الله بدين).

وسبق أن نقلنا من كتاب عبد الله بن أحمد قولهم أن: الرجل يؤجر على بغض أبي حنيفة وأصحابه (راجع ما سبق في فقرة التكفير عند الحنابلة).

ذم المناظرة والحوار

الحوار والمناظرة كانت سائدة عند المعتزلة وبحوارهم ومجادلتهم جلبوا لجمهورهم

---

(١) السنة للبربهاري ص١٣٨ . ١٣٩ . ١٤٠.

كثيراً من الناس، ويبدو أنه لما رأى الحنابلة هذا الأمر قد تفاقم وأنهم لا يستطيعون مناظرة المعتزلة قالوا بتحريم ذلك من باب ردة الفعل فقط مع أن الله عز وجل في القرآن الكريم يأمر رسوله ﷺ بطلب البراهين من الكفار: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤].

وهذه البراهين التي يطلبها النبي ﷺ من الكفار ليست في أمر هين من الأمور التي يتحدث عنها البربهاري، بل إنه ﷺ يطلب البرهان على أن لله شريكاً يستحق العبادة فإذا جاز طلب البرهان من المخالف على أن لله شريكاً، فمن باب أولى جواز طلب البراهين على أمور أقل أهمية كالتي تختلف فيها الطوائف الإسلامية من قضايا الإيمانيات أو الأحكام...

والجدل المذموم إنما هو الجدل الذي لا يطلب صاحبه الحقيقة وإنما يريد المغالبة والمكابرة أما إن أعلن الطرف الآخر أنه يريد الحق وجعل البحث العلمي هو السبيل الأمثل لحل المسائل المختلف فيها فقد أنصف وتجب أو تستحب محاورته ومجادلته.

ولم يبعث الله نبياً إلا وجادل قومه وناظرهم وقد ذكر الله قصصهم في القرآن كما حصل بين نبيه إبراهيم (عليه السلام) والنمروذ بن كنعان وبين نبيه موسى (عليه السلام) وفرعون وبين النبي ﷺ وقريش وهذا من أوضح الأدلة وأظهرها.

إذن فقد لجأ الحنابلة إلى تعميم تحريم الجدل والمناظرة بغير مستند شرعي ومن أقوالهم في تحريم ذلك والتهويل منه ما يلي:

قول البربهاري: (والكلام والخصومة والجدال والمراء محدث يقدح الشك في القلب وإن أصاب صاحبه الحق والسنة)[١].

وقوله: (وإذا سألك أحد عن مسألة في هذا الكتاب وهو مسترشد فكلمه وأرشده، وإذا جاءك يناظرك فاحذره فإن المناظرة والمراء والجدال والمغالبة والخصومة والغضب قد نهيت عن هذا جداً).

---

(١) السنة له ص٧١، وص١٢٧.

وقال البربهاري ص٩٤: (اعلم رحمك الله أنه ما كانت زندقة قط ولا بدعة ولا كفر ولا هوى ولا ضلالة ولا شك ولا حيرة في الدين إلا من الكلام والجدل...) ويقصد بالكلام هنا: أدنى التساؤلات عن قضية ما إضافة إلى بطلان القول التعميمي السابق.

ثم قال ص٩٥: (والعجب كيف يجترئ الرجل على المراء والخصومة والجدال والله تعالى يقول: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر:٣] فعليك بالتسليم والرضى بالآثار وأهل الآثار والكف والسكوت.

أقول: هذا كله جدال وكتاب البربهاري كله مصنف في الكلام والجدال وإن لم يسمه باسمه لكن التناقض من سماتنا وما ذممنا المعتزلة والأشاعرة بعيب في مكان إلا ارتكبناه في مكان آخر، ولا نبالي بهذا التناقض أو لا نعقله ولا نعقل ماذا نفعل.

زهدهم في التحاكم إلى القرآن الكريم مع المبالغة في الأخذ بأقوال الرجال

القرآن الكريم أعلى مصدر تشريعي عند المسلمين فقد اختلف المسلمون في ثبوت السنة وفي الإجماع وفي القياس وفي قول الصحابي وفي غير ذلك لكن لم يختلفوا أن القرآن الكريم هو المصدر الرئيس الشرعي في كل أمر من الأمور الدينية، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [النساء:٥٩] في الآية تحذير للمسلم بأن من لم يرض بالتحاكم إلى الله والرسول ﷺ فإنه يقدح في إيمانه بالله واليوم الآخر.

وكان المخالفون للحنابلة أكثر تعظيماً للقرآن واستدلالاً به منهم، فلما رأى الحنابلة ذلك وأن القرآن الكريم تستدل به الطوائف (المبتدعة) لجأوا إلى التزهيد في التحاكم إلى القرآن الكريم مع تضخيم الآثار والأقوال المنسوبة لبعض التابعين أو العلماء بل وبدَّعوا من يعود إلى القرآن الكريم وقدموا عليه أقوال الرجال.

يقول البربهاري[1]: (إذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده ويريد القرآن فلا شك

(١) السنة ص١٢٢.

أنه رجل قد احتوى على الزندقة فقم من عنده ودعه).

وقد يقول البعض إنه لا يقصد رد القرآن بالأثر وإنما كان يوجه كلامه لمن ينكر السنة.

يقال: ليس هناك فرقة من فرق المسلمين ترد السنة مطلقا لا المعتزلة ولا الشيعة ولا الإباضية ولا الأشاعرة ولا الأحناف....نعم هناك مناهج في القبول (قبول السنة) متباينة في التشدد والتساهل؛ بل حتى المحدثين أنفسهم لم يكن منهجهم واحدا في قبول الأخبار؛ إذن فهناك فرق كبير بين من يقول أنا أرد السنة والحديث ولا آخذ بهما وبين من يقول أنا لا أصحح هذا الأثر ولا هذا الحديث أو أن معناه كذا أو يتأوله على نسخ أو تخصيص أو نحو هذا فالأمر أسهل من أن نقول قول البربهاري السابق.

ثم قد رأينا الآثار التي يريدها البربهاري فهي بين حديث ضعيف أو موضوع أو لا دلالة فيه؛ أو أثر لا حجة فيه أو نحو هذا فلو رأينا أن البربهاري كان قوي التطبيق متحرزا في قبول الأحاديث متجنبا الموضوع والضعيف لقلنا له عذره، لكننا رأينا أن الآثار التي أوردها اختلف معه غلاة السلفية اليوم فلم يتجرأوا على تصحيح ماصححه أو احتج به، إذن فلننتبه فربما لو كان هؤلاء الغلاة في عصر البربهاري لاتهمهم بالزندقة وهذه مرحلة متقدمة في الغلو.

وقال[1]: وأن القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن).

أقول: السنة عظيمة المنزلة لا يجادل في هذا مسلم من سائر الفرق الإسلامية بل حتى الذين نصمهم بالقرآنيين لا ينكرون السنة العملية التي توارثها المسلمون عبر الأزمان فيما أعلم وإلا كيف يصلون ؟ وكيف يعرفون الأحكام ؟ وإنما الخلاف في منهج القبول والرد فقط، وخاصة في أحاديث العقائد التي يوردها الغلاة وقد يتحمسون لتصحيح ضعيف أو لتأويل ظني ثم يبنون على هذا الحماس تبديع الآخرين أو تكفيرهم.. فهنا مكان الخلاف؛ إذ لا بد من ترتيب القطعي والظني ونبدأ من الهرم نزولا لا أن نبدأ بالظني أو غير الصريح فهذا يسبب الخلاف وقد يكون الطرفان على

---

(١) السنة ص٨٩.

خطأ، قد لا يستحسن بحث بعض الأمور الظنية، ومن باب أولى ألا يستحسن الولاء والبراء فيها؛ بل يحرم.

لكن مع هذا لا يجوز أن نبالغ حتى نفضل السنة على القرآن الكريم؛ فهي ليست أهم من القرآن وهي أحوج إلى القرآن،أو على الأقل نقول السنة أحوج إلى القرآن من وجوه والقرآن يحتاج إلى السنة من وجوه أخرى.

فإذا كنا نحتاج إلى السنة في معرفة تخصيص أو تقييد أو ناسخ ومنسوخ.... فالسنة أيضا تحاكم إلى القرآن فيعرف ما ثبت عن رسول الله ومالم يثبت إذ أن من منهج المحدثين في معرفة ضعف بعض متون السنة مخالفتها للقرآن الكريم.

وقال ص٨٦: (التكبير على الجنائز أربع وهو قول مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء وهكذا قال رسول الله ﷺ).

أقول: انظروا كيف جعل رسول الله ﷺ آخر هؤلاء[(١)].

وقال البربهاري أيضاً ص١١٥: (وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار أو يرد الآثار أو يريد غير الآثار فاتهمه على الإسلام ولا تشك أنه صاحب هوى مبتدع).

أقول: وهل الذي يطعن على القرآن الكريم أو لا يريد القرآن ويريد أقوال الرجال هل هذا مبتدع أم لا؟.

ثم على منهج البربهاري نفسه يمكن لمعارضه أن يبدعه لأنه يترك الأحاديث الصحيحة ويلجأ للضعيفة والموضوعة وأقوال الرجال ويعارض بها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الصحيحة.

- التساهل في كبائر الذنوب والموبقات مع التشدد في أمور مختلف فيها

وهذا خلاف نصوص القرآن الكريم فضلاً عن السنة:

قال البربهاري[(٢)]: (إذا رأيت الرجل من أهل السنة رديء المذهب والطريق فاسقا

(١) بعض الأخوة قال: لا يقصد البربهاري أن الرسول (صلى الله عليه وآله) بعد هؤلاء في الاستدلال، أقول: هذا ممكن لكن منهجه في كتابه وكتب غلاة السلفية أنهم يحتجون بأقوال الرجال احتجاجهم بالنص تماما.

(٢) المصدر السابق ص١٢٣.

فاجراً صاحب معاصي ضالاً وهو على السنة فاصحبه واجلس معه فإنه ليس يضرك معصيته وإذا رأيت الرجل مجتهداً في العبادة متقشفاً محترقاً بالعبادة صاحب هوى فلا تجالسه ولا تمشِ معه في طريق...).

وقال أيضاً[1]: (لأن تلقى الله زانياً فاسقاً سارقاً خائناً أحب إليَّ من أن تلقاه بقول فلان وفلان).

أقول: ويقصد بفلان وفلان علماء الحنفية أو المعتزلة أو غيرهم من المختلفين مع الحنابلة، مع أن البربهاري يلقانا بقوله وقول الأوزاعي وحماد بن زيد وهم على فضلهم بشر يصح أن يقال فيهم فلان وفلان... وهذا تناقض ولا بد من منهج يحمي من التناقض.

التقارب مع اليهود والنصارى والتشدد على المسلمين

من سمات كتب العقائد عند غلاة الحنابلة أنهم يتساهلون مع اليهود والنصارى ويفضلون مخالطتهم ومآكلتهم على إخوانهم المسلمين.

نقل البربهاري أثراً ص ١٣٩ يقول: (آكل مع يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع).

ونحن إلى اليوم لا نخشى إلا من المسلمين ولا نحذر إلا منهم ولو جاء مسافر من بريطانيا أو أمريكا لما استنكرنا شيئاً لكن لو قال: جئت من سلطنة عمان أو من دولة إيران لنظرنا إليه شزراً لأن عمان إباضية وإيران فيها أغلبية شيعية ولا بد أن نسأل صاحبنا لماذا سافرت إلى هناك؟ ولو علمنا به قبل سفره لحذرناه منهم كثيراً ... بينما لا نحذره من اليهود ولا النصارى بل ولا من الملحدين ولنا في هذا تأويلات واعتذارات لا يسعني استعراضها ولا الجواب عليها.

تقرير شرعية الفرح بمصائب المسلمين من الطوائف الأخرى

روى الخلال الحنبلي في كتاب السنة (١٢٩/٥) أن أحمد بن حنبل سئل: هل يأثم

---

(١) المصدر السابق ص١٢٥.

الرجل يفرح بما ينزل بأصحاب ابن أبي دؤاد (المعتزلي).[1].

فقال: ومن لا يفرح بهذا؟.

قيل له: إن ابن المبارك قال: الذي ينتقم من الحجاج هو ينتقم للحجاج من الناس.

قال: أي شيء يشبه هذا من الحجاج؟ هؤلاء أرادوا تبديل الدين.

أقول: أنا أستبعد هذا عن أحمد لكن هذا الأثر وأمثاله يدل على فرح غلاة الحنابلة بحصول المصائب لمخالفيهم وهذا خلاف المروءة فضلاً عن مخالفته لرحمة الإسلام وتعاليمه.

الحكم الجائر على نيات الآخرين

روى الخلال عن أحمد (١٢١/٥): (ما أحد أضر على أهل الإسلام من الجهمية ما يريدون إلا إبطال القرآن وأحاديث الرسول ﷺ).

أقول: وهذا وأشباهه أستبعده عن أحمد أيضاً، وهو مروي بكثرة في كتب الحنابلة. وقد سبقت أحكام جائرة من هذا النوع في فقرات سابقة.

الأمر بقطيعة الرحم من أجل العقيدة!

الله عز وجل أمر بصلة الرحم ولو كان الأرحام كفاراً وأخص الأرحام هما الوالدان فأمر الله عز وجل بالإحسان إلى الوالدين ولو كانا كافرين لكن لا يطيعهما الإنسان إذا أمراه بالكفر أما أصحاب العقائد من غلاة الحنابلة فيرون أنه يجب على الابن ألا يكلم أباه إذا كان هذا الوالد يرى أن القرآن مخلوق أو توقف (السنة للخلال ١٤٣/٥) وهذا ما لا أعلمه في طائفة من الطوائف لما للوالدين من مكانة كبيرة حث عليها الإسلام؛ والنصيحة السابقة مخالفة لحكم الإسلام.

وقد سمعنا في زماننا هذا بمن يهجر والديه وأهل بيته لأدنى مخالفة سواءً في

---

(١) يقصد من إصابته بالمرض.

العقائد أو الأحكام وهذه نتيجة طبيعية لهذه الكتب يجب ألا نغضب منها مادمنا لم نصحح مضامينها الخاطئة التي تحرض على هذا الأمر.

النصب

وهذا الموضوع في غاية الأهمية، لأن أكبر الفرق الإسلامية التي بيننا وبينها خصومة شديدة هي الشيعة، صحيح أن جذور هذه الخصومة كانت من القرن الأول، إذ لجأ بنو أمية ثم بنو العباس إلى الفتك بمحبي أهل البيت وإذلالهم، فقتلوا حجر بن عدي صبراً في عهد معاوية لأنه أنكر سب علي على المنابر، وقتلوا عمرو بن الحمق الخزاعي وكان ممن لقي النبي (صلى الله عليه آله وسلم) وهاجر إليه وكذلك كان حجر بن عدي، وقتلوا الحسن بن علي سيد شباب أهل الجنة بالسم وقتلوا أخاه الحسين بالسيف وارتكبوا مجزرة كربلاء، ثم ثار زيد بن علي (١٢٢هـ) بعد أن أهانه هشام بن عبد الملك فقتل، وثار ابنه يحيى وقتل وكان خروج هؤلاء وقبلهم ابن الأشعث وابن الزبير وأهل الحرة لأجل ما يرونه من الظلم الأموي والاستبداد وعدم الأهلية لتولى الحكم في وجود كبار الصحابة وأخيار التابعين لكنهم لم يقدروا جانب القوة والاستطاعة ففشلت ثوراتهم، ولما جاء العباسيون فعلوا بأهل البيت مثلما فعل بنو أمية فطلبوا الصالحين من آل علي وسجنوهم وقتل منهم في سجون أبي جعفر المنصور وأبنائه الكثير من العباد والصلحاء، فخرج النفس الزكية بالمدينة وأخوه إبراهيم بالبصرة وإدريس بالمغرب والهادي باليمن والناصر الأطروش بالديلم وبقيت الثورات بين العباسيين والعلويين لم تنقطع إلى أن تكونت لهؤلاء دول صغيرة ثم جاء السلاجقة والعثمانيون وهم من السنة وكانت لهم حرب طويلة مع دول الشيعة في إيران كالبويهيين والصفويين، والفاطميين في مصر والشام، ولابد أن تستغل كل دولة من الدول السنية سنيتها سواءً الأموية أو العباسية أو العثمانية أو السلاجفة أو الغزنويون أو الأيوبيون وتستغل الدول الشيعية شيعيتها كالبويهيين والصفويين والفاطميين لإقناع الشعوب بشرعية قتال الدول الأخرى ذات الصبغة المذهبية المختلفة، فقام العلماء من جميع الفرق ودونوا المدونات العقدية والردود التي تعمم الأخطاء وتنظر إليها بمنظار مكبر وأصبح هناك تركيز على بعض

الجوانب السلبية عند بعض أتباع الطائفة المخالفة وانشغلت كل طائفةٍ بالأخرى وتناست أخطاءها وانحرافاتها الذاتية، وكل طائفة تقنع عوامها بمجموعة من القواعد المتسلسلة التي تحمل إقناعاً للعوام لا للعلماء الباحثين، فينشأ العوام على ما نشأ عليه آباؤهم من التنابز بالألقاب وتوفير الأرضية الشرعية لكل حرب بين المسلمين إلى أن ضعف المسلمون وأصبحوا كما ترون، كل هذا بسبب كتب العقائد أو على الأقل كان للعقائد دور رئيس في هذا، لاختلاف السياسات واستعانتها بالناس بعد استغلال ديني لإضفاء الشرعية على الممارسة السياسية.

وبما أنه من المعلوم عند عموم المسلمين أن قتال المسلم للمسلم حرام فالسياسات تستعين بالعلماء الذين يسوغون للحكام قتال المسلمين وكان الشيعة يلزمون أهل السنة[1] بالنصب والانحراف عن علي وأهل البيت ويعممون أخطاء الشاميين من المنتسبين إلى السنة على جميع السنة فرد أهل السنة بأن الشيعة يغلون في أهل البيت وعمموا أخطاء وعقائد غلاة الشيعة على جميع الشيعة ثم تجاوز بعضهم ودافع بالباطل عن بني أمية وكأن المطلوب هو الدفاع عنهم كالدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رضي الله عنهم وأصبح نقد معاوية بن أبي سفيان (وهو من الطلقاء) غير مقبول عند السنة وأدخلوه في كتب العقائد وامتحنوا به الناس بعد أن كان متقدموهم يذمون ظلم معاوية وانتزاؤه على هذه بالسيف وجعله الخلافة ملكاً عضوضاً واستئثاره ببيت المال وما إلى ذلك من المفاسد التي أحدثها فلما رأى الشيعة دفاع السنة عن معاوية ويزيد لم يكتفِ غلاة الشيعة بذم معاوية بل تجاوزوه إلى أبي بكر وعمر وعثمان زعماً منهم بأن هؤلاء هم سبب انصراف الأمر عن علي، ثم بالغ أهل السنة في ردة الفعل وفي زيادة

---

(١) غلاة الشيعة يرون أن الشيعي مأجور على سفك دم السني اغتيالاً!! يبرأ الإمام علي وأهل البيت من هذا الحقد والاستحلال لدم المسلم فقد كان الإمام علي يرى التعايش مع من يكفره ويسبه ويبرأ منه فكيف بالمسلم الذي قد يكون منحرفاً عن الإمام انحرافاً لا يصل لعشر معشار عقائد الخوارج الذين كان يعترف الإمام بإسلامهم ولم يحرمهم من عطائهم ولا حقوقهم ولم يعاملهم معاملة تختلف عن بقية المسلمين من أصحابه، بل لعل الإمام علي قد ضرب أروع الأمثلة في التسامح مع المخالفين في العقائد وسار على نهجه كبار أهل البيت وقد ضرب غلاة الشيعة وغلاة الحنابلة أسوأ الأمثلة في التعامل مع المخالف - في الإيمانيات الفرعية (العقيدة) - من المسلمين.

الدفاع عن معاوية وعن يزيد بن معاوية والدولة المروانية كلها، وأخذوا يلمزون علياً والحسين على وجه الخصوص[1].

والآراء أو العقائد الشامية كان المحدثون يطلقون عليها (النصب) ومعنى النصب مناصبة أهل البيت العداء من تنقصهم ومدح خصومهم، ومن دلائل النصب في كتبنا العقائدية:

روى عبد الله بن أحمد أثراً موضوعاً عن علي نصه: (لا تكرهوا إمارة معاوية[2].

وروى أيضاً[3] أن أبا موسى الأشعري كتب لعلي: (بلغني أنك تقنت في صلاة الفجر وتدعو عليَّ ويؤمن خلفك الجاهلون وقد قال الله عز وجل: (إني أعظك أن تكون من الجاهلين) والأثر ضعيف.

وروى بإسناده عن أبي وائل أن (علياً أحب إليه من عثمان حتى أحدث)؟ اهـ.

أقول: أحدث ماذا؟ فهذا تلميح بأن علياً ابتدع أموراً؟ وعلى هذا فليس من أهل السنة والجماعة؟ وهذا المعنى يدندن حوله بعض الحنابلة دون تصريح ومن هؤلاء الحنابلة البربهاري وابن تيمية رحمهما الله كما سيأتي.

وأورد عبد الله بن أحمد أحاديث ضعيفة في ذم الرافضة ونص الحديث عن النبيﷺ: (يظهر في أمتي في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة يرفضون الإسلام).

وروى عن كعب الأحبار[4] مدائح في مدائن الشام معقل بني أمية.

---

(١) وبقي الحنابلة في العراق على هذا الرأي في صراع مع المذاهب الأخرى حتى أنكر عليهم ذلك ـ كما أسلفنا ـ أحدهم وهو ابن الجوزي وذكر أنهم زينوا مذهبهم بالتعصب ليزيد بن معاوية فضاعت السنة الحقيقية وأصبح هناك شيعة ونواصب متسمين بالسنة أما السنة الحقة فقد أصبحت نادرة إذ أصبح أصحابها متهمين من الطرفين المتطرفين وأصبحت ردود الأفعال هي الحق المطلق عند هؤلاء وهؤلاء وأصبح كل من يدافع عن الإمام علي أو أهل بيته يعد شيعياً جلداً عند الحنابلة ومن يدافع عن أبي بكر وعمر وعثمان ويقول بفضلهم يعتبر ناصبياً خبيثاً عند غلاة الشيعة!! (سيأتي في كتاب آخر إن شاء الله لنقد عقائد الإمامية بتوسع فهذا الكتاب مخصص في نقد عقائد الحنابلة فلذلك ليعذرني القراء في عدم نقدي لعقائد الفرق الأخرى إلا عرضاً.

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد (٢/٥٥٠).

(٣) المصدر السابق (٢/٥٥١).

(٤) المصدر السابق (٢/٥٥٠).

التلميح أن علياً إنما يقاتل على الدنيا[1] وهذه التهمة كررها ابن تيمية كثيراً في منهاج السنة تلميحاً أو تصريحاً.

وروى الروايات في تبرير بغض بعض أصحاب علي لعلي[2].

ثم جاء البربهاري: فنجده يقول[3]:(والجماعة ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان).

وهذا معناه أن علي بن أبي طالب ومن معه من البدريين والمهاجرين والأنصار ليسوا على الجماعة بينما عدوا معاوية وفئته الباغية من أعاريب لخم وجذام هم الجماعة بعد صلح الحسن.

وقال البربهاري[4]:(واعلم أن الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ إلى قتل عثمان بن عفان وكان قتله أول الفرقة وأول الاختلاف فتحاربت الأمة وتفرقت واتبعت الطمع والأهواء والميل للدنيا).

أقول: لم يستثن علياً ومن معه من البدريين والمهاجرين والأنصار وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء مع علي وهم الجماعة يومئذٍ وهم الفئة العادلة لا الباغية كما لم يستثن البربهاري المعتزلين من الصحابة أيضاً.

ثم قال أيضاً[5]:(والكف عن حرب علي ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير...).

انظر كيف قدم معاوية على هؤلاء الثلاثة مع أن قضيتهم غير قضيته ومع أنهم تابوا واعترفوا بخطئهم ومع كونهم من السابقين إلى الإسلام بينما معاوية ماذا أدخله بين هؤلاء؟ ثم لماذا الكف مع وجود مثل حديث عمار المتواتر؟ كيف نكف عن أمر لم يكف عنه النبي ﷺ؟

---

(١) المصدر السابق (٢/٥٥١).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٦٥).

(٣) السنة للبربهاري ص١٠٥.

(٤) المصدر السابق ص١٠٦.

(٥) المصدر السابق ص١١١.

ثم نجد البربهاري يوصي بالآثار وينسى مثل حديث عمار ونحوه وعندما أحس بأن الناس سيتهمونه بالنصب لإيراده من هذا التعصب ضد الإمام علي جاء بقاعدة تسكت هؤلاء فماذا قال؟

قال[١]: (واعلم إذا سمعت الرجل يقول: فلان ناصبي فاعلم أنه رافضي) أهـ. وعلى هذا يكون قد قطع الطريق على من تسول له نفسه أن يتهمه بالنصب.

وليته أخبرنا عن الذي نسمعه يقول عن الرجل من أهل السنة: فلان رافضي هل يكون القائل ناصبياً؟.

وقال[٢]: من وقف في عثمان وعلي ومن قدم علياً على عثمان فهو رافضي قد رفض أصحاب رسول الله ﷺ.

أقول: وعلى هذا فهو يتهم عمار بن ياسر وأبا ذر والمقداد وغيرهم من الصحابة بأنهم روافض لأنهم كانوا يرون تفضيل علي على أبي بكر وعمر فضلاً عن عثمان كما أن كثيراً من الصحابة كانوا يفضلون أبا بكر ولم ينكر بعضهم على بعض فالمسألة هينة والنصوص فيها متكافئة.

ونجد الخلال الحنبلي صاحب كتاب السنة[٣] يروي الموضوعات والمناكير في فضل معاوية فروى عن أحدهم قوله: كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبد العزيز وعدله، فقال الأعمش: فكيف لو أدركتم معاوية؟ قالوا: في حلمه، قال: لا والله بل في عدله).

أقول: وهذه رواية مكذوبة فالأعمش من شيعة الكوفة الذين كانوا يذمون معاوية-بل بعضهم يكفره-فالأعمش لن يقول مثل هذا الكلام ولم يدرك معاوية فقد ولد عام ٦١هـ بعد موت معاوية بسنة فكيف أدركه؟

وقد سرد الخلال كثيراً من الآثار في فضل معاوية، كقولهم:

إنه-أي معاوية-يشبه المهدي.

---

(١) المصدر السابق ص١١٨.

(٢) المصدر السابق ص١٣٤.

(٣) السنة للخلال (ص٤٣٧.

وأنه أفضل من عمر بن عبد العزيز.

وأنه خال المؤمنين.

وكاتب الوحي.

بل أنه أفضل من ستمائة من أمثال عمر بن عبد العزيز.

وأنه كان أسود من أبي بكر وعمر يعني بالسخاء وفسره ناس بأن المراد السيادة التي تعني الأهلية والأولوية بالخلافة.

وأنه أحلم الناس وأحلم من أبي بكر وعمر.

وأنه أعطى ثلاث سفرجلات ليلقى بهن النبي ﷺ في الجنة.

وأنه يزاحم النبي ﷺ على باب الجنة... إلخ.

وكان محمد بن عبد الواحد الحنبلي المعروف بغلام ثعلب لا يبدأ درسه إلا بعد قراءة جزء فيه الأحاديث الموضوعة في فضل معاوية فكان يلزم كل طالب من طلابه بقراءة ذلك الجزء أولاً[1].

ويتواصل الغلو عند ابن بطة وابن حامد فيما نقله عنه ابن تيمية في منهاج السنة وغيرهم من الحنابلة ثم نجد هذا الغلو في مدح بني أمية وأشياعهم يتم متناسقاً مع الغض من علي بن أبي طالب وأنصاره عند علماء أهل الشام قاطبة لأنهم كانوا في موطن بني أمية، وقد تربى الناس في الشام على بغض علي ولعنه فظهر منهم أكثر من خمسين محدثاً ناصبياً في القرون الثلاثة الأولى كان أشهرهم حريز بن عثمان الرحبي من رواة البخاري وكان يسب علياً في اليوم (١٤٠) مرة فقط.

ثم تتابع علماء الشام كابن تيمية وابن كثير وابن القيم-وأشدهم ابن تيمية-على التوجس من فضائل علي وأهل بيته وتضعيف الأحاديث الصحيحة في فضلهم مع المبالغة في مدح غيرهم...

---

(١) طبقات الحنابلة (٦٨/٢)، ومثله يفعل بعض الأساتذة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية إذ يوزعون كتاب ابن أبي يعلى في (فضائل معاوية) على الطلاب مع أنها كلها موضوعة مكذوبة ولكنه النصب.

وعلماء الشام مع فضلهم بشر لا ينجون من تأثير البيئة الشامية التي كانت أقوى من محاولات الإنصاف خاصة مع استئناس هؤلاء بالتراث الحنبلي الذي خلفه لهم ابن حامد وابن بطة والبربهاري وعبد الله بن أحمد والخلال وأبو بكر بن أبي داود ومع تذكر الصراع التاريخي الطويل مع الشيعة فهذا كله كان له أبلغ الأثر في نظرتهم للإمام علي وأهل بيته فلذلك حوكم ابن تيمية في عصره على (بغض علي) واتهمه مخالفوه من علماء عصره بالنفاق، وأخطأوا في ذلك، واتهموه بالنصب وأصابوا في كثير من ذلك لقوله: إن علياً قاتل للرياسة لا للديانة وزعمه أن إسلام علي مشكوك فيه لصغر سنه وأن تواتر إسلام معاوية ويزيد بن معاوية أعظم من تواتر إسلام علي وأنه كان مخذولاً وغير ذلك من الشناعات التي بقي منها ما بقي في كتابه منهاج السنة وإن لم تكن هذه الأقوال نصباً فليس في الدنيا نصب عفا الله عنه وسامحه.

وقد كان يعتذر بمبالغة شديدة لأهل الشام ويحمل فيه على أهل العراق باختصار حججهم هنا وتطويل حجج خصومهم هناك مع الاسترواح ببسط شبه الشاميين والاعتذار عنهم إضافة لإدعاء الإجماع على أمور خاطئة والتظاهر بالإنصاف، يقول ابن حجر العسقلاني: (طالعت كتاب ابن تيمية في الرد على الرافضي فوجدته شديد التحامل في رد أحاديث جياد...) وهي تلك الأحاديث التي في فضل علي فقد كان متحاملاً عليها كثيراً وقد بين ذلك الألباني أفضل بيان في السلسلة الصحيحة[1] وذكر ابن حجر في لسان الميزان أنه: (كم من موطن بالغ ابن تيمية فيه في الرد على الرافضي أدته إلى تنقص علي رضي الله عنه) فلذلك نشأنا هنا في الخليج عامة وفي المملكة خاصة على أن الشيعة فيهم معظم صفات اليهود والنصارى وأنهم أسوأ من اليهود والنصارى بخصلتين حتى طبعت في ذلك الكتب ونوقشت الرسائل العلمية مع أن كل هذا أخذناه من ابن تيمية فقد ذكره ابن تيمية في مقدمة منهاج السنة معتمداً على رواية مكذوبة من رواية أحد الكذابين واسمه عبد الرحمن بن مالك بن مغول رواها عن والده عن الشعبي وهما بريئان من تلك الرواية[2].

---

(١) انظر كلامه على حديث الموالاة (من كنت مولاه فعلي مولاه).

(٢) بل رأيت رسالة تدور على هذه الرواية عنوانها (بذل المجهود في مشابهة الرافضة لليهود)!! وبعد هذا نزعم أننا لا نقول إلا الحق ولا يدفعنا شنآن قوم على ظلمهم.

فبالله كيف نستطيع الإنصاف وهذا التاريخ كله يجثم فوق صدور الحقائق.

فالسمة الغالبة على الشيعة وصف السنة بالنصب كما أن السمة الغالبة على النواصب وصف السنة بالتشيع، وهكذا خلافنا مع الإباضية والأشاعرة والصوفية وغيرهم، نتبادل الاتهامات دون حوار وبحث ودون رجوع إلى الحق الأول المتمثل في الكتاب والسنة الصحيحة المتفق عليها.

الاستدراك على الشرع (أو بدعة اشتراط فهم السلف)

ترى أصحاب العقائد وأخص هنا أصحابنا أصحاب العقيدة السلفية يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ليقطعوا بها كل آمال الاتفاق.

فالله عز وجل أرشدنا عند اختلافنا مع المسلمين أن نرجع للكتاب والسنة لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩].

فلما رأى أصحاب العقائد ومنهم السلفية الحنابلة أن العودة للكتاب والسنة سيلغي أكثر المظالم من الشتائم والتكفيرات والتبديعات والمخالفات الموجودة في كتب العقائد لجأوا إلى الزيادة على ما ذكره الله عز وجل بقولهم: (إن الكتاب والسنة لا تكفي فلا خير في كتاب بلا سنة ولا خير في سنة بلا فهم السلف الصالح) وهكذا نفوا الخيرية عن الكتاب والسنة بهذا الشرط البدعي الذي اشترطوه وانتقصوا به من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

أقول: ولا أدري هنا ماذا يقصدون بـ (فهم السلف) إن كانوا يقصدون الصحابة فقد اختلف الصحابة في فهم كثير من العقائد والأحكام فبأي فهم نلتزم؟ وإن كانوا يقصدون اتباع ما فهمه الصحابة كلهم فهذا لا يخالف فيه أحد لكن حصول هذا الإجماع في الفهم صعب بل مستحيل إلا في أمر دليله واضح.

وإن قصدوا اتباع فهم أفراد السلف فيما لم يختلفوا فيه، قيل لهم اختلافهم في

الفهم دليل على أن فهمهم يخطئ ويصيب؟ فإذا كان كذلك فمن يضمن لنا أن فهم الآحاد منهم ليس من القسم الذي أساءوا فهمه؟

وقد فهم عدي بن حاتم من الآية الكريمة: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[البقرة:١٨٧] فهماً خاطئاً رده عليه رسول الله ﷺ.

وفهمت زوجات النبي ﷺ من قوله ﷺ: (أولكن لحوقاً بي أطولكن يداً) على الحقيقة بينما هذا كان مجازاً فهو كناية عن الإنفاق والصدقة ففهمت ذلك زينب بنت جحش فقط أما بقية أزواج النبي ﷺ فلم يفهمن هذا الفهم.

وهكذا قصص كثيرة في اختلاف الصحابة-فضلاً عن غيرهم-في فهم بعض النصوص القرآنية والحديثية.

ثم إن هذا (الفهم) لم يقل به أحد من الصحابة فلم يقل أحد منهم للتابعين: إذا فهمتم من آية كريمة فهماً فلا تأخذوا به حتى تنظروا ماذا نفهم منها؟

فالقاعدة المشهورة (الكتاب والسنة وبفهم سلف الأمة) باطلة بإجماع سلف الأمة من المهاجرين والأنصار الذين لم يشترطوها واكتفوا بما ذكره الله عز وجل من (التحاكم للقرآن والسنة) أما زيادة اشتراط الفهم فهو استدراك قبيح على الآية الكريمة.

أما آلية الفهم فلا تتم بتقليد صحابي ولا تابعي وإنما بالنظر في الآيات والأحاديث الصحيحة التي تتحدث عن الموضوع نفسه والعودة بعد ذلك للآثار ولغة العرب وكل ما يساعد في تجلية المعنى وما إلى ذلك.

فتحصيل الفهم يتم عبر سبل كثيرة قد يجوز إدخال (فهم آحاد السلف) في هذه السبل للترجيح فقط لكن لا يجوز الاقتصار عليه، كيف والقرآن الكريم يأمرنا بالتدبر والتفكر؟

ثم هؤلاء القائلون بفهم السلف هم أول من يخالف السلف إذا فهموا شيئاً خلاف ما

هم عليه ومعظم ما كتبوه في العقائد كان خلاف فهم السلف الصالح من المهاجرين والأنصار والتابعين بإحسان.

راجع المسائل السابقة التي في هذا الكتاب ثم فتش في سير الصحابة والتابعين وانظر من منهم فضل الآثار وأقوال الرجال على القرآن الكريم؟

ومن منهم جعل بعض المسلمين شراً من اليهودي والنصراني؟

ومن منهم كفر المسلمين؟

ومن منهم تسمى بغير الإسلام؟

ومن منهم زهّد في كبائر الذنوب؟

ومن منهم غلا في علمائهم وكبارهم؟

ومن منهم أفتى باغتيال المخالفين له في الرأي؟

ومن منهم شبه الله بخلقه؟

ومن منهم ركز على الجزئيات وترك الأصول؟ ومن ومن...إلخ.

فنحن لا مع القرآن ولا مع السنة ولا مع فهم السلف الصالح وكل ما عندنا من الأمور دعاوى نقنع بها العوام لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ بل ولا السلف الصالح (وهم عندي المهاجرون والأنصار ومن كان على نهجهم فقط).

فالقرآن أولاً والسنة الصحيحة ثانياً، هما المقياسان الرئيسان وتأتي بعد ذلك مقاييس أخرى من أقوال جمهرة المهاجرين والأنصار أو قول جمهور الصحابة واختيارات علمائهم الكبار، أما الإجماع فلن يمكن إلا حصوله ومعه نص شرعي فيما يظهر، فهذه المقاييس نقيس بها كل الرجال كأحمد بن حنبل وأبا حنيفة والشافعي ومالك والبربهاري وغيرهم، كل هؤلاء الرجال يجب أن يخضعوا لمعيار القرآن وما صحّ من السنة، كل هؤلاء تحت القرآن والسنة لا فوقها، وهذا هو طريق وفهم السلف من الصحابة الكبار فلم يكن عندهم أحد فوق القرآن وما صح من السنة فمن لم يكن على هذا المنهج فليس على منهج الصحابة ولا (السلف الصالح) ولا يجوز أن يدعي كذبا

وزوراً الانتساب لمنهج المهاجرين والأنصار ولا يجوز له أن يتشدق بمنهج لا يعرفه ولا يضبط معاييره وملامحه... فالكلام سهل وبسبب الكلام اختلفت فرق الأمة وتفاخرت بالألقاب والمناهج ورحم الله إمرءاً عرف قدر نفسه.

وهذا التخبط عندنا-كما أسلفت-له علاقة بالألفاظ التي نرددها ولا نعرف معناها فـ (الفهم) لا نفهمه ولا نعرف معناه ولا معاييره ولا آليات تحصيله، وكذلك السلف الصالح نذهب إلى البربهاري وعبد الله بن أحمد وابن تيمية وننسى الصحابة من المهاجرين والأنصار فالبربهاري وابن بطة عندنا من السلف بينما الصحابة ليسوا من السلف كمرجع علمي ولو كانوا عندنا من السلف الصالح لما خالفناهم في فهم الإسلام وفي الأمور التي سبق شرحها.

ما المنهج؟

إذا كانت كل هذه الأخطاء والخرافات في كتبنا العقدية فما الحل إذن؟

الحل سهل على من أراد الله له اليسر ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

العودة لاسم الإسلام نفسه وترك التنابز بالألقاب فلا نصم الآخرين بلقب ولا نرضى لنا إلا بلقب واسم الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[فصلت:٣٣] وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[آل عمران:٦٤].

وقال تعالى: ﴿اتَّقُواْ اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ وقوله: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[آل عمران:١٠٢] وقال عن إبراهيم (عليه السلام): ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾[الحج:٧٨].

ولنترك التعصب للانتسابات التي تفرقنا بها شيعاً فلا شرعية لكلمة شيعة ولا سنة ولا جهمية ولا سلفية ولا معتزلة كشرعية كلمة الإسلام وكل من رغب عن التسمية بالإسلام فلن يجد تسمية أفضل منها، فهي تسمية مأمور بها في كتاب الله وهي تسمية

ارتضاها الله لنا، ولم يأت نص باستحباب تسمية أخرى، ومن زعم ذلك فعليه الدليل ولا دليل إلا من باب التوهم فقط.

قد يقول البعض: إن تسميتنا أهل السنة قد جاءت بها نصوص كأمر النبي ﷺ باتباع السنة في قوله: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)).

أقول: هناك فرق بين الانتساب للسنة والتعصب لهذه النسبة ودعوة الناس لاعتناق هذا اللقب فليس هناك أمر بالانتساب إلا للإسلام؛ هذا أمر.

الأمر الآخر: الله عز وجل أيضاً قد أمر بالعدل أيضاً فلماذا ننكر على المعتزلة تسميتهم أنفسهم أهل العدل أو العدلية.

وأمر الله بالاستقامة فلماذا ننكر على الإباضية تسمية أنفسهم (أهل الاستقامة).

وأمر النبي ﷺ بمحبة أهل البيت فلماذا ننكر على الشيعة تسمية أنفسهم شيعة أهل البيت مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾[الصافات:٨٣].

واستدل المعتزلة على شرعية اسمهم بقوله تعالى على لسان إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[مريم:٤٨].

وهكذا فأسماء الفرق أقوى دلالة على الشرعية من اسمنا علماً بأن الحديث السابق وحديث افتراق الأمة محل تنازع في التضعيف والتصحيح داخل أهل السنة.

فإذا قال البعض: لكن التسمية بالإسلام سيخلطنا مع المبتدعة؟ (

أقول: لسنا أفضل من النبي ﷺ وأصحابه من المهاجرين والأنصار فقد كان اسم الإسلام يجمعهم مع المنافقين والأعراب والطلقاء والمرجفين.. فقد كان النبي ﷺ يقول: (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه) ويقصد بأصحابه هنا: المنافقين، فلما أصر عليه بعض الصحابة في قتل بعض المنافقين قال له النبي ﷺ: (أليس يقول: أشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، قال بلى، قال: فإني نهيت عن هؤلاء) وقوله ﷺ لأسامة بن زيد عندما قتل أحدهم بعد نطقه بالشهادة (وماذا تفعل بـ (لا

إله إلا الله يوم القيامة) ونحن اليوم كذلك ماذا نفعل بـ (لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، بل وإقامة شعائر الإسلام الظاهرة وأركانه العظمى وتحريم محرماته الظاهرة...إلخ).

فالمنافقون في عهد النبي ﷺ أبعد عن جوهر الإسلام ومع ذلك يشاركون النبي ﷺ والصحابة في الميراث والمسكن والمأكل والمشرب والأعمال وكل شيء، أما أمر نياتهم فإلى الله، وقول النبي ﷺ:«حتى لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» في غاية الأهمية لأننا نحن بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى ألا يتحدث العالم بأننا نقتل بعضنا أو نسب بعضنا أو يكفر بعضنا بعضاً... إلخ.

فإن قال قائل: إذا كان اسم السنة أو السلف اسماً حسناً فما العيب علينا في الانتساب إليه دون تكفير للآخرين وتبديع لهم؟

أقول: وما العيب في الالتزام باسم ارتضاه الله لنا؟ ولماذا الإعراض عنه؟

فإن قال البعض قد تسمى المسلمون في عهد النبي ﷺ بأسماء غير المسلمين ومن ذلك المهاجرون والأنصار ولم ينكر عليهم النبي ﷺ؟.

أقول: أولاً: تقسيم الناس في عهد النبي ﷺ إلى مهاجرين وأنصار لم يكن تقسيماً دينياً ولا مذهبياً وإنما كان وصفاً لحال هؤلاء وهؤلاء فهو أقرب إلى التقسيم الاجتماعي الهادف لأهداف اجتماعية فقد كانت عبادتهم واحدة ولم يكن بينهم اختلاف مذهبي ولا فيهم من يرى أن الطائفة الأخرى ضالة أو كافرة كما هو الحال عند علماء الطوائف الإسلامية المدون في كتب العقائد.

ثم مع هذا كله فالنبي ﷺ كان ينهاهم عن التفاخر بهذين الاسمين رغم شرعية الاسمين ووجودهما في القرآن الكريم، ورغم نص القرآن عليهما فإنه عندما اختلف مهاجري مع أنصاري وقال المهاجري يا للمهاجرين وقال الأنصاري يا للأنصار، قال النبي ﷺ: (ما بال دعوى الجاهلية، دعوها فإنها منتنة)[١].

---

(١) سبق تخريجه.

فإذا كان التنابز بالهجرة والنصرة جاهلية مع وجود هذين الاسمين في القرآن الكريم فكيف إذا تنابزنا بالألقاب المستحدثة التي لم تكن موجودة ولا منصوص عليها كالشيعة والسنة والمعتزلة والجهمية والسلفية والصوفية وغير ذلك؟

فإن قال قائل: كيف أستطيع أن أعرف الحق إذا لم ألتزم مذهب طائفة أتعلم منها الدين؟

أقول: عد إلى كتاب الله ستجد الأمور الإيمانية الكلية وستجد المحرمات المتفق عليها والواجبات المتفق عليها وعد إلى صحيح السنة المشهورة وستجد ما يرفد ذلك من صحيح السنة المشهورة وإجماع المسلمين على هذه الأمور من صلاة وصيام وحج وزكاة وأمر بالعدل والصدق والأمانة ونهي عن الجرائم المعروفة فدين الله واضح لا يحتاج لكل هذه الكتب في العقائد التي رأيت فسادها وإفسادها وتشكيكها وانحرافها عن أبسط المبادئ الدينية.

فالعودة للاعتصام بحبل الله ومعرفة الأصول العامة التي يلتقي عليها المسلمون من القرآن وصحيح السنة خير من التمادي في التحاكم لأقوال الرجال واختياراتهم وخصوماتهم مع ما فيها من الشبهات والشتائم التي لا تسمن ولا تزيد المرء إلا شكا، ولا المسلمين إلا فرقة واختلافا ولا العامة إلا صدودا عنا إلى من يتخاطب معهم بعقل وهدوء..

نسأل الله الهداية والتوفيق لنا ولجميع المسلمين وأن يغفر الله لسلفنا ما خلفوه لنا من مظالم وأخطاء ويؤجرهم على ما خلفوه لنا من صواب وخير.

ما البديل؟

بعض الأخوة الذين قرأوا الطبعة الأولى من هذا الكتاب كانوا يتساءلون عن البديل؟

ويقولون: أنت الآن شككتنا في هذه الكتب ولم تقدم لنا البديل، فإذا كانت الحنبلية

كثيرها من الفرق، فيها الحق والباطل، الخير والشر، وجميع ما كنا ننقده على الفرق الأخرى، فما البديل السني الذي نطمئن إليه؟ نحن لا نثق في الفرق الأخرى ومؤلفاتهم وعلمائهم، فهل من بديل سني؟.

أقول: ورغم أن هذا السؤال (عن بديل سني) قد يوحي بتعصب مذهبي أيضاً، إلا أننا سنأخذه على أن السائلين أو المتسائلين إنما يقصدون السنة الحقيقية النبوية لا السنة المذهبية التي يدعيها بعضهم، فنقول:

رغم أنني ذكرت البديل مجملاً من العودة لكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة المشهورة والإسلام من طبيعته أنه دين الفطرة يعرفه العامي والعالم ليس فيه هذا التعقيد الذي رسمته كتب العقائد في نفوس الجميع.

الإسلام يا أخي الكريم مجموعة من الإيمانيات والأوامر والنواهي يمكن أن نضع لها هنا قائمة جامعة تجمع كل أصول الإسلام العامة وأوامره ونواهيه القطعية، دون فصل مبالغ فيه بين هذه القوائم، تلك الأوامر والنواهي والإيمانيات التي لا يخالف فيها المعتدلون من طوائف المسلمين كافة؛ ولو التزمنا بها لكان فيها الكفاية؛ وقد نتوسع فيها مستقبلاً ولكن يستحسن أن أشير هنا إلى قائمتين، قائمة الواجبات الكبرى وقائمة المنهيات الكبرى:

أولاً: قائمة الواجبات

الإيمان بالله رباً وخالقاً لا يستحق العبادة أحد سواه، والإيمان بجميع ما ذكره الله عن نفسه في القرآن الكريم وما ذكره عنه رسوله ﷺ ومعرفة المحكم القطعي منه والتمسك به، مع الإعذار في الظني والمتشابه.

الإيمان بمحمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي ﷺ نبياً ورسولاً، ومحبته ومعرفة فضله وطاعته.

الإيمان باليوم الآخر والحساب والجنة والنار.

الإيمان بكتب الله المنزلة[1] وأعظمها القرآن الكريم.

الإيمان بأن الله بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير، وأنه لا يظلم الناس شيئاً.

الإيمان بنبوة جميع الأنبياء والمرسلين.

الإيمان بوجود الملائكة.

الإيمان بالغيب، ومن ذلك الإيمان بكل ما أخبرنا به الله في كتابه وما أخبرنا به رسوله سواء فيما يتعلق بالله عز وجل أو اليوم الآخر أو الأمم السابقة ..الخ، وفي هذا نرى التنبيه أن الله عز وجل قد جعل مساحة كبيرة للإيمان بالغيب فلا ينبغي البحث عن معرفة الدقائق فيما يتعلق بالذات الإلهية والقضاء والقدر ونحو هذا من الأمور التي فيها جزء من الغيب لا يمكن معرفته بالتشريح ولا بالفلك ولا بالقوانين الفيزيائية والرياضية ولا بالبحوث الفلسفية.

إقامة الصلاة المفروضة.

إيتاء الزكاة لمن وجبت عليه.

صوم شهر رمضان لمن وجب عليه.

حج بيت الله الحرام لمن استطاع إليه سبيلا.

الصدق.

الإخلاص وأشرفه إخلاص العبادة لله، ومن ذلك إخلاص العمل واتقانه.

الأمانة.

العدل.

الصبر.

التوبة وخاصة من كبائر الذنوب والموبقات.

---

(١) المقصود بالإيمان بالكتب المنزلة، الإيمان بأن الله أنزل التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم وموسى والقرآن الكريم، ولكن قد تعرضت للتحريف ما عدا القرآن الكريم.

الجهـاد في سـبيل الله ويتـأكد وجوبـه في حالـة الدفـاع عـن المسـلمين وبلادهـم وأعراضهم.

التعاون على البر والتقوى.

تأدية الحقوق، حق الجار وحق الضيف وحق المسلم وحق الطريق...إلخ.

صلة الرحم.

بر الوالدين.

الخوف والرجاء.

حسن الخلق.

الوفاء بالعهد وإنجاز الوعد.

قراءة القرآن الكريم مع تدبره تدبراً عميقاً.

العلم، ونشره والعمل به...إلخ.

الحب في الله والبغض في الله وذلك بمحبة (الصالحين) من أمة محمد ﷺ سواء من صحابته أو من أهل بيته أو من غيرهم،وبغض الكفر وأهله والظلم وأهله، وتزداد المحبة بزيادة فضل الشخص والتزامه الإسلام، وقربه من النبي ﷺ وطول صحبته له وإحسانها...الخ. ويتخصص الوجوب في محبة أهل البيت الأربعة (وهم علي وفاطمة وابناهما) والمهاجرين والأنصار وزوجات النبي ﷺ، ثم كل التابعين بإحسان من الأمة إلى يوم القيامة.

ذكر الله عز وجل من حمد وشكر ودعاء واستغفار.

وهكذا فالأمر لا أسرار فيه ولا غموض ولسنا في حاجة للغوص في كتب العقائد المذهبية حتى نعرف ديننا فالدين معروف قبل تأليف هذه الكتب والقرآن الكريم ومشهور السنة الصحيحة موجودان قبل تأليف هذه الكتب.

إذن فهذا ونحوه من الواجبات المشهورة المعروفة هي الواجبات المطلوب من المسلم

تأديتها؛سواءً كانت هذه الواجبات إيمانية أو عبادية أو أخلاقاً أو معاملات، وهذا التسميات ينوب بعضها عن الآخر؛ فلا فصل بين أخلاق وعبادة ولا بين معاملة وعبادة.. وإنما في الموضوع خصوص وعموم، كما أن بعض الواجبات قد تشتمل على بعض وتشتمل على مالم نذكره هنا، فإنني لم أقصد الاستقصاء لكن أيضا لم نهمل الواجبات المهمة، وأنا هنا أتعمد تبسيط الأمور وتسهيلها ليفهمها كل مسلم.

ثانياً: قائمة المنهيات

الشرك بالله.

قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.

ترك الصلاة.

منع الزكاة.

ترك صوم رمضان.

ترك الحج للقادر عليه.

السحر.

أكل الربا.

أكل مال اليتيم ظلماً.

الكذب على الله ورسوله ﷺ.

الظلم والبغي.

الكبر.

شهادة الزور.

الكذب مطلقاً[1].

---

(١) هناك حالات يسيرة مستثناه كالكذب على الظالم إذا أراد الإضرار بمظلوم.

السرقة.

الزنا.

شرب الخمر.

الغش.

الفرار من الزحف.

عمل قوم لوط.

القذف وخاصة قذف المحصنات المؤمنات الغافلات.

قطع الطريق.

اليمين الغموس.

قتل النفس.

قاضي السوء وعالم السوء.

أكل الميتة والدم ولحم الخنـزير.

المكس.

القواد على أهله، والذي يرضى في أهله السوء (الديوث).

المتشبهون من الرجال بالنساء والعكس.

الرياء.

النفاق.

الخيانة.

التعلم للدنيا وللعلو في الأرض والفساد.

كتمان العلم والتسويغ أو التبرير الفاسد في كتمه.

الغدر.

قطع الرحم.

النميمة.

الغيبة [1].

الطعن في الأنساب.

البغي.

تكفير المسلم.

من أدعى إلى غير أبيه.

سب أو بغض أو أذية الصالحين من الأمة.

سن السنن السيئة والدعوة إلى الضلالات.

أذية الآدمي من المسلمين والمعاهدين والذميين ومن لم يحارب المسلمين وشتمه وسبه.

المنان.

المسبل إزاره خيلاء.

من أشار إلى أخيه بسلاح ليخيفه.

الجدال بالباطل.

الجاسوس ضد المسلمين.

المسيء للجار.

---

(١) إلا أشياء قليلة مستثناة مثل غيبة الفاسق الفاجر الظالم المتحقق من فسقه أو فجوره أو ظلمه أو التباحث في المسائل العلمية (الجرح والتعديل).

ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقادر عليه.

المكر بالمسلم.

البذاءة والجفاء.

التقاطع والتدابر والتهاجر بلا موجب شرعي.

الغلو.

البخل أو الإسراف.

الحسد.

الغلول.

المحلل والمحلل له.

المتجسس على الناس.

تصديق الكهنة والسحرة.

سوء الظن بالله والقنوط من رحمته.

كفران النعمة.

القمار.

ذو الوجهين.

التعذيب والمثلة.

مماطلة الغني في قضاء الدين.

الشفاعة في الحدود.

من يرضى بالمعصية من ظلم أو جريمة...

أقول: هذه أبرز المحرمات القطعية وقد يتداخل بعضها مع بعض؛ وهي تشمل غيرها

مما أهملنا ذكره أو نسينا ذكره فلا تجد محرما من المحرمات المشهورة إلا مذكوراً أو مندرجاً.

فالدين الإسلامي ليس بهذا الغموض الذي يظنه بعض الناس إتباعاً منهم لكتب وخطب وفتاوى غلاة العقائديين الذين جعلوا من الدين طلسما لا يعرفه إلا الخاصة من الناس؛ فالدين ميسور، معلومة فرائضه وحدوده؛ أوامره ونواهيه؛ فلا يخشى أحد أو يظن أن نقد كتب العقائد سيضر الدين؛ بل سنخدم هذا الدين بنقد من أساء إليه بسوء فهمه أو سوء تعصبه حتى جعله منحصرا في الموقف من خصومات وأفكار جزئية قال بها مجموعة من المتخاصمين في القرن الثالث.

فالدين الإسلامي بحمد الله أعلى وأسمى من الأشخاص وهو محفوظ بالقرآن الكريم والسنة الصحيحة المشهورة وما على المسلم إلا أن يقرأ القرآن الكريم مرة واحدة وسيجد فيه من الأوامر والنواهي الرئيسة ما أهمله هؤلاء الغلاة لأجل جزئيات وتشقيقات كلامية وتوهمات ما أنزل الله بها من سلطان ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

الإسلام جاء رحمة للعالمين فجعله الغلاة عذاباً على المسلمين فسبحان الله ماذا تفعل الخصومات بأصحابها، اللهم اهدنا لما اختلفنا فيه من الحق، واجمعنا على كليات الإسلام ومحكماته ونجنا من الفتنة بالمتشابه، وارحم هذه الأمة وأخرجها من نفق الغلو والتعصب إلى ساحة التعاون على البر والتقوى والعمل لعزة الإسلام وأهله.

الخاتمة وأبرز النتائج

من خلال هذه الجولة القرائية لكتب العقائد الحنبلية منها خاصة يحسن كتابة أبرز النتائج والملحوظات التي خرج بها الباحث التي من أهمها:

ليس لمصطلح (العقيدة) بهذا المعنى الشائع أصل لا في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ ولا كان هذا المصطلح مستخدما في أقوال الصحابة ولا التابعين ولا كبار أئمة السلف في القرون الثلاثة الأولى وهي القرون الموصوفة بالخيرية عند أهل السنة والجماعة .

لفظ (الإيمان) هو اللفظ الشرعي المهجور الذي استخدم مكانه مصطلح (العقيدة) المبتدع والواجب العودة للألفاظ الشرعية ومعانيها، والعودة لهذا المصطلح مع هجران المصطلح السابق أصبح ضرورة لإساءتنا استخدام المصطلح الأول وإدخالنا فيه كل باطل لكن شجاعتنا في العودة للمصطلح الشرعي تحتاج لسنوات طويلة.

العودة للتسمي باسم الإسلام فلا مذهب إلا الإسلام ولا عقيدة غير الإسلام ولا دين إلا الإسلام فمن نطق بالشهادتين موقناً بهما فهو مسلم في الأصل ولا يخرج إلا بارتكاب مكفر وبعد انتفاء الموانع...

بدعية التمذهب العقدي لفرقة من الفرق الإسلامية فلا يجوز الانتماء المطلق الذي يوالى ويعادى عليه إلا للإسلام نفسه، - لا الانتساب النسبي المعتدل المعبر عن الواقع بلا تعصب فهذا أمره سهل- وإنما أعني بالنهي عن التمذهب المبتدع هنا لا يجوز للمسلم أن يرى أن مذهبه العقدي يصلح بديلا للإسلام نفسه كما يرى كثير من المتمذهبين المعاصرين من جميع الفرق فلا سنة ولا شيعة ولا معتزلة ولا سلفية ولا

أشعرية ولا إباضية ولا صوفية لها حكم الانتماء للإسلام.

ضرورة العودة للقرآن الكريم والالتزام بما فيه من مجمل الإيمانيات (التي يسمونها العقائد) ومجمل الأوامر الظاهرة والمحرمات الظاهرة والأخلاق الواجبة وعدم امتحان الناس بالمتشابه منه.. ثم العودة لمتواتر السنة ثم الصحيح المشهور وترك التنازع في المختلف فيه من السنة سواءً من حيث الثبوت أو دلالة النص وفتح حرية الاجتهاد في ذلك ما دام أن الشروط السابقة قد تحققت.

لم تكن الإيمانيات التي يسمونها (العقائد) مفصولة عن الأحكام والأخلاق بل كانت الدعوة لكل هذا دعوة واحدة وهي الدعوة للإسلام في شمولها وتكاملها دون المبالغة في جانب أو إهمال جانب، أما غلاة العقائديين فقد بالغوا في (الخصومات العقدية) مثل مبالغة غلاة الحنابلة في الإثبات والتكفير والتبديع، ومبالغة الصوفية في (المحبة)، ومبالغة جماعة التبليغ (في الفضائل)، ومبالغة المعتزلة في العقل والشعة في عصمة الأئمة.. ومبالغة الأخوان المسلمون وحزب التحرير في (الخلافة والحكم)، ومبالغة المعتزلة في العقل ومبالغة الشيعة في الأئمة...الخ، فكل حزب يعتصم ويوصي بالاعتصام بما يراه متميزا به عن الآخرين؛ وكأن الاتفاق مع الآخرين جريمة والمحافظة على التعصب والظلم فضيلة وهذا من أبلغ تسويل الشيطان وتزيينه للصالحين من ضعفاء العقول، أما المؤمن الصحيح العقل فهو يعلم أن الاعتصام خير من التفرق.

من المؤسف أن غلاة العقائديين يجعلون مسألة من المسائل المستحدثة أهم من أركان الإسلام كما يفعلون مع مسألة (خلق القرآن) التي كفروا بها جميع المسلمين إلا من تابعهم وامتحنوا بها الخلق وفرقوا بها بين الأمة وأقصد بالعقائديين هنا الحنابلة والمعتزلة على حد سواء وقد كان الحنابلة يعترفون أيام امتحان المعتزلة لهم بأن هذه المسألة لم يبحثها رسول الله ﷺ ولم يبحثها الخلفاء الراشدون وكانوا يطالبون بأن يسعنا ما وسعهم فلما كانت لهم الدولة نسوا ما كانوا يذكرون به وعادوا لما كانوا ينهون عنه قبل ذلك وسول لهم الشيطان كما سول للمعتزلة من قبل فأشغلوا الأمة في خلافات وسفسطات ومطولات من الكتب العقدية التي أدخلت الأمة في صراعات ثانوية حادة لم

تخرج منها إلى يومنا هذا.

معظم ما سطرته كتب العقائد مما ليس في القرآن وصحيح السنة مستحدث ما أنزل الله به من سلطان ولا بعث به النبيﷺ، وعلى هذا فلا يجوز امتحان الناس به ولا إعلانه على أنه دين الإسلام وإنما يجب أن يبقى في مستوى البحث العلمي فقط ولا يجوز الإنكار على من أداه اجتهاده للقول بهذا القول أو ذاك غير الأمور المعلومة من الدين بالضرورة من واجبات ومنهيات معروفة في دين الإسلام ومعروفة عند المسلمين مما سبق بيانه وتكراره.

لا يظنن مغفل أن المبالغة في صغائر المعتقدات المرتكزة على نصوص ظنية الثبوت أو الدلالة كان نتيجة لأهمية تلك العقائد المتنازع فيها وإنما كانت المبالغة في تلك المعتقدات نتيجة من نتائج الصراعات السياسية بالدرجة الأولى ثم الصراعات المذهبية أو حب العلو في الأرض والتفرد بالزعامة نتيجة التحاسد والتنافس بين العلماء، وبعض هذا نتيجة غفلة الصالحين مع استغلال سلطوي حتى ينشغل الصالحون في خصومات ثانوية لا أهمية لها.

تحولت العقائد إلى عمل فكري محض ليس له أثر على السلوك وهذا التحول كان له أبلغ الأثر في تنازع المسلمين وتفرقهم عندما اشتغلوا بالأقوال عن الأفعال وتلك الأقوال جرتهم إلى التنازع والتدابر والتخاصم.

إذا كان المسلمون في الماضي معذورين إلى حد ما في التنازع لقوة الخلافة وضعف الكفار وظنهم أن تنازعهم لن يكون له الخطر المستقبلي على الإسلام وأهله فليس لهم اليوم مبرر لهذا التنازع مع ضعف المسلمين السياسي والثقافي والاقتصادي والعسكري وبعد أن تبين لنا أن ظن الأولين خاطئ وعلى هذا فالاعتصام بحبل الله والالتقاء على الخطوط العريضة أمر واجب لا يصد عنه إلا مشارك في الجرائم التي تنفذ ضد المسلمين في أقطار الأرض من فلسطين إلى البوسنة إلى الشيشان، إلى كشمير إلى الفلبين إلى تيمور..إلى إلى والحبل على الجرار.

أصبحت العقائد في الأزمنة المتأخرة لا تعني إلا الانتصار لما شذت به الطائفة عن سائر المسلمين مع التقوقع على هذا وكأنه الإسلام ذاته مع الضيق في ذلك والتفصيل المبالغ فيه والولاء والبراء في ذلك مع إقناع النفس _ بجهل وتعصب بمساعدة من الشيطان _ بأن زمننا هذا زمن فتنة وبلاء وأننا نحن الغرباء الذين أخبر النبي (صلى الله عليه وآله) بأنهم يصلحون إذا فسد الناس وأن الله قد أمر بالصبر على الحق ولكننا في الوقت نفسه ننسى أن الله أمر بالتواصي بالحق ونحن لا نتواصى ولا نسعى إلى التقريب ولو كان مشرطاً بالتصويب، بل نتآمر ونكيد ونمكر المكر السيئ، و ننسى أن الواجب أن نعرف-قبل أن نتواصى بالصبر-أن ما نفعله حق أولا؛ ثم بعد ذلك نتواصى بالصبر، أما أن نتواصى بالصبر على انتقاص علي بن أبي طالب وأهل بيته وحب ظلمة بني أمية و تكفير أبي حنيفة وسائر المسلمين أو معظم أو تبديعهم إلا نحن؛ ونتواصى بالصبر على الكذب على رسول الله وتبرير هذا الكذب بأنه مندرج تحت أصل ونتواصى بالتشبيه الصريح لله جل جلاله له بخلقه بناء على الإسرائيليات والأساطير... فهذا كله ليس من الحق الذي نؤجر على الصبر عليه إنما نؤجر على الصبر على الحق الواضح المبني على قطعي الثبوت والدلالة من أدلة الكتاب والسنة، فالحق الذي ذكره الله في كتابه وأخبر به رسوله ﷺ ليس بهذا الخفاء بحيث لا يهتدي إليه إلا الغلاة لهذا علينا أن نصحح أوضاعنا العلمية والعملية وفق النصوص الشرعية لا ما تسوله لنا أنفسنا وغفلتنا وقناعتنا الخادعة بأننا أحسن الناس إيمانا لأن الإيمان ليس بالتحلي ولا بالتمني وإنما هو قول وعمل ومنهج عدل وعلم وصدق وتثبت.

أسرف غلاة العقائديين في التكفير والتبديع والتضليل مع الاستعداء السياسي والاجتماعي ضد المخالفين لهم في اختياراتهم الدقيقة التي قد تكون خاطئة أيضا؛ وهم مع هذا يسرفون أيضا في الكذب على الخصوم والإفتراء عليهم.

غلاة العقائديين من أقل الناس فهما لحجج المخالفين نتيجة قيام العقائد عندهم على التقليد والتسليم دون اعتراض على ظلم ولا حديث موضوع ولا إساءة في حق الله، وبالتالي هم من أكره الناس للبحث العلمي والحوار لأنه يشكل الخطر الأول على

الأخطاء المتوسدة بطون تلك الكتب التي اتخذوها مصاحف يتحاكمون إليها.

غلاة العقائديين من أجهل الناس في طرق الاستدلال ومع هذا الجهل يأتي التعصب ومهاجمة المخالفين أدنى مخالفة لأنهم أحرص على حماية المذهب والدفاع عنه أكثر من حرصهم على الإسلام نفسه ولذلك تكثر المؤلفات والرسائل في تدعيم أخطاء المذهب ويتركون الدفاع عن الإسلام بل يهاجمون من يدافع عن الإسلام إذا أصبح له سمعة وشهرة لأنهم يعلمون بأن مثل هذا لا يمكن أن يقر أخطاء المذهب ويخشون من أن يتأثر به الشباب فلذلك يسارعون في مهاجمة الناجحين من علماء المسلمين لينفروا الناس عنه من البداية، وما مهاجمتهم للقرضاوي والكبيسي والزرقاء والبوطي والطنطاوي عنا ببعيد.

لكل أصحاب عقيدة مغالية سلف يعتصمون بهم أكثر من اعتصامهم بالنصوص الشرعية الصحيحة من كتاب أو سنة؛ ويغالون في أئمتهم ويجعلون حبهم علامة الإسلام والسنة وبغضهم علامة الكفر أو البدعة في أقل الأحوال بينما يذمون أئمة آخرين لمذاهب أخرى متعصبة يرون في أئمتهم الرأي نفسه فيصبح الناس أحزابا بهذه الجهالات التي ما أنزل الله بها من سلطان وليس لهم فيها من حجة إلا كما لخصومهم في أئمتهم،ومادام الاعتصام والتمحور هو حول الأشخاص لا حول الإسلام؛ فلينتظر المسلمون اتفاقا قريبا وتعاونا على البر والتقوى وتوحيدا للصفوف.

غلاة العقائديين لا يتحاكمون للكتاب والسنة وإنما يتحاكمون لاختيارات منسوبة لبعض العلماء أو ردود أفعال لخصومات سلفهم ويرون من الناحية النظرية أنه يجب رد المتنازع فيه لله ورسوله لكن من حيث التطبيق لا يردون المتنازع فيه إلا لما يختاره علماؤهم وهذا نتيجة من نتائج التقليد التي سبق أن تكلمنا عليها فيما سبق.

يقوم أصحاب كل عقيدة مغالية-وأغلب العقائد اليوم مغالية_ بإضفاء المدائح الكبيرة على سلفهم ذلك المدح الذي يقنعون به العوام أنهم على شيء والغريب أن هذا يتم مع نهيهم عن الغلو في الصالحين وأن الشرك بالله كان بسبب الغلو في الصالحين.

مصطلح السلف الصالح أصبح عائما يدور مع المذهبية حيث دارت ولكل فرقة سلفها

الصالح ويتم احترامهم لشخصيات السلف أكثر من احترامهم للنبي صلى الله عليه وسلم بلسان الحال. بل أصبحت الخشية من مخالفة بعض رموز السلف أكبر من خشية مخالفة نصوص القرآن الكريم لأن مخالفة أحد العلماء من السلف سيجر المخالف للمعارضة والاتهامات في دينه وعرضه بينما مخالفة نصوص القرآن الكريم لا يجد فيه هذا الصخب خاصة إذا كانت هذه المعارضة تخدم المذهب وتنصره على المذاهب الأخرى للسبب نفسه الذي ذكرناه سابقا من تمحور المذاهب حول الأشخاص لا حول النصوص الشرعية.

ويقصد غلاة العقائديين بـ (السلف الصالح) من وجدوا في كلامه ما يؤيد اختياراتهم العقدية، بل بعضهم يستبعد الصحابة-من المهاجرين و الأنصار-من السلف الصالح، ولا يعتبرون سلفية كبار التابعين إلا إذا وجد في كلام أحدهم ما يؤيد سلفهم من القرون اللاحقة فإن وجدوا في كلامه ما يؤيد هذا فإنهم يعتبرونه من السلف في هذه القضية خاصة.

يجمع غلاة العقائديين عقائدهم من متناثر أقوال علماء سابقين فيجمعون هذا إلى هذا لتخرج لهم (منظومة عقدية) يعادون فيها ويوالون فيها، ولا يتركون لغيرهم أن يجمع كما جمعوا ولا أن يعود للنصوص الشرعية بحجة (زيغ) من اعتمد على نفسه في معرفة النصوص الشرعية.

السلف الصالح أصبح صلاحه يضبط بالالتزام المذهبي وليس بالنصوص الشرعية فكلما كان الرجل متعصبا ملتزما بحرفيات المذهب فاحش القول عبوسا يهجر إخوانه المسلمين كلما انثالت عليه المادح و التزكيات والوصف بالصلابة في السنة والإمامة في الدين والشدة على المخالفين وربما أتاه الشيطان مزينا له سوء عمله ليراه حسنا ويقول له: جزيت خيرا عن أمة محمد فلولاك لضاعت العقيدة وتغلب أهل الشر وانخدع العوام بهؤلاء الذين أضلهم الشيطان على علم أنت في الشدة على هؤلاء كعمر بن الخطاب في شدته على المنافقين انظر للقبول الذي كتبه الله لك يكاد أتباعك يقتلون كل من خالفك الله أكبر... وهكذا يستمر المسكين في تسليط لسانه وما أوتي من قوة إن وجدت

في محاربة الصالحين ظنا منه أنهم يريدون إضلال الناس وأن الله بعثه لجهاد هؤلاء فيكون من ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[الكهف:١٠٤].

معظم الكتب المؤلفة في العقائد عند غلاة العقائديين الباطل فيها أكثر من الحق لاحتوائها على البدع والأحاديث الموضوعة والتكفير، والظلم والجهل ...إلخ.

يجب أن تقوم الجامعات الإسلامية عندنا في المملكة خاصة بالمبادرة بنقد كتب العقائد قبل أن يفقد الناس ثقتهم فيها وأن يتيحوا لطلابهم حرية نقد كلام البشر من غير الأنبياء صلوات الله عليهم نقداً نزيهاً مدللاً بالأدلة الشرعية.

يجب رحمة المسلمين جميعاً،فالإسلام رحمة، والنبي ﷺ بعثه الله رحمة للعالمين، فحوله بعض الناس بضيق تصوراتهم إلى عذاب إذ أصبح كل المسلمين-عند هؤلاء - مبتدعين ضالين لا تنالهم الشفاعة وأصبحت الجنة-في نظر بعض طلابنا-مقصورة على الحنابلة ومحبيهم مثلما يظن غلاة الشيعة أن الجنة مقصورة على من كان على اعتقادهم وكذلك غلاة الخوارج وكل الغلاة من جميع الطوائف.

بعد هذا كله يجب أن يعرف الأخوة الذين يقرأون هذا الكتاب أنني أتحدث معهم بكل بساطة بلا تنطع ولا رياء ولا نفاق، فما أراه حقاً أكتبه وكأنني أتحدث مع إخواني في بيتي وأترحم على الجميع من السابقين والمعاصرين فكل مسلم أرجو لي وله الجنة وأخشى عليه وعلى نفسي من النار سواءً كان هذا المسلم سنياً أو غير سني فالمقاييس عندي ليست في مضائق الاعتقادات إنما المقاييس هي أركان الإيمان الكبرى وأوامر الله عز وجل الظاهرة ونواهيه الظاهرة تلك الأوامر والنواهي التي لا يختلف فيها المسلمون فمن قام بها فقد قام بحظ وافر ونرجو له النجاة والجنة.

صراحتي معكم-أيها الإخوة -ربما كانت نتيجة ردة فعل لوضعنا العلمي المغلف بالاحتياطات المبالغ فيها التي أصبحت تحول دون الوصول للفكرة نفسها، فنجد الواحد منا في المجلس أو الدرس أو الكتاب يتحدث حديثاً غير مفهوم، يحوم حول الحمى-حمى

التقليد والتعصب-دون نقد واضح ولا موافقة واضحة، وأصبح التوصل إلى رأيه يحتاج لتحليل المفردات والأساليب وكأننا في محكمة استئناف.

لماذا كل هذا؟ ألسنا مسلمين؟ ألسنا نردد بأنه كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر؟ ألسنا نذم الغموض والكذب والنفاق ونمدح المصارحة والصدق؟

إذن لماذا الحساسية من نقد الكتب التي ألفناها أو ألفها خصومنا على حد سواء، لماذا الشدة المبالغ فيها على كتب الآخرين واللين المبالغ فيه عند تناولنا لكتبنا أو كتب علماء مذهبنا؟ ألم نقرر بأن من أنواع الشرك شرك الخوف وشرك المحبة...إلخ.

إذن لماذا نحب بعض الناس كحبنا لله ونخشى آخرين كخشيتنا الله أو أشد خشية؟

لماذا نخشى أن يتكلم فينا فلان أو فلان؟ وكأن فلاناً هذا يمتلك أن يدخلك ناراً تلظى أو يوصلك الفردوس الأعلى؟

فلان هذا الذي تخشى أن يبدعك ويضللك بشر مثلك ليس بيده شيء؛ هو مسكين فقير إلى الله مثلك وإذا تكلم فيك فليس معناه أنه يحكم على الله فالتكفير والذم الضار والتبديع الحقيقي إنما هو بيد الله ثم بيد رسولهﷺ أما البشر فلا عليك من تقييمهم وتعصبهم إذا علمت أنهم مقلدون في الجملة وهم يحكمون عليك دون قراءة لما تكتب ولا فهم له.

ولو عرف هؤلاء وظيفتهم وحدودها لانشغلوا بأنفسهم وإصلاحها فكراً وعملاً.

نحن لا نقول ولا نستطيع أن نقول إن ما نكتبه سليم من الأخطاء ويستطيع القارئ المبرمج ببرنامج البربهاري أن يلزمك بأمور لا تلزم ويربط بين قول لك هنا وقول لك هناك لتخرج (زنديقاً لا تدين الله بدين).

لكن المؤمن لا يهتز لمثل هذا لعلمه بنفسه وبنيته أما الخائف الشاك في نفسه الحريص على الدنيا والمصالح والسمعة وتقبيل الرؤوس فلا يظهر للناس إلا ما يمدحونه به ويثنون على (عقيدته) ونصرته للسنة التي يريدون، والزعم بأن هذا من الدعوة إلى الله إلى آخر المصطلحات البراقة التي لا يرددها في هذا المقام إلا جاهل

بها أو مخالف لها.

زمننا هذا-أيها الإخوة-لا يحتمل تقوقعنا على مخلفات الخصومات الظالمة مع إهمالنا لكتاب ربنا وسنة نبينا محمد ﷺ.

أدري أن هذا الكلام هنا قد يكون عاماً يحتاج لتفصيل أكبر وسرد أدلته والجواب على الاعتراضات التي يدلي بها الغلاة لكن هذا الكلام العام قد تمَّ تفسير بعضه في هذا الكتاب.

وقبل الختام، أقول إن السلفية سلفيتان:

سلفية قريبة من منهج السلف الحقيقيين، وهي تعم كل الذين ينطلقون من الكتاب والسنة ولا يأنفون من محاكمة الأقوال والمعتقدات إلى هذين الأصلين وهي قليلة لكنها في انتشار وأصحابها قد لا يتسمون بها أصلا وهي السلفية الحقة التي كان عليها الصحابة من المهاجرين والأنصار وصالحو التابعين.

وسلفية زائفة لا دخل للسلف بها؛ وهذه السلفية الزائفة تقوم على أصلين عظيمين وهما الكذب والظلم. ولهذا القسم نماذج بيننا لها سطوتها ووسائلها وكذبها الذي تبرره وظلمها الذي تظنه عدلا وهذه السلفية المزيفة قد يغتر بها وبأهلها العامي البليد ولكنهم من أضر الناس على العلم وطلبة العلم بل وعلى العلم نفسه والعقل نفسه وقد ابتلي بهم الإسلام عبر القرون وكانوا من الأسباب الرئيسة لهوان المسلمين وذلتهم وضعفهم وتمزقهم وما زالوا إلى اليوم يفتكون في الجسد الإسلامي.

وهناك سلفيات تقترب من هذا الطرف أو ذاك بحسب ما تستطيع من البحث والتعقل فكلما ازداد بحثها وعلمها ازداد اقترابها من السلفية المعتدلة سلفية النصوص الشرعية وسلفية الصحابة من المهاجرين والأنصار، والعكس صحيح كلما ابتعدت الفرقة السلفية عن العلم والبحث العلمي بمعناه الصحيح لا المدعى كلما اقتربت من السلفية المزيفة القائمة على الأصلين العظيمين اللذين سبق الإشارة إليهما وهما الكَذب والظلم؛ وبهذا نستطيع معرفة السلفي الصادق العادل الصالح ومعرفة السلفي الكاذب

الظالم الفاسد.

وإذا لم نفرق بين هذه السلفيات وكابرنا زاعمين بأنها جميعا تعبر عن الإسلام الصافي فإننا بهذا نكون قد جمعنا بين المتناقضات وأصبحنا محل سخرية العالم.

أخيراً أقول: لا يظنن ظان أنني تعمدت استقصاء أخطاء غلاة الحنابلة في العقائد، فإني لم أذكر إلا نماذج فقط، ولم أذكر معظم ما أعرفه، فضلاً عن البحث عما لا أعرفه في هذا الجانب، ولو حاولت الاستقصاء في هذا الجانب لما خرج البحث بهذا الاختصار الذي ترون، بل كل جزئية فيه يمكن أن يخرج فيها كتاب مفرد فلنتق الله في الدفاع عن الباطل.

وهذا لا يعني خلو المذهب الحنبلي من محاسن ومعتدلين، ففيهم عبادة وحب لهذا الدين وحرص على نقاء الإيمان من الشوائب والبدع لكن مبالغتهم في هذا مع ضعف البحث وضعف العقل؛ جعلهم يتركون بعض الأصول من أجل فروع ما أنزل الله به من سلطان، ثم أيضا قد تجد الرجل مغالياً في جانب، معتدلاً في جانب آخر.

على أية حال من ظن أننا ظلمنا كتب العقائد فليرجع إليها ولينظر فإنه لا يكاد يخلو فصل أو باب من خطأ من الأخطاء الكبيرة التي ذكرناها في هذا الكتاب وخاصة التكفير والتبديع والتحاكم لأقوال الرجال واعتبارها شرعا.

فمثلاً ليس هناك أصح من أن تجد باباً بعنوان: (الحث على اتباع السنة وترك البدعة). لكن يا ترى ماذا يريد واضع هذا الباب بالسنة والبدعة؟

أظن أنه قد سبق شرح ذلك فلا تغتروا بالأبواب التي يضعها العقائديون الغلاة، فهي كالنار الزرقاء الصافية ولكن لطبخ لحم الميتة.

أسأل الله عز وجل لي ولكم أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

الحنابلة والسياسة

سبق أن كررت حتى مللت أن كلامي ينصب على الغلاة منا نحن الحنابلة ولا أدعي التعميم أقول هذا صادقاً بل لا أعتبر نفسي إلا حنبلياً بحكم النشأة والتعليم والبيت والتلقي والطريقة في الاستدلال لكن هذا كله لا يمنع نقد الغلو أينما كان.

ونحن الحنابلة فينا منصفون معتدلون دعاة للكتاب والسنة وهؤلاء كثر والحمد لله، لكن الصوت العالي الغالي أبعد صدىً وأقوى أثراً -كما يقول الشيخ جمال الدين القاسمي- فيظن الظان أننا كلنا غلاة وهذا غير صحيح.

لا بد أن نعترف أن فينا غلاة، والاعتراف بداية الحل، فالغلو قد أنكره النبي ﷺ على بعض أصحابه عندما عزم بعضهم أن يصوم فلا يفطر أو لا يتزوج النساء أو يقوم كل الليل ولسنا أفضل من الصحابة.

بل كل طائفة من طوائف المسلمين فيها معتدلون وفيها مغالون، وعندما ننقد الحنابلة إنما نقصد غلاتهم لا معتدليهم، فنحن نزعم أننا من هؤلاء المعتدلين، وإن لم يستوعب غلاتهم أن ننتمي إليهم وننقدهم، فليتذكروا أن المؤمن الحق ينقد نفسه، والانتساب للنفس أولى وأبلغ من الانتساب للمذهب مع أنه لا يجوز الانتساب المطلق إلا للإسلام أما الانتساب النسبي فيجوز أن تقول أنا شافعي أو حنبلي مثلما تنتسب لجامعة معينة أو مدرسة معينة فيجب التفريق بين انتساب الجاهل وانتساب العاقل فالجاهل يرى أن مدرسته وقبيلته وأسرته هي الخير المطلق الذي لا يشوبه شر والحق الذي لا يجوز عليه الخطأ والكمال الذي لا يلحقه النقص فهؤلاء الجهلة لا يعقلون النقد الذاتي لا للنفس ولا للمدرسة، ولا المذهب ولا القبيلة.

إذن فأنا أقول هذا الكلام لمن يعقل فقط فأنا أدري أن بعضهم قد تعود التشكيك في كلام الآخرين المختلفين معه، وهذا من الغلو أيضا؛ لأن الغلاة من شأنهم أنهم لا يصدقون المختلفين معهم في الرأي ولو صدقوا لزال الاختلاف، لكن لا يهمني هنا إلا أن أعلن هذا لمن يعقل وينصف لأنني علمت أن هناك من يرجع نقدي هذا ويفسره تفسيرا غير صحيح وليس كلامي هذا للمبرمجين الذين يشكون في كل أحد من حولهم فضلا عن البعيدين عنهم.

أعود فأقول: يحاول البعض الاصطياد في الماء العكر بزعمه أن نقد غلاة الحنابلة أو غلاة السلفية هو نقد للدولة (المملكة العربية السعودية) وبهذا الربط يستطيع هؤلاء تحقيق أكثر من هدف فيظهرون أنفسهم بمظهر الشفيق الناصح وفي الوقت نفسه يحمون الأخطاء الموجودة في تراثنا الحنبلي التي يجني منها الواحد منهم مصالح كثيرة كالاحتفاظ بهذا المخزون المعرفي من المعلومات التي تحفظ له المكانة العلمية والاجتماعية ولو كانت قليلة إذ أن قليلا منها خير من عدمها والأمر الأخير إشباع غريزة إيذاء الآخرين باستعداء الدولة على كل باحث في بلاد الحرمين يحاول القراءة النقدية لهذا التراث.

وغلاة الحنابلة-على مر التاريخ-يظهرون للسلطات بأنهم مع السلطة وبأن من خالفهم فقلبه معقود على الثورة والخروج على ولي الأمر. متناسين أن من عقائدهم المدونة أنهم لا يعترفون بإمامة غير القرشي إلى قيام الساعة، ومتناسين ثوراتهم وإزعاجهم للسلطات التي تخالفهم مما هو مدون في التواريخ بل لو استعرضنا أحداث الدولة السعودية الثالثة لوجدنا لغلاة الحنابلة أكثر من ثورة تمنعنا المروءة والشيم عن الولوغ في هذا المستنقع من الاستعداء والانتهازية وتفصيل تلك الأحداث وأسبابها وأصولها الفكرية داخل المنظومة الحنبلية مع أنني قد لقيت من هؤلاء ما لا يتصوره عاقل من دس وتشويه ونزول لمستويات أشقياء الأطفال في المدارس الذين يذهبون للمعلمين أو المدير مستعدينهما ضد أطفال آخرين بالكذب والتشاهد على الزور..

لكن الحق يقال فالحنابلة في الجملة أصحاب طاعة لولاة الأمر لكنها غالبا ما

تتداخل مع ما فيه مصلحة خاصة لهم سواء كانت المصلحة دينية مذهبية أو مادية أو وجاهة أو حب للعلو في الأرض وفي أحسن الأحوال فهي طاعة دون فاعلية إيجابية فإن السلطات إن احتاجتهم في حوار مع آخرين أو بحوث تنفع الأمة أو مناظرة علمية مع مخالفين لا تجد منهم من يصلح لهذا الأمر أو ذاك هذا في الجملة لأنهم يخشون من الحوار والمناظرات ويجعلون كل هذا من الأمور المنهي عنها ومن الجدل المحرم.

ثم على التسليم أنهم من حيث الجملة أصحاب طاعة فهذا ليس خاصاً بهم بل كل العقلاء من سائر الطوائف إن استخدموا عقولهم استخداماً صحيحاً فلن يختاروا بديلاً عن الطاعة والتعاون مع أي سلطة في العالم فيما فيه خير للإسلام والمسلمين فضلا عن الطاعة و التعاون مع الحكام المسلمين-فضلا عن حكام هذا البلد-لكن التعاون الذي يخدم الصالح العام للأمة وليس ما يفعله البعض-مخادعا-تحت شعار (التعاون على البر والتقوى) بينما فعله في الواقع (تعاون على الإثم والعدوان والظلم والكذب باسم هذا الدين).

وليأذن لي القارئ الكريم أن أضرب مثلاً بنفسي مع هؤلاء الأخوة، فمن خلال التجربة الشخصية وجدت أن أمضى سلاحين يستخدمونه ضد المخالف لهم في الرأي أن يتهمونه بإحدى تهمتين إما يتهمونه بأنه على غير (عقيدة سليمة) أو أنه ضد الدولة وقد يجمعون بينهما والواحدة منهما تكفي لأشياء كثيرة وهذه كما قلت تشبه خصومات الأطفال واستعداءاتهم. ولا أدري كيف نتفاءل بمستقبل العلم إذا كانت هذه الأمراض موجودة.

على أية حال: لا يهمني أن أطيل في هذا وإنما يهمني أن أنبه الإخوة سواءً المتفقين معي أو المختلفين إلى أهمية الابتعاد عن استغلال الدين في الخصومات والشكاوى الكيدية حتى لا يتشوه هذا الدين بأمراضنا وأطماعنا وحبنا للعلو في الأرض والفساد.

كما أدعو الأخوة جميعا إلى تحديد مرادهم بالمصطلحات التي يرددونها فلا يجوز أن ندعو لشيء سواءً خلقاً أو منهجاً أو مذهباً إلا ونحن على علم بمدلوله.

وعلى سبيل المثال: يدعو أحدنا للمنهج السلفي وآخر يدعو للدعوة وثالث يدعو

للتنظيم ثم تكتشف في الأخير أن هذه تحزبات وعصبيات لا تتفق مع رحمة الإسلام العامة واحتوائه لجميع المسلمين وجمعه لشملهم.

فلو يضبط الواحد من هؤلاء مراده من هذا الأمر أو ذاك لكان أفضل والغريب أن كل طائفة من هؤلاء يتهم الطرف الآخر بأنه متحزب ويذهب لسرد الأدلة على كلامه . وهم ينسون عند الدعوة لمثل هذه المناهج أن التطبيق يختلف عن النظريات بل يوجد داخل كل تيار عدة مفاهيم للنظرية والتطبيق.

فالسلفي الذي يدعو للسلفية يظهرها وكأنها متفقة نظرية وتطبيقا بينما في الواقع أن لها أكثر من تطبيق مع تناقض في هذه التطبيقات ولها أكثر من رؤية متناقضة وليست السلفية موحدة الآراء والاتجاهات والمواقف حتى ينسب الشخص نفسه لجميع هذه الاتجاهات المتناقضة.

إذا كانت السلفية ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من المهاجرين والأنصار فيجب أن نكون كلنا سلفيين منهجاً لا اسماً مثلما نقول إذا كان التشيع محبة الإمام علي وأهل بيته فيجب أن نكون كلنا شيعة منهجاً لا اسماً وإذا كان حب الدعوة إلى الله والأخلاق والفضائل يجعلنا تبليغيين فنحن كذلك، وإذا كان حب التنظيم يجعلنا من الأخوان فنحن إخوانيون وهكذا...

إذن فالقضية التي يجب أن نعرفها -كحنابلة أو سلفيين- أن سلفية ابن بطة والبربهاري غير سلفية المهاجرين والأنصار.

والذي يجب أن نعرفه -كإخوان- أن النظريات الإخوانية غير التطبيق المصحوب بالتعصب للأشخاص واتهام من ليس منهم بأنه مشكوك فيه.

والذي يجب أن نعرفه -كجماعة تبليغ- أن دعوة جماعة التبليغ لسنة النبي ﷺ لا تجتمع مع الأحاديث الموضوعة والإسرائيليات التي يرددونها في خطبهم ومواعظهم.

كما أن طاعة الدولة والنصيحة لها و الوقوف معها ومناصرتها بل وخدمتها لا تعني تلك الانتهازية التي يفعلها البعض مع الدولة ويستخدم علاقاته للإضرار بالآخرين

وتحقيق مكاسب شخصية زاعماً أن فعله لخدمة الدين والعقيدة كفى بالله عليكم هذا اللعب فقد صرنا أضحوكة للتاريخ.

فالمعية مع الدولة يجب أن تكون تلك المعية الإيجابية التي تثني بحق وتنقد باعتدال وحرص على الإصلاح لكن هذه المعية والتقدير والدفاع عن الدولة ورموزها لا يعني أن يكون الشخص مبررا لتقصير بعض الجهات الحكومية و حدوث التقصير أو هذه الأخطاء طبيعي جداً، لكن الاستمرار في هذا التقصير أو الخطأ ليس طبيعيا أو لا يجوز أن يستمر أما من حيث الأصل فكل جهاز لا يخطئ فإنه لا يعمل، ونقد التقصير في هذه الوزارة أو هذه الجامعة أو الإعلام لا يعني نقد الدولة فهذا غير هذا، فالعمل والخطأ متلازمان، ونقدي لجهاز حكومي كالمديرية العامة للمطبوعات في المملكة[1] مثلاً لا يجعلني أشكك في عدالة هذا الجهاز والقائمين عليه من حيث الأصل وإنما أرجع هذا النقد إلى افتقاره للضوابط والمعايير المدونة الواضحة التي تكون في أيدي المعنيين من أبناء الوطن أو غيرهم فلو وجدت تلك المعايير لأراحتنا وأراحت المديرية من الإحراجات المتبادلة (وأنا خصصت المديرية بالذكر لأن لي معهم تجربة مراقبا ومطالبا).

الدولة-أي دولة-بحاجة أن تفتح حرية البحث العلمي النزيه المنصف البعيد عن التجريح الشخصي أو الاستغلال السياسي.

يجب على الدولة-أي دولة-أن تقطع الطريق على الانتهازيين وتساير التطورات السريعة في التعليم والإعلام والإدارة والمعلومات فلم يعد لمراقبة كل المؤلفات والمطبوعات معنى مفيد إلا المطبوعات التي تنال من الدين نيلاً واضحاً أو تنال من سياسة البلد نيلا مضراً مباشراً وهذا يمكن معرفته بسهولة لا تستوجب كل هذه الأجهزة وهذه التحفظات والأسرار والتقارير والوقت والجهد الكبير والمبالغ الكبيرة التي يجب أن يستفاد منها وتوظف في غير هذه الأمور التي هي من باب تحصيل

---

(١) هذه المديرية معنية بمراقبة المطبوعات، فلا يطبع كتاب في الداخل ولا يصل كتاب من الخارج إلا بعد إذن رسمي من المديرية التابعة لوزارة الإعلام.

الحاصل فالثقة في النفس تستدعي التخلي عن الاحتياطات والتحفظات المبالغ فيها، فقوة الدولة-أي دولة-تتجلى في البعد عن مثل هذا والتركيز على ما يستحق البحث والتعب والتخطيط ولا أظن دولتنا وفقها الله إلا سائرة نحو هذا إن شاء الله إذ قد بدت بوادر هذه المحاسن تظهر على ألسنة المسئولين-كان آخرها حديث سمو وزير الداخلية الأمير نايف لصحيفة السياسة الكويتية.

إذا اجتمع عقلاء المواطنين على الاهتمام بأصول الإسلام الجامعة (من أوامر ومنهيات...) مع ترك التحزبات السياسية والمذهبية وأطاعوا ولاة الأمور في طاعة الله فيبقى الاختلاف في الأمور الأخرى اختلافا هينا.

إذ أن ما سوى ذلك من الاختلاف في وجهات النظر السياسية والفقهية والحديثية والتاريخية والفكرية بشكل عام يجب أن نقفز جميعاً فوقها لنواكب التحديات المعاصرة ونعرف كيف نتعامل التعامل الإيجابي مع هذا التطور الهائل والتغير السريع الذي يجوب العالم.

أنا لا أرى معنى لمنع كتب الأشاعرة والشيعة والإباضية وغيرهم من المسلمين من دخول المملكة في ضوء هذا التفجر المعرفي.

بل إن التناقض يبلغ عندنا-في مراقبة المطبوعات-مبلغاً عظيماً عندما نسمح بدخول كتب ملحدين ونصارى ويهود ولا نسمح بكتب المسلمين.

فهذا التناقض نتيجة طبيعية لعدم وجود معايير واضحة يتحاكم إليها الجميع، إذ أصبح منع الكتب يخضع للاجتهاد الشخصي والانتقاء والاتصال الهاتفي وليس للمعايير والضوابط.

إن هذا قد يسيء-بدون قصد-لسمعة المملكة فيقال عنا إننا متناقضون جامدون متعصبون ضد المسلمين منفتحون مع الكفار جامدون نعادي الفكر والبحث...إلخ.

والأمر ليس معاداة ولا جمود المسألة بحاجة فقط لمعايير واضحة تفصيلية بعيدة عن الازدواجية تكون مقرة من قبل مجلس الشورى أو من المجلس الأعلى للإعلام أما

أن يقتصر مثقفونا على الطباعة الخارجية فقط مع دخول كتب المثقفين من الدول الأخرى التي فيها من الملحوظات ما هو أعظم فهذا أمر مؤلم:

أحــرام علــى بلابلــه الــدوح حــلال للطـير مـن كـل جنـس؟

نحن أبناء هذا الوطن ولنا الحق جميعاً أن ننقل الأشجان والأحزان والأفراح والهموم العلمية والفكرية جميعاً ونعبر عنها بالمقال وبالكتاب ما دام أننا مجمعون-إلا المصابون في عقولهم-على الوقوف خلف قيادتنا وحكام أمرنا وقوفاً إيجابياً-أيضاً-لا سلبياً، ذلك الوقوف المقترن بالنصيحة الهادئة العلمية الصحيحة التي من شأنها رفع سمعة هذا الوطن، فنحن-أبناء هذا البلد-الواجهة الثقافية لهذا الوطن وكل إنتاج جاد-وإن خالطه الكثير من التقصير-فهو يعطي إضافة لثقافة هذا البلد الذي تكلل عاصمته بالثقافة الألفية، فلا يجوز أن تكون الرياض عاصمة للثقافة عام ٢٠٠٠م ومثقفو الرياض لا يستطيعون بث أشجانهم ورؤاهم وأفكارهم ما دامت هذه الأفكار والرؤى تسير وفق ديننا العظيم ووفق التلاحم الإيجابي-لا السلبي-مع حكومة هذا البلد بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين.

ونحن نعلم أن الدولة وفقها الله لا ترى التعصب لفرد من الأفراد سوى للنبي ﷺ ولا ترى مذهباً أولى بالاتباع من مذهب الصحابة من المهاجرين والأنصار ومن سار على نهجهم.

وليست ضد مذهب من المذاهب ولا طائفة من الطوائف وإن اختارت لها منهج السلف الصالح فهي-جزماً-لا تريد ذلك السلف الذي انتشر في أقواله التكفير والتبديع ... وإنما تريد منهج السلف الحقيقي البعيد عن هذه المخالفات الشرعية.

الذين يحاولون أن يلصقوا بالدولة الدعوة للمذهبية الضيقة يسيئون للدولة، الدولة-بحمد الله-أوسع أفقاً من هذا بكثير وعلاقاتها (الإسلامية) قائمة مع الإباضية والشيعة والسنة والمذاهب الفقهية جمعاء.

وللأسف أن سمعتنا في العالم الإسلامي قد تشوهت أحياناً بل في كثير من الأحيان

وعند كثير من المسلمين بسبب هذا الضيق المذهبي إذ نعد من خالفنا بين الشرك والبدعة ونرى عيوب غيرنا ونتناسى ما يوجد داخل كتب العقيدة عندنا فهذا أساء لسمعتنا حكومة وشعباً وعلماء مع أن هذا الضيق لا يوجد عند المسئولين-حقيقة صحيحة لا مجاملة فيها-وإنما يوجد عند بعض المنتسبين إلى العلم ممن يسيئون-عن جهل وحسن نية-لعلم وسمعة وإنصاف هذا البلد حكومة وشعباً وعلماء وطلاب علم... ومن خرج للدعوة في الخارج عرف هذا تماماً وعرف أن السمعة السيئة لنا عند بعض المسلمين لم تأت من فراغ كما أن السمعة السيئة عن الشيعة مثلاً لم تأت من فراغ فكل هذه السمعة أو تلك لها ما يبررها للأسف .

إذن فلنتق الله ولنحسن منهجنا وعلمنا لنحسن السمعة اللائقة بالعلم والحق لا بالباطل والمجاملات، وقبل أن نتهم الآخرين بالحقد علينا يجب أن نحسن الظن فيهم ولا نتهمهم بالمروق من الدين.

إذن فالدولة كما قلت لا دخل لها بهذا فهي متواصلة مع جميع المسلمين، أما علاقاتها مع الدول غير المسلمة فتقوم على أساس (المصالح) لا على أساس (الإخاء الديني) فهذا بحمد الله واضح ولولا خشيتي أن يستغل بعض الخصوم هذه المحاضرة لتشويه مقصدي وحبي للإصلاح لما ذكرت هذا أبداً لوضوحه لكل عاقل.

الدولة تدرك أن من مصلحتها الكبرى التصالح والتقارب مع جميع المسلمين بغض النظر عن مذاهبهم العقدية والفقهية.

والنظام الأساسي للحكم لم ينص على مذهب من المذاهب وإنما نص على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وأظن العقلاء من العلماء والمفكرين والباحثين مع الدولة على هذا الطريق الذي هو الخيار الاستراتيجي لمستقبل أفضل بعيداً عن (التخاصم المذهبي) الذي لم نجنِ منه-كما لم يجنِ منه خصومنا-إلا الضعف والتفرق وزرع الاحراجات والتوتر بين المسلمين بل وداخل المجتمع الواحد.

لكن هذا ليس محزناً إن استفدنا من التجارب السابقة وأظن جميع المسلمين اليوم والحمد لله يلجأون للاستفادة من التجارب فقد وضع المتحاربون السلاح في الجزائر ومصر ولبنان والمغرب واليمن وغيرها من البلدان العربية الإسلامية وأصبح الناس في هذه الأيام يعرفون قيمة الاستقرار والهدوء والتنازل من أجل مصلحة الأمة والاعتصام بحبل الله والتجمع على الأساسيات وترك مساحة للحوار والعقل والاختلاف المشروع وأنا متفائل بأن المستقبل أفضل وأن العقلاء يزدادون يوماً بعد يوم في وطننا الإسلامي الكبير وفي وطننا الخاص-وطن الحرمين الشريفين-.

نعم نحن بحاجة للهدوء وبحاجة إلى البحث والتواصل والإنتاج والتسامح مع بعضنا وهذا كله لا يمنع من النقد الهادئ المنصف.

أقول: مع هذه الصراحة والشفافية والبياض الناصع الفطري لا أستبعد أن يقوم الانتهازيون-كالعادة-بتشويه المقاصد وبتر الأقوال لتصل هذه الصورة عن الشخص وأفكاره مشوهة أصلاً ومبتورة ومفسرة تفسيراً سيئاً فقد رأينا حصول مثل هذا لنا ولغيرنا لكنه في تلاش والحمد لله ونحن نرجو أن يكون البقاء للأصلح والأنفع والأنصع والأوضح والأكثر فائدة لنا جميعاً ولمستقبلنا ومستقبل أجيالنا.

وأخيراً أقول صادقاً-إن شاء الله-(إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت) وما التوفيق إلا من عند الله عز وجل.

ملحق بأقوال بعض العلماء والباحثين قديماً وحديثاً

كلام عمرو بن مرة (١١٨هـ).

أقوال لابن الوزير (٨٤٠هـ).

أقوال للمقبلي (١١٠٨هـ).

أقوال لابن الأمير (١١٨٢هـ).

أقوال جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ).

مقال لسعود الصالح.

مقال لسعود النجدي.

مقال للنقيدان.

مبحث مختصر لأحد الباحثين[١].

---

(١) هذه الأقوال والأبحاث تعبر عن وجهة نظر قائليها وليس بالضرورة أن أتفق معهم في كل ما أوردوه لكنني أوردتها هنا لأن كل قول من هذه الأقوال تتفق في الجملة مع ما طرحته في هذه المحاضرة. كما أشير إلى أن أحد الأخوة الفضلاء قد طلب مني حذف مشاركته هنا، لتعرضه للضغط من جامعة الإمام. لكنني آثرت إبقاء المشاركة لأن فيها فوائد جليلة مع حذف اسمه عند المشاركة، وجعلتها لأحد الباحثين هكذا مطلقاً.

تمهيد

هذا الملحق خاص ببعض الأقوال لبعض العلماء والمهتمين في الماضي والحاضر، أحببت إيرادها هنا لتعلقها بالموضوع ولم أشأ أن أتوسع في ذكر النماذج وإلا فهي كثيرة والحمد لله لكن سأختار ما يتفق مع المنهج الذي طرحته في هذا الكتاب أو كان قريباً من ذلك، وقد اكتشفت بأن هذا المنهج-الذي يرجع للكتاب والسنة ولا يتعصب للطوائف الأخرى أو على الأقل يحاول الإنصاف-كثير طرقه عند علماء المسلمين وباحثيهم سنذكر منهم على سبيل المثال بعض النماذج:

الإمام عمرو بن مرة الجملي من رجال الجماعة (١١٨ط)

قال فيه مسعر بن كدام (ما أدركت من الناس من له عقل كعقل ابن مرة، جاءه رجل فقال:-عافاك الله-جئت مسترشداً، إنني رجل دخلت في جميع هذه الأهواء فما أدخل في هوى منها إلا القرآن أدخلني فيه ولم أخرج من هوى إلا القرآن أخرجني منه حتى بقيت ليس في يدي شيء[١].

قال: فقال له عمرو بن مرة: الله الذي لا إله إلا هو جئت مسترشداً؟

فقال: والله الذي لا إله إلا هو لقد جئت مسترشداً.

قال: نعم أرأيت هل اختلفوا في أن محمداً رسول الله وأن ما أتى به من الله حق؟

---

(١) يقصد أن من قرأ القرآن وهو يريد الانتصار لرأيه وشبهته فسيجد في متشابه القرآن ما يستدل به، فالمرجئة يستدلون بمتشابه القرآن وكذلك الخوارج والقدرية والمشبهة والروافض والنواصب وغيرهم، فكل هؤلاء لا يتحاكمون إلى المحكم ولا ينطلقون منه ولا يرتكزون عليه وانما يبدأون بما تنازع الناس في دلالته، واذا كان الحال هذا فلن يتفقوا ولن يجتمعوا تحت راية ولن يصلوا سوياً وستبقى بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة جزاء إهمالهم للقطعيات وتوظيفهم للجزئيات المتشابهة وسيظل أعداؤهم من اليهود والنصارى وغيرهم ظاهرين عليهم مذلين لسوادهم جانين لخيراتهم.. ما دام أنهم - أعني المسلمين - لم تفلح القطعيات في اجتماعهم وتوادهم وتراحمهم وتعاونهم وتعظيمهم لأمر الإسلام وأهله وهذا لا يعني تعطيل البحث في الأمور المختلف فيها على المستوى البحثي فقط. (المالكي).

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في القرآن أنه كتاب الله؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في دين الله أنه الإسلام؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الكعبة أنها قبلة؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الصلوات أنها خمس؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في رمضان أنه شهرهم الذي يصومونه؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الحج أنه بيت الله الذي يحجونه؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الزكاة أنها من مائتي درهم خمسة؟

قال: لا.

قال: فهل اختلفوا في الغسل من الجنابة أنه واجب؟

قال: لا.

قال مسعر: فذكر هذا وأشباهه[1] ثم قرأ: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ

---

(١) مما سبق أن ذكرناه من الاعتقادات الإجمالية المعروفة في النصوص الشرعية من الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والأنبياء وما إلى ذلك مما لم يختلف فيه المسلمون وكذلك المحرمات المعروفة من شرب خمر وزنى وسرقة وغش وكذب... والأوامر المعروفة من صلاة وصيام وحج وزكاة... والأخلاق المعروفة من عدل وصدق وأمانة...

﴿مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[آل عمران:٧]. فهل تدري ما المحكم؟

قال: لا.

قال: فالمحكم ما اجتمعوا عليه والمتشابه ما اختلفوا فيه شد نيتك في المحكم وإياك والخوض في المتشابه.

قال: فقال الرجل: الحمد لله الذي أرشدني على يديك فوالله لقد قمت من عندك وإني لحسن الحال. قال: فدعا له وأثنى عليه(١).

الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (٨٤٠هـ)

كل كتاب (إيثار الحق على الخلق).

الإمام صالح بن مهدي المقبلي (١٠٨٧هـ)

قال: (فأقول اللهم إنه لا مذهب لي إلا دين الإسلام، فمن شمله فهو صاحبي وأخي، ومن كان قدوة فيه عرفت له حقه، وشكرت له صنعه، غير غالٍ فيه ولا مقصر، فإن استبان لي الدليل، واستنار لي السبيل، كنت غنياً عنهم في ذلك المطلب، وإن ألجأتني الضرورة إليهم وضعتهم موضع الإمارة على الحق، واقتفيت الأقرب في نفسي

فهذا كله من المحكم الذي لم يختلف فيه المسلمون ولن يستطيعوا التوحد والاجتماع والتعاون ضد أعدائهم إلا بالالتفاف حول هذه الأمور المحكمة المتفق عليها فهي حبل الله الذي أمرنا الله عز وجل بالاعتصام به ونهانا عن التفرق ولن نحقق هذا بالتنازع في الأمور المختلف فيها.

(١) هذا الأثر أخرجه البشاري بإسناده في كتاب أحسن التقاسيم ص٣٦٦، قال قبل إيراده: أنا عازم على ألا أطلق لساني في أمة محمد ﷺ ولا أشهد عليهم بالضلالة ما وجدت إلى ذلك طريقا بعد هذا الحديث الحسن الشريف، حدثنا محمد بن محمد الدهستاني ومسافر بن عبد الله الاستراباذي ومحمد بن علي النحوي وعلي بن الحسن السرخسي قالوا: حدثنا يوسف بن علي الفقيه الزاهد قال: حدثنا أبو الوليد أحمد بن بسطام الطالقاني الفقيه الزاهد قال حدثنا يوسف بن علي الأبار السمرقندي قال حدثنا علي بن إسحاق الحنظلي قال أخبرني بشر بن عمارة قال: قال مسعر بن كدام: فذكره...).

إلى الصواب بحسب الحادثة، بريئاً من الانتساب إلى إمام معين، يكفيني أني من المسلمين، فإن ألجأني إلى ذلك الله، ولم يبق لي من إجاباتهم بد، قلت: مسلم مؤمن، فإن مزقوا أديمي، وأكلوا لحمي، وبالغوا في الأذى، واستحلوا البذا، قلت: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾[القصص: ٥٥]، ﴿لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾[الشعراء: ٥٠]، وأجعلك اللهم في نحورهم، وأعوذ بك من شرورهم، رب نجني مما فعله المفرقون لدينك، وألحقني بخير القرون من حزب أمينك ﷺ(١).

قال الإمام محمد بن إسماعيل ابن الأمير الصنعاني (١١٨٧هـ).

ولنقدم قبل المقصود أصلاً مهما وهو أن الله تبارك وتعالى قد أخبر عن الكفار بأن نظرهم مقصور على اتباع الآباء في كتابه العزيز في غير آية عايباً عليهم ذلك، مثل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[البقرة: ١٧٠]، ﴿قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾[الزخرف: ٢٣]، ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾[هود: ١٠٩]، أي ليس لهم مستند سوى ذلك: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[الشعراء: ٧٤]، ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [يونس: ٧٨] فهم في جميع الآيات قاصرون نظرهم على اتباع الآباء لحسن الظن بهم حتى صار ذلك عادة لهم بل فخراً يعيرون به من خالفهم ويضربون به المثل حتى سموا محمداً ﷺ ابن أبي كبشة لأنه عبد ما لم يعبد آباؤه كما عبد أبو كبشة الشعرى، وحتى ذكروا بذلك أبا طالب وهو في طريق الموت وقالوا له: أترغب عن ملة عبد المطلب.

ولذلك خص الأبوان في الإخبار عن تغيير الفطرة «وإنما يهودانه أو ينصرانه» ولذلك مقت الله الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله وفسر رسول الله ﷺ اتخاذهم بأنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه، كما أخرجه الترمذي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

فمن عقل وأنصف فلينظر إلى جميع بني آدم في القديم والحديث في الملل الكفرية ثم

---

(١) العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، المقبلي ص٧ - ٨.

المذاهب الإسلامية بعد إخراجه للأنبياء صلى الله عليهم ومن سار سيرتهم من السابقين والتابعين وقليل ما هم، بالنظر إلى الخليقة فإنه يجد الناس تبعاً لما ألفوه من اتباع الآباء بمجرد تقليد وهوى ومحبة للجمود على دين الآباء.

ومن نظر من العلماء فهو إما من الراكدي الهمة، القاصر لنظره على ما دوّنه سلفه من الكتب، الحاكين فيها لمقالتهم بعنوان (أهل الحق)، (الفرقة الناجية)، (أهل العدل والتوحيد)، (أهل السنة والجماعة)، إلى غير ذلك من العبارات المرونقة.

ولمقالات غيرهم إن رفعوا لها رأساً بالمشبهة والقدرية وأهل الجبر والرافضية وغير ذلك من أسماء سموهم بها إياهم.

ثم يجيء المتلقون بعد ذلك فينقلون أقوال خصومهم في تلك الكتب التي قد حكيت فيها أقوال مخالفيهم على خلاف ما قالوه وينسبون ذلك إليهم وهم منها براء، وما نزل الله بها من سلطان.

ويحكون أدلتهم بعنوان: حجتنا وبرهاننا ودليلنا وحجة من قابلهم بالشبهة والمتمسك وقد يحذفون منها ما هو جل مغزى الاستدلال لئلا تنفق في سوق المناظرة[1].

ثم يجيء المؤلف بعد ذلك فينقل أقوال خصومهم من تلك الكتب التي قد حكيت فيها مذاهبهم على خلاف ما قالوه ونسبة ذلك إليهم وهم واضح ويبني الرد عليهم على تلك العبارات فيزداد الشر وينمو ويربو الباطل ويعلو

فإذا نظر ذلك القصير الهمة الجامد الذهن في تلك الأساطير جعلها عنوان الاعتقاد وأنزلها في أشرف منازل الفؤاد فلو يؤتى بالله والملائكة قبيلاً على أن ينصف في النظر ويأخذ كلام الناس من معادنه أو يترك تقليد أشياخه وآبائه ويكتفي بالبراءة الأصلية، وبالنظر في الكتاب والسنة النبوية ما زاده ذلك إلا تشدداً فيما هو فيه فليس خطابه بغير ما علمنا الله من القول في خطاب أهل الجهل ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي

(١) لله در هذا الإمام فقد أحسن تحرير أسرار المسألة.

﴿الْجَاهِلِينَ﴾[القصص: ٥٥]، وأما أن يكون الناظر من ذوي الهمة والذكاء فاطلع على مآخذ الناس من الكتاب والسنة وظهر على الحق مع من كان، فاطرح ما ظهر له وعاد إلى الآباء إلا القليل بل الأقل من القليل، ورجع يدندن حول تلك الأساطير وينفقها في سوق التدريس فإذا صك ذهنه حديث أو آية يناديان على خلاف ما قرره الأسلاف استروح لتأويلها ولو بتأويل يرده اللفظ ويأباه السياق، وربما يقول إن عجز عن التأويل: من قلدناه أعلم منا لعله اطلع على ما لا يقوم به دلالة ما ذكر وستسمع فيما يلي ما يطلع لك شمس ما ذكرناه لمن كان له قلب، كل ذلك منهم محافظة على البقاء في الزمرة والانغماس مع أهل مذهبه في خيرهم وشرهم خشية من ذلك العار الذي استنه الكفار من ذم المخالف وتحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ﴾[آل عمران:١٨٧][١].

أقول: خذ كلام ابن الأمير السابق وانظر لغلاة التعصب المذهبي العقدي[٢] وستجد صدق ما يقول (راجع كل كتابه إيقاظ الفكرة فإنه مهم في هذا الباب).

ومن أقوال الشيخ جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)

من المعروف في سنن الاجتماع أن كل طائفة قوي شأنها، وكثر سوادها، لا بد أن يوجد فيها الأصيل والدخيل، والمعتدل والمتطرف، والغالي والمتسامح، وقد وجد بالاستقراء أن صوت الغالي أقوى صدى، وأعظم استجابة، لأن التوسط منزلة الاعتدال، ومن يحرص عليه قليل في كل عصر ومصر، وأما الغلو فمشرب الأكثر، ورغيبة السواد الأعظم، وعليه درجت طوائف الفرق والنحل، فحاولت الاستئثار بالذكرى، والتفرد بالدعوى،ولم تجد سبيلاً لاستتباع الناس لها إلا الغلو بنفسها، وذلك بالحط من غيرها، والإيقاع بسواها، حسب ما تسنح لها الفرص، وتساعدها الأقدار، إن كان

(١) ابن الأمير محمد بن إسماعيل، إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، ص٤٥ . ٥٠.

(٢) التعصب المذهبي العقدي أخطر وأسوأ من التعصب المذهبي الفقهي لأن الفقهاء يعقلون الخلاف في الجملة أما المختلفون من أصحاب العقائد فلا يعذرون المخالف لهم ويرونه من المعرضين عن النصوص الشرعية.

بالسنان، أو اللسان[1].

ويقول عن الذين اتهموا بالبدعة وصدق نياتهم في الأصل: (ولكن لا يستطيع أحد أن يقول: أنهم تعمدوا الانحراف عن الحق، ومكافحة الصواب عن سوء نية، وفساد طوية، وغاية ما يقال في الانتقاد في بعضٍ آرائهم: إنهم اجتهدوا فيه فأخطأوا، وبهذا كان ينتقد على كثير من الأعلام سلفاً وخلفاً لأن الخطأ من شأن غير المعصوم، وقد قالوا: المجتهد يخطئ ويصيب: فلا غضاضة ولا عارٍ على المجتهد أن أخطأ في قول أو رأي، وإنما الملام على من ينحرف عن الجادة عامداً معتمداً، ولا يتصور ذلك في مجتهد ظهر فضله، وزخر علمه[2].

وقال: قدمنا أن رواية الشيخين، وغيرهما عن المبدّعين تنادي بواجب التآلف والتعارف، ونبذ التناكر والتخالف، وطرح الشنآن والمحادة والمعاداة والمضارة، لأن ذلك إنما يكون في المحاربين المحادين لا في طوائف تجمعها كلمة الدين، ومن الأسف أن يغفل عن هذا الحق من غفل، ويدهش لسماعه المتعصبون والجامدون ويحق لهم أن يذعروا لهذا الحق الذي فاجأهم-لأن هذا الحق مات منذ قضى عصر الرواية والرواة، وانقضى زمن المحدثين والحفاظ، ودال الأمر بعد الأخبار النبوية للآراء والأقوال، وصار الحق-بعد أن كانت الرجال تعرف به-يعرف بالرجال[3].

ويرى القاسمي أنه يجوز بل يجب موالاة المسلم حتى ولو اتهم بالبدعة فقال: (ومن العجب أن يقول قائل: لا يلزم من الرواية عنهم عدم معاداتهم، أي أن نروي عن راوٍ مع التدين بمعاداتنا له، وبغضنا إياه.

فنجيب عنه بأنا لا نعرف من قال ذلك من السلف، ولا من ذهب إليه من الأئمة، والرواية بها هنا تلقي أقوال النبي ﷺ وسنته وهديه وتشريعه وأقضيته، وفتاويه وشمائله، لتتخذ ديناً يدان الله به، وشريعة يقضي بها في التنازع، ومرجعاً تحل به المشكلات، فهل يلتقي ذلك عمن يجب علينا معاداته في الدين؟ وكيف يتصور أن نأخذ

---

(١) الجرح والتعديل. ص٤.

(٢) المصدر السابق. ص١٠.

(٣) المصدر السابق. ص١١.

الدين عمن نرى أنه عدو للدين؟؟ سبحان الله ما هذا التناقض؟، أن من يأمرك الدين بأن تعاديه لا يبيح لك أن تأخذ دينك وشريعتك وعقيدتك عنه، ومن المسلم بأن هذا الراوي أداه اجتهاده إلى ما رأى، ومن أداه اجتهاده إلى ما رأى كيف يعادى، وقد بذل قصارى جهده؟، وليس قصده إلا الحق، والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى. وكيف يعادى من أثبت له الشارع الأجر ولو كان مخطئاً؟ وإنما يعادى الآثم لا المأجور[1].

ويرد القاسمي على من يفسق المخالفين له في الاعتقاد فيقول: (نعم ذهبت طائفة إلى تفسيق من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد كما نقله الإمام ابن حزم في كتابه الفصل إلا أنه قول مردود ولذا قال ابن حزم: وذهبت طائفة إلى أنه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد أو فتياً، وإن كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى أنه الحق فإنه مأجور على كل حال؛ إن أصاب الحق فأجران وإن أخطأ فأجر واحد، قال (ابن حزم): وهذا قول ابن أبي ليلى وأبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي رضي الله عن جميعهم، وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم، لا نعلم منهم في ذلك خلافاً أصلاً. أهـ المراد[2].

وبين الضرر من ترك الرواية والفقه عن المخالفين في الاعتقاد فيقول: (انظر كيف يتحمّل مثل البخاري عن أعلام الشيعة، والمعتزلة والمرجئة، والخوارج، ويجعل حديثهم حجة، ومرويهم سنة، ويفخر بذكر أسمائهم في أسانيده ويخلد لهم أجمل الذكر، في أشرف مصنف، انظر هذا وقابل بينه وبين جمود المتأخرين، ورميهم علماء الفرق بالفسق والابتداع والضلال، وهجرهم لعلومهم، وصد الناس عنهم، حتى فات الناس- واآسفا-علم جم وخير كثير[3].

ويقول: (ومما نعده تعصباً ما حكاه الإمام البخاري في (جزء رفع اليدين) المذكور من إخراج أهل الخلاف من مجالس الحديث حتى يستتابوا، وحمل قاضي مكة

---

(١) المصدر السابق. ص١٢.

(٢) المصدر السابق. ص١٤.

(٣) المصدر السابق. ص٢٢.

سليمان بن حرب على الحجر على بعض علماء الرأي من الفتوى، وما ذلك إلا من سلطة دولة الأثريين وقتئذ، وقيامهم بالتشديد ضد غيرهم، ونبذ التسامح الذي كان عليه الصحابة والتابعون في أن يفتي كل بما يراه بعد بذل جهده في المسألة دون تعنيف أو اضطهاد.

ويقول: لا جرم أن سنة كل قوم-آنسوا من أنفسهم قوة وسلطاناً-أن يستعملوا لبث مذهبهم ونشره هيمنة الحاكم وسيطرته، ولا سيما إذا كان منهم وعلى شاكلتهم وهو مستبد في علمه وما يمضيه فحدث هناك ولا حرج[١].

ويقول القاسمي-متحدثاً عن ثمرة الرفق بالمخالفين-: (قال بعض علماء الاجتماع: يختلف فكر عن آخر باختلاف المنشأ والعادة والعلم والغاية، وهذا الاختلاف طبيعي في الناس، وما كانوا قط متفقين في مسائل الدين والدنيا، ومن عادة صاحب كل فكر أن يحب تكثير سواد القائلين بفكره ويعتقد أنه يعمل صالحاً، ويسدي معروفاً، وينقذ من جهالة، ويزع عن ضلالة ومن العدل أن لا يكون الاختلاف داعياً للتنافر ما دام صاحب الفكر يعتقد ما يدعو إليه، ولو كان على خطأ في غيره، لأن الاعتقاد في شيء أثر الإخلاص، والمخلص في فكر ما إذا أخلص فيه يناقش بالحسنى، ليتغلب عليه بالبرهان، لا بالطعن وإغلاظ القول وهجر الكلام، وما ضر صاحب الفكر لو رفق بمن لا يوافقه على فكره ريثما يهتدي إلى ما يراه صواباً، ويراه غيره خطأ، أو يقرب منه، وفي ذلك من امتثال الأوامر الربانية، والفوائد الاجتماعية، ما لا يحصى، فإن أهل الوطن الواحد لا يحيون حياة طيبة إلا إذا قل تعاديهم، واتفقت على الخير كلمتهم، وتناصفوا وتعاطوا، فكيف تريد مني أن أكون شريكك ولا تعاملني معاملة الكفؤ على قدم المساواة[٢].

ويواصل-شارحاً المنهجية في ذلك-قائلاً: (دع مخالفك-إن كنت تحب الحق-يصرح بما يعتقد، فإما أن يقنعك وإما أن تقنعه ولا تعامله بالقسر فما انتشر فكر بالعنف أو تفاهم قوم بالطيش والرعونة.

(١) المصدر السابق. ص٣٢.

(٢) المصدر السابق. ص٣٧.

من خرج في معاملة مخالفه عن حد التي هي أحسن يحرجه فيخرجه عن الأدب ويحوجه إليه لأن ذلك من طبع البشر مهما تثقفت أخلاقهم وعلت في الآداب مراتبهم.

وبعد فإن اختلاف الآراء من سنن هذا الكون، وهو من أهم العوامل في رقي البشر، والأدب مع من يقول فكره باللطف قاعدة لا يجب التخلف عنها في كل مجتمع. والتعادي على المنازع الدينية وغيرها من شأن الجاهلين لا العالمين، والمهوسين لا المعتدلين[1] اهـ.

ويقول: (لقد أريقت دماء محرمة وعذبت أبرياء بالسجون والنفي والإهانات باسم الدين)[2].

ويواصل قائلاً: (إن تلك الدماء المراقة والأرواح المهدرة (لا يجوز أن) يحكم عليها إلا بالبينة والشهود التي بمثلها تقام الحدود وهل بعد ذلك من ملام أو جحود يقول ويجهل أو يتجاهل.

إن التعصب يحمل على الأخذ بالظنة أو الإيقاع بالشبهة وان المتطوعة بالشهادة قد يحملهم على اختلاقها ظن الأجر بنصرة الدين بقتل هؤلاء المساكين لا سيما إذا دفعوا بتشويق المتصولحين والمتمفقرين[3] والحشوية البكائين احتيالاً وقنصاً للمغفلين.

لقد استفيض عن كثير من هؤلاء الضالين المضلين الأغراء بقتل الداعين إلى الكتاب والسنة والمجاهدين في الإصلاح العاملين.

على أن قاعدة المحققين هي عدم البت في أمر تاريخي إلا بعد تعرفه من أطرافه، ومراجعة عدة أسفار للوقوف على كهنه وحقيقته، والإشراف على غثه وسمينه ووزنه بميزان العقول السليمة والقواعد الاجتماعية المعقولة-كما أشار إليه الإمام ابن خلدون في مقدمته-[4].

---

(١) المصدر السابق. ص٣٨.

(٢) المصدر السابق. ص٣٨.

(٣) المتمفقر: كالمتمسكن أي مدعي الفقر وليس من أهله.

(٤) المصدر السابق. ص٤١.

ويعلق القاسمي على هذه المآسي من استغلال العلماء للدين والسلطة قائلاً: (وهكذا يمر بتواريخ تلك القرون ما لا يحصى من حوادث من أقيمت عليهم الفتن، واتهموا بما اتهموا به مع أن الحدود تدرأ بالشبهات ونعني بالحدود ما نص عليه في الكتاب العزيز والسنة الغراء فإذا كانت في تلك المكانة وقد شرع فيها محاولة درئها بالشبهات فكيف بحدود لا سند لها إلا بالاجتهاد وليس لها أصل قاطع ولا نص محكم؟ فلا ريب أنها أولى بالدرء وأجدر بالدفع ولا يدرى المرء ما الذى حملهم على نسيان هذه الموعظة حتى عكسوا القضية وأصبحوا يكبرون الصغير ويعظمون الحقير ويهولون الأمور ويدعون بالويل والثبور مما لا يقومون بعشره للمنكرات المجمع عليها والكبائر التي يجاهر بها فلا حول ولا قوة إلا بالله[1].

قال ابن الوردي منتقداً بعض القضاة المالكية الذي استغل سلطته لمحاربة المخالفين له بدعوى فسقهم أو ردتهم وكان ذلك القاضي مقرباً من السلطة يقول ابن الوردي: (كم لطخ من زاهد وكم أسقط من شاهد وكم (أرعب) بريئاً وكم قرب جريئاً وكم سعى في تكفير سليم وكم عاقب بعذاب أليم...

إذا وقع عنده عالم فقد وقع بين مخالب الأسود وأنياب الأفاعي السود... وما أسهل عليه التفسيق والتكفير...

ونراه حيران لعدم الرقة فإذا قيل له فلان قد كفر طاب.

يحبس على الردة بمجرد الدعوى.

ويقوي شوكته على أهل التقوى.

قد ذلل الفقهاء والأخيار

وجرأ عليهم السفهاء والأغيار...

جرحتَ الأبرياء فأنت قاض على الأعراض بالأغراض ضاري

---

(١) المصدر السابق. ص٤٧.

ألم تعلـــم بـــأن الله عـــــدل (ويعلـم مـــا جرحـــتم بالنـهـــار)

ثم قال:

يحـــب إثبـــات الـــردة والكفـــر كحـــب الدنانـــير الصفـــر
حـــــاكم يصـــدر منـــــه خلـــف كـــل النـــاس حفـــر
يتمنـــى كفـــر شخـــص والرضـــا بالـكـفر كفـــر

ونقل القاسمي عن ابن عقيل قوله:

رأيت النـاس لا يعصمهـم من الظلـم إلا العجـز، ولا أقـول العوام بل العلمـاء كـانت أيدى الحنابلة مبسوطة في أيـام ابـن يونـس، فكـانوا يسـتطيلون بـالبغي علـى أصحـاب الشـافعي في الفـروع حتـى مـا يمكنوهـم مـن الجهـر بالبسـملة والقنـوت-وهــي مسـألة اجتهادية-فلما جاءت أيام النظام، ومات ابن يونس وزالت شوكة الحنابلة، استطال عليهم أصحاب الشافعي استطالة السلاطين الظلمة، فاستعدوا بالسجن، وآذوا العوام بالسعايات والفقهاء بالنبز بالتجسيم.

(قـال) فتدبرت أمـر الفريقـين، فـإذا بهـم لم تعمل فيهـم آداب العلم، وهـل هـذه إلا أفعال الأجناد يصولون في دولتهم، ويلزمون المساجد في بطالتهم، اهـ[1].

---

(١) المصدر السابق . ص٣٤.
قلت: وهذا تأكيد لحقيقة صدع بها القرآن الكريم في قوله تعالى: (إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى)!! فالإنسان الذي يأمن العقوبة يسيء الأدب ويسيء استخدام سلطاته وصلاحياته.

والعلماء أكثر استبداداً بصلاحياتهم من الساسة لأنهم لا يعرفون معنى السياسة . كما ذكر ابن خلدون في المقدمة - فتجد أحدهم إذا ظفر بسلطة صغيرة جعلها شرا على المسلمين ووظفها في أذية المخالفين له في الرأي، يفعل هذا كله باسم الدين والعقيدة والحرص على مصلحة الأمة.

نحو إعادة التفكير دون خوف من تكفير أو تبديع أو تضليل

مسلسل الإضافات على العقيدة فرق المسلمين جماعات

بقلم سعود الصالح[1]

كانت العقيدة الإسلامية في عهد النبي ﷺ واضحة سهلة ميسرة مستمدة من الكتاب والسنة لا يستغلق فهمها على الأعرابي الأمي ولا تتطلب معرفة المضائق العقلية وكانت هذه العقيدة هي أركان الإيمان، وهي: الإيمان بالله وملائكته ورسله وكتبه واليوم الآخر والقدر، لكن بعد وفاة النبي وظهور الخلاف في الأمة أضيف إلى هذه العقيدة متطلبات أخرى أصبحت تزداد من عصر إلى عصر، فلا يصح الإيمان (ولا يمكن دخول الجنة) إلا بعد التصديق بها وصار المخالف لهذه الإضافات متردداً بين الكفر والبدعة عند الفرق الإسلامية، والقارئ لكتب العقائد من شتى الفرق يجد مباحث كثيرة (مضافة) ليست من أركان الإيمان يبدع أو يكفر المخالف فيها.

بل إن العجب يصل بك غاية مداه عند ما تجد مسائل الفقه الفرعية أصبحت أصولاً في كتب العقائد لا يجوز فيها الخلاف بل جاز الأمر هذا فتحول (الواقع/ التجارب السياسية) إلى عقيدة مخالفها مبتدع، وبعض المسائل كان فيها خلاف بين أئمة بعض المذاهب حسم الخلاف فيها ورجح أحد القولين أو الأقوال (وأصبح هو السنة والصواب عندهم) بسبب تبني فرقة أخرى (مخالفة/ مبتدعة) القول الآخر.

ولئلا يظنن ظان أني قد تجنيت على هذه المذاهب والفرق واتهمتها بما هي بريئة منه فسأضرب بعض الأمثلة توضح قولي وتكون أدلة لي، وقد اخترت هذه الأمثلة من

---

(١) كاتب سعودي، نشر هذا المقال في صحيفة الحياة بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٩٩٩م، الموافق ٤ ذو الحجة ١٤١٩هـليلي، العدد رقم ١٣١٦٢. (المالكي).

الفكر السني/ السلفي لانتمائي لهذا الفكر ومعرفتي به.

المثال الأول: مسألة (المسح على الخفين): وهذه مسألة فقهية صرفة لعل أول من ذكرها ضمن مسائل العقيدة هو الإمام أحمد بن حنبل وذلك في عدد من الرسائل المنسوبة إليه -إن صحت هذه النسبة- وفي إحدى هذه الرسائل وهو (يعدد) صفات المؤمن من أهل السنة والجماعة ذكر أنه يرى (المسح على الخفين) في السفر والحضر وتابعه على ذلك الطحاوي في ذكره لعقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يرون (المسح على الخفين) ومقصد ابن حنبل والطحاوي في هذا هو الرد على الخوارج والشيعة الذين لا يرون المسح على الخفين.

لكن هل مكان البحث والرد في هذه المسألة هو كتب الاعتقاد أم كتب الفقه؟

ونقل المسألة إلى كتب الاعتقاد هل معناه منع الخلاف بين أهل السنة في هذه المسألة حتى أصبحت هذه المسألة علماً عليهم، مخالفها عندهم مبتدع أوكافر أم لا يصح إيمان العبد إلا إذا اعتقد صحة المسح على الخفين؟

المثال الثاني: مسألة (المهدي المنتظر) والإيمان بأنه من أشراط الساعة: وأقدم لهذا المثال بتنبيهات:

أن مسائل (أشراط الساعة) من الإضافات على العقيدة فهي مضافة إلى (الإيمان باليوم الآخر) لأنها إرهاص له، وليست أصلاً من أصول الإيمان كما نجد في بعض أو غالب كتب العقائد فمسألة المهدي إذن إضافة على إضافة أصبحت أصلاً من أصول الإيمان في الفكر السني/ السلفي.

هذه المسألة تدل على استمرار الإضافات على الفكر العقدي لأهل السنة والجماعة، كما سيتبين ذلك فيما سيأتي.

أن مسألة المهدي المنتظر في الأصل من إضافات الفكر الشيعي على العقيدة الإسلامية لكنه تحول إلى إضافة مشتركة بين الفكر الشيعي والفكر السني مع العلم أيضاً أن فكرة المهدي لم يخل منها دين من الأديان القديمة كالمجوسية واليهودية

والنصرانية والوثنية القديمة وغالب الأمم.

والإيمان بالمهدي لم يذكره الإمام أحمد، وأول من ذكره في كتب الاعتقاد هو السفاريني المتوفى سنة ١١٨٨هـ فقد قال عند تعداده أشراط الساعة في كتابه "لوامع الأنوار البهية": "الإمام الخاتم الفصيح محمد المهدي والمسيح... ثم قال: وقد كثرت بخروجه (المهدي) الروايات حتى بلغت حد التواتر المعنوي وشاع ذلك بين علماء السنة حتى عد من معتقداتهم وقد روى الإمام الحافظ ابن الإسكاف (وهو مفرط في التشيع فتأمل) بسند مرضي إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من كذب بالدجال فقد كفر ومن كذب بالمهدي فقد كفر» ... فالإيمان بخروج المهدي واجب كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة وكذا عند الشيعة أيضاً.

فالسفاريني لم يكتف بذكر المهدي ضمن مباحث العقيدة وأن الإيمان به واجب حتى ألمح إلى كفر منكره.

وقد رد على كلام السفاريني هذا العلامة عبد القادر بدران ١٣٤٦هـ في كتابه "العقود الياقوتية" قال: "وأما قوله (السفاريني): وشاع ذلك بين علماء السنة حتى عد من معتقداتهم فهو مما لا يساعده دليل لأنا نقول: متى عد علماء السنة خروج المهدي من جملة العقائد التي يجب التصديق بها؟ أم أي إمام نص على أنه من جملة شروط الإيمان؟ فهذه كتب التوحيد والكلام الموثوق بها بين أيدينا وهذه رسائل الإمام أحمد التي نقلها عنه أصحابه وذكر كثيراً منها القاضي أبو يعلى في طبقاته وتبعه الحافظ ابن رجب وابن مفلح والعليمي وهذه رواياته وهذه كتب أصول الدين للسادة الحنابلة وغيرهم، فإننا لم نجد أحداً ذكر المهدي في كتب العقائد التي هي أصول الدين بل وغالب أولئك لأن محلها كتب الوعظ والتذكير إلا ما قل من كتب القوم ومنتهى القول أنه لم يذكر المهدي في كتب الاعتقاد إلا الإمامية والرافضة أو من سرى إليه اعتقادهم فيه من غير شعور بذلك".

ولكن هل بقيت الإضافة على ما زاده السفاريني فقط؟

الجواب: لا بل تطورت الإضافة بعد السفاريني إلى عصرنا هذا فأصبحت (عقيدة

الإيمان بخروج المهدي) تدرس في الجامعة ضمن مادة (التوحيد) وأصبح الخلاف في صحة أحاديث المهدي مرفوضاً والإيمان بخروجه فرضاً لازماً لا يخالف فيه إلا كل ضال مخالف للهدي وفي كتاب يمثل (التنطع السلفي) اسمه (الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر) نجد مؤلف هذا الكتاب قد بلغ الغاية في زعم أن هذه الإضافة (الإيمان بالمهدي) من أصول عقيدة أهل السنة فقد قال في كتابه عن أحاديث المهدي: "لا ينكرها إلا جاهل أو مكابر مباهت لا يبالي برد الأحاديث الصحيحة واطراحها وبالجملة فلا يغتر برسالة ابن محمود (وهي في إنكار المهدي) إلا جاهل لا يميز بين العقيدة الحسنة والعقيدة السيئة ومن له أدنى علم ومعرفة بالحديث لا يشك أنها عقيدة سيئة مبتدعة ...مخالفة لما عليه أهل السنة" وقال: "وإذا علم هذا فليعلم أيضاً أن ما دعا إليه ابن محمود من إنكار خروج المهدي في آخر الزمان فهو قول سوء وضلالة وسوء اعتقاد بلا شك.(هكذا) فلا يجوز للمسلم أن يتحد مع ابن محمود على هذا الاعتقاد السيئ المخالف للأحاديث الثابتة عن النبيﷺ ولما كان عليه أهل السنة والجماعة من زمن الصحابة إلى زماننا".

وأنا لا أدري كيف عرف حضرة الأستاذ أن أهل السنة والجماعة منذ زمن الصحابة إلى زمنه كانوا مؤمنين بالمهدي وقال أيضا: "ما ذكر ابن محمود في شأن المهدي ليس من عقائد المسلمين وإنما هو بدعة وضلالة (يا لطيف) قال بها بعض المستشرقين وبعض المفتونين بأفكار الغربيين من العصريين" وكلام هذا الرجل في كتابه البالغ أكثر من ٤٠٠ صفحة من هذا النمط فارجع إليه إن شئت.

والمقصود أن ينظر القارئ كيف تحولت مسألة (وعظية) إلى عقيدة وأصل من أصول الاعتقاد لا يخالفها إلا كل مبتدع ضال سيئ الاعتقاد.

المثال الثالث: مسألة الإمامة (الخلافة/ الحكم): والباحث يجدها من أهم المباحث في كتب الاعتقاد مع أنها من مسائل الفقه السياسي ولكن لما ظهر قول الشيعة والمعتزلة والزيدية في الإمامة وشروط الإمام وما إليه قام أهل السنة بصياغة نظرية خاصة تميزهم عن سائر الفرق في الإمامة وبدأت هذه النظرية بالوضوح على يدي ابن حنبل

وما زالت تتطور إلى عصرنا هذا فمع أن مسألة الخروج على الحاكم الظالم وعدم الرضوخ لظلمه واستئثاره بالمال كانت موجودة في الفكر السني قبل ابن حنبل وفي عصره، كما هي عند ابن عمر وابن الزبير والحسين بن علي وعلي بن الحسين وزيد بن علي وكثير من التابعين الذين خرجوا على الحجاج وهي عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن نصر الخزاعي-قرين أحمد وصاحبه-وهؤلاء هم أصول المذهب السني ولا يستطيع أحد الحكم عليهم بالبدعة والضلال.

لكن بعد الإمام احمد أضحى من مسائل العقيدة عند (أهل السنة والجماعة): "طاعة ولاة الأمر وإن جاروا وظلموا وعدم الخروج عليهم إلا إذا رأينا كفراً بواحاً عندنا من الله فيه برهان".

نعم طاعتهم "وإن أخذوا أموالنا وجلدوا ظهورنا وجعلوا الحكم ملكاً عضوضاً استبدادياً" نعم "وندعو لهم ولا ندعو عليهم".

كل هذا وأمثاله أصبح عقيدة لا يسوغ الخلاف فيها كان هذا في عصر ابن حنبل فهو الذي نقل الإمامة (في الفكر السني) من مباحث الفقه والسياسة إلى مباحث العقيدة وأتى بهذا القول الذي استقر أهل السنة عليه مع العلم بأن الداعي إلى التزام هذا القول هو أمر (سياسي) وليس أمراً عقدياً وهو خوف الفتنة والقتل وفشل أكثر الخارجين على (الولاة) وأن واليا غشوما خير من فتنة تدوم[1].

---

(١) الخروج على الحاكم العادل بغي وظلم وكبيرة من كبائر الذنوب كخروج معاوية والخوارج على الإمام علي بن أبي طالب. أما الخروج على الوالي الظالم كالخروج أو الثورة على معاوية أو يزيد أو الحجاج أو عبد الملك بن مروان أو الوليد بن عبد الملك أو الوليد بن يزيد أو أبي جعفر المنصور وغيرهم من الظلمة الجبارين فهذا لا يسمى بغيا. وكان الصحابة والتابعون وتابعوهم الذين ثاروا على ظلمة بني أمية وبني العباس يجعلون هذا من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يدخلونه ضمن البغي الذي هو الخروج على الوالي العادل.

والخلاصة: إن ذم بعض السلفية لبعض السلف لأنهم كانوا يرون السيف كان ذما سياسيا وجد له بعض الأبواق من علماء السوء أو علماء الغفلة، فإن لم يكن الحسين بن علي والمهاجرون والأنصار بالحرة وابن الزبير بمكة والتابعون بالعراق إذا لم يكن هؤلاء من السلف الصالح فليس هناك سلف صالح.

وكذلك كان على هذا المذهب زيد بن علي بن الحسين ومعه أبو حنيفة ومنصور بن المعتمر وسلمة بن كهيل والأعمش وغيرهم ممن خرج مع زيد بن علي أو دعا لنصرته، وكذا على هذا النفس الزكية بالحجاز، ونجم آل الرسول القاسم الرسي وحفيده يحي بن الحسين الهادي باليمن والناصر الأطروش بالديلم وغيرهم كثير: وقد كان ثلاثة من الأئمة الأربعة مع هذا المذهب فنصر أبو حنيفة زيد بن علي ونصر مالك النفس =

ثم ازداد الأمر غلواً عند اتباع المذهب السني وتوالت الإضافات ففي كتاب (شرح السنة) للبربهاري (إمام الحنابلة في عصره المتوفى سنة ٣٢٩هـ) "ولا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى عليه إماماً براً كان أو فاجراً... ولا يحل قتال السلطان والخروج عليهم وإن جاروا... وليس في السنة قتال السلطان فإن فيه فساد الدين والدنيا... وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله".

ثم نجد بعد ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: "أن الصبر على جور الأئمة (الحكام) وظلمهم أصل من أصول أهل السنة والجماعة" ثم استمر هذا الفكر في التطور إلى عصرنا هذا فنجد لأحد أهل العصر كتاباً عن "معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة" ينقل المؤلف في القاعدة السادسة من كتابه قول سهل التستري: "لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإن عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم".

ثم نجد هذا المؤلف يذكر أن الصبر على جور الأئمة أصل من أصول أهل السنة ولا يكتفي بهذا بل يزيد أننا نحن سبب هذا الجور فلنعاتب أنفسنا ولنستغفر من ذنوبنا أولاً فقد قال كلام له طويل عجيب:

"موقف أهل السنة والجماعة من جور السلطان: يقابلون بالصبر والاحتساب ويعزون حلول ذلك الجور بهم إلى ما اقترفته أيديهم من خطايا وسيئات كما قال الله جلَّ وعلا: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠] فيهرعون إلى التوبة والاستغفار ويسألون الله جلا وعلا أن يكشف ما بهم من ضر ولا يقدمون على شيء مما نهى عنه الشرع المطهر في هذه الحالة من حمل سلاح أو إثارة فتنة أو نزع يد من طاعة لعلمهم أن هذه الأمور إنما يفزع إليها من لا قدر لنصوص الشرع في قلبه من أهل الأهواء الذين تسيرهم الآراء لا الآثار وتتخطفهم الشبه ويستزلهم الشيطان".

الزكية وأفتى بالبيعة له وكان الشافعي مع يحي أخي النفس الزكية باليمن، وبعضهم تغير عندما فشلت هذه الثورات وهذا لا يهمنا هنا إنما نقول: إذا لم يكن هؤلاء من السلف الصالح فهل يكون البديل ابن بطة والبربهاري؟ بل هل يوازيهم الإمام أحمد وابن المبارك؟

ثم ينقل-مؤيداً له-قول ابن الأزرق عند ذكر مخالفات الرعية في حق السلطان: "المخالفة الثانية: الطعن عليه وذلك لأمرين: أحدهما: أنه خلاف ما يجب له (تأمل) من التجلة والتعظيم فقد قيل من إجلال الله إجلال السلطان عادلاً كان أو جائراً".

وهذا المثال يوضح كيف تحولت مسألة فقهية/ سياسية إلى أصل من أصول عقيدة أهل السنة في ركب من الغلو ما زال سائرا.

وفي ختام الكلمة أشير إلى عدد من التنبيهات:

أن السبب الرئيس لتفرق المسلمين هو هذه الإضافات، قال ابن الوزير اليماني المتوفى سنة ٨٤٠هـ في كتابه (إيثار الحق على الخلق): فإن قيل: فمن أين جاء الاختلاف الشديد؟ فاعلم أن منشأ معظم البدع يرجع إلى أمرين واضح بطلانهما فتأمل ذلك بإنصاف وشد عليه يديك وهذان الأمران الباطلان هما: الزيادة في الدين بإثبات ما لم يذكره الله تعالى ورسله" من مهمات الدين الواجبة (وهو ما اصطلحنا على تسميته بالإضافات) والنقص منه بنفي بعض ما ذكره الله تعالى ورسله من ذلك بالتأويل الباطل، فهذه الإضافات فتحت باب العداوة والتكفير والتبديع بين المسلمين.

أنه بسبب هذه الإضافات تحولت العقيدة الإسلامية من مسائل واضحة قريبة المآخذ إلى مسائل معقدة كثيرة لا يستقيم إيمان العبد عندهم إلا بعد معرفتها، ومعرفتها لا تكون إلا بعد الجهد والتعب هذا مع العلم أن غالب الإضافات عند أهل السنة في مسائل واضحة لكنها تصل إلى درجة التعقيد عند المعتزلة والأشاعرة.

وبعد أن كانت الشهادتان تكفيان في دخول الإسلام أصبح لا بد من معرفة واعتقاد قائمة طويلة عريضة غالبها لا يمت إلى التوحيد (بمعناه الصحيح) بصلة.

هذه الإضافات ليست قليلة فإنها تشكل غالب ما يذكر من مسائل في كتب العقائد فيجب على أهل الاختصاص من شتى المذاهب الإسلامية السعي إلى تجريد العقيدة الإسلامية الصافية مما أضيف عليها فتعاد مسائل الفقه إلى كتب الفقه ومسائل الوعظ إلى كتب الوعظ ومسائل التاريخ إلى كتب التاريخ ومسائل السياسة إلى كتب

السياسة وهذا يدعو إلى فتح باب البحث الحر الصادق دون خوف من تكفير أو تبديع أو تضليل.

مسلسل الإضافات لا يزال مستمراً وقد بلغ الغاية في واقع الجماعات الإسلامية المعاصرة لذا فعند دراسة وحوار فكر هذه الجماعات لا بد من التشديد على مسألة (الإضافات) فلعل من طريقها يمكن الوصول إلى إيقاف تيار العنف.

يجب عدم الرضا بتحويل العقيدة إلى أداة إرهاب ورفع سوط الكفر والبدعة أمام الشعوب والباحثين.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨].

عقيدة الله ... أم عقيدة المذهب[1]

بقلم/ سعود بن عبدالرحمن النجدي

ظهرت الفرق الإسلامية (أو غالبها) في أواخر عصر الخلافة الراشدة وفي عصر بني أمية ثم في عصر بني العباس استقرت أصول هذه المذاهب وظهر التمايز الواضح بين هذه الفرق فبدأت كل فرقة تدعي أنها وحدها (الفرقة الناجية) وما سواها فهالك وفي النار وفي سبيل سعي هذه الفرق إلى ترسيخ وجودها خاضت كل فرقة حروباً شرسة مع الفرق المخالفة لها واستعملت (في بعض الأحيان) أسلحة غير أخلاقية ولا نزيهة مثل تشويه الخصم ورميه بالتهم والأقوال المستبشعة ومحاولة اضطهاده والتضييق عليه ولو بالاستعانة بالسلطة.

فمثلاً (أهل السنة) كانوا يصدرون فتاوى بقتل المناوئين لهم في الفكر كما فعلوا بغيلان والجعد والجهم (مع ملاحظة أن هؤلاء كانوا من المعارضين للسلطة في زمانهم) ومن فتاوى أهل السنة: الفتوى المشهورة للإمام مالك بن أنس أن المبتدع الداعية يقتل وأهل السنة (يرون) الصلاة خلف الولاة من أهل الظلم والفجور والفسق والابتداع و (لا يرون) الصلاة خلف (أهل الأهواء) من غير الولاة وإن كانوا من اتقى الناس.

أما المعتزلة فمع ادعائهم التسامح واحترام العقل فإنهم لا يتوانون إذا وجدوا الفرصة في اضطهاد خصومهم كما حصل في محنة خلق القرآن أو قصة المنصور عبد الله بن حمزة مع المطرفية (في اليمن) وهذا تحت شعار (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الذي هو الأصل الخامس من أصولهم.

---

(١) هذا المقال نشر في الإنترنت.

وهذا الواقع جعل العلماء المنتمين إلى هذه الفرقة أو تلك يخشون مخالفة المذهب الذي ورثوه عن آبائهم ومشايخهم واقتصر بحثهم على تأييد قواعد مذهبهم (الفرقة الناجية) عوضاً عن البحث عن الحقيقة مما قاد إلى جمود في الفكر العقدي وظهور أدواء عدة.

أولاً، التقليد

وللتقليد في العقائد حديث عجيب فإنه لا يخلو منه مذهب من المذاهب بل لم ينج منه إلا أفراد قلائل مثل ابن حزم وابن الوزير والمقبلي وبيان ذلك أن علماء كل فرقة كانوا يرسخون في أذهان أتباعهم أنهم الفرقة الناجية والطائفة المنصورة المتبعة للحق وأما من عداهم فضال مبتدع أو كافر وعند مناقشتهم للمذاهب الأخرى فإنهم يستوفون حجج مذهبهم ويبالغون في تقويتها أما حجج المذاهب الأخرى فإنهم يسمونها (شبهاً) ولا يعرضون منها إلا ما يستطيعون الجواب عنه، وأيضاً فعرضهم للحجة يكون عرضاً مشوهاً يخلطون فيه بين القول ولازمه.

ويحاول العلماء أن يرسخوا في أذهان تلاميذهم أن أئمة مذهبهم كانوا من العلماء الفضلاء المتقين المرتفعين عن الدوافع البشرية أما أئمة المذاهب المخالفة فهم مجموعة من الضلال الفساق الزنادقة الانتهازيين...

ويخرج الطالب بعد هذه التربية يظن أنه وطائفته وارثوا الحق المطلق وأما من سواهم ففي ضلال بعيد، ويرى هذا الطالب في نفسه أنه بلغ مرتبة العلم والاجتهاد كيف لا؟ وهو يعرف حجج مذهبه أتم معرفة، ويعرف كيف يناضل عنها ويعرف أيضاً (شبه) خصومه ويعرف كيف يجيب عنها؟.

ولكنه-للأسف-لا يعلم أنه لا يعلم شيئاً فلا حجج مذهبه درسها بإنصاف وبعد عن هالة التعظيم التي أحاطها بها مشايخ مذهبه، ولا (شبهة) خصومه قرأها بإنصاف وعدل حتى ينظر إن كان يقدر على الإجابة عنها أولاً وهو يرى في نفسه أنه ليس في حاجة إلى قراءة كتب (المبتدعة) لأن حججهم استوفى ذكرها علماء مذهبه وهم أهل

الإنصاف والعدل والصدق والتقوى والفهم فلن يميلوا على خصومهم وأيضاً فإن (الشبه خطافة والقلوب ضعيفة).

وهو قبل ذلك وبعده يعيش حالة (برمجة) يقوم فيها بالدفاع عن مذهبه لا الحق، وبالبحث عن حجج تؤيد مذهبه لا الحق، وعن حجج للرد على خصومه لا الباطل والتعلم على وسائل مغالطة الخصوم إذا أحكموا الحجة عليه عند النقاش لا التسليم للحق واتباعه ويظن مع ذلك أنه يحسن عملاً.

لكن المذاهب تختلف عن بعضها في أساليب التقليد وترسيخ مفهومه عند أتباعها ولا بأس من ذكر أمثلة على ذلك:

(أهل السنة والحديث): وعندهم يظهر التقليد جلياً لا سيما وهو لا يرضون أن يفهم أحد الكتاب والسنة إلا على ضوء فهم (السلف)- والسلف الذي يريدون-وطرقهم في ترسيخ التقليد كثيرة فمن ذلك:

أ. تقديس علماء مذهبهم وأنه بهم تعرف السنة ويوصل إلى الحق فمن طعن في حماد بن سلمة أو الأوزاعي أو الأعمش أو أبي مسهر... فهو مبتدع ومن طعن في أحمد فهو كافر ومن ذم أهل الحديث فهو طاعن في السنن والآثار زنديق مبغض للرسول ﷺ.

وفهم هؤلاء السلف مقدم على فهمنا ومن خالفهم فليتهم نفسه ومن أوضح النصوص على هذا: النص المنسوب إلى عمر بن عبد العزيز (وهو في ذم القول بالقدر فتنبه) وفي هذا النص يقول عمر: "فارض لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم وقف حيث وقفوا فإنهم عن علم وقفوا وببصر نافذ قد كفوا ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى وبفضل فيه لو كان أحرى فإنهم هم السابقون. ولئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه (أي: وهذا مستحيل) ولئن قلت: حدث بعدهم حدث فما أحدثه إلا من تبع غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم ولقد تكلموا فما دونهم مقصر وما فوقهم محسر لقد قصر دونهم قوم فجفوا وطمح عنهم آخرون فغلبوا وأنهم مع ذلك لعلى صراط مستقيم فلئن قلت: فأين آية كذا؟ ولم

قال الله كذا و كذا؟ لقد قرأوا منه ما قرأتم وعلموا من تأويله ما جهلتم" انتهى.

ومن شعارات مذهب أهل السنة والحديث: ((اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم)).

هذه حال السلف عندهم أما مخالفو هؤلاء السلف فهم مبتدعة أهل سوء تكتب الكتب والأبواب في ذمهم وزيادة في التنفير من مذاهبهم تقرأ أبواباً مثل:سياق ما روي من المأثور عن الصحابة وما نقل عن أئمة المسلمين (كذا) من إقامة حدود الله (كذا) في القدرية" ولا يكفي هذا بل يتبع بباب "ما روي في منع الصلاة خلف القدرية والتزويج إليهم وأكل ذبائحهم ورد شهادتهم" ولا يكفي هذا بل يتبع بباب "ما ذكر من مخازي مشايخ القدرية وفضائح المعتزلة" ولا يكفي هذا بل يتبع بباب "سياق ما رؤي من الرؤيا السوء (أي: في الحلم) من المعتزلة" وهذا الباب شبيه بباب سابق عنوانه "سياق ما رؤي من الرؤيا السوء لمن قال بخلق القرآن".

ب. النهي عن الجدل والبحث ونجد لهذا المعنى فصولاً كثيرة في كتبهم فمن ذلك باب "كراهية التنطع في الدين والتكلف فيه والبحث عن الحقائق وإيجاب التسليم" وباب "ذم المراء والخصومات في الدين والتحذير من أهل الجدل والكلام" ومن أعجبها باب "تحذير من طوائف تعارض سنن النبي ﷺ بكتاب الله عز وجل".

ت. النهي عن مجالسة المخالفين من أهل الأهواء وعن مناظرتهم والكلام معهم ووجوب هجرهم.

فكيف لا يخرج الطالب بعد هذا كله متبعاً لأقوال أئمة مذهبه متجانفاً عن غيرهم؟

ومما تعلمناه ... أن من كتب في العقيدة وهو يظن أنه سيأتي بجديد فإنه لن يأتي إلا بالبدعة ومن كتب في مسائل الاعتقاد بتجرد فإنه إنما يتجرد من عقيدته ليصبح شخصاً لا عقيدة له.

أما الأشاعرة: فإن ابن الباقلاني لما وضع قاعدته في أن "إبطال الدليل إبطال للمدلول" قطع بذلك الطريق إلى نقد هذه الأدلة وتمحيصها وهذا عين الإلزام بالتقليد ولم يتدارك الأشاعرة هذا الأمر إلا بعد فترة من الزمن.

والتقليد في العقيدة إن كان ظاهراً عند أهل السنة والحديث فإنه مستتر عند الأشاعرة والمعتزلة والسبب هو أن هاتين الفرقتين تحرمان (التقليد في العقيدة) وتوجبان (النظر) والبحث وهذا أمر جيد ومطلب حميد ولكنهم وللأسف لم يلتزموا بهذا لا سيما المتأخرون منهم الذين يزعمون (أو يزعم أتباعهم) أنهم من كبار العلماء المجتهدين وهم من المقلدين قال ابن الوزير: "ومن أعجب العجائب دعوى المقلدين للمعارف ودعوى المتعصبين للإنصاف وأمارة ذلك أنك تجد العوالم الكثيرة في لطائف المعارف المختلف فيها على رأي رجل واحد من القدماء، في الأمصار العديدة والأعصار المديدة فلو كانوا في ترك التقليد كالأوائل لاشتد اختلافهم في الدقائق ولم يتفقوا-على كثرتهم وطول أزمانهم وتباعد بلدانهم واختلاف فطنهم-كما قضت بذلك العوائد العقلية الدائمة".

وهذا حق فإنك تجد المتكلمين متفقين على القول ببعض دقائق المحارات بل المحالات دون اختلاف فهؤلاء الأشاعرة مثلاً يقولون كلهم بالكسب (الذي غالبهم لا يعرف حقيقته) ونفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله ونفي التحسين والتقبيح العقليين... إلى غير ذلك.

وقال العلامة عبد القاهر الجرجاني في بيان غلبة مسألة (اللفظ) على المعتزلة: "فإن أردت الصدق فإنك لا ترى في الدنيا شأنا أعجب من شأن الناس في مسألة اللفظ ولا فساد رأي مازج النفوس وخامرها واستحكم فيها وصار كإحدى طبائعها من رأيهم في اللفظ فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم أن تركهم وكأنهم إذا نوظروا فيه أخذوا عن أنفسهم وغيبوا عن عقولهم وحيل بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونه نظر، ويُرى لهم إيراد في الإصغاء وصدر فلست ترى إلا نفوساً قد جعلت ترك النظر دأبها ووصلت بالهوينا أسبابها فهي تغتر بالأضاليل وتتباعد عن التحصيل وتلقى بأيديها إلى الشبه وتسرع إلى القول المموه".

وهذا القول وإن كان الجرجاني قاله في مسألة مخصوصة وأناس مخصوصين فإنه ينطبق على واقع أتباع الفرق ومنهجهم في بحث المسائل.

وتجد أحد أتباع هذه المذاهب عند بحثه للمسائل غاية أمره السعي إلى تقوية أدلة مذهبه والرد على المخالفين ولو بالتحايل على أدلتهم أو الافتراء عليهم فهل هذا فعل المجتهدين؟ أي أنه فعل المقلدين المتعصبين؟

ثانيا: التكفير والتبديع

والمراد عدم عذر المتأولين والغريب أن الفرق الإسلامية تعذر في الاختلاف في المسائل الفقهية أما المسائل العقدية (أو المتوهم أنها عقدية) فلا عذر فيها عند هذه الفرق وهذا تناقض لا برهان عليه إلا تحكيم الأهواء وهذا التفريق وإن رده بعضهم نظرياً فإن غالب أهل الفرق يلتزمونه عملياً.

وأدلة عذر المتأول والمخطئ والجاهل كثيرة جداً فمنها قوله تعالى: "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها" وقوله "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا" وقبل الله هذا الدعاء ومثل حديث: "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" وهم يقبلون هذه الأدلة في الفقه ويحتجون بها أما في العقيدة فلا يرفعون بها رأساً والسبب في ذلك:

التقليد، فإنه يورث التعصب وظن ملك الحقيقة المطلقة كما تقدم.

ظن اتباع المذاهب أن أدلة الفقه ظنية وأن أدلة العقائد قطعية ومخالف القطعي ليس كمخالف الظني وهذا يعرف خطأه من له أدنى ممارسة لكتب العقائد.

دخول الحسابات السياسية في الحكم على الفرق والمذاهب والأشخاص وذلك أن الساسة استغلوا بعض الفرق لإصدار فتاوى بتكفير وتبديع بعض المخالفين السياسيين لهم للتمكن من اضطهادهم باسم الذب عن العقيدة ومثال ذلك: استغلال بني أمية وبني العباس والعثمانيين الخلاف بين أهل السنة والشيعة (وهو خلاف ليس في أصول الدين القطعية) لإصدار فتاوى بتكفير وتبديع (الرافضة) وهو لقب للشيعة المخالفين سياسياً لهؤلاء الولاة ولما خرج الجهم بن صفوان مع الحارث بن سريج على بني أمية وظفر به سلم بن أحوز قال له سلم لما قدمه ليضرب عنقه: إني لا أقتلك لخروجك علينا ولكني أقتلك لإنكارك تكليم الله لموسى.

وكذا فليكن استغلال الدين والعقيدة للقضاء على الخصوم والتلبيس على الناس واللعب بمشاعرهم.

وهؤلاء الصحابة اختلفوا في مسائل كثيرة مما يعدها المتأخرون من العقائد ولم يكفروا أو يبدعوا بعضاً ومن ذلك اختلافهم في صفة الساق والكرسي ورؤية النبي لله في الإسراء وسماع الموتى في قبورهم والتفضيل بين الصحابة وغيرها كثير.

وقد كتب علماء منصفون في عذر المتأولين وقطع الطريق على استغلال السياسة باسم الدين ليس هذا موضع ذكرهم.

وفي الختام فهناك تنبيهات:

غالب الكتب المصنفة في العقيدة هي كتب الردود والردود على الردود للذود عن حياض المذهب وسبب ذلك أن أسلوب التكفير العقدي عند أصحاب المذاهب مبني في غالبه على (ردود الأفعال) لذا نجد الإمام أحمد مثلا كان يقول: القرآن كلام الله ولا يزيد فلما قال المعتزلة إنه مخلوق زاد هو في عقيدته: القرآن كلام الله غير مخلوق فلما خوطب في ذلك قال: لما زادوا زدنا وقال أيضا: إذا سكتوا سكتنا.

وجوب التجرد في البحث عن الحقيقة وعدم التسليم بما عليه الآباء والمشايخ.

وجوب إحسان الظن بالمخالفين وعدم المبادرة بعدائهم وهجرهم في وقت فيه المسلمون في أمس الحاجة إلى الاتحاد والتضامن.

وجوب السعي إلى حل الخلافات بين المسلمين بعيداً عن جو التعصب والتحزب و(مذهبنا ومذهبكم) بل المسلمون جميعا ملة واحدة.

التفطن لمواطن الاتفاق بين المسلمين والسعي لنشرها والتنبيه لمواطن الاختلاف والسعي لتضييق دائرتها وجعلها ضمن الخلاف المحتمل.

قطع الطريق أمام المتعصبين والجهال والمقلدين والإنتهازيين والمندسين من شتى المذاهب الساعين إلى نشر العداء والفرقة بين المسلمين باسم (العقيدة).

الواجب على طالب الحق إصلاح عقيدته على ضوء كتاب الله وما ثبت عن

رسول الله والبحث عن مراد الله ولا يجعل همه تأييد مذهبه ولو على حساب الحق قناعة بالتقليد أو لنيل رضى أئمة هذا المذهب. بل يقول كما قال الإمام الشافعي: آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله.

ظاهرة التكفير والاتهام بالزندقة في الفكر الإسلامي

بقلم/ منصور بن إبراهيم النقيدان[١]

أعتقد أن القضية التي سأعرض لها الآن هي من القضايا ذات الحساسية الشديدة التي يحاول فيها بعض القراء منذ البداية الكشف عما وراء السطور، إذ الحديث في مثل هذه القضايا الساخنة حديث متهم غالباً... يقرأ بتأويل ويسمع بتأويل، ولكن الصمت أيضاً أمر سيئ فكثير من الحقائق والقناعات التي نحاذر أن نفوه بها تصبح أدواء سامة وأوراماً قاتلة.

وأول الخاسرين من ذكر الحقائق هم أولئك الذين يستعبدون عقول الناس، ويعدون أنفسهم حماة الدين وسدنة الشريعة فهم يعلمون حقاً أنه حالما تطرح الجهالة جانباً فلن يكون لهم مكان.

كان المهدي العباسي أول من أنشأ ديوان الزنادقة يتتبع أعلامهم ويحصي ألفاظهم ويرصد تحركاتهم، فقتل الكثيرون جراء ذلك، منهم من كان من الزنادقة والمارقين من الدين، ومنهم من كان بريئاً ألصقت به تهمة الزندقة لبواعث سياسية وألاعيب قذرة كاتهام المهدي شريكاً القاضي بالزندقة لموقفه المعادي للعباسيين، ومنهم من رمي بالزندقة لوشاية من عدو، أو سوء فهم لعبارة، أو كلمة حملت على أسوأ المحامل وأخبث المقاصد، لهذا كثرت البلاغات والتهم فمن صاحب متهماً ألحق به ومن أفرط في اللهو والمجون كان عرضة للاتهام. لقد كان اتهام الناس بالزندقة كاتهام الأبرياء اليوم

---

(١) طالب علم سعودي تلقى علومه الشرعية في المساجد كان يكتب بصحيفة الحياة ومجلة المجلة اللندنيتين. يعمل حاليا مشرفا على الصفحات الدينية بصحيفة الوطن السعودية.

بالعلمانية والتبشير بالحداثة والدعوة إلى تحرير المرأة، كما يتهم العلمانيون كل الإسلاميين بالجمود والتخلف.

فسهل اضطهاد أي مفكر وعالم بمجرد أن يوجه إليه الاتهام بالزندقة والإلحاد، وزاد الأمر بلاء ما ذهب إليه بعض الفقهاء من قتل الداعي إلى البدعة، فأصبح كلما نبغ عالم وبرز مفكر يخالف المذاهب المتبعة والسياسات المستقرة كان مآله التضليل والتكفير ثم التضييق والسجن أو القتل، أو على الأقل الكبت وإلجام الصوت، فكان أعظم المستفيدين من هذا القانون هم بعض الفقهاء الرسميين والملوك حتى إذا ضعف أمرهم وانفرط عقدهم لم يجدوا أحسن من قتل كل مخالف بدعوى أنه من الدعاة إلى البدع. بيد أن موقف السلطة لم يكن في كل الأحوال موقفاً واحداً، فقد كان عاملا القرابة والسياسة، يتدخلان أحياناً فيتغاضى صاحب الأمر عن إيقاع العقاب بمن ثبتت في حقه تهمة المروق من الدين بينما لم تكن تأخذ أدنى شفقة بمن لا تربطه به صلة القرابة ووشيجة السياسة.

بقي الحلاج متمتعاً بحريته إلى اليوم الذي ثبت فيه للخليفة وجود اتفاق سري بينه وبين رئيس القرامطة على الثورة المسلحة والخروج على الخلافة عندها عقدت له المحاكمة وقتل متهماً بالزندقة والإلحاد.

وظل أحمد بن نصر الخزاعي حراً طليقاً يشنع على بني العباس في مجالسه ويعلن كفرهم لامتحانهم الناس على خلق القرآن حتى جمع للثورة وأعد للخروج على الواثق فلما أدخل عليه أعرض الواثق عن كل ذلك وسأله عن اعتقاده في القرآن ورؤية المؤمنين لربهم في الجنة ثم ذبحه وعلق رأسه وأعلن كفره. لقد كان الوحيد الذي قتل من المتحنين.

وكانت جواسيس المأمون ترفع إليه التقارير عن أبي مسهر محدث أهل الشام فقد كان يعيب على المأمون إسرافه وعبثه بأموال الأمة فحفظها عليه المأمون حتى ابتلى الناس بخلق القرآن فاستدعى أبا مسهر واستجوبه وعرضه على السيف فأجاب ولكن المأمون الذي كان موصوفاً بالحلم والعفو الذي يعفو عن بعض الزنادقة بعد تظاهرهم-

بالتوبة-لم تطب نفسه بإطلاق سراح أبي مسهر بل أبقاه في السجن حتى توفي بعد أشهر قلائل في سجنه وشاع أنه مات مسموماً.

بسياسة قتل الداعي إلى البدعة سهل القضاء على كثير من العلماء الصالحين والمفكرين النابهين، وراق لبعضهم أن يتألى على الله ويحجر رحمته فقال بعدم قبول توبة الزنديق وبأن المبتدع لا يتوب ولو أراد التوبة لم يوفق إليها فإذاً لا مناص من القتل صيانة للدين وذباً عن حرماته وتحذلق بعضهم مدعين أن المبتدع يحضر لكل سؤال من بدعته جواباً قلما يستطيع مجادله نقضه، ولهذا فلا ينبغي مناظرة أهل البدع ولا تمكينهم من كتابة آرائهم ليرد عليهم.

فيذكر ابن بطة في كتاب (الإبانة) أنه ما أضر بأهل الإسلام مثل مناظرة أهل البدع ومجادلتهم داعياً إلى التجافي عن سماع أقوالهم وعن مجادلتهم بالتي هي أحسن، مع أن الله في كتابه دعا إلى مجادلة المخالفين بالتي هي أحسن، كما دعا إلى مجادلة أهل الكتاب بالحسنى إلا الذين ظلموا منهم، فما دام أن القصد من إنزال الكتب وبعثة الرسل هو هداية الخلق ورحمتهم فما المحذور في مجادلتهم ومناقشتهم؟ ولكن هذه الأقوال الغريبة التي شاعت وحشيت بها كتب العقائد وجعلت قواعد مقدسة للتعامل مع المخالفين في الفكر والاعتقاد كان مصدرها بعض القصاص والوعاظ من أدعياء العلم الذين يملئون مجالسهم بلعن أهل البدع وتكفير مخالفيهم ورواية الأكاذيب والأساطير في أن المخالفين لهم يمسخون في قبورهم قردة وخنازير مثل هؤلاء يجرون أحياناً إلى النقاش والمناظرة فلا يجدون ما يسترون به جهلهم سوى هذه الأقوال والنقول التي يتدرعون بها فلا عجب بعد هذا أن يكثر الزنادقة والمنحلون من الدين إذا كان المدعون للعلم بهذا المستوى من الهشاشة والضعف.

بمثل هذه المقولات الخاطئة كتب الخليفة العباسي بقتل الإمام محمد بن حبان البستي وهو من أعلم أهل عصره بالحديث، وحكم عليه بالزندقة لقوله: (النبوة العلم والعمل) فنسب إليه إنكار النبوة.

قال أبو إسماعيل الأنصاري سألت يحيى بن عمار الواعظ عن ابن حبان فقال (نحن أخرجناه من سجستان كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر أن يكون لله حد فأخرجناه).

لقد كان بالإمكان فهم ما نسبوه إلى ابن حبان على وجه صحيح كما قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (وهو أن أعظم صفات النبوة العلم بالله الكامل والعمل الصالح كما قال الرسول ﷺ: «إني لأعلمكم بالله وأخشاكم له».

ومن المفارقات أن ابن عمار وصف ابن حبان بضعف الدين لأنه لم يثبت لله الحد ومسألة الحد كمسألة الجهة والجسم والجوهر من الأوصاف التي لم يرد إطلاق نفيها ولا إثباتها في القرآن وصحيح السنة وقد كان الأولى بابن عمار السكوت عنها أسوة بكبار أهل الحديث الذين يتوقفون في إطلاق هذه الألفاظ نفياً أو إثباتاً.

شارك يحيى بن عمار في إخراج ابن حبان وطرده من سجستان وهكذا الحال حينما يسود الناس القصاص (لقد ابتلي المسلمون بجهال وضلال يدعون الحقائق والأحوال وهم لم يعرفوا معرفة عموم المسلمين من النساء والرجال)-بغية المرتاد، ابن تيمية-

وأبو إسماعيل الأنصاري الراوي لهذه القصة هو مؤلف (منازل السائرين) ومن عجائبه أنه كان يكفر أبا الحسن الأشعري، ويناظر المخالفين بأقوال أحمد بن حنبل رحمه الله ويحاكمهم إليها، وقد ذكر في (منازل السائرين) عبارات تدل على اعتقاده بالحلول ووحدة الوجود مما هو أخطر بمرات مما انتقد عليه أبا الحسن وكفره عليه وانتقد عليه أبا الحسن.

ولما قال أبو الوليد الباجي الفقيه المالكي الأندلسي بظاهر الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه وفيه أن رسول الله كتب اسمه في صلح الحديبية، أنكر عليه جماعة من الفقهاء وتكلم به الخطباء في الجمع وأفتى بكفره الفقيه أبو بكر الصائغ لنسبته الكتابة إلى رسول الله ورماه بتكذيب القرآن فأطلقت عليه العامة الفتنة كما ذكر الذهبي وقال فيه أحد الشعراء:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة   وقال إن رسول الله قد كتبا

فألف أبو الوليد كتاباً بين فيه أن نسبة الكتابة إلى رسول الله مرة واحدة غير قادح في كونه أمياً؛ إذن فقد قال الباجي بظاهر حديث البخاري فكفره بعض الفقهاء.

وقال بعض كبار أهل الحديث بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن لحديث يروى في ذلك، فاعتبر هذا أحد القولين عند أهل السنة، وبالغ عبد الوهاب الوراق فقال من لم يقل إن الله خلق آدم على صورة الرحمن فهو جهمي. مع أن هذا الحديث مناقض لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...﴾[الشورى:١١] أغلوطة تنبو عن الأفهام.

تكفير العلماء

وربما طال التكفير أشخاصاً من الأعلام الكبار كانوا على صواب فيما ذكروه فعده الجهلة زندقة وتجديفاً وانتقاصاً لمقام الألوهية أو النبوة كما وقع لأبي حامد الغزالي في كلامه على عصمة الرسول وإمكان وقوع الخطأ منه فيما لم يبلغه عن الله بوحي يوحى وهي مسألة قال بها جمهور أهل العلم، فسئل ابن تيمية عن رجلين تكلما في مسألة التكفير فقال أحدهما: إن من تنقص الرسولﷺ وتكلم بما يدل على النقص كفر، ولو كفرنا كل عالم بمثل ذلك لزم أن نكفر الإمام أبا حامد الغزالي فإنه ذكر في بعض كتبه تخطئة الرسول في مسألة تأبير النخل فهل يلزم من ذلك تنقيصه أم يلزم تعزير من كفر العلماء فأجاب الشيخ: (لا يجوز تكفير عالم من علماء المسلمين إذا اجتهد في مسألة وأخطأ فيها، فإن تسليط الجهال على تكفير علماء الإسلام أعظم المنكرات وليس كل من ترك كلامه لخطئه يكفر أو يفسق بل ولا يؤثم).

الطبري وعوام الحنابلة

ولما توفي ابن جرير الطبري المفسر والمؤرخ حاول بعض عوام الحنابلة منع دفنه واتهموه بالإلحاد وكان الوزير علي بن عيسى يقول والله لو سئل هؤلاء عن معنى الإلحاد ما عرفوه.

وقد يذكر الكاتب عبارة فضفاضة قاصداً بها معنى صحيحاً ولكن عبارته لا تدل بدقة على المدلول والمعنى الصحيح الذي أراده، فتفهم عبارته على غير وجهها الصحيح وتحمل على أسوأ المحامل وذلك لذكره تلك الألفاظ الموهمة وتكون من العبارات التي لها تعلق بحق الله أو كتابه أو رسوله، إضافة إلى أن الكاتب قد يكون غير خبير بدلالة الألفاظ التي أطلقها، وهنا تلعب الأهواء والانتماءات والخصومات دوراً كبيراً، وغالباً ما يكون للحزبية والمذهبية والعصبية الفكرية أثر كبير في تلطيف الأمر ودفنه في مهده وتجاوزه أو في إذكاء الفتنة وإثارة الكامن واستعادة الماضي، فقد يتقادم الزمن على عبارة زلت وكلمة فلتت ولكن يحتفظ بها الخصوم ليومها الأسود يشهرون بمن قالها يؤلبون ضده ويرجعون إلى كتبه لينقبوا بالمجهر عن عبارة موهمة وجملة مشكلة.

قتل ابن الخطيب بدعوى الزندقة

أصدر قاضي غرناطة حكماً بكفر لسان الدين بن الخطيب الأديب الأندلسي وسجل عليه بالزندقة لكلمات وجدت له في بعض تآليفه وأفتى بعض الفقهاء بقتله فدخل العامة عليه في السجن وخنقوه ثم أخرجوه فأحرقوه.

وقد يكون للكاتب والمفكر خصوم، ويكون ثم ما يمنعهم من إيذائه والتعرض له إما لمنزلته عند المجتمع والسلطة وقبوله عند أهل العلم والفكر إضافة إلى تقواه وصلاحه ونفعه للناس وقيامه بقضايا الأمة ولكنه يعامل مخالفيه بعنف وشدة يجهل كبارهم ويسحق متعالميهم ويقذفهم بقاسي الخطاب حتى تحين الساعة وتسنح الفرصة، فتقتنص عباراته وتحصى ألفاظه، وينتقل الأمر من الخلاف والجدل إلى الأحقاد وتسوية الحسابات وهذا ما وقع لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي يقول فيه تلميذه الذهبي: (أطلق عبارات أحجم عنها غيره حتى قام عليه خلق من العلماء بمصر والشام فبدعوه وناظروه) اهـ.

وعمد خصومه إلى فتوى كان قد أفتاها عن السفر إلى زيارة قبر الرسول ﷺ وكان قد مضى عليها سبع عشرة سنة فأثاروا عليه السلطة واشتد مخالفوه في أمره فكفره بعضهم وعده آخرون زنديقاً وطالبوا بقتله.

أفتى ابن تيمية بكفر جماعة كابن عربي وابن الفارض وابن سبعين لعبارات وجدها لهم ولكن أبا العباس لم يكن بمأمن فقد أفتى بكفره بعض معاصريه وغيرهم ممن جاء بعدهم ونسبوا إليه من كتبه القول بقدم العالم وتسلسل حوادث لا أول لها وشتم علي رضي الله عنه.

حدث هذا قديماً ونراه اليوم على الصحف والمطبوعات بين الإسلاميين ومخالفيهم وبين الإسلاميين أنفسهم...

مسلسل تكفير لا ينتهي، وإذا كان أبو الحسن الهروي الأنصاري قد لقي من ابن القيم في (مدارج السالكين) تعذيراً له وترقيعاً وحملاً لكلامه على أحسن المحامل وتأويل عباراته على أصح الوجوه، فإن ابن عربي لم يعدم من يتعامل مع كتبه وعباراته بالروح نفسها التي لقيها الأنصاري من ابن القيم، كالسيوطي ومن المعاصرين الدكتور البوطي.

إحراجات التكفير

وأحياناً تبلغ المسألة من الإحراج حداً يوجب التعامل مع مثل هذه القضايا بأسلوب آخر وذلك بإنتاج وضخ أكبر كمية مستطاعة من الأقوال والتزكيات وشهادات البراءة، فالتأويل لا يغني شيئا، فقد ذكر عبد الله بن أحمد في كتاب (السنة) وابن حبان في (المجروحين) والخطيب في (تاريخ بغداد) ذكروا نقولاً كثيرة بالأسانيد الصحيحة عن بعض أئمة الحديث من السلف الذين يشكلون القاعدة الأساسية لأهل السنة والجماعة كلها تطعن في أبي حنيفة رحمه الله وتتهمه بالقول بخلق القرآن والكفر حتى روى بعضهم أن أكثر أئمة السلف قالوا بتضليله.

مثل هذه النقول والشهادات أحدثت إرباكاً داخل المنظومة السلفية فطعن كبار أهل الحديث في أبي حنيفة يثير إشكالية كبرى عند الخاصة والعامة، ويبعث على الشك والحيرة، ولهذا أعرض كبار أهل العلم من المتأخرين عنه مكتفين بالثناء على أبي حنيفة وهذا ما حدا ببعض الأحناف وغيرهم إلى اللجوء إلى إنتاج ما أمكن من النقول

عن أبي حنيفة وغيره تنفي عنه ما ذكر ولكنها ظلت إشكالية تحتاج إلى حسم..

والخلاصة: يعثر الكاتب ويزل المفكر فلا يكون القصد تقويمه والأخذ بيده، وإعانته على النهوض بقدر ما يتشفى منه بقصم ظهره وإرهابه والقضاء عليه، وليتنا عملنا بما قاله أحد خصوم فولتير حينما قال: تجنبوا أن تؤذوا رأسه فقد يخرج من ذلك الرأس شيء صالح.

أصحاب العقائد وسياقات النصوص

لبعض الأخوة الباحثين[1]

مشكلة كتب العقيدة أنها جردت شواهدها من سياقاتها تلك السياقات التي وردت في الآيات الكريمة ضمن نسق خاص ونظم متناسق.

فجاءت كتب العقيدة وانتزعتها من بين تلك السياقات وجردتها منها ثم ألفَّتْ منها عقيدة (الوجه، اليد، النزول،...) لذا أصبحت عندنا عقيدة مجموعة من عدة ألفاظ.

ولا شك أن هذا الاقتطاع لها من سياقاتها التي جاءت ضمن موضوع مترابط أو معانٍ متراكبة لا شك أن هذا جعلها تشكل جسداً واحداً حتى أخرجها من الفاعلية التي تخاطب العواطف والمشاعر إلى نظام مركب لا يخاطب إلا العقول المحضة التي تذهب في تفسيرها كل مذهب.

وأكثر ما نجد هذا عند أصحاب العقيدة السلفية - أو لنقل غلاتهم - فإنهم يقتطعون الشواهد من السياقات ويبطلون مفعول السياق ولا يحترمون ذلك الأسلوب وذلك الموضوع التي وردت ضمنه ويجعلونها مشبعة لاتجاهاتهم في تفسيرها ولا شك أن هذا أوقعهم في معضلات جسيمة منها:

أنهم أُلزموا أن تكون هذه الشواهد المقتطعة ضمن تركيب واحد أي حين يقتطعون قوله عز وجل: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ مفصولة عما قبلها وما بعدها من الآيات، وقوله عز

---

(١) طالب علم سعودي، يواصل الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . الرياض. وقد تعرض وما زال يتعرض لضغوط من جامعة الإمام، وقصص الباحثين مع جامعة الإمام والجامعات الإسلامية تحتاج لمؤلف مفرد.

وجل: ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ مفصولة عما قبلها وما بعدها من الآيات ويأتون بها بعيدة عن كل ما وردت ضمنه حتى يتخيل بل حتى يجزم القارئ أن الغرض من الآية ليس إلا إثبات أن لله عيناً أو أعيناً وليس هناك غرض آخر البتة..

ثم تجتمع هذه مع ما يوردونها بعدها من إثبات الوجه كما في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[الرحمن:٢٧] و﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] كلتا الآيتين يوردونها مجردتين عما قبلها وما بعدها من الآيات فصار القارئ بهذا يعتقد أن العين في الوجه وهذا لم يرد به شيء.

وما جاءهم هذا إلا من قبل تجريدها عن سياقاتها واستخراجها بالمناقيش من نصوصها.

وخذ مثل هذا إثباتهم الساعد لله عز وجل من النص الذي ورد فيه (وساعد الله أشد من ساعدك) ضمن نص طويل لا يوردونه كاملاً لأنهم لو أوردوه كاملاً لتضعضعت حجتهم وحينما يثبتون اليد لله عز وجل على الظاهر فإنهم يستدلون بقوله عز وجل: ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح:١٠] مجردة عن سياقها الذي لا يومئ بشيء مما ذهبوا إليه فيثبتون يداً حقيقية وإذا جاءوا إلى إثبات الأصابع جاءوا بالحديث المشهور[١].

والعجيب أنها خمس أصابع كل هذا يأتي مجرداً من سياقاته التي لا ينبغي أن يحدد معاني هذه الألفاظ غير تلك السياقات.

وهنا يتغافلون تماماً عما يعتقده القارئ في كتبهم من أن الساعد ملاصق لليد التي هي الكف وهذه الكف فيها خمس أصابع وهذا يأتي كله ضمن ذراع عظيمة هي التي أثبتوها واختطفوها من النص الذي هو أولى بها (سبعون ذراعاً بذراع الجبار)[٢].

وهم وإن كانوا لا يقولون بهذا التركيب إلا أنه المتبادر لذهن القارئ الذي يريد أن

---

(١) حديث اليهودي الذي حدث النبي ﷺ أن الله يجعل الجبال على أصبع والأرضين (الحديث)، واختلف أهل السنة في هذا الحديث فرأى أن النبي (ص) أنكر عليه ورأت السلفية أن النبي (ص) أقره، أما المعتزلة والزيدية فضعفوا الحديث مباشرة. (المالكي).

(٢) الحديث لا يصح وهو من الإسرائيليات . (المالكي).

يعرف معتقده الذي قد جزموا بأنه من اعتراه الشك في حرف من ذلك فلا يدين الله بدين.

والعجيب أنهم إذا أورد عليهم هذا استنكروه وقالوا أنتم مشككون وتلوا علينا قوله عز وجل: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[آل عمران:٧] وينسون أن هذه الآية كما يجب أن يدخل فيها غيرهم فإنهم مأمورون بالدخول فيها دخولاً أولياً لأنهم أول من ألزم أنفسهم بذلك.

وحينئذٍ يرد عليهم إشكال وهو: أخبرونا أنؤمن بها متفرقة أي أن العين في غير الوجه والأصابع في غير الكف والساعد في غير الذراع وهكذا أو مجتمعة؟.

فإن قلتم أنها متفرقة فقد أثبتم وجود شيء عجيب عيناه في غير وجهه وأصابعه ليست في يده وساعده ليس في ذراعه وهذا لا يقوله عاقل ولا يمكن أن يكون الكمال عليه ويحتاج إلى نصوص كثيرة لإثبات ذلك ودون ذلك خرط القتاد.

وإن قالوا: بل نؤمن بها مركبة أي أن العين في الوجه والأصابع في اليد واليد في الساعد والساعد في الذراع فهذا هو التشبيه عينه ويحتاج إلى نصوص كثيرة في إثباته ولا يوجد نص.

وإن قالوا: نسكت فهذا قول المفوضة الذين قالوا نسكت من بادئ الأمر ونؤمن بها كل من عند ربنا وأراحوا أنفسهم والمسلمين من هذا العنت وليس بقول هؤلاء.

ومن أجل هذا فإن مبالغتهم في الإثبات جعلت الطوائف تظن بهم التشبيه والتجسيم على أحسن الأحوال إن لم يكونوا فعلا مجسمة ومشبهة.

لذلك قال الذهبي في ابن مندة (بالغ في الإثبات حتى ظن به التجسيم).

وأقرها ابن عماد الحنبلي.

ومع هذا فإن مما يستدعي الوقوف والعجب إلحاحهم على مشابهة الخلق للمخلوق أو أنه لا توجد صفة في المخلوق إلا وجدت في الخالق على حد قولهم (وعلى وجه الكمال على ما يليق به...) وإلا فما معنى إثبات العينين لله عز وجل مع أنها لم ترد في القرآن

ولا في السنة الصحيحة وإنما ورد الجمع أو الإفراد لا التثنية.

هل يكون الجواب يا ترى أنهم لما رأوا للآدمي عينين جعلوا لله عينين والذي ينبغي ألا يتعجل في الحكم عليهم حتى يثبتوا ما لديهم مع العلم بأن الاستدلال مع التشبيه بما ورد في الحديث (إن ربكم ليس بأعور) لا يستقيم لأنه محتمل وليس بنص ظاهر.

والمحتمل عند الأصوليين هو أضعف الأدلة ومثل هذا لا تؤخذ منه عقيدة وهناك بعض الدواب من الحشرات والدواب أثبت المكتشفون بأن لها أربعة أعين أو أكثر فإذا فقئت واحدة صار أعور بالإجماع.

هذا الجواب ما زالت الطوائف تطالبهم به منذ ١٢٠٠ سنة ولم يجيبوا عليه.

وخذ مثل هذا-وإن كان أخف منه-إثباتهم لليدين وإرجاع لفظي الجمع والإفراد إليها مع أنه يحتاج لدليل.

هل لأن الآدمي له يدان، وهذه تحتاج إلى إجابة أخرى، وهم احتجوا على هذا بأن العرب قد تطلق على الاثنين جمعاً ولكن لا شك أن النظر في سياقات الآيات التي جاءت فيها هذه الألفاظ والتأمل في تلك النصوص التي اختطفوا منها هذا يدل على أن هناك أسراراً أخرى غير ما ذهبوا إليه.

ومن إلحاحهم على التجسيم إثباتهم الصوت وأن الله يتكلم بصوت مع أن الحديث الذي ورد في ذلك فيه نزاع.

ولا يكاد يوجد نص يمكن منه لمح عود الصفة فيه إلى الله أو إلى شيء آخر غيره وهو الذي يقتضيه السياق إلا جعلوا عوده إلى الله تعالى يثبت له صفة أخرى ولو كان المحمل ضعيفاً وأنظر لأمثلة:

أثبتوا لله ظلاً لأنه ورد نص (يظلهم الله في ظله) مع أنه قد ورد في بعض الروايات أنه ظل العرش وورد في روايات أنه ظل من خلقه كبيت الله وناقة الله...

ومع ذلك غلبوا ذلك المحمل الضعيف فاثبت بعضهم أن لله ظلاً وهم يقرأون

قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى:١١] والظل لا بد أن يشبه صاحبه أو أن هذا-بزعمهم-ظل على وجه الكمال خاص به على ما يليق بجلاله.

والذي يظهر أن التفاهم مع هذه الطائفة صعب المنال لأنه يقتضي بناء قاموس لغوي آخر واختراع لغة جديدة ثم نتعلمها سنوات طويلة ثم نتفاهم معهم بها.

والعجيب أن بعضهم يرى أن الرسولﷺ ليس له ظل لأنه منزه عن ذلك وفي المقابل يرى أن لله ظلا.

فيالله العجب كيف أصبحت العقيدة لا تملأ العقل إلا شكاً ولا القلب إلا ظناً.

ومثل هذا إثباتهم للسكوت وأن الله يسكت والعجيب أن هذه الصفة لم ترد في القرآن ولا في صحيح السنة وإنما اختطفوها من حديث (وما سكت فاسكتوا عنه...) فأسَرّوها في كتب العقيدة واثبتوا بها صفة السكوت على ما يليق به عز وجل ولم يحققوا الروايات في ذلك... ولم يحققوا معانيها في كتب اللغة العربية بل ولا في القرآن الكريم ولفظ السكوت لفظ يحتمل عدة معان فقوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ﴾[الأعراف:١٥٤] ليس السكوت المعروف.

ورغم ذلك ألحوا عليها لتكون صفة لله عز وجل رغم أنفها وهي تبرأ وتصيح وتجأر إلى الله من ذلك اللبوس الذي ألبسوها إياه.

ومن هذا إثباتهم لله عز وجل الصورة وأنها ليست كأية صورة ولكنها كصورة آدم هكذا دون احترام منهم لمن يخاطبونه، فينفون ويثبتون في وقت واحد، ولما ورد في بعض الأخبار الإسرائيلية أن آدم ليست له لحية إنما هو أمرد أثبتوا أن الله في صورة شاب أمرد.

وهم يعرفون أن هناك احتمالاً كبيراً من رجوع الضمير إلى آدم في قوله (خلق الله آدم على صورته) أي أن آدم خلق على صورته التي خلقه الله عليها أول مرة ولم يتحول من صورة إلى صورة.

أو على الأقل يكون هذا من المتشابه خاصة وأن بقية الحديث تأبى ما يذهبون إليه فبقية الحديث (طوله ستون ذراعاً..) كافية لنفي ما توهموه[1].

كما أن السياق يدل على أن هناك مضروباً لطم على وجهه وهذا المضروب بين ﷺ أن الله خلق آدم على صورته التي خلقه الله عليها أول مرة وهي صورة يجب إكرامها وعدم التعرض لضربها لذلك نهي عن الضرب في الوجه وهذا إن دلنا على شيء فإنما يقودنا إلى دهليز من دهاليزهم في استغلال كثير من النصوص التي لا تدل على ما ذكروه ولكنهم يلحون عليها لتدل رغم آنافها على ما يعتقدونه.

فهم إن أرادوا التأويل أولوا كما فعلوا في القرآن الكريم أنه صفة من صفات الله عز وجل (صفة ذاتية كاليد والسمع والبصر) ثم قرأوا قوله ﷺ (إن القرآن يأتي في صورة شاب شاحب) فقالوا: يمر على ظاهره فيالله كيف تتشكل صفة لله ذاتية في صورة شاب وكيف يقال لرجل ألف كتاباً أنه من صفاته؟، فالله عز وجل خالق وخلق المخلوق ولا يقال أن المخلوق من صفة الخالق.

كذلك يقال إن الله تكلم بكلام ولا يقال إن مجموع تلك الكلمات التي تكلم بها صفة من صفاته.

فلذلك افتضحوا واتضحوا عندما جوبهوا بالحديث الصحيح عن أبي هريرة (رضي الله عنه) (يأتي القرآن يوم القيامة فيقول يا رب).

قالوا: لا هذا ليس القرآن ذلك الشاب الشاحب ولكنه ثواب تلاوة القرآن.

وليت شعري: إذا كان القرآن هنا هو الثواب فما تكون الحلية التي حلي بها ذلك

---

(١) إلا إذا أرادوا إثبات لله طولاً يليق ـ على زعمهم ـ بجلالته وذراعاً يليق بجلالته... إلى آخر هذه المزاعم التي ينصبونها على مشجب (كما يليق بجلالته وعظمته)!! وما بقي إلا أن ينسبوا لله كل نقيصة ثم يتبعونها بقاعدة (كما يليق بجلالته وعظمته...) فإنه لا يحول بينهم وبين ذلك شيء فقد نسبوا له رجلا واحدة فقط وكأنه ـ في نظرهم ـ يشبه بعض ما يرونه من طيور الماء تعالى الله عن ذلك.
ولو أنهم اكتفوا بالآيات والأحاديث الصحيحة المحكمة عن الله عز وجل وآمنوا بالمتشابه منها لأراحوا أنفسهم وأراحوا الآخرين.

وهذا الخطأ في التجسيم كان ردة فعل للتعطيل الذي بالغ في النفي حتى كادوا أن لا يثبتوا إلهاً موجوداً وهذا لا ريب أنه ضلالة كما أن التجسيم ضلالة أيضا وكل هذه المبالغات كانت ردود أفعال وخصومات.

الرجل وماذا يكون تاج الكرامة أليست هي الثواب، وهل من المعقول أن الثواب يطلب عنه الله ثواباً آخر؟ وهذا لا يقوله عاقل.

ظزطج ﴿ا أبـظا إ﴾ـغ صط﴾ـظ زـح وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف:٥٧].

قيل لهم: فهذه آية من آيات الصفات فأجروها على ظاهرها كما تدعون وكما تقتضيه أصولكم فكاعوا وتزعزعوا عن مواقفهم وقالوا: إن (يدي) هنا بمعنى (أمام) وقد ورد بلغة العرب.

وكذلك في قوله عز وجل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [سبأ:٣١] قالوا: يديه هنا بمعنى أمام.

فيا سبحان الله: حين علموا أنه سيلزمهم أنه تكون لرحمة الله يدان حقيقيتان على ظاهرهما وكذلك للقرآن يدان حقيقيتان، لجؤوا إلى مثل هذا، فأما الرحمة فإننا لا نستطيع أن نحكم هل لها يدان أم لا لأننا لا نشاهد إلا آثارها.

ولكن القرآن نشاهده فأين يداه؟

فلما عرفوا أنه سيلزمهم هذا ذهبوا إلى وجه في العربية ونسوا أنهم في يوم من الأيام قد قالوا: إننا نرجع لفظ الأيدي واليد إلى يدين فنثبت أن لله يدين حقيقيتين لأن التثنية نص لا يقبل التأويل ولأن العرب لا تطلق التثنية إلا وهي تريد الحقيقة.

ثم لما أتوا هنا نسوا أنهم قالوا ذلك وقالوا: إن اليدين هنا قابلة التأويل وليست حقيقة وهي بمعنى أمام فأصبحت أصولهم يلعن بعضها بعضاً وهذا مصير من لم يحقق وإنما همه أن ينصر المسألة التي بين يديه وتحت عينيه حتى لو كلفه ذلك هدم ألف مسألة له أسسها من قبل ثم لا يستحي من الله ولا من رسوله ﷺ ولا من عباد الله المؤمنين أن يؤسس ما هدمه من أجل أن يهدم هذه المسألة التي كان في بنائها من قبل: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل:٥٢].

وعندما أتوا إلى قوله عز وجل: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

﴿طَهُوراً﴾[الحديد:٢٥] و... إلخ من الآيات قالوا: هذا نـزول لأشياء مخلوقة أي أنها نـزلت مع الرحمة وبالامتنان بالنعمة...

ولما أتوا إلى أن القرآن غير مخلوق ما كان حجتهم التي يحاجون بها خصومهم إلا أن قالوا: إن الله قد قال في القرآن إنه (مُنـزل) ولم يقل أنه (مخلوق) وكأن كلمة (أنـزل) أصبحت مضادة لكلمة (خلق) في قاموسهم وسبق أن قلنا أنه يجب بناء قاموس لغوي جديد نجمع فيه شوارد وكلمات هؤلاء القوم لينشأ لنا معجم لغوي آخر ونستطيع به التخاطب معهم.

أو لم يقولوا قبل قليل أن الإنـزال يكون للمخلوق كالماء والحديد والأنعام ثم لما أصبحت الآن-في مسألة القرآن-صار معناها: عدم الخلق.

وهذا يدل على أن التركيب المعرفي في العقيدة السلفية مهلهل.

ومن المشاكل التي واجهت قراء كتب العقيدة لا سيما العقيدة السلفية أن الاقتطاع للنصوص من سياقها أصبح سمة عامة لها وذلك أدى إلى إبطال مفعولها النفسي وأثرها الروحي على المتلقين، فأصبح المتلقي حين يتلقاها وقد اجتثت من سياقها الذي ورد في الترغيب أو الترهيب ضمن معانٍ سامية لا يمكن أن تتوطد في النفس ولا أن تؤثر في القلب إلا بورود هذه الألفاظ فيها أصبح المتلقي حين يتلقاها هكذا لا تزيده إلا تعقيداً، وتنزع من روحه ونفسه وقلبه كل ما كان يجب أن تحدثه الآية فيه من تأثير.

فعمد السلفيون إليها واستخرجوها من ذلك الإطار الكلامي الرائع حتى أصبحت عندهم لا تؤدي معنى إلا معنى واحداً فقط وهو أن لله يداً أو وجهاً...

ويكون السياق الذي وردت فيه قد بطل من أوله إلى آخره.

وقد أخبرني بعض العارفين أنهم قبل تلبسهم بالنظر في كتب العقائد السلفية كانوا يقرأون القرآن وتلك الأحاديث بسياقاتها فتحدث طاقة نفسية ومفعولاً في نفوسهم قد يستدعي بعضهم إلى البكاء ثم لما نظروا في كتب العقائد وأوردوها مجتثة من سياقاتها قالوا: صرنا نقرأها في تلك الكتب على غير المعاني التي كانت تقع في نفوسنا حين كنا

نقرأها في القرآن الكريم صارت تحدث في نفوسنا غبشاً وشبهات وتذكيراً من الجميع بالخصومات والخلافات والشتات.

والأدهى من هذا أن هذه الفكرة أصبحت لا تفارق عقولهم ونفوسهم فصاروا إذا قرأوا القرآن نفسه ورأوا هذه الألفاظ في سياقاتها عاد إليهم ذلك التصور الذي كتبوه في كتب العقائد ولذا أصبحت المسألة خطيرة لأن كتب العقيدة إن كانت بهذا الشكل لا نقول إنها أبطلت المفعول النفسي في كتبها بل حتى في القرآن الكريم.

اقرأ مثلاً قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[المائدة:٦٤] الآية.

انظر إلى لفظة: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ في هذا الكلام المفعم بهذا البيان وهذا الإعجاز في بسطه يديه وقدرته التامة في إعطائه من يشاءَ وهذا الغضب الإلهي الذي انصب في اليهود فصاروا أبخل من في العالم.

انظر كيف تملأ الآية نفسك رغبة في كرم الله عز وجل وطمعاً فيما عنده وما يتخلل فيك من الأريحية والسرور في طلب ما عند الله... إلى آخر هذه المعاني.

ثم خذها مجردة في كتب أهل العقيدة تجدهم يقولون:

-وفي إثبات اليدين قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ بل يبخلون في إكمال قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ألا ترى أنك تشعر بقشعريرة تناقض تلك المعاني التي شعرت بها وأنت تقرأها في ضمن سياقها في القرآن الكريم فكيف بك إذا رزقك الله مطالعة في القرآن الكريم فقط دون هذه الكتب.

وفوق هذا تأمل ألا ترى أن قول اليهود: ﴿يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾ لا يقصدون أنها مغلولة إلى عنقه وإنما يقصدون البخل بالاتفاق فهم أرادوا المجاز وبالتالي فينبغي أن يكون الرد عليهم مشاكلاً لشبهتهم فتكون اليد المغلولة واليدان اللتان ردَّ بهما عليهم كذلك لا حقيقة لهما.

سياق الآية يدل على ذلك لأن الرد ينبغي أن يكون من مخرج الشبهة وإلا لعدم التفاهم بين الطرفين.

وزد على هذا حينما قال عنهم عز وجل: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ هل أراد الحقيقة فإن أيديهم مغلولة إلى أعناقهم؟ إن هذا المراد لو صحَّ يأباه الواقع لأن اليهود ليست مغلولة أيديهم إلى أعناقهم وإنما دعا عليهم بالبخل وبالفعل هم أبخل الناس ألا ترى أن هذا مناقض للكرم لا لحقيقة أن له يدين عز وجل، فقوله: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مقابل لـ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾والأول مجاز بالاتفاق وكذلك ينبغي أن يكون الآخر مجازا.

وفوق هذا زد في قوله عز وجل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ بدون واو وهذا يسمى عند أهل المعاني (كمال اتصال) أي أن قوله عز وجل: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ هو نفس قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وعلى هذا فيكون ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ مبيناً أو مؤكداً أو بدلاً لقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وعلى هذا فلا يتأتى وجود حقيقة اليدين وإنما معنى بسط يديه أي الإنفاق والكرم وهذا يعارض قولهم وفهمهم.

ولذلك اضطروا إلى اقتطاعها من سياقها ظلماً وعدواناً وأسروها في كتبهم مع قريناتها ليخرجوا منها عقيدة ثم يبنون عليها تكفير المسلمين وتبديعهم فيما خالفوهم في فهمهم لها..

ألا ترى أن السياق الذي اجتثوها منه ذهب كل مفعوله النفسي (الروحي) والإيماني وجعل الكلمة التي استشهدوا بها من وادٍ ومعناها في سياقها من وادٍ آخر.

ألا ترى فيه ما يشعر به الإنسان وهو يقرأها في سياقها وسوء ما يشعر به وهو يقرأها حبيسة في أقفاصهم التي يقولون أنها عقيدة سلفية.

وفوق هذا زد قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[الإسراء:٢٩] ألا ترى أنها مشابهة للآية السابقة، هناك يد مغلولة نهي عنها، ويد مبسوطة كل البسط نهي عنها، وكل هذا لا حقيقة له باتفاق

فليس هناك يد مغلولة ولا مبسوطة وإنما معناه ﴿الَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً﴾[الفرقان:٦٧] وارجع بهذه الآية إلى قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[المائدة:٦٤] ألا يظهر لك أن مخرجهما واحد وأنهما يؤيدان غرضاً واحداً؟.

وهذا مثال واحد فقط عرفنا من خلاله كيف أصبحت العقيدة بهذه الأمور مصدر شقاق وحسرة وغبش في القلوب وصدأ في العقول لا يزيد النفس المؤمنة إلا شكاً ويبطل مفعول السياق ويجرد الآيات المقتطعة من كل ما حمّلها الله عز وجل من المعاني والتأثير ولهذا فشتان بين تلقينا لهذه العقيدة من هذه الكتب وتلقي الصحابة رضي الله عنهم والسلف-الذين هم السلف-من القرآن والسنة بسياقاتها.

ولعلنا أشرنا فيما مضى إلى شيء من تقليباتهم لمعاجمهم اللغوية وتغيير معاني جذور كلماتها كما وقع لهم في (أنزل) إذ أصبحت مضادة لـ (خلق) أي أصبح معناها (لم يخلق)ولا شك أن هذا المعنى الجديد الذي صبغوها به قد جعلها نابية عن العربية.

ووقع لهم مثل هذا في (اللقاء) فاصبح اللقاء يقتضي عندهم الرؤية والمشاهدة وبذلك فسروا قوله عز وجل: ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ﴾[الأحزاب:٤٤] وغيرها، أن هذا يقتضي إثبات الرؤية وحين فوجئوا بقوله تعالى: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾[التوبة:٧٧] رأوا أن هذه الآية على أصلهم تقتضي أن المنافقين سيرون ربهم، فأحجموا عن هذا الاستدلال قرناً من الزمان حتى نشأت فيهم ناشئة غرست بغرسهم أصبحت تقرر في كتب عقائدهم أن الناس كلهم يرون ربهم ولكن المؤمنين يرونه رؤية ثواب والكافرون رؤية عذاب وهكذا أصبحت المصطلحات الشرعية لعبة في أيدي هؤلاء فرأوا أن من اليسير عليهم إثبات رؤيتين للباري عز وجل بدلاً من أن يعودوا للمراجع قليلاً ويتبينوا أن اللقاء لا يقتضي الرؤية.

وهنا صرنا في مشكلة أخرى وهي أن الرؤية التي تكون للكافرين كيف تكون عذاباً والمشاهد واحد؟ فهل يريدون التجويز على الباري أن يكون بصورة قبيحة إن رآه الكافرون وبصورة حسنة إذا رآه المؤمنون؟.نستبعد ذلك؛ لكن قد يلزمهم البعض بما

يلزمون به خصومهم.

ثم جعلوا أعظم ثواب للمؤمنين في الدار الآخرة هو الرؤية وأعظم عذاب على الكافرين هو الرؤية أيضاً؟ وهكذا امتدت العقيدة فأخذت رقعة أخرى وزادت صفحاتها صفحات، فبدلاً من رؤية أصبحت عندنا رؤيتان، وصارت الرؤية عذاباً وثواباً بدلاً من كونها ثواباً[1] والأمثلة كثيرة فنكتفي بهذا.

وأخيرا

آمل من الأخ الكريم قارئ الكتاب أن يتكرم ببعث ما يراه من الإضافات والملحوظات-مشكوراً- على العنوان التالي:

الرياض ١١٥١٥. ص ب ٥٩٨٤٢

(١) فالعقيدة عند هؤلاء متغيرة متبدلة فمثلما نذم الفرق الأخرى بأن عقائدها متطورة من قرن إلى قرن إذا بنا نقع في الخطأ نفسه، نسأل الله أن يجمع المسلمين على ما ذكره في كتابه الكريم وما صحَّ عن رسوله ﷺ.

قائمة المحتويات

هذه المحاولة هي محاولة من تلك المحاولات التي تهدف لتجديد بعض المفاهيم التي اندرست ومحاولة لرفع ما رفعه الله ورسوله وإهمال ما أهمله الله ورسوله ليتمكن المسلمون بعد هذا من رؤية الإسلام الشامل في أصوله العامة وواجباته المشهورة ومنهياته المحظورة ومبادئه السامية ، فهذا هو الإسلام الذي دعا إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا إسلام النزاعات والجزئيات المفرقة بين المسلمين الذي دعا إليه أصحاب كتب العقائد .

المؤلف